

الحريري
صاحب المقامات

شرح ملحة الإعراب

الناظم والشارح

الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري

(المتوفى سنة ٥١٦ هـ)

حققه

الدكتور فائز فارس
جامعة اليرموك - إربد / الأردن

دار الأمل للنشر والتوزيع





الحريري
صاحب المقامات

شرح ملحة الإعراب

النّاظم والشّارح

الإمام أبو محمد القاسم بن عليّ الحريريّ البصري

(المتوفّى سَنة ٥١٦ هـ)

حقّقه

الدكتور فائز فارس

جامعة اليرموك - إربد/ الأردنّ

دار الأمل للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م

الناشر: دار الأمل للنّشر والتوزيع

هاتف: (٢٧٦١٧٤)

ص.ب: (٤٦٩) إربد/ الأردنّ.

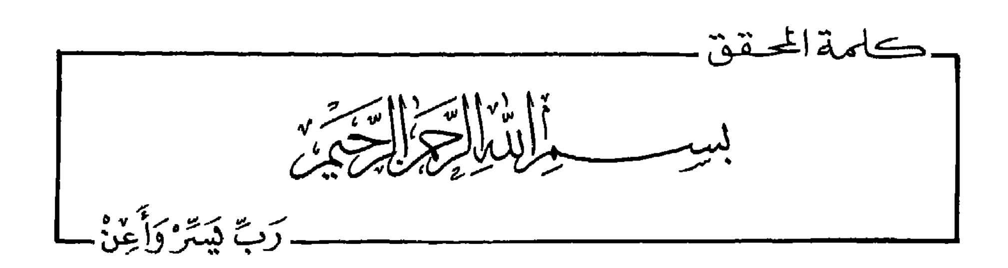
الإهداء

إلى تلك الثّلّة من الزّملاء الفضلاء الطيبين . .
وإلى تلك النخبَة من الطلّاب النجباء الصّاعدين . .
في جامعَة الإمام الزاهرة ، في بريدة حاضرة القصيم ،
أهدي عملي في هذا الكتاب من تراثنا النحويّ ؛
توكيدًا لرّوح الصّفاء والإخاء ،
والحرص على التلقيّ والترقّي ، والسّخاء في العطاء ،
في تلك الأيّام المباركة الّتي أنارت سماؤها برفقتهم .
وفّقهم الله تعالى ورعاهم ،
وسدّد في سبيل العلم خطاهم .

الدّكتور فائز فارس

* * *





كنوز التراث النحويّ فيه المطوّلات والموجزات؛ وفي السنوات الأخيرة نالت هاتان الطائفتان من المصنّفات عناية فائقة من المحقّقين الذين أثروا المكتبات العامّة والخاصّة بجهودهم العظيمة. لقد اتّجهوا أوّل الأمر إلى ألفيّة ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وإلى شروحها، فتناولها الدّارسون وأكبّوا على تحصيل ما فيها. ثمّ اتّسعت دائرة الأعمال فضربت في المشارق والمغارب على امتداد العصور. وابن مالك تقدّمه أبو محّمد الحريريّ (ت ٥١٦هـ) الذي نظم «ملحة الإعراب»، ثمّ صنّف «شرح ملحة الإعراب» بياناً لمضمون منظومته. لم تصادف «الملحة» وشروحها من الاهتمام ما صادفت «الخلاصة الألفيّة» وشروحها؛ وشرح ملحة الإعراب للحريريّ ليس في طول شروح الألفيّة ولا في عمق مادّتها وإحاطتها بأبواب العربية. ومع ما تقدّم، تظلّ «ملحة الإعراب» سهلة التناول، مفهومة اللفظ والتركيب، إذا ما قيست بالخلاصة؛ ويظلّ شرح الحريريّ للملحة ممّا يصل إلى العامّة بلا عناء، لبعده عن التعقيدات الفلسفية، والقضايا النحويّة المتخصّصة.

وتضمّن عملي في هذا الكتاب ثلاثة أقسام:

ـ **القسم الأول:** في ثلاثة أبواب؛ أوّلها ترجمة للحريريّ، والثاني دراسة موجزة لكتابه «شرح ملحة الإعراب»، والثالث بيّن منهج التحقيق والسير فيه.

ـ **القسم الثـاني**: متن كتاب «شرح ملحة الإعراب»، قدّمته للقارئ مدقّقاً محقّقاً.

ـ **القسم الثـالث**: فهارس فنّية صنعتها للشرح، تقرّب مادّته من ثنايا أبوابه وفصوله إلى الدّارس.

لقـد انتـدبت في مطلع سنة ١٩٨٨م أستاذاً زائراً إلى جامعة فرجينيا لتدريس العربيّة، فأتاحت لي إقامتي في شارلوتسفيل فرصة طيّبة لإخراج هذا الكتـاب إلى النور: فالعمل في الجامعة منظّم، والتردّد على مكتبتها سهل يسير، وليالي الشتاء البارد هناك طويلة تتّسع للكتابة ومقابلة النّسخ وتحقيق المادّة؛ لذا أتّجه شاكراً إلى زملائي الأساتذة في جامعة فرجينيا وإلى الإداريّين والمكتبيّين فيها، على ما أبدوا من التعاون وتوفير الجوّ العلميّ الهادئ. كما أتّجه إلى رجال «دار الحسن» في عمّان بشكري الجزيل على عنايتهم الفائقة بتنضيد ألفاظ هذا الكتاب بكلّ دقّة واهتمام. وإنّني لأثني على حرص دار الأمل للنشر والتوزيع في إربد/ الأردن ـ على نشر هذا الكتاب، وعلى التزامها بإخراج كتب منوّعة في علوم وفنون شتّى، يفيد منها العالم والمتعلّم.

إنّني لأرجـو أن أكـون قد وفّقت في إخـراج جهد الحريري في هذا الكتاب من الظلمات إلى النّور، فإنّ فيه دراسة لكثير من آي الذكر الحكيم، ولفيض من شواهد الشعر والرجز، وتوضيحاً للأبواب النحوية التي تصدّى لها. وما توفيقي إلّا بالله العليّ العظيم. .

محقّق الكتاب

الدّكتور فائز فارس

شارلوتسفيل ـ ولاية فرجينيا،

الولايات المتّحدة الأمريكيّة/ ١٩٨٨م.

المحتويات



القسم الأول الدّراسة

الباب الأوّل ـ أبو محمّد الحريريّ

الباب الثّاني ـ شرح ملحة الإعراب

الباب الثّالث ـ منهج التحقيق



الباب الأول

الحريريّ

أ ـ نسبه ومولده:

هو الإمام أبو محمّد القاسم بن علي بن محمّد بن عثمان الحريريّ البصريّ، ولد في حدود سنة (٤٤٦هـ) ستّ وأربعين وأربعمائة للهجرة[١].

***

ب ـ شيوخه:

أخذ الحريريّ عن أبي القاسم الفضل بن محمّد القصبانيّ، وكان القصبانيّ نحويًّا فاضلاً[٢]. قال ابن الأنباريّ: أبو القاسم الفضل بن محمّد القصبانيّ أخذ عنه أبو زكريّاء يحيى بن عليّ الخطيب التبريزي وأبو محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ.

وقد أشار إليه الحريريّ نفسه في «شرح ملحة الإعراب»، حيث قال: «وإنّما لم تضمّن هذه «الملحة» شرح أبنية جمع التكسير؛ لأنّ شيخنا أبا القاسم النحويّ ـ رحمه الله تعالى ـ كان يقول: «فسدت ألسنة العامّة إلاّ في

(١) انظر ترجمته في إشارة التعيين: ٢٦٣ ـ ٢٦٥ وإنباه الرواة ٣: ٢٣ ـ ٢٧ وبغية الوعاة ٢: ٢٥٧ وشذرات الذهب ٤: ٥٠ ـ ٥٣ والفلاكة والمفلوكون: ١٥٣ وكشف الظنون: ٧٤١ و ١٧٨٧ و ١٧٩١ و ١٨١٧ و ١٨١٨ ومعجم الأدباء ١٦: ٢٦١ ـ ٢٩٣ ونزهة الألبّاء: ٣٧٩ ـ ٣٨١ ووفيات الأعيان ٤: ٦٣ ـ ٦٨.

(٢) نزهة الألبّاء: ٣٧٩.

نوعين، وهما الجمع والتصغير»[٣].

كما أشار إليه في «درّة الغوّاص» في ستّة مواضع، يذكر فيها أنّه شيخه، ويدعو له فيها بالرحمة[٤]. والمسألة التي أشار إليها ابن الأنباريّ في «نزهة الألبّاء» هي إحدى مسائل «باب التعجّب» في «درّة الغوّاص»، وقد نسبت في الموضعين كليهما إلى القصبانيّ نفسه[٥].

وقال ابن الأنباريّ: كان القصبانيّ من أعيان أهل الفضل والأدب، صنّف حواشي «الإيضاح» لأبي عليّ الفارسيّ، وصنّف مقدّمة مشهورة في النحو[٦]. وقد توفيّ يوم الخميس لستّ خلون من شهر صفر[٧] سنة (٤٦٤هـ) أربع وستّين وأربعمائة للهجرة[٨].

ودخل الحريريّ بغداد فقرأ النحو والأدب على عليّ بن فضال المجاشعيّ[٩]، المعروف بالفرزدقيّ؛ لأنّ الفرزدق جدّه[١٠]. كان بارعاً في العربيّة واللغة والتفسير، وله مصنّفات مفيدة، وتوفي سنة (٤٧٩هـ) تسع وسبعين وأربعمائة للهجرة[١١].

---

(٣) شرح ملحة الإعراب: ٥٣.

(٤) درّة الغوّاص: ٣١ و٤٥ و٩٤ و١٨٦ و١٨٧ و١٩٥.

(٥) درّة الغوّاص: ٣١ ونزهة الألبّاء ٣٧٩.

(٦) نزهة الألبّاء: ٣٧٩.

(٧) نزهة الألبّاء: ٣٥٢.

(٨) إشارة التعيين: ٢٥٧؛
وقد وهم ابن الأنباري إذ جعل وفاته في سنة ٤٤٤هـ؛ وأشار إلى هذا الوهم أبو المحاسن اليماني في إشارة التعيين: ٢٥٧.

(٩) إشارة التعيين: ٢٦٣.

(١٠) بغية الوعاة ٢: ١٨٣.

(١١) انظر إشارة التعيين: ٢٢٤ و٢٢٥.

وقد تفقّه الحريريّ على اثنين من شيوخ المذهب الشافعيّ، هما أبو إسحاق الشيرازي وابن الصبّاغ[١٢]:

ـ فأمّا الشيرازيّ فهو الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الفيروزاباديّ، كان أنظر أهل زمانه، وأنصحهم وأورعهم، وأكثرهم تواضعاً وبشراً، وانتهت إليه رئاسة المذهب في الدنيا. ولم يحجّ ولا وجب عليه؛ لأنّه كان فقيراً متعفّفاً قانعاً باليسير. درّس بالنظاميّة، وتوفي سنة (٤٧٦هـ) ستّ وسبعين وأربعمائة للهجرة[١٣].

ـ وأما ابن الصبّاغ فهو الفقيه أبو نصر عبد السيّد بن محمّد بن عبد الواحد البغداديّ، أحد الأئمّة الشافعيّة، مؤلّف «الشّامل». كان نظيراً للشيخ أبي إسحاق الشيرازيّ؛ وكان ثبتاً حجّةً ديّناً خيّراً. ولي النظاميّة بعد أبي إسحاق، ثمّ كفّ بصره. توفي سنة (٤٧٧هـ)، ودفن في داره في بغداد[١٤].

وقد قرأ الحريريّ الحساب والفرائض على أبي الحكم الجبريّ، وأبي الفضل الهمدانيّ[١٥].

* * *

جـ ـ تلاميذه:

قرأ المقامات على مؤلّفها الحريريّ جماعة من العلماء والوزراء، منهم:

---

(١٢) إشارة التعيين: ٢٦٣.

(١٣) العبر ٣: ٢٨٣ و ٢٨٤.

(١٤) العبر ٣: ٢٨٧ و ٢٨٨.

(١٥) إشارة التعيين: ٢٦٣.

ـ أبو منصور الجواليقيّ: مصنّف كتاب «المعرّب» وغيره، المتوفّى سنة (٥٤٠هـ) أربعين وخمسمائة للهجرة[١٦].

ـ الزينبيّ الوزير: هو شرف الدين عليّ بن طراد، وزير المسترشد ثمّ المقتفي، ونقيب الطالبيّين في عهد المستظهر بالله[١٦].

ـ ابن صدقة الوزير: هو مؤتمن الدولة أبو القاسم عليّ بن صدقة، وزير المقتفي[١٦].

ـ ابن المانداني: هو أبو العبّاس أحمد بن بختيار بن عليّ بن محمّد المانداني الواسطي. كانت له معرفة جيّدة بالنحو واللّغة والأدب، قرأ على الحريريّ صاحب المقامات، وتفقّه بواسط على مذهب الشافعيّ. كان صدوقاً ثقة، وله بعض المصنّفات. وقد ولي قضاء واسط وقضاء الكوفة، ثمّ عزل وقدم بغداد، وتوفي بها سنة (٥٥٢هـ) اثنتين وخمسين وخمسمائة للهجرة[١٧].

ـ ابن المتوكّل: ذكره ابن الأنباريّ[١٨].

ـ ابن النّقور: هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أحمد بن النّقور البزّاز؛ ذكره ابن الأنباريّ[١٨].

* * *

د ـ حياته العامّة:

كانت ولادة الحريريّ في سنة ٤٤٦هـ، في سكّة بني حرام، ونسبته

---

(١٦) نزهة الألبّاء: ٣٨٠.

(١٧) نزهة الألبّاء: ٣٨٠ وإنباه الرواة ٢: ٢٤ وبغية الوعاة ١: ٢٩٧.

(١٨) نزهة الألبّاء: ٣٨٠.

بالحراميّ إلى هذه السكّة. وبنو حرام قبيلة من العرب سكنوا في هذه السكّة، فنسبت إليهم. والحريريّ نسبة إلى الحرير وعمله أو بيعه[١٩].

وكان أصل الحريريّ من المشان، وهي بليدة فوق البصرة كثيرة النخل، موصوفة بشدّة الوخم. ويقال إنّه كان للحريريّ بها ثمانية عشر ألف نخلة، وإنّه كان من ذوي اليسار[١٩].

وكان الحريريّ يزعم أنّه من ربيعة الفرس، وكان مولعاً بنتف لحيته عند الفكرة، وقد قال فيه أحد الشعراء: [منسرح]

شَيْخٌ لَنا مِنْ رَبيعَةِ الْفَرَسِ ... يَنْتِفُ عُثْنونَهُ مِنَ الْهَوَسِ
أَنْطَقَهُ اللهُ بِالْمَشانِ كَما ... رَماهُ وَسْطَ الدّيوانِ بِالْخَرَسِ[٢٠]

ويحكى أنّ الحريريّ كان دميماً قبيح المنظر، فجاءه شخص غريب يزوره ويأخذ عنه شيئاً، فلمّا رآه استزرى شكله، ففهم الحريريّ ذلك منه، فلمّا التمس منه أن يكتب عليه، قال له: اكتب: [بسيط]

ما أَنْتَ أَوَّلُ سارٍ غَرَّهُ قَمَرٌ ... وَرائِدٍ أَعْجَبَتْهُ خُضْرَةُ الدِّمَنِ
فَاخْتَرْ لِنَفْسِكَ غَيْري إِنَّني رَجُلٌ ... مِثْلُ الْمُعَيْدِيِّ فَاسْمَعْ بي وَلا تَرَني

فخجل الرجل منه وانصرف[٢١].

* * *

هـ ـ مصنّفات الحريريّ:

للحريريّ تواليف حسان، منها:

---

(١٩) وفيات الأعيان ٥: ٦٧.

(٢٠) وفيات الأعيان ٥: ٦٥ و ٦٦.

(٢١) وفيات الأعيان ٥: ٦٦ و ٦٧.

١ ـ **المقامات**: وقد يذكر الحريريّ بأنّه صاحب «المقامات» الّتي اشتملت على شيء كثير من كلام العرب: من لغاتها وأمثالها ورموز أسرارها. وكان سبب وضعه لها ما حكاه ولده أبو القاسم عبد الله، قال: كان أبي جالساً في مسجده ببني حرام، فدخل شيخ ذو طمرين، عليه أهبة السفر، رثّ الحال، فصيح الكلام، حسن العبارة، فسألته الجماعة: من أين الشيخ؟ فقال: من سروج؛ فاستخبروه عن كنيته فقال: أبو زيد، فعمل أبي المقامة المعروفة بالحراميّة، وهي الثامنة والأربعون، وعزاها إلى أبي زيد المذكور، واشتهرت فبلغ خبرها الوزير شرف الدين أبا نصر أنوشروان بن خالد بن محمّد القاشاني وزير الإمام المسترشد بالله، فلمّا وقف عليها أعجبته، وأشار على والدي أن يضمّ إليها غيرها، فأتمّها خمسين مقامة[٢٢].

وقد اعتنى بشرح المقامات خلق كثير، فمنهم من طوّل ومنهم من اختصر[٢٣]. ولم تصدّق جماعة من أدباء بغداد أنّ المقامات للحريريّ، وقالوا إنّها ليست من تصنيفه، بل هي لرجل مغربيّ من أهل البلاغة مات بالبصرة، ووقعت أوراقه إلى الحريريّ فادّعاها[٢٣].

وتحفظ المكتبات نسخاً مخطوطة من المقامات، على إحداها إجازة من الحريريّ بخطّه. وقد لقيت المقامات عناية من العلماء، فشرحها عدد غفير منهم، كالمطرّزي (ت ٦١٠هـ) وأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ) والشريشي (ت ٦١٩هـ). كما ترجمت إلى اللّغات الفارسيّة والتركية والعبريّة. ووضع بعضهم استدراكات عليها، وأعقبهم آخرون بانتصارات لها[٢٤].

---

(٢٢) وفيات الأعيان ٥: ٦٣ و ٦٤.

(٢٣) وفيات الأعيان ٥: ٦٥.

(٢٤) بروكلمان بالعربيّة ٥: ١٤٥ ـ ١٥٠.

٢ ـ درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ: هو كتاب في التصويب اللغويّ؛ قال الحريريّ في خطبته: إنّي رأيت كثيراً ممّن تسنّموا أسنمة الرّتب. وتوسّموا بسمة الأدب. قد ضاهوا العامّة في بعض ما يفرط من كلامهم. وترعف به مراعف أقلامهم. ممّا إذا عُثر عليه. وأُثر عن المعزوّ إليه. خفض قدر العليه. ووصم ذا الحليه. فدعاني الأَنَفُ لنباهة أخطارهم. والكَلَفُ بإطابة أخبارهم. إلى أن أدرأ عنهم الشُّبَه. وأبيّن ما التبس عليهم واشتبه. لألتحق بمن زكّى أكل غرسه. وأحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه. فألّفت هذا الكتاب تبصرة لمن تبصّر. وتذكرة لمن أراد أن يذّكّر. وسميته «درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ»[٢٥].

ومن شارحي هذا الكتاب شهاب الدين الخفاجيّ (ت ١٠٦٩هـ)؛ وعليه التكملة والذيل للجواليقي (ت ٥٣٩هـ)، وحواشٍ لابن برّي (ت ٥٨٣هـ)، واختصره ونظمه وتعقّب ما فيه آخرون، وتحفظ خزائن الكتب نسخاً مخطوطة كثيرة منه، وقد نُشر مراراً في أوروبّا والقاهرة[٢٦].

٣ ـ الرّسالة السّينيّة والرّسالة الشّينيّة: كلّ كلمة في الرسالة الأولى تحوي سيناً، وكلّ كلمة في الثانية تحوي شيناً[٢٧]. وقد طبعت في أوروبّا، وفي آخر المقامات طبعة الحسينيّة بمصر سنة ١٣٢٦هـ[٢٨].

٤ ـ الفرق بين الضّاد والظّاء: ذكر بروكلمان أنّه مرتّب أبجديًّا، وأنّ نسخة منه في برلين ٧٠٢٢[٢٩]؛ وذكر أنّ للحريري قصيدة من بحر الخفيف في الفرق بين الضاد والظاء في برلين ٦٧٩[٢٩].

(٢٥) درّة الغوّاص: ٢ و٣.

(٢٦) بروكلمان بالعربيّة ٥: ١٥١ و١٥٢.

(٢٧) بروكلمان بالعربيّة ٥: ١٥٠ و١٥١.

(٢٨) هامش إنباه الرّواة ٣: ٢٥.

(٢٩) بروكلمان بالعربيّة ٥: ١٥١.

٥ ـ ديوان شعره : أشار إليه القفطيّ[٣٠] والسّيوطي[٣١]، وذكر بروكلمان أن بعض قصائد الحريريّ في برلين ٧٦٧٤[٣٢].

٦ ـ ملحة الإعراب وشرحها : وهي أرجوزة تعليّمية في النحو، وللحريريّ نفسه شرح عليها . وهذا المصنّف محلّ عنايتنا في التحقيق، وإنني لأفرد له الباب التالي من هذه المقدمة .

* * *

و ـ قالوا فيه :

لقي الحريريّ تقديراً عظيماً من العلماء اللاحقين، فقد أثنوا عليه بما هو أهل له؛ فمن ذلك :

ـ قال ابن الأنباريّ : كان الحريريّ أديباً فاضلاً، بارعاً فصيحاً بليغاً[٣٣] .

ـ وقال القفطيّ : هو أحد أئمة الأدب واللّغة، ومن لم يكن له في فنّه نظير في عصره . فاق أهل زمانه بالذكاء والفصاحة وتنميق العبارة وتحسينها[٣٤] .

ـ وقال اليماني : كان الحريريّ إماماً في البلاغة والفصاحة، ورشاقة الألفاظ[٣٥] .

---

(٣٠) إنباه الرّواة ٣ : ٢٥ .

(٣١) بغية الوعاة ٢ : ٢٥٩ .

(٣٢) بروكلمان بالعربيّة ٥ : ١٥١ .

(٣٣) نزهة الألبّاء : ٣٧٩ .

(٣٤) إنباه الرّواة ٣ : ٢٣ .

(٣٥) إشارة التعيين : ٢٦٣ .

ـ وقال ابن خلّكان: كان أحد أئمّة أهل عصره، ورزق الحظْوة التامّة في عمل المقامات[٣٦].

ـ وقـال السيوطيّ: كان الحـريريّ غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وتصانيفه تشهد بفضله، وتقرّ بنبله[٣٧].

ـ وقال ابن العمـاد الحنبليّ: هو حامل لواء البلاغة، وفارس النظم والنثر[٣٨].

ـ وقال بروكلمان: قد بلغ النثر الفنيّ ذروته في مقاماته[٣٩].

* * *

ز ـ وفاته:

قال ابن السمعانيّ: سألت أبا القاسم بن أبي محمد الحريريّ عن وفاة أبيه، فقال: توفّي سنة (٥١٦) ستّ عشرة وخمسمائة ببني حرام، من البصرة. وسألته عن مولده، فقال: لا أدري! غير أنّه كان له وقت أن توفّي سبعون سنة[٤٠].

* * *

(٣٦) وفيات الأعيان ٥: ٦٣.

(٣٧) بغية الوعاة ٢: ٢٥٧.

(٣٨) شذرات الذهب ٤: ٥٠.

(٣٩) بروكلمان بالعربيّة ٥: ١٤٤.

(٤٠) نزهة الألبّاء: ٣٨١.



الباب الثاني

شرح ملحة الإعراب

نظم الحريريّ، «ملحة الإعراب» للمتعلمين، فهي من موجزات علم النحو. وقد عني العلماء بتصنيف هذه الموجزات نثراً، فمنها: الموجز لابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، والجمل للزجّاجي (ت٣٣٩هـ)، والإيضاح للفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، واللّمع لابن جنّي (ت٣٩٢هـ). ووجد بعضهم أنّ وضع الموجزات الشعرية يقرّب العلوم إلى أذهان المتعلمين، ويعيدها إليهم من الذاكرة، فنظموا في معارف شتّى.

* * *

أ ـ المنظومات النّحويّة:

من أقدم المنظومات في النحو والصرف أرجوزة أحمد بن منصور اليشكريّ (ت ٣٧٠هـ)، وهي تزيد على ألفي بيت، نظمها سهل، وعلمها كثير؛ أوّلها: [رجز]

اَلْحَمْدُ للهِ الَّذي تَعالَىٰ   وَاسْتَخْلَصَ الْعِزَّةَ وَالْجَلالا

روى اليشكريّ عن ابن دريد[1]، ونقل عنه أبو حيّان في «الارتشاف»، وقال: له أرجوزة في النحو، منها: [رجز]

وَما جَوازُكَ «الْغُلامَ راكِبْ»   فَلَيْسَ لِلْجَوازِ يُلْفَى ناصِبْ
إلّا ابْنُ كَيْسانَ مِنَ الْمَذاهِبْ   فَإِنَّهُ أَجازَ نَصْبَ الرّاكِبْ[2]

(١) إشارة التعيين: ٥٠.
(٢) بغية الوعاة ١: ٣٩٢.

ومنظومات ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في النحو والصرف شاعت كثيراً في أيّامنا، فله «الخلاصة» المشهورة بـ«الألفيّة»؛ وأوّلها: [رجز]

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مالِكِ
مُصَلِّياً عَلَىٰ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَىٰ وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلينَ الشَّرَفا
وَأَسْتَعِينُ اللهَ في أَلْفِيَّهْ مَقاصِدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ(٣)

ويُقرّ ابن مالك في «الخلاصة الألفيّة» بتقدّم ابن معطٍ أبي الحسين يحيى الزواويّ (ت ٦٢٨هـ) عليه في نظم النحو إذ يصف ألفيته بقوله:

[رجز]

تُقَرِّبُ الأَقْصَىٰ بِلَفْظٍ موجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
وَتَقْتَضي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ فائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ
وَهْوَ بِسَبْقٍ حائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوجِبٌ ثَنائِيَ الْجَميلاَ(٤)

نظم ابن معطٍ أرجوزته المشهورة بـ «الدرّة الألفية في علم العربيّة»، وجعل أوّلها: [رجز]

يَقولُ راجي رَبِّهِ الْغَفورِ يَحْيَى بْنُ مُعْطي إِبْنُ عَبْدِ النّورِ(٥)

ومع إقرار ابن مالك بتقدّم ابن معطٍ عليه في الزّمان، نجده يرفع ألفيّته فوق ألفيّة سابقه، ثمّ يدعو لنفسه ولصاحبه فقط بهبات وافرة في درجات الآخرة.

---

(٣) شرح ابن عقيل ١: ١٠ و ١١.
(٤) شرح ابن عقيل ١: ١١ و ١٢.
(٥) هامش إنباه الرواة ٤: ٣٨؛ وفيه:
يقول راجي رحمة ربّه الغفور يحيى بن معطي بن عبد النور
وقد أثبتّ ما أراه صواباً.

وأمّا «الكافية الشافية» لابن مالك فهي منظومة في سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات، يقول في أبياتها الأولى: [رجز]

وَهٰذِهِ أُرْجُوزَةٌ مُسْتَوْفِيَهْ عَنْ أَكْثَرِ الْمُصَنَّفاتِ مُغْنِيَهْ
تَكُونُ لِلْمُبْتَدِئينَ تَبْصِرَهْ وَتُظْفِرُ الَّذي انْتَهَىٰ بالتَّذْكِرَهْ(٦)

وقد جمع الحسن المراديّ (ت ٧٤٩هـ) المعروف بابن أمّ قاسم معاني الحروف في منظومة شعريّة، ثم شرحها في كتاب(٧). ونظم زين الدين الآثاريّ (ت ٨٢٨هـ) ألفيته وسمّاها «كفاية الغلام في إعراب الكلام»، وقال في مطلعها: [رجز]

اَلْحَمْدُ للهِ الَّذي مَنِ اقْتَرَبْ لِنَحْوِ بابِ فَضْلِهِ نالَ الأَرَبْ(٨)

ثمّ كثرت المنظومات والأراجيز في النحو والصرف واللّغة، وقد لقيت هذه الأعمال عناية كبيرة من الشارحين في القرون اللّاحقة.

* * *

ب ـ ملحة الإعراب:

هي منظومة الحريريّ في النحو والصرّف، تقع في نحو (٣٧٥) خمس وسبعين وثلاثمائة بيت من الرجز المشطور المزدوج. وهي بذلك لا تصل إلى عدّة أبيات «الكافية الشافية» ولا إلى عدّة أبيات «الخلاصة الألفيّة» لابن مالك.

والملحة ـ في اللّغة ـ هي الكلمة المليحة؛ وقيل: القبيحة؛ وجمعها

---

(٦) شرح الكافية الشافية ١: ١٥٦.
(٧) مقدّمة الجنى الداني: ١٠.
(٨) ألفيّة الآثاري: ٣٣.

الْمُلَح . وقيل: الملحة بياض إلى الحمرة، ما هو كلون الظّبي ؛ أو هو الأبيض الذي ليس بخالص، فيه عفرة. ورجل أملح اللّحية إذا كان يعلو شعر لحيته بياض من خلقة، ليس من شيب، وقد يكون من شيب[9]. وكأنّما ذهب الحريريّ في تسمية منظومته إلى معنى الغرابة والطرافة، لما حوت من المتعة واللّطافة.

هذا، و«ملحة الإعراب» لها مخطوطات كثيرة في المكتبات العامّة، وقد طبعت مراراً في مصر والهند وأوروبّا[10].

* * *

جـ ـ شارحو «الملحَة»:

عني العلماء بالملحة فشرحوها؛ لتقريب ألفاظها، وتيسير مضمونها. فمن شارحيها:

ـ أبو محمد القاسم بن عليّ الحريريّ (٥١٦هـ)، ناظم «ملحة الإعراب» نفسه.

ـ أبو العبّاس أحمد بن المبارك الحوفيّ: (ت ٦٦٤هـ)[11].

ـ بدر الدين محمّد بن مالك: (ت ٦٨٦هـ)، المدعوّ «ابن الناظم»؛ له شرح ألفيّة أبيه ابن مالك، وشرح الملحة[12].

ـ محمد بن حسن بن سباع الصّائغ: (ت ٧٢٢هـ)؛ وسمّى شرحه

---

(٩) لسان العرب ـ ملح.

(١٠) بروكلمان بالعربيّة ٥ : ١٥٢.

(١١) كشف الظنون: ١٨١٧.

(١٢) بغية الوعاة ١ : ٢٢٥ وكشف الظنون: ١٨١٧ وبروكلمان بالعربية ٥ : ١٥٣.

«اللمحة في شرح الملحة»[١٣].

ـ أبو المحاسن عبد الله بن عبد الحقّ: فرغ من شرحه سنة ٧٣٥هـ[١٤].

ـ ابن الوكيل أحمد بن موسى (ت ٧٩١هـ)، اختصر «الملحة» وشرحها[١٥].

ـ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ (ت ٨٠٢هـ)، نظم مقدمة ابن بابشاذ في ألف بيت، وله شرح ملحة الإعراب[١٦].

ـ أحمد بن حسين بن رسلان الرمليّ (ت٨٤٤هـ)[١٧].

ـ عبد الله بن أحمد بن عيسى المرداوي المقدسيّ: فرغ من شرحه سنة ٨٤٧هـ[١٨].

ـ محمّد بن أحمد بن سعيد الحفصيّ المراديّ المقدسيّ: ألّف شرحه سنة ٨٤٩هـ[١٩]. وقد يكون هذا تصحيفاً عن سابقه.

ـ الشيخ سريحا بن محمّد بن سريحا المصريّ: (ت ٨٨٨هـ)؛ وسمّاه «منحة الإعراب»[٢٠].

---

(١٣) كشف الظنون: ١٨١٨.

(١٤) كشف الظنون: ١٨١٧.

(١٥) بغية الوعاة ١: ٣٩٣ وشذرات الذهب ٦: ٣١٦ وكشف الظنون: ١٨١٧.

(١٦) شذرات الذهب ٧: ١٧ وكشف الظنون: ١٨١٧.

(١٧) شذرات الذهب ٧: ٢٤٨ و ٢٤٩ وكشف الظنون: ١٨١٧.

(١٨) كشف الظنون: ١٨١٨.

(١٩) بروكلمان بالعربيّة ٥: ١٥٣.

(٢٠) كشف الظنون: ١٨١٨.

ـ عليّ بن محمّد بن عليّ القرشيّ القلصاوي : (ت ٨٩١هـ)[٢١].

ـ جلال الدين السّيوطي : (ت ٩١١هـ) ؛ وهو شرح ممزوج[٢٢].

ـ جمال الدين محمد بن عمر بحرق الحضرمي : (ت ٩٣٠هـ) ؛ سمّى شرحه «تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب» ، ومنه نسخ خطّيّة كثيرة ، وقد طبع في مصر مراراً[٢٣].

ـ عبد الله بن أحمد الفاكهيّ : (ت ٩٧٢هـ) ؛ سمّى شرحه «كشف النّقاب» ، ومنه نسخ خطّيّة في مكتبات كثيرة[٢٤].

ـ عبد الحميد بن أحمد بن المعافى : ألّف شرحه سنة ١٠٢٦هـ[٢٥].

ـ عبد الملك بن دعسين : (ت ١٠٠٦هـ) ؛ سمّى شرحه «منحة الملك الوهّاب»[٢٥].

ـ إسماعيل بن أحمد المحلّاوي : سمّى شرحه «مفتاح الألباب»[٢٥].

ـ مصطفى بن محمّد بن محبّ الدين[٢٥].

ـ حسين والي بن إبراهيم الأزهريّ : (ت ١٣٠٦هـ) ؛ وقد طبع شرحه بالقاهرة سنة ١٢٩٣هـ[٢٥].

ـ محمود الآلوسي : (ت : ١٢٧٠هـ) ، وسمّى شرحه «كشف الطرّة عن الغرّة» ؛ وقد نشر في دمشق سنة ١٣٠١هـ[٢٥].

---

(٢١) بروكلمان بالعربيّة ٥ : ١٥٣ .

(٢٢) كشف الظنون : ١٨١٧ وبروكلمان بالعربيّة ٥ : ١٥٣ .

(٢٣) شذرات الذهب ٨ : ١٧٦ و ١٧٧ وبروكلمان بالعربيّة ٢ : ١٥٣ .

(٢٤) شذرات الذهب ٨ : ٣٦٦ و ٣٦٧ وبروكلمان بالعربية ٢ : ١٥٣ .

(٢٥) بروكلمان بالعربية ٥ : ١٥٤ .

وقد أشار بروكلمان إلى شرح لمجهول؛ وذكر أنّ لمحمّد بن أحمد بن جابر مختصراً منظوماً سمّاه «المنحة»، شرحه المؤلّف؛ كما أشار إلى شرح مجهول لأحد المختصرات[٢٥]. كما ورد لدى حاجي خليفة أنّ زين الدين عمر بن مظفر بن الورديّ (ت: ٨٤٦هـ) قد اختصرها نظماً[٢٦].

* * *

د ـ شرح الحريريّ:

أوّل شرح لملحة الإعراب هو شرح الحريريّ ناظم الملحة نفسه. وقد تناول فيه أكثر الأبواب النحوية، وقليلاً من الأبواب الصرفيّة، فشرحها في كتابة وفق ما وردت في «الملحة» من غير مراعاة لترتيبها الأفضل في بعض كتب المتقدّمين. فهو يبدأ بالمقدّمات النحويّة وأقسام الكلام وأوجه الإعراب في الصحيح والمعتلّ. أمّا باب البناء فقد جعله في آخر كتابه[٢٧]، بينما قرنه كثير من النحويين بباب الإعراب. وعلى غير ما اتّبع لاحقوه وبعض المتقدّمين عليه، وجدناه يبدأ بالمجرورات[٢٨]، ثم يتبعها المرفوعات من الأسماء[٢٩]، مؤخّراً بابي «كانَ» وأخواتها و«إنَّ» وأخواتها[٣٠]. كما أخّر باب التوابع كثيراً بعد أوجه إعراب الأسماء؛ وقدّم الأفعال الّتي لا تتصرّف[٣١] على الأفعال التي

---

(٢٥) بروكلمان بالعربية ٥: ١٥٤.

(٢٦) كشف الظنون: ١٨١٧.

(٢٧) شرح ملحة الإعراب: ٢٤٨ ـ ٢٥٨.

(٢٨) شرح ملحة الإعراب: ٥٩ ـ ٧٣.

(٢٩) شرح ملحة الإعراب: ٧٥ ـ ٩١.

(٣٠) شرح ملحة الإعراب: ١٤٢ ـ ١٤٩.

(٣١) شرح ملحة الإعراب: ١٣٦ ـ ١٣٩.

تتصرّف[٣٢].

ولم يعن الحريريّ في «ملحة الإعراب» وفي شرحها بالتصريف قطّ؛ وعني بثلاثة أبواب من الصرف فقط، هي: جمع التكسير والنسب والتصغير. أمّا جمع التكسير[٣٣] فقد جعله في ذيل المقدّمات النحوية، إذ ذكر صيغه وأوزانه ملحقة بآخر باب جمع التصحيح. وأمّا بابا التصغير والنسب[٣٤] فقد حشرهما بين بابي النداء[٣٥] والتوابع[٣٦] اللذين لا يوافقانهما من قريب أو بعيد. ويمكن أن يقال إن ترتيب أبواب «شرح ملحة الإعراب» خير من ترتيب أبواب «كتاب الجمل» للزجّاجي، وكتاب «الإيضاح» للفارسيّ، ولكنّه لا يصل إلى مستوى ترتيب أبواب «كتاب اللّمع» لابن جنّي الذي انتهجه ابن مالك في نظم «الخلاصة الألفيّة».

* * *

هـ ـ منهاج الحريريّ:

مضى الحريريّ يشرح «ملحة الإعراب» بالقول: يورد البيت أو البيتين أو الثلاثة من منظومته، ثمّ يفسّر غامضها من اللفظ أو المضمون. فمن تفسير الألفاظ قوله في شرح البيت الثالث عشر من الملحة[٣٧]:

---

(٣٢) شرح ملحة الإعراب: ٢٢٦ ـ ٢٤٧؛
ومن الملحوظ أنّ الشرح خالٍ من أبواب: نعم وبئس، وحبّذا، وعسى.

(٣٣) شرح ملحة الإعراب: ٥٢ ـ ٥٩.

(٣٤) شرح ملحة الإعراب: ١٦٦ ـ ١٨٢.

(٣٥) شرح ملحة الإعراب: ١٥٣ ـ ١٦٥.

(٣٦) شرح ملحة الإعراب: ١٨٣ ـ ١٩٤.

(٣٧) شرح ملحة الإعراب: ٩.

وَالْـحَـرْفُ ما لَيْسَـتْ لَهُ عَلامَـهْ   فَقِسْ عَلَىٰ قَوْلـي تَكُـنْ عَلاَّمَـهْ

قوله «تَكُنْ عَلاَّمَهْ» يعني به الكثير العلم المبالغ فيه. ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنث وحذفها من صفة المذكّر، كقولهم: قائم وقائمة، وعالِم وعالِمَة. إلاّ أنّهم عمدوا إلى عكس هذا الأصل عند المبالغة، فقالوا للكثير العلم: عَلاّمَةٌ، وللمتتبّع الرواية: راوِيَة، وللمطّلع على حقائق النسب: نَسّابَة. وحذفوا الهاء من صفة المؤنّث في المبالغة، فقالوا للمرأة الكثيرة الصّبـر والشّكـر: صَبور وشَكور، وللكثيرة الكسل والتعطّر: مِكْسال ومِعْطار؛ ليدلّوا بتغيّر الصّفة عن أصلها الموضوع لها على معنى حدث فيها، وهو المبالغة(٣٧).

ومثله قوله في شرح البيت العشرين من الملحة:

وآلَـةُ الـتَّـعْـريفِ «أَلْ» فَمَـنْ يُرِدْ   تَعْـريفَ كَبْـدٍ مُبْهَمٍ قالَ «الْكَبِـدْ»

قوله «فمن يرد تعريف كبد مبهم قال الكبد»: قد جمع هذا البيت بين اللّغتين المسموعتين في الكبد؛ لأنّه يقال «كَبِد» على وزن «فَعِل»، ثمّ يخفّف فيقال «كبْد»، على وزن «فَعْل»(٣٨).

وكذلك قوله في شرح البيت الحادي والعشرين من الملحة:

وقَـالَ قَوْمٌ: إِنَّـهـا الـلاّمُ فَقَطْ   إِذْ أَلِفُ الْـوَصْـلِ مَتَى يُدْرَجْ سَقَطْ

وقولنا في «الملحة»: «إذ ألف الوصل متى يدرج سقط»، قد تضمّن تذكير الألف، ولولا التزام إقامة الوزن لجاز أن يقال: متى تدرج سقطت؛ لأن حروف المعجم بأسرها يجوز تذكيرها وتأنيثها(٣٨).

---

(٣٧) شرح ملحة الإعراب: ٩.

(٣٨) شرح ملحة الإعراب: ١٤.

وما قال في شرح البيت التاسع والثلاثين منها :

والأصل في قولهم «لا تُبَلْ» : لا تُبالِ ، فحذفت ألفها بعد حذف يائها ، كما حذفت النون بعد الواو في قولهم : لَمْ يَكُ ، طلباً للتخفيف في هاتين اللفظتين لكثرة استعمالها في الكلام[٣٩].

وقد يشير الحريريّ إلى متن «ملحة الإعراب» باستعمال «وقوله»[٤٠] أو «وقولنا»[٤٠] مورداً النّص اللفظيّ ، ثم يتناوله شارحاً. وقد يتناول بالشرح الأبيات السبعة أو الثمانية في مثل باب الأمثلة الخمسة[٤١] أو باب الشرط[٤٢] ، وهذا قليل جدًّا. وندر أن يتناول أكثر من ذلك ، إذ تناول سبعة عشر بيتاً معاً في أوّل باب إعراب الأفعال[٤٣] ؛ ولم يتناول في أكثر الأحيان إلاّ البيتين أو ثلاثة الأبيات.

* * *

و ـ مصادر الشّرح :

دأب الحريريّ في «شرح ملحة الإعراب» على الاحتجاج بآيات القرآن الكريم ، وهي كثيرة في شرحه الوجيز. كما أنّه أورد بعض القراءات القرآنيّة مستشهداً بها في شرحه. أمّا احتجاجه بالحديث النبويّ الشريف فلا يكاد يذكر[٤٤] ؛ وهذا منهاج البصريّين من النحويّين ؛ وكذلك كان احتجاجه بالأمثال

---

(٣٩) شرح ملحة الإعراب: ٢٨ .

(٤٠) شرح ملحة الإعراب: ١٤ .

(٤١) شرح ملحة الإعراب: ٢٣٧ .

(٤٢) شرح ملحة الإعراب: ٢٤٦ .

(٤٣) شرح ملحة الإعراب: ٢٢٦ .

(٤٤) انظر شرح ملحة الإعراب: ٧ و ١٤٠ .

العربيّة نزراً.

كما أكثر الحريريّ من الاستشهاد بالشعر والرجز، وكلّ شواهده من عصر الاحتجاج النحويّ من الشعر الجاهلي والإسلامي والأمويّ. وقد نال شعر امرئ القيس من الجاهليين(٤٥) وشعر جرير من الأمويّين(٤٦) عناية أكثر من غيرهما. وهو عند إنشاد الشاهد الشعريّ قد يعزوه إلى قائله، وربّما لا يعزوه، مع اختلاف النسخ المخطوطة في مقدار اهتمامها بنسبة البيت إلى قائله.

وحرص الحريريّ ـ رحمه الله تعالى ـ على الضّرورات الشعرية، فعقد لها باباً مستقلاً عند الوصول إلى قوله في البيت الخامس بعد الثلاثمائة:

وَجائِزٌ في صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ   أَنْ يَصْرِفَ الشّاعِرُ ما لا يَنْصَرِفْ

في باب «ما ينصرف وما لا ينصرف»(٤٧) في «ملحة الإعراب».

لم يتردّد ذكر النحويّين السابقين في شرح الحريريّ كثيراً، وقد ورد ذكر بعض الأعلام في مواطن قليلة، وكان منهم الخليل وسيبويه والفارسيّ وشيخه أبو القاسم النحويّ. وكذلك لم تتردّد في ثنايا كتابه أصداء الخلافات النحويّة التي علا ضجيجها بين النحويين من البصريين والكوفيين. ولم يرد في شرح الحريريّ إلّا ما ذكر من الخلاف بين سيبويه الذي لا يجيز ترك صرف ما لا ينصرف، وبين الكوفيين الذين يرون جواز ذلك؛(٤٨) وهذه مسألة اتّبع فيها الكوفيّون أبا الحسن الأخفش، ورأى رأي الأخفش فيها أبو عليّ الفارسيّ وابن

(٤٥) انظر شرح ملحة الإعراب: ١٢ و٦٦ و١٦١ و٢١٧ و٢١٨ و٢٣٤.

(٤٦) انظر شرح ملحة الإعراب: ٢٠ و٦١ و٨٧ و١٩٠ و٢٠٩ و٢٣٥.

(٤٧) شرح ملحة الإعراب: ٢٠٧ ـ ٢٢٠.

(٤٨) شرح ملحة الإعراب: ٢٠٧ و٢٠٨.

برهان العكبريّ من شيوخ البصريّين(٤٩).

وتناول الحريريّ الحدود النحويّة في «شرح الملحة» محرّراً نفسه من تعقيدات اللاحقين، فمن ذلك لديه:

ـ المبتدأ كلّ اسم ابتدأت به وعرّيته من العوامل اللفظيّة(٥٠).

ـ والفاعل ـ عند النحويين ـ: كلّ اسم تقدّمه فعل مقرّ على صيغته وجعل الفعل حديثاً عنه، سواء فُعل على الحقيقة، أو فعل مجازاً، أو لم يفعل شيئاً(٥١).

فهو يوجز في تعريف المبتدأ، ويحدّ الفاعل بما حدّه به النحويّون، ولا يحدّ الخبر(٥٢).

ولم يعن الحريريّ في «شرح الملحة» بالعلّة النحوّية، وقد يرد اليسير الواضح منها في كتابه من غير إكثار؛ فهو يقول:

ـ فإن قيل: لم حُذفت الهاء في «فاطمة» و«شجرة» في هذا الجمع ولم تحذف الألف المقصورة ولا الممدودة في هذا الجمع، والكلّ علامات التأنيث؟ فالجواب عنه أنّ العلامة التي في «فاطمة» تجانس التاء الثانية في الجمع، فحذفت كيلا تجتمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ، وليس كذلك العلامتان الأخريان؛ لأنّهما من غير جنس علامة التاء التي هي علامة تأنيث الجمع، فلهذا ثبتتا(٥٣).

---

(٤٩) الإنصاف: ٤٩٣.

(٥٠) شرح ملحة الإعراب: ٧٥.

(٥١) شرح ملحة الإعراب: ٨٤.

(٥٢) شرح ملحة الإعراب: ٧٦.

(٥٣) شرح ملحة الإعراب: ٥٠.

ز ـ عبارة الشّرح:

مصطلحات الحريريّ هي مصطلحات النحويّين البصريّين، لا أثر لمصطلحات الكوفيين لديه. وقد يلفت النظر في شرحه:

ـ اعلم أنّ أكثر الأسماء المنقوصة ما حذف الأخير منه، فإذا صُغِّرَ رُدَّ إلى أصله وأُعيد إليه ما كان نقص منه، فتقول في تصغير «يَد»: يُدَيَّة(٥٤).

وهٰذه لدى الصّرفيين «الأسماء الناقصة»؛ أمّا «الأسماء المنقوصة»، فقد قال الحريريّ نفسه فيها: اعلم أنّ كلّ اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، يسمّى منقوصاً(٥٥).

وقال: «وأمّا «خَلا» فمعناها الاستثناء المحض، والغالب عليها أن تجرّ، وقد نصب بها في الاستثناء. فإن دخل عليها «ما» نصبت قولاً واحداً»(٥٦). فعبارته «قولاً واحداً» تعني «اتّفاقاً»، أي بإجماع النحويّين.

وأرى أن عبارة الحريريّ لم تكن دقيقة في بعض المواطن من «شرح ملحة الإعراب»؛ فمن ذلك:

ـ قوله: «لو تركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها»، فما بعد الواو ينتصب على أنّه مفعول معه. . . . وتقديره: لو خلّيت الناقةُ لرضعها الفصيل»(٥٧). والأَوْلىٰ أن يكون التقدير: لو خلّيت الناقةُ مع الفصيل لرضعها الفصيل؛ وقد أثبتّ «مع الفصيل» زيادة للإيضاح.

---

(٥٤) شرح ملحة الإعراب: ١٧١.
(٥٥) شرح ملحة الإعراب: ٣٩.
(٥٦) شرح ملحة الإعراب: ٦٣.
(٥٧) شرح ملحة الإعراب: ١٠٧.

ـ وقوله: «و «كَمْ» الاستفهاميّة تنصب ما بعدها على التمييز، تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التمييز»[٥٨]. والأَوْلَىٰ أن يقال: تشبيهاً له بتمييز العدد المنصوب؛ وقد أشرت إلى هذا في موضعه.

ـ وقوله: «و «إمَّا» العاطفة فهي المكسورة، وأمّا المفتوحة الهمزة فمعناها تفصيل الجملة»[٥٩]. والأَوْلىٰ أن يقال: و«إمّا» العاطفة هي المكسورة؛ لأنّ الفاء لا تقع بعد مكسورة الهمزة؛ وقد يكون هذا من خطأ النسّاخ.

* * *

ح ـ قيمة الكتاب:

قد يوصف «شرح ملحة الإعراب» للحريريّ بأنّه كتاب تعليميّ ييسّر النحو لغير المتخصّصين، فعبارته واضحة، وشواهده كثيرة مكرّرة، وتمثيله ظاهر. فهو يقرّب النحو إلى الأذهان من غير إرهاق أو كدّ لها في قضايا ليست من غايات الدرس النحويّ الذي يسعى إلى تقويم الألسنة قبل كلّ شيء. وابتعاد الحريريّ عن الخوض في معاظلات لا طائل منها، ربّما دفع بعض الدارسين إلى أن يعدّ الحريريّ أديباً، ويخرجه من زمرة النحويين.

لا شكّ أنّ «مقامات الحريريّ» قد بهرت الخواصّ والعوامّ، وأحلّته مكانة رفيعة بين الأدباء، كما أنّ جهده في مجال التصويب اللغويّ كان موفّقاً إلى حدّ بعيد في «درّة الغوّاص». أمّا عناية العلماء بمنظومته «ملحة الإعراب» وبالتصدّي لشرحها، فقد تأخّرت قرناً ونصفاً من الزمان بعد نظمها. لقد كثر

(٥٨) شرح ملحة الإعراب: ١١٧.

(٥٩) شرح ملحة الإعراب: ١٩٣ و ١٩٤.

شارحوها بعد تلك الهدأة، لكنّ عدّة هؤلاء الشارحين من النحويين الأعلام كانت قليلة. ومع هذا، أحسب أنّ انتفاع المتعلّمين بملحة الإعراب وبشرح الحريري لها ـ كان عظيماً.

والحريريّ لا يخرج من دائرة التأثّر بمن سبقوه؛ فقوله: «وأعمّ النكرات وأبهمها «شيء»؛ لوقوعه على الموجود والمعدوم، والجوهر والعرض»(٦٠)، ليس بعيداً عن قول ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ): «اعلم أنّ بعض النكرات أعمّ وأشيع من بعض. فأعمّ الأسماء وأبهمها «شيء»، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً»(٦١).

كما أنّ قول الحريريّ في إعراب الاسم المقصور: «سمّي مقصوراً لأنّه حبس عن الحركة، إذ المقصور في اللّغة هو المحبوس؛ ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ في الْخِيَام ِ﴾(٦٢)، أي محبوسات.(٦٣) وقد قال ابن بَرهان العكبريّ (ت ٤٥٦هـ): «سمّي مقصوراً لأنه حبس عن الإعراب؛ والقصر الحبس؛ قال الله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَام ِ﴾(٦٢)، أي محبوسات غير متبذّلات»(٦٤).

أمّا أثر منظومة الحريريّ «ملحة الإعراب» فلا يُنكر في اللاحقين ممّن اتّجهوا صوب نظم قواعد العربيّة في مطوّلات وسمت بالألفيّات؛ وربّما كانت في أقلّ من الألف، أو في أكثر من الألف بكثير. كما أنّ النظم كثر بعده في

(٦٠) شرح ملحة الإعراب: ١١.
(٦١) كتاب اللّمع في العربيّة: ٩٨.
(٦٢) الرحمٰن ٥٥: ٧٢.
(٦٣) شرح ملحة الإعراب: ٤٢.
(٦٤) شرح اللّمع: ١٦.

علم الحديث والصّرف والعروض والقافية والقراءات وغيرها . وقد سمّى الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) أحد مصنّفاته «ملحة الاعتقاد»(٦٥)؛ وسمّيت مصنّفات أخرى بالمُلَح .

* * *

(٦٥) كشف الظنون : ١٨١٧ .

الباب الثّالث

منهج التّحقيق

ممّا لا شكّ فيه أنّ الحريريّ ـ رحمه الله ـ قد نظم «ملحة الإعراب» ثمّ شرح ألفاظها ومضمونها. لذا كان لا بدّ من النظر في «الملحة» قبل النظر في شرحها.

أ ـ مخطوطات «الملحة»:

مخطوطات «ملحة الإعراب» كثيرة، ومن أجل إقامة نصّ منظومة الحريريّ، وللاطمئنان إلى سلامة البناء الشعريّ فيها، عدت إلى المخطوطات التالية:

ـ وقعت بين يديّ نسخة مخطوطة للملحة في مجموع من النحو، وكانت في عشر ورقات. وقد دُوّن على وجه الورقة الأولى منها: «هذه ملحة الإعراب وسبحة الآداب، تأليف أبي محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ، رحمة الله عليه ورضوانه».

ـ وسعيت إلى اقتناء مصوّرة عن مخطوطة أخرى جيّدة تقع في عشرين ورقة، أسطرها عشرة، بقياس ١٦,٥×١٢,٥سم، كتبت بالسّواد بخطّ نسخيّ معجم مشكول، أُعربت ألفاظ الملحة فيها بإيجاز، فذُكر إعراب كلّ كلمة تحتها بالحمرة، وتُرك لها هامش كتبت فيه أبواب الملحة بخطّ مغاير لخطّ الأصل. والنسخة محفوظة تحت الرقم: ٧٧٥٤ ـ عامّ، بدار الكتب

الظاهرية بدمشق[1].

وإلى مصوّرتي هاتين النسختين، يضاف نصّ المنظومة الشعري في نسخ الشرح الأربع التي حُقّقت، وفي نسخة مطبوعة من «ملحة الإعراب» أصدرتها المكتبة الشعبية في بيروت / لبنان.

ب ـ مخطوطات الشّرح:

أقمت تحقيقي لشرح ملحة الإعراب للحريريّ على أربع نسخ مخطوطة، كلّها من محفوظات دار الكتب الظاهرية «مكتبة الأسد» بدمشق.

ـ **النسخة المخطوطة** (أ): تقع في (١٤٦) ستّ وأربعين ومائة ورقة، أسطرها (١٣) ثلاثة عشر سطراً، وقياسها ١٨,٥×١٣,٥سم. وقد كُتبت بخطّ نسخيّ مشكول، وكُتبت أبيات «الملحة» بالحمرة. وفي بعض هوامشها شيء من التعليقات والتصويبات. وكان الفراغ من النسخ نهار الثلاثاء التاسع من شهر رمضان سنة (٧٩٠) تسعين وسبعمائة للهجرة؛ ولم يذكر اسم الناسخ؛ وهي تحت الرقم: ١٧٩٦ ـ عامّ، في دار الكتب الظاهرية بدمشق[2].

ـ **النسخة المخطوطة** (ب): تقع هذه المخطوطة في (٩٥) خمس وتسعين ورقة، أسطرها (١٧) سبعة عشر سطراً، وقياسها ١٨×١٣,٥سم. وقد كُتبت بالسّواد بخطّ نسخيّ معتاد، وفيها أبيات الأرجوزة ورءوس العبارات والمفردات المهمّة بالحمرة، وفي هوامشها بعض التصويبات. وعلى وجه الورقة الأولى من المخطوطة قيود تملّك، وقد وقع الفراغ من النسخ نهار

---

(١) وانظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية «النحو»: ٤٩٨ و ٤٩٩.

(٢) وانظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية «النحو»: ٤٩٧ و ٤٩٨.

الجمعة آخر جمادى الآخرة سنة (٨٤٤) أربع وأربعين وثمانمائة للهجرة؛ وناسخها هو محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن سهل الحنفيّ. وهي تحت الرقم: ٧٧٥٥ ـ عامّ، في دار الكتب الظاهريّة بدمشق[٣].

ـ **النسخة المخطوطة (جـ)**: هذه المخطوطة في (١٠٧) سبع ومائة ورقة، أسطرها (١٧) سبعة عشر سطراً، بقياس ٢١×١٤سم. كُتب الشرح بالسّواد، وكُتبت أبيات «الملحة» والكلمات المهمّة بالحمرة؛ وعلى وجه الورقة الأولى «هذا كتاب الملحة وصاحبه الشيخ عليّ شيخ الطيّبة». وقد تمّ نسخها سنة (١١٥٦) ستّ وخمسين ومائة وألف للهجرة؛ وناسخها هو قاسم ابن عليّ بن مصطفى الجيدوريّ. وهي تحت الرقم: ١٧٥٨ ـ عامّ، في دار الكتب الظاهرية بدمشق[٤].

ـ **النسخة المخطوطة (د)**: هذه نسخة تامّة أيضاً تقع في (٨١) إحدى وثمانين ورقة، أسطرها (١٩) تسعة عشر سطراً، بقياس ١٨×١٣سم. وقد كُتبت بالسّواد بخطّ نسخيّ معجم مشكول، وخُطّت أبيات «الملحة» والأبواب بالحمرة، وفي بعض هوامشها شيء من التصويبات، وعلى وجه الورقة الأولى منها قيد تملّك باسم «عبد اللطيف بن إبراهيم الذهبيّ / ١٢٦٧هـ». وفرغ من نسخها عليّ بن يوسف الشافعيّ، نهار السبت خامس عشر من شهر رمضان المعظّم سنة (٩٢٢) اثنتين وعشرين وتسعمائة للهجرة. وهي تحت الرقم: ٦٦١٧ ـ عامّ، في دار الكتب الظاهرية بدمشق[٥].

* * *

(٣) وانظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية «النحو»: ٣٤٨ و ٣٤٩.

(٤) وانظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية «النحو»: ٣٤٩.

(٥) وانظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية «النحو»: ٣٤٩ و ٣٥٠.

جـ ـ سير التّحقيق :

لتحقيق «ملحة الإعراب» و«شرح ملحة الإعراب» للحريري، قرأت النسخ، ثمّ نسخت التي اتّخذتها منها أصلاً، وهي النسخة (أ) من الشرح، ثمّ عرضت سائر النسخ على الأصل. وبعد أن اطمأننت إلى استقامة النصّ، اتّجهت إلى خدمته بالشّكل والترقيم وتخريج الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وغير ذلك مما ينير الكتاب للقارئ، وكان ذلك بالعودة إلى قائمة من المصادر والمراجع التي لا غنى عنها في مثل هذا العمل. وأتبعت المتن المحقّق فهارس فنية للكتاب تيسّر الرجوع إلى مادّته وإلى المقدّمة التي وضعتها للشرح لتقريبه إلى المتناولين.

* * *

د ـ دلالات الرّموز:

ـ بوّبتُ الكتاب، وأبرزتُ عناوين الأبواب، وجعلتُ عنواناً فرعيًّا بين حاصرتين لكلّ فصل.

ـ أشرت بالحرفين «و» و «ظ» إلى وجه ورقة المخطوطة وإلى ظهرها، قبل رقمها في الهامش الأيمن للصفحة اليمنى، أو في الهامش الأيسر من الصفحة اليسرى.

ـ يسبق الكلمة الأولى من وجه الورقة أو ظهرها نجم صغير (*)، يشير إلى بداية هذا أو ذاك في الأصل المخطوط.

ـ جعلت النصّ القرآني بين قوسين مزّهرين ﴿. . .﴾، كما جعلت الحديث الشريف بين قوسين غير مزهّرين (. . .).

- حصرت الزيادات في المتن بين معقوفين [. . .] .

- استخرجت بحور الشعر، وحصرت البحر بين معقوفين، ثمّ أثبتّه فوق آخر البيت الشعريّ .

* * *

*** خاتمـــــة :**

لقـد نشـرت بعـون الله تعالى عدداً من أمّهات كتب العربية محقّقة مدروسة ، وكانت لأئمة مشهورين من علمائنا السّابقين ؛ ومنها ما كان مطوّلاً يفيد منه المتخصّصون ، ومنها ما كان موجزاً يفي بأغراض عامّة الدارسين . وبعـد أن فرغت من تحقيق هذا المصنَّف المتقدّم في منهاجه ، وهو «شرح ملحة الإعراب» لناظم «الملحة» أبي محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ ، أرجو أن أكون قد أضفت إلى المكتبة العربيّة سفراً جليلاً من كنوز تراثها الثريّ بمصنّفات كثيرة في علوم شتّى . لقد كان لهذه المنظومة ولشرحها أثر طيّب ، ونفع جليل في الماضي ، وعسى أن ييسّر الله به سبيلاً إلى فهم معاني القرآن الكريم ، وأن يسهّل به جريان العربيّة سليمة على ألسنة أبنائها الغرّ الميامين .

والله الموفّق ، وهو الهادي إلى سَبيل الرّشاد .

الدّكتور فائز فارس

* * *

(١) غلاف «ملحة الإعراب» من المكتبة الظاهرية بدمشق، تحت رقم (٧٧٥٤).

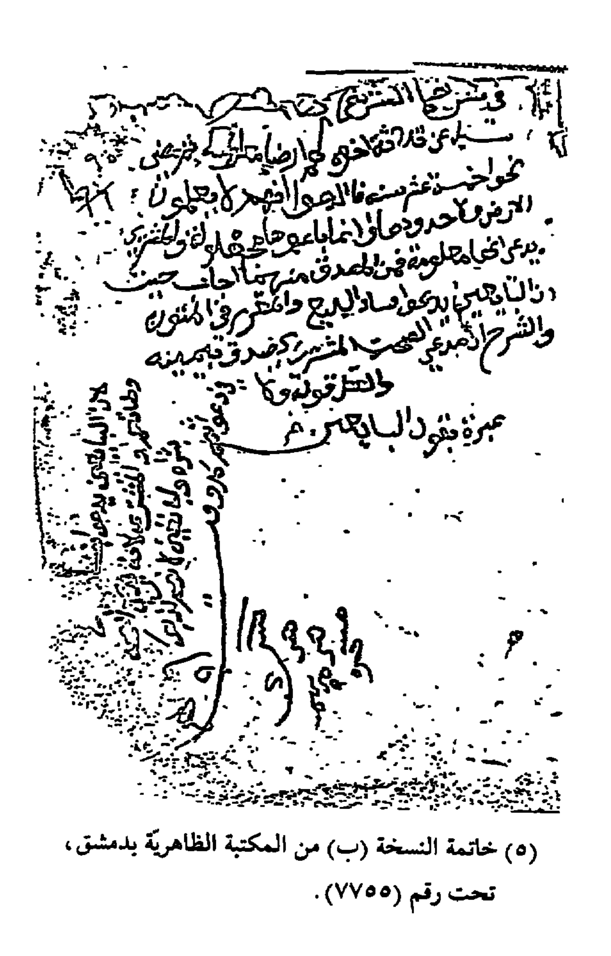
(٢) غلاف «ملحة الإعزاب وسبحة الآداب» من مجموع نحويّ.



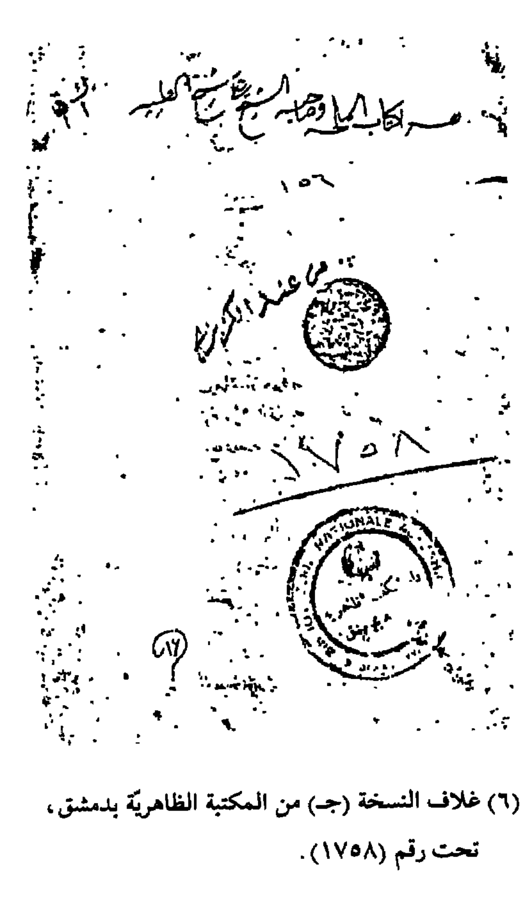
بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الإمام العالم العلامة
الحبر ... سراج الدين الحريري
أقول من بعد افتتاح القول بحمد ذي الطول الشديد الحول
يا سائلي عن الكلام المنتظم حداً ونوعاً وإلى كم ينقسم

(٣) ظهر الورقة الأولى من النسخة (أ) من المكتبة الظاهريّة بدمشق، تحت رقم (١٧٩٦).

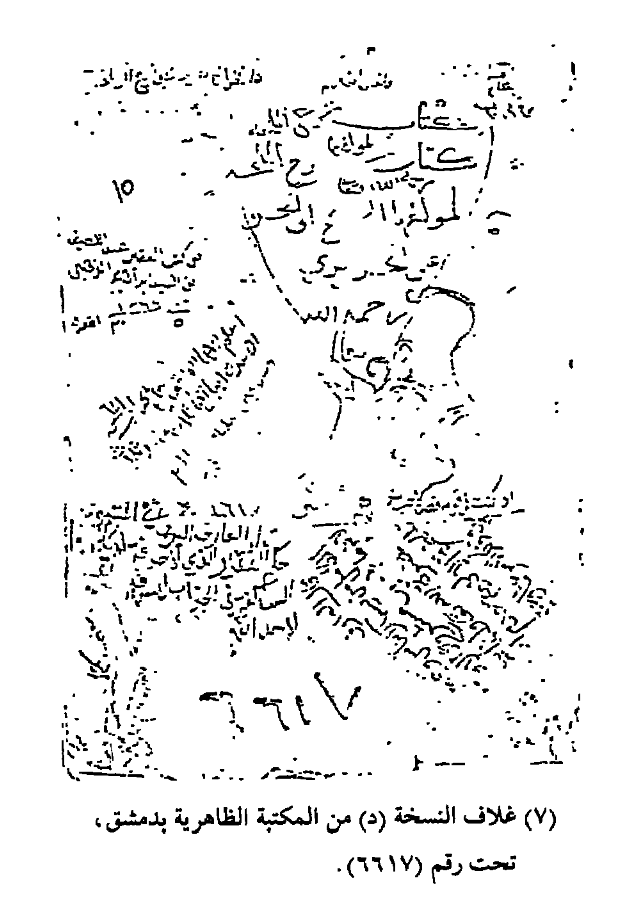
(٤) غلاف النسخة (ب) من المكتبة الظاهريّة بدمشق، تحت رقم (٧٧٥٥).



(٥) خاتمة النسخة (ب) من المكتبة الظاهريّة بدمشق، تحت رقم (٧٧٥٥).



(٦) غلاف النسخة (جـ) من المكتبة الظاهريّة بدمشق، تحت رقم (١٧٥٨).



(٧) غلاف النسخة (د) من المكتبة الظاهرية بدمشق، تحت رقم (٦٦١٧).



الناظم والشارح

الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري

(المتوفى سنة ٥١٦ هـ)

حققه

الدكتور فائز فارس

جامعة اليرموك - إربد/ الأردن



[ظ١]

بسم الله الرحمن الرحيم

وَبِهِ ثِقَتِي[1]

قال الشيخ الإمام العالم العلّامة الحبر البحر الفهّامة سراج الدين الحريريّ ـ رحمه الله ـ[2]:

[١] أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ ... بِحَمْدِ ذي الطَّوْلِ الشَّديدِ الْحَوْلِ

[٢] وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّلامِ ... عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الأَنامِ

[٣] وَآلِهِ الأَطْهارِ خَيْرِ آلِ ... احْفَظْ كَلامي وَاتَّبِعْ مَقالي

[٤] يا سائلي عَنِ الْكَلامِ الْمُنْتَظِمْ ... حَدًّا وَنَوْعاً وَإِلَىٰ كَمْ يَنْقَسِمْ

[حدّ الكلام]

الحدّ ما يمنع المحدود من الخروج عمّا حدّ به، ويمنع غيره من الدخول فيه؛ ومنه اشتقاق حدود الدّار. والحدّ في اللغة هو المنع، ومنه سمّي البوّاب الحدّاد؛ لمنعه الطارق من الدخول.

والنّوع فرع للجنس الذي هو الأصل. وقد يتحوّل النّوع جنساً إذا اشتمل على أصناف، كالتّمر هو نوع لجنس الحلاوة، وهو جنس لأنواعه من

---

(١) جـ: ربّ يسّر وأعن، يا كريم.

(٢) جـ: قال الشيخ الإمام العالم الفاضل السيّد الرئيس أبو محمّد بن عليّ بن محمّد عثمان الحريريّ البصريّ ـ رحمه الله تعالى.

د: قال الشيخ الإمام العالم الفاضل أبو محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ البصريّ ـ رضي الله عنه.

وليس في ب: قال. . . الله؛ وإنّما هو من أ.

الْبَرْنِيّ(٣) والْمَعْقِلِيّ(٤) وغيرهما.

* * *

[٥] اِسْمَعْ ـ هُديتَ الرُّشْدَ ـ ما أَقولُ   وَافْهَمْهُ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

المعقول مصدر «عَقَلَ»(٥)، ومثله من المصادر التي جاءت على «مَفْعول»: مَيْسور ومَعْسور ومَخْلوق. وعند بعضهم أنّ قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾(٦)، مصدر «فُتِنَ»؛ وعند الأكثرين أنه «مَفْعول»، والباء زائدة.

* * *

[٦] حَدُّ الكَلامِ ما أَفادَ الْمُسْتَمِعْ   نَحْوَ: سَعَى زَيْدٌ، وَ: عَمْرٌو مُتَّبِعْ

[باب معرفة الكلام]

الكلام عبارة عمّا يحسن السّكوت عليه، وتتمّ الفائدة به؛ ولا يأتلف من أقلّ من كلمتين؛ فأمّا قولك «صَهْ» بمعنى «أُسْكُتْ»، و«مَهْ» بمعنى «أُكْفُفْ»، ففي كلّ منهما ضمير مستتر للمخاطب، والضمير المستتر يجري مجرى الاسم الظاهر، فكان انعقاد الكلام بلفظين. وكذلك قولك «قُمْتُ» وما أشبهه

[٢و] فهو بمنزلة *كلمتين؛ لأنّ التّاء الّتي هي الضمير(٧) بمنزلة الاسم الظاهر. فأمّا قولك: زَيْدٌ وقامَ وهَلْ، وشبهه فيسمّى كلّ منها إذا انفرد «كَلِمَة»، ولا يسمّى

(٣) البرنيّ: ضرب من التّمر أصفر مدوّر، كثير اللّحاء عذب الحلاوة؛ وهو أجود التّمر

(٤) المعقليّ: ضرب من الرطب ينسب إلى نهر المعقل بالبصرة.

وفي ب: العقليّ؛ وهو تحريف.

(٥) جـ: المعقول مصدر «عَقَلَ يَعْقِلُ».

(٦) القلم: ٦٨: ٦.

(٧) ب: لأنّ التّاء هي الضمير.

«كَلاماً»؛ لأنّه لا يحسن السّكوت عليه. فإن قلت: إنْ قامَ زَيْدٌ، سمّى ذٰلك كَلِماً؛ لكونه ثلاث كلمات، ولا يسمّى كلاماً، لأنه لا يحسن السكوت عليه؛ فإن وصلته بقولك «قُمْتُ» سمّى كلاماً؛ لأنّه يحسن السّكوت عليه، ويسمّى أيضاً كلماً، لكونه أربعة ألفاظ.

والكلام المفيد ينعقد من اسمين كما مثّلناه [من قولنا](٨) «وَعَمْرٌو مُتّبِعٌ»، وتسمّى «الجملة المبتدئيّة» [جملة اسميّة](٩)؛ أو من اسم وفعل كما مثّلناه من نحو: سَعَى زَيْدٌ، وتسمّى الجملة المبتدئة به «جملة فعلية» لأنّها من فعل وفاعل.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف إلاّ في النّداء، مثل قولك: «يا زَيْدُ»، لأنّ حرف النّداء حلّ محلّ الفعل الّذي هو «أَدْعو» أو «أُنادي».

ومن هذا الوجه استدلّ على أنّ «كَيْفَ» اسم، لانعقادها مع الاسم كلاماً تامًّا في قولك: «كَيْفَ زَيْدٌ»، إذ لا يجوز أن يكون حرفاً، لأنّها ليست بحرف نداء فتنعقد مع الاسم كلاماً تامًّا، ولا يجوز أن تكون فعلاً، لأن الفعل يليها بلا حاجز، كما قال الله تعالى: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾(١٠)، فلمّا خرجت في قولك: «كَيْفَ زَيْدٌ؟» عن أن تكون حرفاً، وأن تكون فعلاً دلّ على أنّها اسم.

* * *

---

(٨) زيادة من جـ.

(٩) زيادة من جـ.

(١٠) الفجر: ٨٩: ٦ والفيل ١٠٥: ١.

[٧] وَنَـوْعُـهُ الّـذي عَلَيْـهِ يُبْـنَـى   اِسْـمُ وَفِـعْـلُ ثُمَّ حَرْفُ مَعْـنَـى

[اشتقاق الاسم]

الاسم مشتقّ من السّموّ، [وهو العلوّ](١١)، ولهَذا صغّر على «سُمَيّ»،
[ظ٢] وإنّما سمّي اسماً لأنّه لمّا* استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما. والحرف سمّي حرفاً لاستغناء الاسم والفعل عنه إذا ائتلفا، فكأنّه صار بمنزلة الأخير، وآخر كلّ شيء حرفه. والمراد بقولنا «حَرْفُ مَعْنىً» أي معنى من معاني الكلام العشرة التي هي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنّهي، والنّداء، والقسم، والطلب، والعرض، والتمنّي، والتعجب.

ثم إنّ الحرف إنّما يراد لمعنى في غيره(١٢)، لا في ذاته، ألا ترى أنّك إذا قلت: «هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ؟»، فالاستفهام عن زيد الّذي هو اسم، فإذا قلت: «هَلْ قامَ زَيْدٌ؟»، فالاستفهام عن الفعل الّذي هو «قامَ»، ولا تدلّ نفس لفظة «هَـلْ» على معنى في ذاتها بل على معنى في الاسم والفعل. والفرق بين حرف المعنى وحـرف الهجـاء، أنّ حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها.

* * *

(١١) زيادة من جـ.

(١٢) جـ: يرد.

باب الاسم

[٨] فَالاِسْـمُ ما يَدْخُـلُهُ «مِـنْ» و «إلَىٰ» أَوْ كانَ مَجْـروراً بِـ«حَتَّىٰ» وَ«عَلَىٰ»

[٩] مِثـالُـهُ: زَيْـدٌ وَخَـيْـلٌ وَغَـنَـمْ وَذا وَتِـلْكَ وَالَّـذي وَمَـنْ وَكَـمْ

[علامات الأسماء]

للاسم عدّة علامـات، وإنّما اقتصر منها في «المُلْحَةِ» على حروف الجرّ لكونها أعمّ علاماته. وبدخول «حَتَّى» على «إذا» في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾[١٣]، استدلّ على أنّ «إذا» اسم.

ومن خصائص علاماته التّنوين، وقد تضمنته «الْمُلْحَةُ» عند ذكر إعراب الاسم. وبـالتّنـوين استـدلّ علىٰ أنّ «صَـه» و«مَه» و«أُفّ» و«تُفّ» و«رُوَيْدا» و«هَيْهات» أسماء في قولك: *«صَهٍ» و«مَهٍ» و«أُفٍّ» و«تُفٍّ» و«رُوَيْداً» و«هَيْهاتٍ» [٣و] لإلحاق التّنوين بها. وكذٰلك «إِذْ» لدخول التّنوين عليه في قولك: «حينَئِذٍ» و«يَوْمَئِذٍ».

ومن خصائص الاسم جواز كونه فاعلاً، وبه استدلّ على أنّ الضّمائر المتّصلة بالفعل أسماء في قولك: «قُمْتُ» و«قُمْتَ» و«قُمْتِ» و«قُمْنا».

ومن علاماته أيضاً جواز كونه مفعولاً، وبه استدلّ علىٰ أنّ «إيّاكَ» اسم، كقولك: «إيّاكَ قَصَدْتُ».

ومن علامـاتـه جواز الإخبـار عنه، وبه استدلّ على أنّ «أنا» و«أَنْتَ» و«نَحْنُ» أسمـاء، لجـواز [الإخبار عنها في][١٤] قولك: أَنا خارِجٌ، و: أَنْتَ مُقيمٌ، و: نَحْنُ مُنْطَلِقونَ.

---

(١٣) الزّمر ٣٩: ٧١ و٧٣.

(١٤) زيادة من جـ.

باب الفعل

[١٠] وَالْفِعْــلُ ما يَدْخُــلُ «قَــدْ» وَالسّينُ عَلَيْــهِ، مِثْــلُ: بانَ أَوْ يَبِــينُ

[علامات الأفعال]

أمّا «قَدْ» فهو حرف معناه التوقّع وتقريب الفعل، ويدخل على الماضي والمستقبل، كما قال سبحانه وتعالى في الماضي: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ في السَّبْتِ﴾(١٥)؛ وفي المستقبل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾(١٦).

وأمّا السّين وأختها «سَوْفَ» فكلتاهما حرف معناه التنفيس، وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد. وهما يختصّان بالدّخول على الفعل المستقبل، ويخرجانه عن أن يكون للحال في مثل قولك: زَيْدٌ سَيُصَلّي غداً، أو: سَوْفَ يُصَلّي غَداً. فإن جعلتهما اسمين أدخلت عليهما التنوين، كما قال الشّاعر: [خفيف]

لَيْتَ شِعْري وَأَيْنَ مِنّي «لَيْتُ» إنَّ لَيْتاً وَإِنَّ سَوْفاً عَناءُ(١٧)

* * *

---

(١٥) البقرة: ٢: ٦٥.

(١٦) الأحزاب ٣٣: ١٨.

(١٧) قائل البيت هو أبو زبيد الطائيّ، انظر ديوانه ٢٤.
وهو من شواهد سيبويه ٢: ٣٢ والمقتضب ١: ٣٢٥ و ٤: ٣٢ و٤٣ وابن يعيش ٦: ٣٠ و ١٠: ٥٧ وخزانه الأدب ٣: ٤٥ و ٨٩ و ٢٨٢.

[١١] *أَوْ لَحِـقَـتْـهُ تاءُ مَنْ يُحَـدِّثُ   كَقَـوْلِهِمْ في «لَيْسَ»: لَسْتُ أَنْفُثُ [ظ٣]

من جملة علامات الفعل اتّصال تاء المتكلم بآخره، وبه استدلّ على أنّ «لَيْسَ» و«عَسَى» فعلان، كقولك: لَسْتُ أَنْفُثُ، و: عَسَيْتُ أَنْ أَخْرُجَ.

ومن علاماته أيضاً اتّصال التاء الساكنة، الّتي هي علامة فعل المؤنث، بآخره، كقولك: قامَتْ وذَهَبَتْ. وبه استدلّ على أن «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلان، كقولك: نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، و: بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ نُعْمٌ. ومنه الحديث: (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَـةِ فَبِها ونِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ)[١٨]، فسكَّن ـ عليه السلام ـ التاء لتدلّ على أنّه أراد بها تأنيث الفعل؛ لأنّ تقدير الكلام: مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِالرُّخْصَةِ أَخَذَ، وَنِعْمَتِ الرُّخْصَةُ. ومن وقف على «نِعْمَتْ» في هذا الخبـر بالهـاء فقـد لحن وغلط[١٩]؛ على أنّ بعضهم رواه: (فَبِهـا وَنَعِمْتَ)[٢٠]، فجعل التّاء ضمير المخاطب، والمقصود في هذه الرواية الدّعاء له بالتنعّم. فإن اعترض معترض بأن باء الجرّ قد وجدت داخلة على «نِعْمَ»، كما حُكي أنّ بعض العرب بُشّر ببنت فوجم، فقيل له: نِعْمَ الْوَلَدُ هِيَ؛ فقال: وَالله ما هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدُ؛ نَصْرُها عُواءٌ، وبِرُّها سَرِقَةٌ[٢١]؛ فالجواب عنه أنّ الباء

---

(١٨) انظر الحديث الشريف في سنن الترمذي ٢: ٢٢٢؛ وهو في سنن ابن ماجه ١: ٣٤٧ بزيادة «يجـزئ عنه الفريضة» بعد «ونعمت».
وقـال الزمخشري: الباء متعلّقة بفعل مضمر، أي: فبهٰذه الخصلة أو الفَعلة، يعني: بالـوضـوء يُنـال الفضل. «ونعمت»، أي: نعمت الخصلة هي، فحذف المخصوص بالمدح. [الفائق ٤: ٣].
وانظره أيضاً في لسان العرب ـ نعم وبا.

(١٩) ب و د: فقد لحن وخلط.

(٢٠) لا أعرف رواية «نَعِمْتَ»، بفتح التاء.

(٢١) قال أبو البركات الأنباريّ: =

دخلت على اسم محذوف في الكلام، وتقديره: ما هِيَ بِالَّتي يُقالُ لَها: «نِعْمَ الْوَلَدُ».

* * *

[١٢] أَوْ كانَ أَمْراً ذا اشْتِقاقٍ، نَحْوَ: قُلْ وَمِثْلُهُ: أُدْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

[و٤] *من جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقًّا من مصدر، كقولك: قُمْ واقْعُدْ؛ ألا ترى أنّهما مشتقّان من القيام والقعود؟ والمقصود بقولنا «مشتقّ من مصدر» الاحتراز بهٰذه القرينة(٢٢) من انتماء الأفعال الّتي هي: صَهٍ ومَهٍ وإِيهٍ، ونظائرها؛ لأنّها صيغت صيغ أفعال الأمر، إلّا أنّها غير مشتقّة من مصدر.

* * *

= وحكى أبو بكر بن الأنباريّ عن أبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفرّاء أنّ أعرابيًّا بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نِعْمَ الْمَوْلودَةُ مَوْلودَتُكَ! فقال: «وَاللهِ ما هِيَ بِنِعْمَ الْمَوْلودَةُ: نُصْرَتُها بُكاءٌ، وَبِرُّها سَرِقَةٌ»، فأدخلوا عليهما حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدلّ على أنّهما اسمان؛ لأنّه من خصائص الأسماء. [الإنصاف: ٩٨ و٩٩].

(٢٢) د: بهٰذه اللفظة.

باب الحرف

[١٣] وَالْحَرْفُ ما لَيْسَتْ لَهُ عَلامَةْ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلاَّمَةْ

[١٤] مِثالُهُ: حَتَّى وَلا وَثُمَّا وَهَلْ وبَلْ ولَوْ ولَمْ ولَمَّا

شبّه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة بكون ثلاثة أثواب بيض معك، فأعلمت اثنين منها، فإخلاء الأخير من العلامة علامة له، تخرجه عن الاشتباه، وتزيل عنه الالتباس.

قوله «تَكُنْ عَلاَّمَةً» يعني به الكثير العلم المبالغ فيه، ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنّث وحذفها من صفة المذكّر، كقولهم: قائم وقائمَة، وعالِم وعالِمَة، إلاّ أنّهم عمدوا إلى عكس هذا الأصل عند المبالغة في الصفة، فألحقوا الهاء في صفة المذكّر في المبالغة، فقالوا للكثير العلم: عَلاّمَة، وللمتتبّع الرواية: راوِية(٢٣)، وللمطّلع على حقائق النسب: نَسّابَة. وحذفوا الهاء من صفة المؤنّث في المبالغة، فقالوا للمرأة الكثيرة(٢٤) الصّبر والشّكر: صَبور وشَكور،* وللكثيرة(٢٥) الكسل والتعطّر: مِكْسال ومِعطار؛ [ظ٤] ليدلّوا بتغيّر الصفة عن أصلها الموضوع لها على معنى حدث فيها، وهو المبالغة.

وحُكي أنّ أبا علي الفارسيّ(٢٦) ـ رحمه الله تعالى ـ سئل: هل يجوز

---

(٢٣) ب: رواية؛ د: رواية وراوية.

(٢٤) ب: الكبير؛ وهو تصحيف.

(٢٥) د: الكثير؛ وهو تحريف.

(٢٦) هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أخذ النحو عن الزجّاج وابن السرّاج. ومن أشهر تلامذته: ابن جنّي والربعيّ وأبو طالب العبديّ والزعفرانيّ. اتّصل بالبويهيين، وكان عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي عليّ الفارسيّ في النحو. من =

إدخـال هٰذه الهاء في صفات الله تعالى، فمنع منها، واحتجّ بأنّ الهاء من خصائص المؤنث الّتي ذمّ الله ـ عزّ وجلّ ـ من نسبها إليه بقوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثاً﴾(٢٧)، فلهٰذا لم يجز إدخال الهاء في صفاته تنزيهاً له عمّا يطلق(٢٨) على صفة المؤنث.

* * *

= مصنّفـاته: كتاب الإيضاح في النحو، وكتاب الحجّة في القراءات السّبع. توفي سنة ٣٧٧هـ. [نزهة الألبّاء: ٣١٥ ـ ٣١٧].

(٢٧) النّساء ٤: ١١٧.

(٢٨) ب: يتعلّق؛ جـ: ينطلق؛ وهما تحريف.

باب النكرة والمعرفة

[١٥] وَالاِسْمُ ضَرْبانِ: فضَرْبٌ نَكِرَهْ   وَالْآخَرُ الْمَعْرِفَةُ الْمُشْتَهِرَهْ

النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عليها، كما أنّ التذكير هو الأصل في الأسماء، والتأنيث فرع عليه. والنكرة كلّ اسم عمّ اثنين فصاعداً من جنسه. وأعمّ النكرات وأبهمها[١] «شَيْء»؛ لوقوعه على الموجود والمعدوم، والجوهر والْعَرَض.

* * *

[١٦] فَكُلُّ ما «رُبَّ» عَلَيْهِ تَدْخُلُ   فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ، يا رَجُلُ

[١٧] نَحْوَ: غُلامٌ وكِتابٌ وطَبَقْ   كَقَوْلِهِمْ: رُبَّ غُلامٍ لي أَبَقْ

يُعتبر الاسم النكرة بحسن دخول «رُبَّ» عليه، نحو ما تقدّم تمثاله في نظم «الْمُلْحَة»[٢]، وبهذا الاعتبار استدلّ على أنّ «مِثْلُك» و«غَيْرُكَ» نكرتان؛ لجواز دخول «رُبَّ» عليهما، كما قال الشاعر في «غَيْرِكِ»: [كامل]

*يا رُبَّ غَيْرِكِ في النِّساءِ غَريرَةٍ [و٥]
بَيْضاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بِطَلاقِ[٣]

وكقول امرئ القيس[٤] في «مِثْلِكِ»: [طويل]

(١) وأبهمها: من د.

(٢) نظم: من د.

(٣) قائل البيت هو أبو محجن الثّقفيّ، شاعر فارس شريف، أبلى يوم القادسيّة بلاء حسناً. [انظر طبقات فحول الشعراء: ٢٦٨ و ٢٦٩].
وهو من شواهد سيبويه ١: ٢١٢ و ٣٥٠ والمقتضب ٤: ٢٨٩ وابن يعيش ٢: ١٢٦.
وسوف ينشده الحريري ثانية في باب الإضافة.

(٤) انظر ديوان امرئ القيس: ١٢.

فَمِـثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُـرْضِـعٍ
فَأَلْـهَيْتُـهـا عَنْ ذي تَمـائِمَ مُحْـوِلِ(٥)

يريد: فَرُبَّ مِثْلِكِ: لأنّ «رُبَّ» تضمر بعد الفاء كما تضمر بعد الواو.

* * *

[١٨] وَمـا عَدا ذٰلِـكَ فَهْـوَ مَعْـرِفَـهْ   لا يَمْتَري فيـهِ صَحيحُ الْمَعْـرِفَـهْ
[١٩] مِثـالُـهُ: الـدّارُ وَزَيْـدٌ وَأَنـا   وَذا وَتِـلْكَ وَالَّـتي وَذو الْـغِـنَىٰ

[المعارف]

المعرفة كلّ اسم خصّ واحداً بعينه من جنسه، وتتنوّع خمسة أنواع:

[١] أحدها الأسماء الأعلام، ولا فرق بين أن تكون مفردة، نحو: زَيْد وهِنْد؛ أو مضافة، نحو: عَبْد الله وعَبْد مَناف، أو كنية، نحو: أَبي الْحَسَنِ؛ أو لقباً، نحو: مُلاعِبُ الأَسِنَّةِ وَتَأَبَّطَ شَرًّا. وعند بعض النحويين أنّ هذا النّوع هو أعرف المعارف.

[٢] والنوع الثاني الأسماء المضمرة، وهي نوعان: متّصلة ومنفصلة. فالمتّصلة كتاء المتكلّم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبة المكسورة. ولا تدخل هٰذه التّاء إلّا على الفعل الماضي، وإذا اتّصلت به سكّنت آخره؛ لشدّة امتزاجها به. ومنها الكاف للمخاطب، والهاء للغائب، والياء الّتي للمتكلّم في قولك: لي وبي، ونظائر ذلك.

(٥) من شواهد سيبويه ١: ٢٩٤ وشرح شذور الذهب ٣٢٢ ومغني اللبيب ١٣٦ و ١٦١ والعيني ٣: ٣٣٦.
وتروى قافيته «مُغْيَلِ»، وهي كذلك في جـ وعند سيبويه.
والمغيل: المرضع، وأمّه حبلى؛ ويقال: هو الّذي يرضع وأمّه توطأ.

والمنفصلة مثل: أَنـا وأَنْتَ ونَحْنُ وهُـوَ وهِيَ وهُمـا وهُمْ وهُنَّ وإيّاكَ وإيّايَ*، وما أشبه ذلك. وعند بعضهم أنّ هٰذه أخصّ المعارف. [ظ٥]

[٣] والنّـوع الثالث أسماء الإشارة، وتسمّى أيضاً «الْمُبْهَمَة»، نحو: هٰذا وذاكَ وهٰذِهِ وتِلْكَ والَّذي والَّتي.

[٤] والنّـوع الـرّابـع الأسمـاء المعـرّفة بالألف واللاّم، نحو: الرَّجُل والْفَرَس والدّار والثَّوْب. وفي هٰذا النّوع ما لا تفارقه الألف واللاّم كاسم «الله» تعالى والَّذي والَّتي واللاّت والْعُزَّى والآنَ.

[٥] والنّوع الخامس الأسماء المضافة إلى أحد الأنواع الأربعة المقدّم ذكرها، كقولك: غُلامُ زَيْدٍ، وغُلامُهُ، وغُلامُ هٰذا، وغُلامُ الأَمير.

وقد تضمنّت «الْمُلْحَةُ» هٰذه الأنواع الخمسة فيما اشتمل عليه البيتان المذكوران أمام هٰذا الشّرح؛ لأنّ «الدّار» من النّوع المعرّف بالألف واللاّم، و«زَيْدٌ» من نوع الأسماء الأعلام، و«أَنا» و«أَنْتَ» من نوع الأسماء المضمرة، و«ذا» و«الّذي» من نوع أسماء الإشارة والمبهمة، و«ذو الْغِنَى» من نوع الأسماء المضافة.

* * *

[٢٠] وَآلَـةُ الـتَّـعْـريـفِ «أَلْ» فَمَنْ يُرِدْ ‌ ‌ تَعْـريفَ كَبْدٍ مُبْهَمٍ قال «الْكَبِدْ»

[٢١] وقَـالَ قَوْمٌ: إِنَّـهـا الّـلامُ فَقَطْ ‌ ‌ إِذْ أَلِفُ الْـوَصْـلِ مَتَى يُدْرَجْ سَقَطْ

إذا أردت تعـريف الاسم النكـرة أدخلت عليه الألف واللاّم، فيصير بدخـولهما عليه معرفة؛ مثاله أن تقول: اِشْتَرَيْتُ فَرَساً، فإذا بعته وجب أن تقول: ثُمَّ بِعْتُ الْفَرَسَ، فتُدخِل الألف واللاّم ليعلم* المخاطب أنّ الفرس [و٦] المبيع هو الفـرس المبتاع. ومن هٰذا قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ

رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾(٦)، وتكون هٰذه الألف واللّام هي الّتي للعهد.

وقد اختلف النحويّون في آلة التعريف: فكان الخليل يرى أنّ الألف واللّام جميعاً هما آلة التعريف، ويحتجّ في ذٰلك بأنّ اللّام لو أُفردت للتعريف(٧) لجاءت منفردة كغيرها من اللّامات، فلمّا سكنت دلّ على أنّها متشبّثة بالألف. ويُحكى عنه أنّه كان يقول: آلة التعريف «أَلْ» على وزن «هَلْ»؛ ولا يقول إنّها الألف واللّام. وعند غيره من النحويّين أنّ اللّام وحدها للتعريف، بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج الكلام؛ ثمّ إنّ التعريف نقيض التنكير، فلمّا كان التنكير بالتنوين الّذي هو على حرف واحد، وجب أن يكون التعريف أيضاً بحرف واحد؛ لأنّ الشيء يُحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. وعند أصحاب هٰذا القول أنّ اللّام إنّما سكّنت لتشبّثها بالاسم الداخلة عليه، والإيذان بامتزاجها به، وحلولها بمنزلة جزء منه، وأنّ الألف إنّما أدخلت عليها ليمكن افتتاح النطق بها إذا وقعت أوّل الكلام.

وقولنا في «الْمُلْحَةِ»(٨): «إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى يُدْرَجْ سَقَطْ»، قد تضمّن تذكير الألف، ولولا التزام إقامة الوزن لجاز أن يقال: مَتَى تُدْرَجْ سَقَطَتْ*؛ لأنّ حروف المعجم بأسرها يجوز تذكيرها وتأنيثها. [ظ٦]

وقوله «فَمَنْ يُرِدْ تَعْرِيفَ كَبْدٍ مُبْهَمٍ قالَ الْكَبِدْ»، قد جمع هٰذا البيت بين اللّغتين المسموعتين في الكبد، لأنّه يقال «كَبِد» على وزن «فَعِل»، ثمّ يخفّف فيقال «كَبْد»، على وزن «فَعْل».

* * *

(٦) المزمّل ٧٣: ١٥ و١٦.

(٧) ب: التعريف.

(٨) ب: وفلنا في «الملحة».

باب قسمة الأفعال

[٢٢] وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ   لِيَنْجَلي عَنْكَ صَدَا الإِشْكَالِ

[٢٣] فَهْيَ ثَلاثٌ ما لَهُنَّ رابِعُ   ماضٍ، وَفِعْلُ الأَمْرِ، وَالْمُضارِعُ

إنّما انقسم الفعل ثلاثة أقسام لأنّ كلّ فعل يدلّ بصيغته على معنى قسم من أقسام الزمان بعينه(١). ولمّا كانت أقسام الزمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ انقسم الفعل أيضاً إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ويُعتبر بـ «أَمْسِ»؛ وحاضر، ويعتبر بـ «الآنَ»؛ ومستقبل، ويعتبر بـ «غَداً». وقد جمع زهير(٢) أقسام الزّمان في بيت، فقال: [طويل]

وَأَعْلَمُ ما في الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ
وَلٰكِنَّني عَنْ عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ(٣)

وفعل الأمر من قبيل الأفعال المستقبلة؛ لأنّ الأمر إنما يستدعي من المأمور أن يُحدث الفعل.

وأمّا الفعل المضارع فهو ما يحتمل الحال والاستقبال حتّى يخلص لأحدهما بقرينة تقترن به. فإذا قلت: زَيْدٌ يُصَلِّي، احتمل كلامك أن يكون في حالة الصّلاة أو يكون يصلّي فيما بعد. فإن أُدخل على الفعل «سَوْفَ» أو السين خلّصه للاستقبال؛ وإن أدخلت* عليه اللاّم أو قرنته بـ «الآنَ» خلّصته [٧و]

(١) معنى: من د.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى، انظر البيت في ديوانه ٢٩.

(٣) أنشده ابن شقير في المحلّى ١٥٦، وابن عصفور في شرح الجمل ١ : ١٢٩، والمرتضى في أماليه ٢ : ٢٩٨.

قال النحّاس: أي أعلم ما مضى في أمس، وما أنا فيه اليوم؛ لأنّه شيء رأيته، فأمّا ما في غدٍ فلا علم لي به؛ لأنّي لم أره. [شرح القصائد التسع المشهورات: ٣٥٥].

للحال؛ وهٰذا أحد الوجوه الّتي سمّي بها هٰذا الفعل مضارعاً.

ومعنى «الْمُضارِع»: الْمُشابِه؛ فكأنّه شابه الاسم من حيث أنّه يصلح للشّيئين حتّى يخصّص أحدهما بقرينة، كما أنّ «رَجُل»(٤) يصلح لأكثر من واحد، فإذا أدخلت عليه آلة التعريف خصّص شخصاً بعينه. وقيل إنّ مشابهتهما(٥) من حيث إنّ قولك: يَضْرِبُ ويَضْرِبانِ ويَضْرِبونَ، يشابه قولك: ضارِبٌ وضارِبانِ وضارِبونَ؛ لاتّفاقهما في عدّة الحروف وهيئة الحركات والسكون. وقيل أيضاً في مشابهتهما: إنّ اللاّم المفتوحة تدخل على خبر «إنَّ» إذا كان فعلاً مضارعاً، كما تدخل عليه إذا كان اسماً، فتقول: إنَّ زَيْداً لَيَقومُ، كما تقول: إنَّ زَيْداً لَقائمٌ؛ ولا تدخل على الفعل الماضي إذا وقع خبراً لـ «إنَّ».

* * *

[٢٤] فَكُلُّ ما يَصْلُحُ فيهِ «أَمْسِ» فَإِنَّهُ ماضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ

اعتبار الفعل الماضي بدخول «أَمْسِ» عليه مطّرد ما لم يدخل عليه حرف شرط. فإن دخل عليه حرف شرط نقل معناه إلى الاستقبال، كقولك: إنْ خَرَجَ زَيْدٌ غداً خَرَجْتُ. والعلّة فيه أنّ حرف الشّرط وُضع لالتزام المجازاة الّتي تقع في المستقبل، فاقتضى الكلام تناسب معنى الفعلين.

ونقيض «إنْ» الشرطيّة في نقل(٦) معنى الفعل الماضي إلى الاستقبال ـ حرف الجزم في نقله معنى الفعل المستقبل إلى الماضي، كقولك: لَمْ

(٤) النسخ: رجلاً.

(٥) د: اشتباههما.

(٦) ب: نقله؛ جـ: نقلها.

يَخْرُجْ* زَيْدٌ أَمْسِ ؛ لأنّ «لَمْ» من أدوات النّفي، فكان تقدير الكلام: ما خَرَجَ زَيْدٌ أَمْسِ. [ظ٧]

* * *

[٢٥] وَحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ: سارَ وبَانَ عَنْهُ

الفعل الماضي من جملة المبنيّات، وحكمه فتح آخر حرف منه ما لم يكن آخره ألفاً؛ سواء كان ثلاثيًّا، كقولك: ذَهَبَ وخَرَجَ، أو رباعيًّا، كقولك: أَكْرَمَ وأَحْسَنَ ودَحْرَجَ، أو خماسيًّا، كقولك: اقْتَرَبَ وانْطَلَقَ، أو سداسيًّا، كقولك: اعْشَوْشَبَ واسْتَخْرَجَ.

وإن كان لمؤنث زدت في آخره تاء ساكنة، فقلت: هِنْدٌ ذَهَبَتْ، والنّاقَةُ وَضَعَتْ. وقد تحرّك هٰذه التّاء في موضعين:

ـ أحدهما إذا كان الفعل لمثنّى فتحرّك بالفتح، كقولك: اَلْهِنْدانِ قامَتا، والنّاقَتانِ وَضَعَتا؛ لأنّ ما قبل الألف لا يكون أبداً إلّا مفتوحاً.

ـ والموضع الثاني أن تلي التّاءَ همزة الوصل التي لا يوجد ما بعدها إلّا ساكناً ـ فتسقط هي عند إدراج الكلام، ويلتقي السّاكن بعدها بالتّاء الساكنة، فيجب لالتقاء السّاكنين كسر التّاء التي هي علامة فعل المؤنّث. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾(٧)، فَكَسَرَ التّاء لسكونها وسكون اللّام؛ وكقوله سبحانه: ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾(٨)، فكسر التّاء لسكونها وسكون الميم؛ لأنّ همزة الوصل فيهما ساقطة لاندراج الكلام.

وإن كان آخر الفعل الماضي ألفاً كانت ساكنة؛ لامتناع تحريكها. وإن

(٧) الواقعة ٥٦: ١.

(٨) يوسف ١٢: ٥١.

[٨و] كان الفعل لمؤنّث سقطت الألف لأجل التقائها بالتّاء الّتي (*)هي علامة الفعل المؤنّث، فتقول في المذكّر: زَيْدٌ غدا، وفي المؤنّث: هِنْدٌ غَدَتْ.

* * *

[٢٦] وَالأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ السُّكُونِ   مِثَالُهُ: احْذَرْ صَفْقَةَ الْمَغْبُونِ

اعلم أنّ أفعال الأمر مبنيّة الأواخر على السّكون، وسكونها سكون بناء لا جزم(٩). فأمّا صيغتها فإنّها مأخوذة من الفعل المضارع، ومشتقّة منه. فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر حذفت حرف المضارعة من فعل المستقبل؛ لأنه زائد، ولا اعتبار بالزائد؛ ثم نظرت إلى ما يليه، فإن كان متحرّكاً صغت مثال الأمر على صيغته، وحرّكته بحركته، فتقول [في الأمر] من «يُدَحْرِجُ»(١٠): دَحْرِجْ، ومن «يَثِبُ»: ثِبْ. فإن أمرت المؤنّث زدت عليه تاء ساكنة، فقلت: دَحْرِجي وثِبي؛ وإن أمرت اثنين من الذّكور والإناث، قلت: دَحْرِجا وثِبا؛ وإن أمرت جماعة من ذكور من يعقل، قلت: دَحْرِجوا وثِبوا؛ وإن أمرت جماعة من الإناث أو ممّن لا يعقل(١١)، قلت: دَحْرِجْنَ وثِبْنَ.

وإن كان الحرف الّذي يلي حرف المضارعة ساكناً، مثل الحاء من «يَحْذَرُ» والنّون من «يَنْطَلِقُ»، [والسّين من «يَسْتَخْرِجُ»](١٢)، اجتلبت لمثال الأمر همزة الوصل؛ ليُتوصّل بها إلى النطق بالسّاكن، فقلت: اِحْذَرْ، اِنْطَلِقْ، اسْتَخْرِجْ؛ وتثبت هٰذه الهمزة إذا ابتدأت، وتسقط في اللفظ إذا اتّصلت بكلام
[٨ظ] قبلها وإن ثبتت في الخطّ*. وقد شذّ من ذلك فعلان سكن ما بعد حرف

---

(٩) د: للجزم؛ وهو تحريف.

(١٠) في الأمر: من جـ.

(١١) جـ و د: ممّا لا يعقل.

(١٢) والسين من «يستخرج»: من جـ.

المضارعة فيهما، ولم تدخل همزة الوصل عليهما، وهما قولك: خُذْ وكُلْ. وجوّزوا في فعلين آخرين إلحاق همزة الوصل فيهما وحذفها منهما، وهما: مُرْ وسَلْ. وقد ورد القرآن باللغتين، فقال سبحانه وتعالى في موضع: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾(١٣)، بحذف همزة الوصل؛ وقال تعالى في موضع آخر: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾(١٤)بإلحاق همزة الوصل؛ وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ﴾(١٥).

وأمّا حكم حركة هذه الهمزة: فإنّها تُفتح في موطن، وتضمّ في موطن، وتكسر فيما عداهما:

[١] فأمّا الموطن الذي تفتح فيه فهو إذا انضمّ حرف المضارعة وكان فعله الماضي رباعيًّا، فتقول في الأمر: أَكْرِمْ زَيْداً، أَنْصِفْ عَمْراً، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ﴾(١٦)، فالهمزة في أوائل هذه الأفعال همزة قطع، وتكون مفتوحة؛ لأنّ الأفعال الماضية التي هي: أَكْرَمَ، وأَحْسَنَ وأَنْصَفَ، رباعيّة، وحرف المضارعة من مستقبلها مضموم.

[٢] وأمّا الموطن الذي تضمّ فيه فهو إذا كان الثالث من الفعل المضارع مضموماً ضمًّا لازماً(١٧)، كقولك إذا أمرت من «يَخْرُجُ» ومن «يَسْكُنُ»: أُخْرُجْ و: أُسْكُنْ.

[٣] وأمّا المواطن التي تكسر فيها(١٨) فهي إذا كان ثالث الفعل

---

(١٣) البقرة: ٢: ٢١١.

(١٤) الفرقان ٢٥: ٥٩.

(١٥) طهٓ ٢٠: ١٣٢؛ ومن جـ: وقال . . . بالصّلاة.

(١٦) القصص ٢٨: ٧٧.

(١٧) ليس في د: ضمًّا لازماً.

(١٨) د: وأما الموطن الذي تكسر فيه.

المضارع مكسوراً أو مفتوحاً، أو أمرت من فعل خماسيّ أو سداسيّ، كقولك في الأمـر من «يَضْرِبُ»: اِضْرِبْ، ومن «يَذْهَبُ»: اِذْهَبْ، ومن «يَنْطَلِقُ»: اِنْطَلِقْ، ومن «يَسْتَخْرِجُ»: اسْتَخْرِجْ.

[و٩] وإذا* أمرت من فعل آخره مشدّد:

[١] فإن كان الأمر لمذكّر جاز لك أن تدغم وأن تظهر الحرفين؛ فإن شئت قلت في الأمـر من «يَغُضُّ»: غُضَّ بَصَـرَكَ(١٩)، وإن شئت قلت: أُغْضُضْ بَصَـرَكَ. فمن قال «أُغْضُضْ بَصَـرَكَ»(٢٠) سكّن آخـره؛ ومن قال «غُضَّ» حرّك(٢١)، فمنهم من كسر آخره لالتقاء الساكنين، ومنهم من فتحه طلباً للتخفيف، ومنهم من أتبعه حركة ما قبله. وعلى هذا يُنشد بيت جرير(٢٢): [وافر]

فَغُضَّ الـطَّرْفَ إِنَّـكَ مِنْ نُمَـيْرٍ
فَلا كَعْـبـاً بَلَغْـتَ وَلا كِلابَـا(٢٣)

بفتح الضّاد وضمّها وكسرها.

وإن كان الأمـر لواحـدة من المؤنّث زدت الياء على آخره، ولم تفكّ الإدغام، فقلت: غُضّي بَصَرَكِ. وإن كان الأمر لاثنين أو لجماعة من الذكور، قلت: غُضّا وغُضّوا. وإن كان لجماعة من المؤنث، قلت: أُغْضُضْنَ؛ وعلى

(١٩) جـ و د: غضّ بصرك.

(٢٠) جـ و د: اغضض بصرك.

(٢١) حرّك: ليس في ب.

(٢٢) انظر ديوانه: ٧٥.

(٢٣) من شواهد سيبويه ٢: ١٦٠ والمقتضب ١: ١٨٥ وابن يعيش ٩: ١٢٨ والعيني ٤: ٤٩٤.

هٰذا تعمل فيما يجري مجراه.

***

[٢٧] وَإِنْ تَلاهُ أَلِفٌ وَلامُ فَاكْسِرْ وَقُلْ: لِيَقُمِ الْغُلامُ

قد ذكرنا أنّ همزة الوصل إنّما اجتلبت لأجل سكون ما يليها(٢٤) حتّى يمكن النطق بها، وبيّنّا من قبل أنّها تسقط عند إدراج الكلام؛ فإذا وصلتها بكلمة، وكان آخر تلك الكلمة ساكناً، سقطت هي، لالتقاء الساكنين اللّذين قبلها وبعدها(٢٥)، فيجب لالتقاء الساكنين(٢٦) تحريك الأول بالكسر؛ ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولى فعل أمر، نحو ما مثّلناه في «الْمُلْحَةِ»: لِيَقُمِ الْغُلامُ، وكقوله تعالى*: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً﴾(٢٧)؛ أو كانت فعلاً مجزوماً [ظ٩] كقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذينَ كَفَرُوا﴾(٢٨)؛ أو كانت اسماً، كقولك: كَمِ الْمالُ، و: مَنِ الرَّجُلُ؛ أو كانت حرف معنىً، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾(٢٩)؛ أو كانت فعلاً ماضياً وقد دخلت عليه تاء التأنيث الساكنة، كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾(٣٠). ولم يشذّ من ذلك إلّا فتح النون من «مِنَ»، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾(٣١)؛ وإنّما فُتحت استثقالاً لتوالي الكسرتين فيما يكثر

---

(٢٤) ب: لأجل سكون ما قبلها.

(٢٥) ب: والتقى الساكنان اللّذان قبلها وبعدها.

(٢٦) د: فيحذف لالتقاء الساكنين؛ وهو تحريف.

(٢٧) المزمّل ٧٣: ٢.

(٢٨) البيّنة ٩٨: ١.

(٢٩) البقرة ٢: ٢١٩.

(٣٠) يوسف ١٢: ٥١.

(٣١) البقرة ٢: ٢٠٤.

استعماله. على أنّ بعضهم قد كسر نون «مِنْ» تشبيهاً لها بنون «إنْ» في قوله عزّ وجلّ: ﴿إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾(٣٢).

* * *

[٢٨] وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ «سَعَى» وَمِنْ «غدا» ... فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الأَخِيرَ أَبَدَا

[٢٩] تَقولُ: يا زَيْدُ اغْدُ في يَوْمِ الأَحَدْ ... وَاسْعَ إِلَىٰ الْخَيْراتِ لُقّيتَ الرَّشَدْ

[٣٠] وهٰكَذا قَوْلُكَ في «ارْمِ» مِنْ «رَمَىٰ» ... فَاحْذُ عَلَىٰ ذٰلِكَ في ما اسْتَبْهَمَا

إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال حذفته في الأمر. فإن كانت ألفاً أبقيت بعد حذفها فتحة تدلّ عليها، كقولك في الأمر من «يَسْعَى»: اِسْعَ إِلَى الْخَيْراتِ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾(٣٣). وإن كان حرف الاعتلال واواً قبلها ضمّة، أبقيت الضمّة لتدلّ عليها، كقولك في الأمر من «يَغْدو»: أُغْدُ يا زَيْدُ. ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ﴾(٣٤). وإن كان حرف

[و١٠] الاعتلال ياءً حذفتها، وأبقيت كسرة تدلّ عليها، كقولك* في الأمر من «يَرْمي»: اِرْمِ، يا هٰذا؛ ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾(٣٥). وإن وقفت على شيء من ذلك جاز أن تقف عليه بالسكون، فتقول: اِخْشْ، أُغْدْ، اِرْمْ. وجاز أن تزيد عليه هاءً لبيان الحركة، فتقول: أُغْدُهْ، اِرْمِهْ، اِخْشَهْ؛ ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾(٣٦).

* * *

(٣٢) النساء ٤: ١٧٦.

(٣٣) الصّافّات ٣٧: ١٧٤ والذاريات ٥١: ٥٤ والقمر ٥٤. ٦.

(٣٤) المائدة ٥: ٢٧؛ وآيات أخرى.

(٣٥) طهٰ ٢٠: ٧٢.

(٣٦) الأنعام ٦: ٩٠.

[٣١] وَالأَمْرُ مِنْ «خافَ»: خَفِ الْعِقابا وَمِنْ «أَجادَ»: أَجِدِ الْجَوابَا
[٣٢] وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ فَقُلْ لَها: جافي رِجالَ الْعَبَثِ

إذا كان الفعل المضارع مردفاً بحرف اعتلال، مثل: يَخافُ ويَقولُ ويَبيعُ، ثمّ أمرت منه ـ سقط حرف الاعتلال في مثال الأمر في موضعين، وهما: إذا أمرت به الواحد المذكّر، أو أمرت به جماعة المؤنث وما لا يعقل، كقولك في الأمر للمذكّر: خَفْ وقُلْ وبِعْ، ولجماعة المؤنّث: خَفْنَ وبِعْنَ وقُلْنَ. وكان الأصل في «خَفْ»: خافْ، وفي «قُلْ»: قولْ، وفي «بِعْ»: بيعْ، فسكن الحرف الأخير لأجل الأمر، فالتقى هو والحرف المعتلّ، وهو ساكن أيضاً؛ ومن الأصول أنّه متى التقى ساكنان أحدهما الحرف المعتلّ، كان هو المحذوف؛ فلهٰذا قيل: خَفْ وقُلْ وبِعْ.

ويثبت حرف الاعتلال في أربعة مواضع:

[١] أحدها إذا أمرت به الواحدة من الإناث، كقولك: خافي يا هِنْدُ[٣٧]، و: قولي الْحَقَّ، و: بيعي الثَّوْبَ.

[٢] والموضع* الثاني إذا أمرت به اثنين مذكّرين كانا أو مؤنثين، [ظ١٠] كقولك: خافا وبيعا وقولا.

[٣] والموضع الثالث إذا أمرت به جماعة الذكور، كقولك: خافوا وبيعوا وقولوا.

[٤] والرابع إذا اتّصلت بالفعل النون الثقيلة والخفيفة، كقولك للمذكر: خافَنَّ اللهَ[٣٨]، و: خافَنْ رَبَّك.

(٣٧) ب: خافِ يا هند؛ وهو تحريف.

(٣٨) د: خفنّ الله؛ وهو تحريف.

والعلّة في ثبـوت حرف الاعتـلال في هذه المواطن الأربعة تحرّك ما بعدها، فقد ارتفعت العلّة التي أوجبت في الموضعين الأوّلين إسقاطها. فإن اعتـرض معتـرض وقـال: قد نجد الحرف الأخير متحرّكاً مع إسقاط حرف الاعتلال في مثل قولك: بِعِ الْعَبْدَ، و: خَفِ اللهَ[39]، وفي مثل قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾[40]؛ فالجواب عنه أنّ هذه الحركة حركة عارضة بدليل أنّها تزول إذا لم تتّصل بها همزة الوصل، والحركة العارضة لا اعتداد بها ولا تأثير لها، إذ ليست كالحركة الثابتة[41] في المواطن الأربعة[42].

***

[٣٣] وَإِنْ وَجَـدْتَ هَمْـزَةً أَوْ تاءَ   أَوْ نونَ جَمْـعٍ مُخْـبِـرٍ أَوْ ياءَ

[٣٤] قَدْ أُلْـحِـقَـتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْـلِ   فَإِنَّـهُ الْـمُـضـارِعُ الْـمُـسْـتَـعْـلي

[أحرف المضارعة]

اعلم أنّ الفعل المضارع ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربع[43] التي هي الهمزة والنون والتاء والياء:

ـ فالهمزة تكون للمتكلّم[44]، ذكراً كان أو أنثى، كقولك: أنا أَذْهَبُ.

ـ والنون للمتكلّم إذا كان معه غيره، كقولك: نَحْنُ نَخْرُجُ. وقد جاءت

---

(٣٩) ليس في ب: وخف الله.

(٤٠) المزمّل ٧٣: ٢.

(٤١) ب: كالحركة الثانية؛ وهو تصحيف.

(٤٢) د: الأربعة المواطن.

(٤٣) ب: أحد الزوائد الأربع.

(٤٤) ب: فالهمزة تكن للمتكلّم؛ وهو تحريف.

في كلام الله تعالى مع وحدانيّته(٤٥)، كما قال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(٤٦). وعلى موجب ما أخبر به سبحانه وتعالى* عن نفسه، [و١١]
خوطب أيضاً بواوٍ وبنون الجمع، كما قال سبحانه وتعالى حكاية عن الكفّار: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾(٤٧). وقد اختلف في علّة نون الجمع الواردة في كلامه جلّ وعزّ: فقيل جاءت للعظمة التي هو سبحانه وتعالى متوحّـد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها، فعلى هذا القول يُكْرَهُ للملوك استعمالها في قولهم: نَحْنُ نَفْعَلُ، و: نَحْنُ نوعِدُ. وقيل في علّتها إنّها لمّا كانت تصاريف أقضيته تجرى على أيدي خلقه(٤٨)، فتنزّلت أفعالهم منزلة فعله، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع، فعلى هذا القول يجوز أن يستعمل النون كلّ من لا يباشر العمل بنفسه. فأمّا قول العالم: نَحْنُ نَشْرَحُ، ونَحْنُ نُبَيِّنُ، فمفسوح له فيه؛ لأنّه يخبر بنون الجمع عن نفسه وأهل مقالته.

ـ وأمّا التاء فتكون للمخاطب وللغائبة الواحدة والاثنتين(٤٩)، كقولك: أَنْتَ تَذْهَبُ، وهِيَ تَذْهَبُ، والْهِنْدانِ تَذْهَبـانِ.

ـ وأمّـا الياء فتكـون للغـائب المـذكّر وجماعة الإناث، كقولك: هُوَ يَذْهَبُ، وهُنَّ يَذْهَبْنَ. ولا يجـوز أن يقـال للنســاء «تَـذْهَبْنَ»، بالتاء؛ وفي القرآن: ﴿تَكَادُ السَّمٰوٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾(٥٠)، بالياء لا بالتاء.

---

(٤٥) ب: واحدانيته؛ وهو تحريف.
(٤٦) الحجر ١٥ : ٩.
(٤٧) المؤمنون ٢٣ : ٩٩.
(٤٨) ليس في ب: أيدي.
(٤٩) ب و د: والاثنين؛ وهو تحريف.
(٥٠) مريم ١٩ : ٩٠.

ومعنى قولنا: قَدْ أُلْحِقَتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلٍ؛ أي: متى وُجدت زائدة كان الفعل مضارعاً.

والمراد بقولنا: فَإِنَّهُ الْمُضارِعُ الْمُسْتَعْلِي؛ الإشارة إلى أنّه استعلى
بالإعراب* عن النوعين الآخرين من الأفعال. [ظ١١]

* * *

[٣٥] وَلَيْسَ في الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ سِواهُ، والتِّمْثالُ فيهِ: يَضْرِبُ

الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة؛ لأنّها أدوات توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تعرب؛ وكذلك حكم الحروف؛ لأنّها جامدة لا تتصرّف. وإنّما جعل الإعراب للأسماء من حيث أنّ اللفظ بالاسم، كقولك «زَيْدٌ»، واحد، ومعناه قد يختلف لكونه تارة فاعلاً، وتارة مفعولاً، وتارة مضافاً[٥١]، وتارة مضافاً إليه، فاحتيج فيه إلى الإعراب لتبيين المعنى. وإنّما أعرب الفعل المضارع لمشابهته للاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل.

* * *

[٣٦] وَالأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ الْمُتَابَعَهْ مُسَمَّياتٌ «أَحْرُفَ الْمُضارَعَهْ»

[٣٧] وَسِمْطُها الْحاوي لَها «نَأَيْتُ» فَاسْمَعْ وَعِ الْقَوْلَ كَما وَعَيْتُ

قد تقدّم القول في أنّ الفعل المضارع ما ألحق بأوّله الهمزة أو النّون أو التاء أو الياء. وهذه الأحرف الأربعة التي يجمعها قولك لها: نَأَيْتُ، هي حروف المضارعة. وإنّما تسمّى بذلك إذا وجدت زائدة لاحقة بالفعل الماضي في مثل قولك: أَذْهَبُ ونَذْهَبُ وتَذْهَبُ ويَذْهَبُ. ألا ترى أنّ أصل

(٥١) وتارة مضافاً: من جـ.

الفعل الماضي فيها «ذَهَبَ»، والأحرف الأربعة ألحقت به. فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولاً في الأفعال، لم تُسمَّ(٥٢) حروف المضارعة، كقولك: أَخَذَ ونَفَرَ وتَوَضَّأَ ويَعَرَ الْجَدْيُ(٥٣)، إذا صاح؛ وكانت هذه الأفعال* من نوع [و١٢] الأفعال الماضية.

* * *

[٣٨] وَضَمُّهـا مِنْ أَصْلِهـا الـرُّبـاعي مِثْـلُ: نُجيبُ مَنْ أَجابَ الـدّاعي

[٣٩] وَمـا سِواهُ فَهْـوَ مِنْـهُ يُفْـتَـتَـحْ فَلا تُبَـلْ أَخَـفَّ وَزْنـاً أَمْ رَجَـحْ

[٤٠] مِثـالُـهُ: يَذْهَـبُ زَيْـدٌ وَيَـجـي وَيَـسْـتَـجـيشُ تـارَةً وَيَـلْتَجـي

قد ذكرنا من قبل أنّ افتتاح النطق لا يكون إلّا بمتحّرك، وذكرنا أنّ حروف المضارعة لا تكون إلّا أوائل الفعل المستقبل(٥٤)،فإذاً لا بدّ من أن تكون متحرّكة. وحكم حركتها أن تضمّ(٥٥) إذا كان فعلها الماضي رباعيًّا، وتفتح من الماضي الثلاثيّ، وممّا زاد على الرباعيّ. فعلى هذا تقول: أَنا أُجيبُ، ونَحْنُ نُجيبُ، وأَنْتَ تُجيبُ، وهُوَ يُجيبُ؛ فتضمّ الهمزة والنون والتاء والياء؛ لأنّ الفعل الماضي منه «أَجابَ»، وهو رباعيّ.

وتقول في ما ماضيه ثلاثيّ: أَنا أَذْهَبُ، ونَحْنُ نَذْهَبُ، وأَنْتَ تَذْهَبُ، وهُـوَ يَذْهَبُ، ونَحْنُ نَذْهَبُ، وأَنْتَ تَذْهَبُ، وهُـوَ يَذْهَبُ؛ وفي ما ماضيه خمـاسيّ أو سداسيّ: أَنـا أَنْطَلِقُ وأَسْتَجيشُ(٥٦)، وأَنْتَ تَنْطَلِقُ وتَسْتَجيشُ،

---

(٥٢) ب: لم تسمّى؛ وهو تحريف.

(٥٣) جـ: ونعر؛ وهو تصحيف.

(٥٤) ب: الفعل المضارع المستقبل.

(٥٥) ب: وحكم حركتها أنّ المضارع المستقبل يضمّ.

(٥٦) استجاشه: طلب منه جيشاً؛ واستجاش عليهم: طلب لهم الجيش وجمعه عليهم.

ونَحْنُ نَنْطَلِقُ ونَسْتَجيشُ، وهُوَ يَنْطَلِقُ ويَسْتَجيشُ؛ فتفتح حروف المضارعة في هذه الأفعال ونظائرها(٥٧)، سواء كان ماضيها ثلاثيًّا أو خماسيًّا أو سداسيًّا.
وإلى هذا وقعت الإشارة في قولنا: وَلا تُبَلْ أَخَفَّ وَزْناً أَمْ رَجَحْ.

والأصل في قولهم «لا تُبَلْ»: لا تُبالِ(٥٨)، فحذفت ألفها بعد حذف [ظ١٢] يائها، كما* حذفت النون بعد الواو في قولهم: لَمْ يَكُ، طلباً للتخفيف في هاتين اللفظتين لكثرة استعمالها في الكلام.

* * *

(٥٧) د: ونضائرها؛ وهو تحريف.

(٥٨) ب و د: لا تبالي.

باب الإعراب

[٤١] وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْـرِفَ الإِعْـرابـا لِتَقْـتَـفـي في نُطْقِـكَ الصَّـوابَـا

[٤٢] فَإِنَّــهُ بِالـرَّفْـعِ ثُمَّ الْـجَـرِّ وَالنَّصْبِ والْجَزْمِ جَميعاً يَجـرْي

الإعراب في اللّغة هو الإبانة[١]؛ يقال: أَعْرَبَ عَمّا في نَفْسِهِ؛ أي: أبـانَ. فأمّـا الإعـراب في صناعة النّحو فهو تغيّر أواخر الكلم[٢] لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها.

ووجوه الإعراب أربعة: الرّفع والنصب والجرّ والجزم. وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السّكون، إلّا أنّه لمّا استوفى الاسم من حيث هو الأصل جميع الحركات الثلاث التي هي الأصل[٣]، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها، جُعل له السّكون إعراباً؛ ليساوي إعراب الاسم.

والـرّفـع أعلى وجـوه الإعراب مرتبة لاستغنائه عن النصب والجرّ في قولك: قامَ زَيْدٌ[٤]، و: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ. والنصب والجرّ لا يوجدان حتّى يتقدّم الرّفع، كقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، و: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ.

* * *

[٤٣] فَالـرَّفْـعُ وَالنَّصْبُ بِلا مُمـانِـعِ قَدْ دَخَـلا في الِاسْمِ وَالْمُضارِعِ

[٤٤] وَالْـجَـرُّ يَسْـتَـأْثِـرُ بِالأَسْـمـاءِ وَالْـجَـزْمُ في الْفِعْـلِ بِلا امْتِـراءِ

اعلم أنّ وجـوه الإعـراب نوعـان: خاصّ ومشتـرك. فالمشترك الرفع

---

(١) ليس في ب: هو.

(٢) جـ. تغيير آخر الكلمة؛ د: تغيير آخر الكلم.

(٣) ب: بجميع؛ جـ: جمع.

(٤) ب: زيد قائم؛ د: قائم زيد.

[و١٣] والنصب، وذلك أنّ الأسماء المتمكّنة والأفعال المضارعة يشتركان فيه. وأمّا* الخاصّ فالجرّ والجزم: فالجرّ يختصّ بالأسماء المتمكّنة، والجزم يختصّ بالأفعال المضارعة.

وإنّما لم يدخل الجزم الأسماء(٥)؛ لأنّ الجزم حذف الحركة(٦)، والأفعال مستثقلة فَلاقَ بها التخفيف، والأسماء خفيفة، ولهٰذا لحقها التنوين؛ وتخفيف الخفيف إجحاف به.

وإنّما لم يدخل الجرّ الأفعال؛ لأنّ الجرّ يدخل الاسم من أحد طريقين: إمّا بإضافة حرف إلى اسم، وإمّا بإضافة اسم إلى اسم، وكلاهما ممتنع في الأفعال(٧)؛ لأنّ الغرض في وضع(٨) الجرّ أنّ أفعالاً(٩) قصرت عن الوصول إلى الأسماء، فأُعينت بحروف الجرّ لتوصلها إليها، وهٰذا غير موجود في الأفعال؛ لأنّ الفعل لايعمل في الفعل، فلهذا امتنع دخول حروف الجرّ عليه. وأمّا إضافة اسم إلى اسم(١٠) فالغرض في الإضافة التعريف والتخصيص، ألا ترى أنّك إذا قلت: هٰذا غُلامُ زَيْدٍ، فقد عرّفت الغلام بإضافته إلى زيد، وإذا قلت: هٰذا جُلُّ الْفَرَسِ(١١)، فقد خصّصت الجلّ بإضافته إلى الفرس، والإضافة إلى الفعل لا تعرّفه ولا تخصّصه بحالٍ، فلهٰذا امتنع دخول الإضافة عليه.

---

(٥) جـ: في الأسماء.
(٦) الحركة: من د.
(٧) الأفعال: مطموسة في ب.
(٨) ب: في موضع؛ وهو تحريف.
(٩) جـ: أنّ بعض الأفعال.
(١٠) د: إضافة الاسم إلى الاسم.
(١١) الجلّ، بضمّ الجيم وفتحها: ما تُلْبَسُهُ الدابّة لتصان به.

[٤٥] فَالـرَّفْـعُ ضَمُّ آخِـرِ الْـحُـروفِ وَالـنَّـصْـبُ بِالْـفَتْـحِ بِلا وُقـوفِ

[٤٦] وَالْـجَـرُّ بِالْـكَـسْـرَةِ لِلتَّـبْيِـنِ والْـجَـزْمُ في الـسَّـالِمِ بِالتَّسْكِينِ

*العلّة في أنّـه جُعـل الإعراب آخر الكلمة أنّ الإعراب وُضع لتبيين [ظ١٣] المعنى وتمييز الصّفة المتغايرة في الأسماء. وسبيل الصّفة أن تأتي بعد أن يُعلم المـوصوف، ولا طريق إلى علمه إلّا بعد انتهاء صيغته، فلهٰذا جُعل الإعراب في آخره.

وإنّمـا سُمّي الضمّ الـرّفـع؛ لأن الضمّة من الواو، ومخرج الواو من الشفتين، وهما أرفع الفم. وسُمّي الفتح نصباً؛ لأنّ الفتح من الألف، والألف حرف منتصب يمتدّ إلى أعلى الحنك. وسُمّي الكسر جرًّا؛ لأنّه من الياء التي تهوي عند النطق سفلاً، فكأنّه مأخوذ من جرّ الحبل، وهو سحبه، أو من جرّ الجبل، وهو سفحه(١٢). وإنّما سُمّي الجزم جزماً لقطع الحركة، إذ الجزم في اللغة القطع؛ لقولهم: جَزَمْتُ الْيَمينَ، أي: قطعتها.

* * *

---

(١٢) جـ: من جرّ الحنك، وهو سفحه؛
وليس في د: أو من جرّ الجبل، وهو سفحه.

باب إعراب الاسم المنصرف

[٤٧] وَنَـوِّنِ الإِسْمَ الْفَـرِيـدَ الْمُنْصَـرِفْ إذا انْـدَرَجْـتَ قائـلاً وَلَمْ تَقِـفْ

التنوين يختصّ بالاسم المنصرف لخفّته، ولأجل التنوين اللاّحق بآخره سُمّي منصرفاً، فكأن التنوين حين دخل عليه أحدث فيه صريفاً؛ والصَّريف صوت الْبَكَرَةِ عند الاستقاء(١).

ويسقط التنوين في أربعة مواضع:

[١] أحـدهـا في الاسم المعـرّف بالألف واللاّم؛ لأنّ التنوين زيادة
[و١٤] أُلحقت بآخر الاسم، ولام التعريف زيادة*، فاستثقل الجمع بين زيادتين.

[٢] والثاني في أول المضافين، كقولك: غُلامُ زَيْدٍ؛ لأنّ المضاف إليه يتّصل بالمضاف حتّى يصير كأحد حروفه، ولذلك لم يجز أن يفصل بينهما، فلمّا تنزّل المضافان منزلة الاسم الواحد، وجب إلحاق التنوين بالمضاف إليه الذي هو الأخير منهما، كما يلحق التنوين آخر الاسم المنفرد.

[٣] والموضع الثالث الاسم الذي لا ينصرف، كقولك: جاءَ عُمَرُ. وإنّما لم يدخله التنوين لشبهه بالأفعال.

[٤] والموضع الرّابع إذا كان الاسم المفرد عَلَماً أو كنية أو لقباً، وكان موصوفاً بـ«ابْن» مضاف إلى عَلَم أو كنية أو لقب، كقولك: جاءَ زَيْدُ بْنُ بَكْرٍ، و: مَرَرْتُ بِخالِدِ بْنِ أَبي مُحَمَّدٍ، و: هٰذا عَمْرُو بْنُ تَأَبَّطَ شَرًّا، وكقولك: جاءَ أَبو مُحَمَّدِ بْنُ زَيْدٍ، و: مَرَرْتُ بِأَبي عَلِيِّ بْنِ أَبي الْحَسَنِ(٢)، و: هٰذا أَبو زَيْدِ بْنُ

(١) جـ: الاستسقاء.

(٢) جـ: وجاء أبو محمّد بن أبي الحسن.

تَأَبَّطَ شَرًّا(٣)؛ و: مَرَرْتُ بِزَيْنِ الْعابِدِينَ بْنِ الْحَسَنِ؛ و: هٰذا زَيْنُ الْعابِدِينَ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ(٤)؛ وكقولك في اللقبين: جاءَ بَطَّةُ بْنُ تَأَبَّطَ شَرًّا؛ وعلى هٰذا قول الشاعر: [طويل]

قَتَلْتُ لِعَبْدِ اللهِ خَيْرَ لِداتِهِ
ذُؤابَ بْنَ أَسْماءَ بْنِ زَيْدِ بْنِ قارِبِ(٥)

فحذف التنوين من «ذُؤابَ» و«زَيْدِ» لاتّصاف(٦) كلّ منهما بـ «ابْن»؛ فأمّا حذف التنوين من «أَسْماء» فلكونه لا ينصرف.

والعلّة في حذف التنوين في هٰذا الموضع أنّ التنوين ساكن، والألف من «ابْن» ألف وصل تسقط عند إدراج الكلام، فيلتقي التنوين الساكن بالباء الساكنة* من «ابْن»، فلهٰذا حذف التنوين. فإن وصفت الاسم بـ «ابْن» [ظ١٤] مضاف إلى ما فيه الألف واللّام، كقولك: جاءَ مُحَمَّدٌ ابْنُ الأَمِيرِ، ثبت التنوين وانكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنّ «الأمير» ليس بعلم ولا كنية ولا لقب؛ ولذلك إن قلت: ظَنَنْتُ زَيْداً ابْنَ عَمْرٍو، أثبتّ التنوين وكسرته لالتقاء الساكنين، من حيث أنه ليس بصفة الاسم الأول، وإنّما هو خبر عنه.

---

(٣) جـ: وجاء أبو محمّد بن تأبّط شرًّا.

(٤) ليس في ب: ومررت بزين... أبي الحسن.

(٥) قائل البيت دريد بن الصّمّة؛ وبالصّلعاء قتل دريد ذؤاب بن أسماء بن قارب، وقال:

قتلت بعبد الله خير لداته ... ذؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب
ومرّة قد أخرجتهم فتركتهم ... يروغون بالصّلعاء روغ الثعالب

[انظر كتاب التنبيه: ٩٤ و٩٥]

وقد أنشد البغدادي البيت في خزانة الأدب ٣: ١٦٦ عرضاً.

(٦) ب: لإضافة؛ وهو تحريف.

ومعنى قولنا: «إذا انْدَرَجْتَ قائلاً وَلَمْ تَقِفْ»، لا تلحق التنوين بالاسم المفـرد إذا وقفت عليه في حالتي الـرفـع والجرّ، بل تقف عليه بالسكون، فتقول: جاءَ زَيْدْ، و: مَرَرْتُ بِزَيْدْ؛ لأنّ الوقف يساوق الخطّ(٧).

* * *

[٤٨] وَقِفْ عَلَىٰ الْمَنْصوبِ مِنْهُ بِالأَلِفْ   كَمِثْـلِ ما تَكْتُبُـهُ لا يَخْتَلِفْ

[٤٩] تَقـولُ: عَمْـرٌو قَـدْ أَضـافَ زَيْـدَا   وَخـالِـدٌ صادَ الْـغَـداةَ صَيْـدَا

إن قال قائل: لِمَ أُبدل في الوقف على المنصوب من فتحته مع التنوين ألف، ولم يُبدل من ضمّة المرفوع واو، ولا من كسرة المجرور ياء؟ فالجواب عنه أنّه لو وُقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى المتكلّم؛ ألا ترى أنّـك لو وقفت على قولـك: مَرَرْتُ بِغُلامٍ، فقلت: مَرَرْتُ بِغُلامي، لتوهّم السّامع أنّ الغلام ملكك. ولو أنّه وقف(٨) على المرفوع بالواو، فقلت: جاءَ زَيْدو، لخرج عن أصل كلام العرب؛ إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو
[١٥و] قبلها ضمّة، وإنّما يوجد* ذلك في الأفعال، حتّى انّهم لمّا اضطرّوا في بعض الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياء وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع «دَلْو» و«جَرْو»: أَدْلٍ وأَجْرٍ، والأصل: أَدْلُوٌ وأَجْرُوٌ، ففرّوا من الواو التي قبلها ضمّة إلى الكسر محافظة على مقاييس الأصل.

* * *

(٧) يساوق الخطّ: يتابعه.

(٨) جـ: ولو أنّك وقفت.

[٥٠] وَتُسْقِطُ التَّنْوينَ إنْ أَضَفْتَهُ ... وَإنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ

[٥١] مِثالُهُ: جاءَ غُلامُ الْوالي ... وَأَقْبَلَ الْغُلامُ كَالْغَزالِ

لقد مضى شرح المواضع الأربعة التي يسقط فيها التنوين بما يغني عن إعادته(٩).

* * *

(٩) جـ: عن إعادتها.

باب الأسماء السّتّة

[٥٢] وَسِــتَّــةٌ تَرْفَـعُــهــا بِالْــواوِ ... في قَوْلِ كُلِّ عالــمٍ وَراوِ

الواو تكون علامة للرفع في موضعين:

[١] أحدهما في الأسماء السّتّة التي هي: أَبوكَ وأَخوكَ وحَموكَ وفوكَ وهَنوكَ وذو مالٍ.

[٢] والثاني في جمع السالم المذكّر، كقولك: جاءَ الْمُسْلِمون، على ما نشرحه في موضعه.

* * *

[٥٣] وَالـنَّـصْـبُ فيـهــا يا أُخَيَّ بِالأَلِفْ ... وَجَـرُّهـا باليـاءِ، فَاعْـرِفْ وَاعْتَرِفْ

أمّا الألف فتقع علامة للنصب في هٰذه الأسماء السّتّة دون غيرها. وقد تقع الألف إعراباً في التثنية، غير أنّها تكون علامة للرّفع. وأمّا الياء فتكون

[ظ١٥] علامـة للجرّ في ثلاثـة مواضـع: في الأسمــاء السّتّة، وفي* جمع السالم المذكّر، وفي التثنية.

* * *

[٥٤] وَهْــيَ: أُخـوكَ وَأَبــو عِمْــرانــا ... وذُو وَفُــوكَ وَحَــمُــو عُثْــمــانــا

[٥٥] ثُمَّ هَنــوكَ سادِسُ الأَسْــمــاءِ ... فَاحْفَظْ مَقــالي حِفْظَ ذي الــذَّكـاءِ

اعلم أنّ هٰذه الأسماء السّتّة ما عدا «ذا مالٍ» يجوز أن تستعمل مفردة فتعرب كإعراب «زَيْد» في الرفع والنصب والجرّ، غير أنّ قولك[1] «فوكَ» إذا

(١) أنّ قولك: من جـ.

استعملته مفرداً أبدلت من واوه ميماً، فقلت: هٰذا فَمٌ، و: رَأَيْتُ فَماً، و: نَظَرْتُ إِلَى فَمٍ.

وأمّا «ذو» فإذا كانت بمعنى «صاحِب» فلا تستعمل إلّا مضافة، فتجرّ ما بعدها، وتعرب بالواو في الرّفع، والألف في النصب، والياء في الجرّ. ولا يجوز أن تستعمل مفردة عن الإضافة(٢) بحالٍ.

وقد جاءت «ذو» بمعنى «الَّذي»، وأجريت على لفظ واحد مع المذكّر والمؤنّث، والمثنّى والجمع؛ ولم تُغيّر واوها على اختلاف مواقعها، فقالوا: أنا ذو عَرَفْتُ، وَ: رَأَيْتُ ذو عَرَفْتُ، و: مَرَرْتُ بذو عَرَفْتُ. ومنه قول الشاعر سنان بن الفحل الطّائيّ(٣): [وافر]

فَإِنَّ الْـمـاءَ ماءُ أَبـي وَجَـدّي
وَبِئْـري ذو حَفَـرْتُ وَذو طَوَيْتُ(٤)

فقال: ذو حَفَرْتُ وَذو طَوَيْتُ، والبئر مؤنّثة؛ قال الله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾(٥)؛ وعلى هٰذا كلامهم.

* * *

(٢) عن الإضافة: من جـ.

(٣) هو سنان بن الفحل الطائيّ، شاعر إسلاميّ من الدّولة المروانيّة. [خزانة الأدب ٢: ٥١٣].

(٤) من شواهد الأزهيّة ٣٠٥ وشرح الحماسة ٥٩١ والإنصاف ٣٨٤ وخزانة الأدب ٢: ٥١١.
«ذو» في لغة طيئ اسم موصول بلفظ واحد للمذكّر والمؤنث؛ لأنّ البئر مؤنّثة، وتستعمل «ذو» للعاقل وغيره.
وطوى البئر: بناها بالحجارة.

(٥) الحجّ ٢٢: ٤٥؛
ومن جـ: قال .... معطّلة.

[٥٦] وَالْـواوُ وَالْيـاءُ جَمـيعـاً وَالأَلِفْ   هُنَّ حُروفُ الاِعْـتِـلالِ الْمُكْتَنِفْ

هٰذه الحروف الثلاثة الّتي هي الألف المفتوح ما قبلها، والياء المنكسر [و١٦] ما قبلها، والواو إذا انضمّ ما قبلها ـ تسمّى حروف الاعتلال، وحروف* المدّ واللّين. والحركات الثلاث، الّتي هي: الفتحة والضمّة والكسرة، مجانسة لها. وعند بعضهم أنّ هٰذه الحروف مأخوذة من الحركات، احتجاجاً بأنّه متى أُشبعت الفتحة صارت ألفاً، والضمّة صارت واواً، والكسرة صارت ياء. وإن لم يكن ما قبل الواو مضموماً، ولا ما قبل الياء مكسوراً، لم يكونا حرفي اعتلال.

* * *

إعراب الاسم المنقوص

[٥٧] وَالْياءُ فِي «الْقاضي» وَفي «المُسْتَشْري» ساكِـنَـةٌ في رَفْـعِـهـا والْـجَـرِّ

[٥٨] وَتُـفْـتَـحُ الْـيـاءُ إذا ما نُصِـبَـا نَحْـوَ: لَقيتُ الْقـاضِيَ الْمُهَـذَّبا

اعلم أنّ كلّ اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، يُسمّى منقوصاً، وتكون ياؤه ساكنة في رفعه وجرّه، ولهٰذا سُمّي منقوصاً؛ لأنّه نقص حركتين من حركات الإعراب، وهما الضمّة والكسرة. وكان الأصل في إعراب المرفوع: جاءَ قاضِيٌ، بضمّة منوّنة في آخره. ولذٰلك كان الأصل في إعراب المجرور منه بكسرة مقدّرة في الياء يتبعها التنوين[1]، ولٰكن حذفت منه الضمّة والكسرة لاعتلال حرف الإعراب منه، الّذي هو الياء، ولأنّ التحريك بالضمّة في حالة الـرّفـع ثقيل، وكـذلك الكسرة أيضاً، فعدلوا عنها إلى السّكون وتخفيفها، فيشترك الرّفع والجرّ في هٰذا المواطن حسب.

وأمّا نصب هٰذا النّوع من الأسماء فيكون بفتح الياء لخفّة* الفتحة، فإن [ظ١٦] اضطرّ شاعر إلى إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه أو جرّه ـ جاز، كقول ابن قيس الرّقيّات[2]: [منسرح]

لا بارَكَ اللهُ في الْـغَـوانِـيِ هَلْ
يُصْـبِـحْـنَ إلاَّ لَهُـنَّ مُطَّلَبُ[3]

(١) ليس في ب: التنوين.

(٢) انظر ديوانه ٣.

(٣) من شواهد سيبويه ٢: ٥٩ والمقتضب ١: ١٤٢ و٣: ٣٥٤ والمحتسب ١: ١١١ والخصائص ١: ٣٦٢ و٢: ٣٤٧.
قال ابن السكّيت:
روى الخليل: «في الْغَوانِيِ هَلْ يُصْبِحْنَ»، جعل «الغواني» مثل «الضّوارب»، أخرج ذوات الياء مخرج التّمام فأعربه. [ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات: ٣].

فحرّك ياء «الْغَوانِيِ» بالكسر(٤) لضرورة الشعر.

* * *

[٥٩] وَنَـوِّنِ الْـمُـنَـكَّـرَ الْـمَنْقُـوصَـا ... في رَفْـعِـهِ وَجَـرِّهِ خُصـوصَـا

[٦٠] تَقـول: هٰذا مُشْـتَـرٍ مُخـادِعُ ... و: افْـزَعْ إِلَىٰ حامٍ حِمـاهُ مانِـعُ

الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام:

[١] أحدها أن يكون معرّفاً بالألف واللّام كـ: الْقاضي والْوالي.

[٢] والثاني أن يكون مضافاً، كقولك: قاضي مَكَّةَ ووالي الْبَصْرَةِ.

وهٰذا النوعان تسكن ياؤهما في الرفع والجرّ، ويفتحان في النصب.

[٣] والقسم الثالث أن يأتي منكّراً، كقولك: قاضٍ ووالٍ، فتحذف ياؤه في الرفع والجرّ، ويقتصر به على تنوين آخره، كقولك: هٰذا قاضٍ يا فَتَى، و: مَرَرْتُ بِقاضٍ عادِلٍ. وإنّما حُذفت ياؤه لسكونها وسكون التنوين الّـذي وجب إلحـاقه به عند إفراده، فإذا حلّ في موضع منصوب ثبتت ياؤه ونوّن، كقولك: رَأَيْتُ قاضِياً عادِلاً.

وإذا صرت إلى الوقف على الاسم المنقوص:

ـ فإن كان معرّفاً وقفت عليه بالياء السّاكنة على اختلاف مواقعه.

ـ وإن كان منكّـراً وقفت عليه في حالتي الـرفع والجرّ بحذف الياء، كقولك: هٰذا قاضْ، و: مَرَرْتُ بِقاضْ؛ ووقفت عليه في حال النصب بالألف
[١٧و] المبدلة من التنوين مع إثبات* يائه، فقلت: رَأَيْتُ قاضِيَا، كما تقول: رَأَيْتُ زَيْدَا؛ هٰذا هو الاختيار فيهما.

---

(٤) ب: ياء الكسر؛ وهو تحريف.

وقـد وقف بعضهم على المعـرّف المـرفوع والمجرور بحذف الياء، فقال: هٰذا الْقاضْ، ومَرَرْتُ بالْقاضْ. ووقف آخرون على المنكّر المرفوع والمجرور بالياء، فقالوا: هٰذا قاضي، ومَرَرْتُ بِقاضي.

***

[٦١] وَهٰكَــذا تَفْعَــلُ في ياءِ «الشَّجي» وكُــلِّ ما بَعْــدَ مَكْــسـورٍ تَجــي

[٦٢] هٰذا إذا ما وَرَدَتْ مُخَـفَّـفَـهْ فَافْهَمْـهُ عَنّي فَهْمَ صافي الْمَعْـرِفَـهْ

قد قدّمنا القول في أنّ المنقوص ما جمع ثلاث شرائط: وهي أن يكون آخـره ياء مخفّفـة قبلها كسرة؛ فمتى اجتمع في اسم هٰذه الشرائط الثلاث سكنت ياؤه في الرفع والجرّ سواء قلّت حروفه، مثل: الشَّجي والْعَمي، أو كثرت، مثل: الْقاضي والْمُشْتَري والْمُسْتَقْصي. فإن عدم شرط من الشرائط الثلاث كان الاسم صحيحاً، ولحقت ياءه(٥) الضمّة والكسرة، وذلك بأن تكون ياؤه مشدّدة، مثل ياء: عَليّ وكُرْسِيّ وقُمْرِيّ(٦)؛ أو يكون ما قبلها ساكناً، نحو ياء: ظَبْي وجَدْي وسَقْي؛ فاعرف ذٰلك.

***

(٥) ب: ياؤه؛ وهو تحريف.

(٦) القمريّ: ضرب من الحمام، الواحدة منه قمريّة.

إعراب الاسم المقصور

[٦٣] وَلَيْسَ لِلإِعْـرابِ فيمـا قَدْ قُصِـرْ   مِنَ الأَسـامـي أَثَـرٌ إذا ذُكِـرْ

[٦٤] مِثـالُـهُ: يَحْيَى وَمـوسَى والْعَصَـا   أَوْكـ«حَياً» أَوْكـ«رَحىً» أَوْكـ«حَصَى»* [ظ١٧]

[٦٥] فَهٰـذِهِ آخِـرُهـا لا يَخْـتَـلِفْ   عَلَى تَصـاريفِ الْكَـلامِ الْمُـؤْتَلِفْ

الاسم المقصور هو كلّ اسم كان آخره ألفاً ملساء، أي لا تتبعها همزة. ويكـون في تصـاريف الكلام[1] موقعه على حالة واحدة في الرفع والنصب والجرّ، ولهٰذا سُمّي مقصوراً؛ لأنّه حُبس عن الحركة، إذ المقصور في اللغة هو المحبوس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصوراتٌ في الْخيَامِ﴾[2]، أي: مَحْبوساتٌ[3].

ثمّ إنّ الأسماء المقصورة تنقسم قسمين:

[١] أحدهما ما يدخله التنوين، كقولك: رَحىً وحَياً وقَفاً ونَدًى.

[٢] والثاني ما لا يدخله التنوين إمّا لكونه معرّفاً بالألف واللّام، مثل: الْحَيَا والنَّـدَى والْحَصَى والعَصـا[4]، وإمّـا لكونه لا ينصرف، مثل: مُوسَى وعِيسَى وسَلْمَى وسُعْدَى ودُنْيا وأُخْرَى.

وكلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرفع والنصب والجرّ، كما قال سبحانه وتعالى في المنوّن منهما: ﴿يَوْمَ لا يُغْني مَوْلىً عَنْ مَوْلىً شَيْئاً﴾[5]، فالأول مرفوع والثاني مجرور[6]، ولفظهما واحد؛ وعلى ذٰلك فقس.

(١) ليس في ب: الكلام.
(٢) الرّحمٰن ٥٥: ٧٢.
(٣) من جـ: أي محبوسات.
(٤) من جـ: والعصا.
(٥) الدّخان ٤٤: ٤١.
(٦) ب: مجروراً؛ وهو تحريف.

باب التثنية

[٦٦] وَرَفْعُ ما ثَنَّيْتَهُ بالأَلِفِ كَقَوْلِكَ: الزَّيْدانِ كانا مَأْلَفي

الاسم المثنّى هو الاسم الدّالُّ على مسمّيين متّفقي اللفظ، ويشترك فيهما المذكّر والمؤنّث، ومن يعقل وما لا يعقل، ولا يدخل على حرف ولا فعل. فأمّا قولك: يَقومانِ ويَذْهَبانِ، فليسا بتثنية: يَقومُ ويَذْهَبُ، ولا الألف فيهما ألف التثنية، بدليل ثبوتها في كلّ حالٍ، بل الألف فيهما اسم هو ضمير* [١٨و] الفاعلين، كالألف في: قاما وذَهَبَا.

فإذا أردت أن تثنّي الاسم فتحت آخره، ثمّ زدت عليه في الرفع ألفاً ونوناً؛ وفي هٰذه الألف ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الرّفع. ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف، أثبتت ياء الاسم المنقوص إذا ثنّيته في مثل قولك: جاءَ الْقاضِيانِ؛ لأنّ هٰذه الياء ثبتت في حالة النصب، لخفّة الفتحة فيها، فلهٰذا ثبتت في التثنية.

***

[٦٧] وَجَرُّهُ وَنَصْبُهُ بِالْياءِ بِغَيْرِ إِشْكالٍ وَلا مِراءِ

[٦٨] تَقولُ: زَيْدٌ لابِسٌ بُرْدَيْنِ وَ: خالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ

النصب يؤاخي الجرّ، ولذٰلك أميلت الألف إلى الياء، واستوى في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور، وذلك في مثل قولك: ضَرَبْتُكَ، و: هٰذا غُلامُكَ، و: رَأَيْتُهُ، و: مَرَرْتُ بِغُلامِهِ، و: ضَرَبَني، و: غُلامي؛ فالكاف والهاء والياء يقعن تارة ضمير المنصوب، وتارة ضمير المجرور؛ فلذلك اشترك النصب والجرّ في علامة التثنية، وجُعلت فيهما ياء ونون.

وفي الياء ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة

النصب والجرّ. والمواطن التي تشترك فيها علامة النصب والجرّ أربعة: التثنية، والجمع بالواو والنون، والجمع بالألف والتاء، والأسماء التي لا تنصرف.

[ظ١٨] *ثمّ اعلم أنّ من حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد، إلّا أسماء الإشارة والمبهمة، فإنّ آخرها حذف في التثنية، فقالوا في تثنية «هٰذا وذا والَّذي والَّتي»: هٰذانِ وذانِ واللَّذانِ واللتّانِ؛ هٰذا في حالة الرفع. وقالوا في النصب والجرّ: هٰذَيْنِ وذَيْنِ واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ. وهو ممّا شذّ عن أصله، ولهٰذا قال المحقّقون من النحويّين: إنّ هٰذه الأسماء مشبّهة بالمثنّى؛ لا أنّها مثنّاة على الحقيقة.

فإن قيل: لِمَ حُذفت ياء «الَّذي» في التثنية وأُقرّت ياء «الشَّجي» في التثنية، وكلتا الياءين مخفّفة مكسور ما قبلها؟ فالجواب عنه أنّ ياء «الشَّجي» تلحقها الحركة في حال النصب، فجرت بهٰذه القوّة مجرى الحرف الصحيح، فثبتت في التثنية، وياء «الَّذي» لا تتطرّق إليها الحركة بحالٍ، فضعفت بهٰذا السبب فحذفت.

فإن ثنّيت اسماً مقصوراً: فإن كانت ألفه(١) رابعة فصاعداً، قُلبت ياء في التثنية، كقولك في تثنية «موسَى» و«حُبْلَى» في الرفع: موسَيانِ وحُبْلَيانِ، وفي النصب والجرّ: مُوسَيَيْنِ وحُبْلَيَيْنِ. وإن كانت ألفه ثالثة رددتها إلى أصلها، واواً كان أو ياء. والطريق إلى معرفة أصلها أن تصرّف تلك الكلمة: فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها، فهي من ذوات الواو؛ وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها، فهي من ذوات الياء. فعلى هٰذا تقول في تثنية «قَفاً»

---

(١) ب: فإن كان ألف.

و«عَصاً»: قَفَوانِ[٢] وعَصَوانِ؛ لأن تصريف الفعل منهما: قَفَوْتُ وعَصَوْتُ[٣].
وتقول في تثنية «هُدىً» و«رَحىً»: هُدَيانِ* ورَحَيانِ؛ لأنهما من «هَدَيْتُ» [و١٩]
و«رَحَيْتُ».

وإن ثنّيت الاسم الممدود أبدلت همزته واواً فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف؛ فتقول في تثنية «حَسْناء» و«حَمْراء»: حَسْناوانِ وحَمْراوانِ، وفي تثنية «سَماء» و«كِساء»: سَماءانِ وكِساءانِ. وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واواً، فقال: سَماوانِ وكِساوانِ، والقول الأول أجود وأفصح.

* * *

[٦٩] وَتَـلْحَـقُ الـنّـونُ بِمـا قَدْ ثُنِّـي   مِنَ الْـمـفَـاريـدِ لِجَبْـرِ الْـوَهْنِ

نون التثنية دخلت في الاسم المثنّى عوضاً من الحركة والتنوين اللّذين[٤] كانا في الاسم المفرد، ولهٰذا أشرنا بقولنا «لِجَبْرِ الْوَهْنِ». وكان أصلها السّكون، إلاّ أنّه لمّا سكن ما قبلها كسرت حتّى لا يلتقي ساكنان، ومن حكم الساكنين إذا التقيا، أن يُكسر الأول منهما، إلاّ أنّ الألف لمّا لم يمكن تحريكها، كُسرت النون.

ثمّ اعلم أنّ نون التثنية تفارق التنوين في ثلاثة أشياء: أحدها أنّ حركتها لازمة، والثاني أنّها تثبت في الوقف، والثالث أنّها تثبت مع الألف واللاّم.

* * *

---

(٢) ب: قفاوان.

(٣) ليس في جـ: «قفا» و«عصا»: .... قفوت وعصوت.

(٤) ب: اللّذان؛ وهو تحريف.

باب الجمع الصّحيح

[٧٠] وكُـلُّ جَمْـعٍ صَحَّ فيـهِ واحِـدُهْ ثُمَّ أَتى بَعْدَ التَّنـاهي زائـدُهْ* [ظ١٩]

[٧١] فَرَفْـعُـهُ بِالْـواوِ، وَالـنّـونُ تَبَـعْ نَحْوَ: شَجاني الْخاطِبونَ في الْجُمَعْ

[٧٢] وَنَـصْـبُـهُ وَجَـرُّهُ بِالْـيَـاءِ عِنْـدَ جَميـعِ الْعَـرَبِ الْعَـرْبَـاءِ

[٧٣] تَقـولُ: حَيِّ الـنّـازلـيـنَ في مِنَى وَاسْأَلْ عَنِ الزَّيْدينَ هَلْ كانوا هُنا؟

الجمع بالواو، والنون تبع، يختصّ في غالب الأحوال بذكور من يعقل، ويسمّى «الجمع الصحيح»، و«الجمع السّالم»؛ لأنّ لفظ الواحد صحّ وسلم فيه؛ ويسمّى أيضاً «الجمع على هجاءين»؛ لأنّه تارة يكون بالواو، وتارة يكون بالياء. وأمّا قوله تعالى إخباراً عن السّماء والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾(١)، فإنّما جمعهما بالياء والنون وليستا مما يعقل؛ لأنّه لمّا وصفهما بالقول الّذي لا يصدر إلاّ عمّن يعقل(٢)، جمعهما جمع من يعقل ليتطابق الكلام. ومثله قوله جلّ ثناؤه حكاية عن النملة: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾(٣)؛ وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾(٤)؛ لمّا أضاف إلى النملة القول، وإلى الكواكب والنيّرين السجود، والقول والسّجود يختصّان بمن يعقل، جمعهم جمع من يعقل.

وقد جمع ممّا لا يعقل ألفاظ بالواو والنّون، ويسمّى هذا النوع «جمع

---

(١) فصّلت ٤١ : ١١.

(٢) ب: عن من.

(٣) النّمل ٢٧ : ١٨.

(٤) يوسف ١٢ : ٤.

التعـويض»، كمـا قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾(٥)، وكقوله* [و٢٠]
تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾(٦)، وهما جمع «عِضَة» و«عِزَة»؛ وكقوله في جمع «سَنَة وثُبَة وكُرَة وبُرَة وقُلَة وأَرْض»: سِنونَ وثُبونَ وبُرونَ وكُرونَ وقُلونَ وأَرَضونَ.

وحكم هٰذا الجمع أن يكون في الرّفع بالواو والنون، وفي النصب والجرّ بالياء والنّون. فالواو حرف الإعراب، وعلامة الرّفع، وعلامة الجمع السّالم؛ والياء حرف الإعراب، وعلامة الجمع السّالم، وعلامة النصب والجرّ. والنون عوض عن الحركة والتنوين اللّذين كانا في الاسم الواحد.

ومن حكم هٰذا الجمع أن يضمّ ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، إلاّ في جمع المقصور، فإنّك تفتح ما قبل علامة الجمع؛ لتدلّ على الألف المحذوفة، كما قال سبحانه وتعالى في جمع «الأَعْلَى»: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾(٧)، وفي جمع «الْمُصْطَفَى»: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾(٨)، ففتح اللاّم والفاء اللّذين هما قبل علامة الجمع.

وياء المنقوص تحذف في هٰذا الجمع، كقولهم في الرفع: الْقاضونَ، وفي النصب والجرّ: الْقاضينَ. وإنّما حذفت لامتناع دخول الضمّ والكسر على هٰذه الياء.

ويجمع بالواو والنون كلّ اسم سمّي به المذكّر العاقل أو وُصف به، إلاّ ما كان آخره هاء التأنيث، مثل: طَلْحَة وضُحَكَة، أو كان من الصّفات على

---

(٥) الحجر ١٥: ٩١.
(٦) المعارج ٧٠: ٣٧.
(٧) آل عمران ٣: ١٣٩.
(٨) صٓ ٣٨: ٤٧.

[ظ٢٠] وزن «فَعْلان» الّذي مؤنثه «فَعْلَى»، مثل: عَطْشان* وسَكْران؛ أو على وزن «أَفْعَل» الّذي مؤنثه «فَعْلاء»: مثل: أَبْيَض وأَحْمَر(٩). فأمّا «أَفْعَل»(١٠) الّذي للتفضيل فيجوز جمعه بالواو والنون، كما قال جلّ وعزّ: ﴿وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾(١١).

ومعنى قولنا: «وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْياءِ عِنْدَ جَميعِ الْعَرَبِ الْعَرْباءِ»، أي: لم يختلف العرب في إعراب هٰذا الجمع؛ في رفعه بالواو، ونصبه وجرّه بالياء، كما اخْتُلِفَ في إعراب المثنّى، فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله. وعليه حمل بعضهم: ﴿إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(١٢)؛ ومنه قول الشاعر: [طويل]

فَأَطْـرَقَ إِطْـراقَ الـشُّـجـاعِ وَلَـوْ رَأَى
مَسـاغـاً لِنـابـاهُ الشُّجـاعُ لَصَمَّمَـا(١٣)

* * *

[٧٤] وَنـونُـهُ مَفْـتـوحَـةٌ إِذْ تُذْكَـرُ وَالـنّـونُ في كُلِّ مُثَنًّى تُكْسَـرُ

إنّما فُتحت نون الجمع وكُسرت نون التثنية؛ لِيُفصل بينهما. وخُصّت

(٩) ب: وأحمرا؛ وهو تحريف.

(١٠) ب: فأمّا الفعل؛ وهو تحريف.

(١١) الشعراء ٢٦: ١١١.

(١٢) طٰه ٢٠: ٦٣؛

قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائيّ: «إِنَّ هٰذانِ لَساحِرانِ»؛ ومثل ذلك روى أبو بكر عن عاصم. وقرأ أبو عمرو وحده: «إِنَّ هٰذَيْنِ لَساحِرانِ». وقرأ حفص عن عاصم: «إِنْ هٰذانِ لَساحِرانِ». [انظر كتاب السبعة: ٤١٩].

(١٣) قائل البيت هو المتلمّس، انظر ديوانه ٢. وهو من شواهد الفرّاء ٢: ١٨٤ وسرّ الصناعة ٧٠٤ وشرح الكافية الشافية ١٨٩ وابن يعيش ٣: ١٢٨ والأشموني ١: ٧٩.

الشجاع: الحيّة الذكر. المساغ: المدخل. صمّم: عضّ ونيّب فلم يرسل ما عضّ.

نون الجمع بالفتح ؛ لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة ، والتثنية أخفّ من الجمع ، فقصدت العرب التعديل في الكلام بأن جعلت الأخفّ للأثقل، والأثقل للأخفّ.

* * *

[٧٥] وَتَسْقُطُ النّــونــانِ في الإِضَــافَــهْ   نَحْــوَ: رَأَيْتُ ساكِني الـرُّصــافَـهْ

[٧٦] وَقَــدْ رَأَيْــتُ صاحِــبَـيْ أُخـينَــا   فَاعْـلَمْــهُ في حَذْفِـهِـمــا يَقـيـنَــا

اعلم أنّ نون التثنية ونـون الجمع تسقطان في الإضافة، كما يسقط فيهما التنوين، وذٰلك قولك: جاءَ غُلاما زَيْدٍ وَمُسْلِمو مَكَّةَ. فإن قيل: فَلِمَ لم تثبت هاتان النّونان مع الألف واللّام*، ولم تثبتا في المضاف؛ والتنوين لا [و٢١] يثبت مع واحد منهما؟ فالجواب عنه أنّ الإضافة زيادة أُلحقت بآخر الاسم كنون التثنية والجمع ، فاستثقل أن يوالى بين زيادتين، وليس كذلك الألف واللّام ؛ لأنهما تلحقان الاسم من أوّله ، والنون تلحقه من آخره، فلمّا افترقت الزيادتان، سهل أن يُجمع ما بينهما.

* * *

[٧٧] وَكُــلُّ جَمْــعٍ فيــهِ تاءٌ زائِــدَهْ   فَارْفَعْــهُ بِالضَّمِّ كَرَفْـعِ «حـامِـدَهْ»

[٧٨] وَنَــصْــبُــهُ وَجَــرُّهُ بِالْــكَــسْــرِ   نَحْــوَ: كَفَـيْتُ الْمُسْلِمــاتِ شَرِّي

اعلم أنّ للتأنيث ثلاث علامات:

[١] إحداها التاء الّتي تظهر عند الإضافة وتثبت، ويوقف عليها بالهاء، وذٰلك نحو: مُسْلِمَة وقائِمَة وكَلِمَة وشَجَرَة.

[٢] والعلامة الثانية الألف المقصورة في مثل: سَلْمَى وسُعْدَى وذِكْرَى ودُنيا.

[٣] والعلامة الثالثة الألف الممدودة في مثل قولك: حَسْناء وحَمْراء وبَيْضاء.

وتُجمع هٰذه الأنواع الثلاثة بالألف والتاء؛ ويسمّى هٰذا الجمع «جمع التأنيث السّالم»؛ ويشترك فيه من يعقل وما لا يعقل، كقولك في جمع «فاطِمَة وشَجَرَة وسُعْدَى وحَسْناء»: فاطِمات وشَجَرات وسُعْدَيات وحَسْناوات.

[ظ٢١] فإن قيل: لِمَ حذفت الهاء في «فاطِمَة» و«شَجَرَة» في هٰذا الجمع ولم* تحذف الألف المقصورة ولا الممدودة في هٰذا الجمع، والكلّ علامات التأنيث؟ فالجواب عنه أنّ العلامة التي في «فاطمة» تجانس التاء الثانية في الجمع، فحذفت كيلا تجتمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللّفظ، وليس كذلك العلامتان الأخريان؛ لأنّهما من غير جنس علامة التاء(١٤) التي هي علامة تأنيث الجمع، فلهٰذا ثبتتا(١٥).

وحكم إعراب هٰذا الجمع أن تُضمّ تاؤه في الرفع، وتكسر في الجرّ والنصب(١٦)؛ وهٰذا الموطن أحد المواطن الأربعة التي تستوي فيها علامتا النصب والجرّ.

وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء، إلّا ما كان على وزن «فَعْلَاء» الّتي مذكّرها «أَفْعَل»، كـ: بَيْضاء وحَمْراء، أو على وزن «فَعْلَى» الّتي مذكّرها «فَعْلان»، مثل: سَكْرَى وغَضْبَى. ولا يجوز أن تقول في جمع «بَيْضاء» و«سَكْرَى»: بَيْضاوات ولا سَكْراوات؛ كما لم يجمع مذكّر هٰذين النوعين بالواو والنون فيقال في جمع «أَبْيَض»: أَبْيَضونَ، ولا في «سَكْران»:

---

(١٤) ب: من غير الجنس وعلامة التاء.

(١٥) ب: ثبتت؛ وهو تحريف.

(١٦) ليس في ب: الجرّ.

سَكْرانونَ؛ لأنّ كلّ ما لا يجمع مذكّره بالواو والنّون، لا يجمع مؤنثه بالألف والتّاء.

وكلّ صفة لمذكّر لا يعقل تجمع أيضاً بالألف والتاء، كقولك: جِبالٌ راسِياتٌ، وسُيوفٌ مُرْهَفاتٌ، وأُسودٌ ضارِياتٌ. وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكّرة من أجناس ما لا يعقل*، وذٰلك ممّا يؤخذ سماعاً ولا يقاس [و٢٢] عليه، كقولهم في جمع «مَقام وحَمّام وإيوان[١٧] وسُرادِق[١٨] وساباط[١٩] وهاوون[٢٠]»: مَقامات وحَمّامات وإيوانات وسُرادِقات وساباطات وهاوونات. وكما قالوا في جمع «الْمُحَرَّم وشَعْبان ورَمَضان وشَوّال وذي الْقَعْدَة وذي الْحِجَّة وابْنِ عِرْس[٢١] وابْنِ آوَى»: مُحَرَّمات وشَوّالات وذَوات الْقَعْدَة وذَوات الْحِجَّة وبَنات عِرْسٍ وبَنات آوَى.

وإن كان الاسم المؤنّث ممدوداً قلبت الهمزة في جمعه واواً، كقولك في جمع «حَسْناء» و«صَحْراء»: حَسْناوات وصَحْراوات. وإن كان ممّا ثالثة ألف بعدها تاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء، حذفت التاء وقلبت الألف إلى أصلها، على ما بيّنّاه في باب التثنية، فتقول في جمع «غَزاة» و«قَناة»: غَزَوات وقَنَوات؛ لأنّ أصل ألفها الواو، وتقول في جمع «فَتاة ودَواة»: فَتَيات ودَوَيات؛ لأنّ أصل ألفها الياء؛ فاعرف ذٰلك وقس عليه.

* * *

---

(١٧) الإيوان: الصُّفَّةُ العظيمة.

(١٨) السّرادق: الّذي يمدّ فوق صحن البيت.

(١٩) السّاباط: سقيفة بين دارين تحتها طريق.

(٢٠) الهاوون: الّذي يُدَقُّ فيه؛ ويقال: الهاوَن والهاوُن.

(٢١) ابن عرس: دُوَيْبَّةٌ دون السّنّور.

[٧٩] وَكُـلُّ ما كُسِّـرَ في الْـجُـمـوعِ كَـ: الأُسْـدِ وَالأَبْيـاتِ والـرُّبـوعِ
[٨٠] فَهْـوَ نَظيـرُ الْفَـرْدِ في الإِعْـرابِ فاسْـمَـعْ مَقـالـي وَاتَّبِـعْ صَوابي

الجمع جمعان: جمع تكسير وجمع سلامة.

ـ فجمع السّلامة ما سلم فيه لفظ الواحد؛ وقد مضى شرحه في جمع المذكّر والمؤنّث.

[ظ٢٢] ـ وأمّا* جمع التكسير فهو كلّ جمع تغيّر فيه لفظ الواحد. وسمّي جمع تكسير لأنّ لفظ الواحد يكسّر فيه كما يكسّر الإناء، ثمّ يصاغ صيغة أخرى.

والتغيير الّذي يقع فيه على ثلاثة أضرب:

ـ أحدها بزيادة، كقولك في جمع «جَمَل»: أَجْمال، وفي «ثَوْب»: أَثْواب.

ـ والثاني بنقصان، كقولك في جمع «كِتاب» و«إزار»: كُتُب وأُزْر.

ـ والثالث بتغيير الحركة والسّكون، كقولك في جمع «رَهْنٍ وسَقْفٍ وأَسَد»: رُهُنٌ وسُقُفٌ وأُسْدٌ.

وحكم إعراب هٰذا الجمع كإعراب الواحد في اعتقاب حركات الرفع والنصب والجرّ عليه.

وفي جمع التكسير ما يوجد في آخره ألف وتاء، فيتوهّم المبتدئ أنّه من قبل جمع المؤنث السّالم الّذي لا تُفتح تاؤه في النّصب، وذلك مثل: أَبْيات وأَقْوات وأَمْوات؛ فهٰذه الجموع الثلاثة من نوع جمع التكسير، ويدخل تاءها النصب[٢٢]، فتقول: أَنْشَدْتُ أَبْياتاً مِنَ الشِّعْرِ، و: جَمَعْتُ أَقْواتاً لِلشِّتاءِ،

(٢٢) ب: تاؤها؛ وهو تحريف.

و: شاهَدْتُ أَمْواتاً مِنَ الْبَرْدِ. والدّلالة على أنّها جمع تكسير أنّ لفظ واحدها الّذي هو «بَيْت ومَيِّت وقوت» لم يسلم في هٰذا الجمع.

وإنّما لم تُضمّن هٰذه «الْمُلْحَةُ» شرح أبنية جمع التكسير؛ لأنّ شيخنا أبا القاسم النحويّ[٢٣] ـ رحمه الله تعالى ـ كان يقول: «فسدت ألسنة العامّة إلاّ* في نوعين، وهما الجمع والتصغير». إلاّ أنّ في بعض أبنية الجموع ما [٢٣و] تغلط العامّة فيه ويحتاج إلى التنبيه عليه، فلذٰلك أورد هٰهنا نبذاً من شرحه.

وجملة القول أنّ جمع التكسير ينقسم قسمين: قسم وُضع لأقلّ العدد، وقسم وُضع للكثرة. وحدّ القليل ما بين الثلاثة إلى العشرة، وحدّ الكثير ما جاوز ذٰلك.

وأبنية جمع القلّة أربعة:

ـ أحدها «أَفْعُل»، كقولك: كَلْبٌ وأَكْلُبٌ، وثَوْبٌ وأَثْوُبٌ.

ـ والثاني «أَفْعال»، نحو: جَمَلٌ وأَجْمالٌ، وحِمْلٌ وأَحْمالٌ.

والثالث «أَفْعِلَة»، كقولك: حِمارٌ وأَحْمِرَةٌ، ورِداءٌ وأَرْدِيَةٌ.

ـ والرّابع «فِعْلَة»، كقولك في جمع «عَلِيّ» و«صَبِيّ»: عِلْيَةٌ وَصِبْيَةٌ.

وأمّا أبنية جمع الكثرة فكثيرة جدًّا، وذكر بعضهم أنّها تناهز أربعين بناء.

وأقسام أبنية الأسماء أربعة: ثلاثيّة، ورباعيّة، وخماسيّة، وما زاد على ذٰلك.

فأمّا الثلاثيّة فأكثر ما جاءت جموعها على أربعة أبنية:

ـ «أَفْعُل»، نحو: ثَوْب وأَثْوُب، وزَمَن وأَزْمُن.

---

(٢٣) انظر ترجمته في التقديم لهذا الكتاب.

ـ و«أَفْعال»، نحو: جَمَل وأَجْمال، وكَبِد وأَكْباد.

ـ «فُعول»، نحو: أَسَد وأُسود، وشِسْع وشُسوع[٢٤].

ـ و«فِعال»، نحو: رَجُل ورِجال، وجَمَل وجِمال، وثَوْب وثِياب.

وقد جاء شيء منها على «فُعولَة»، كقولهم: فَحْل وفُحولَة، وبَعْل [ظ٢٣] *وبُعولَة[٢٥].

ـ وعلى «فِعالَة»، كقولهم: حَجَر وحِجارَة، وذَكَر وذِكارَة.

ـ وعلى «فِعال»، كقولهم: رَجُل ورِجال، وفَرير وفِرار، وهو ولد البقرة الوحشيّة.

ـ وعلى «فُعال»، كقولهم: ظِئْر وظُؤار[٢٦].

ـ وعلى «فُعْلان»، نحو: ذِئْب وذُؤْبان، وذَكَر وذُكْران.

ـ وعلى «فِعْلان»، نحو: عيد وعيدان.

ـ وعلى «فِعَلَة»، نحو: ديك ودِيَكَة، وقِرْد وقِرَدَة.

وعلى «فُعْل» و«فُعُل»، مخفَّفاً ومثقّلاً، كقولهم في جمع «أَسَد»: أُسْد وأُسُد.

ـ وعلى «فَعيل»، نحو: عَبْد وعَبيد.

وأمّا الرّباعي: فما كان على وزن «فَعيل»، وهو اسم، جُمع فيه أقلّ العدد على «أَفْعِلَة»، وفي الكثير على «فُعْل» و«فُعُل» و«فُعْلان»، كقولهم في

---

(٢٤) الشّسع: قِبال النّعل؛ وهو زمام بين الإصبع الوسطى والّتي تليها.

(٢٥) في أ و ب و جـ: بغل وبغولة؛ وهو تصحيف.

(٢٦) الظّئر: العاطفة على ولد غيرها المرضعة له في الناس وغيرهم.

جمع «جَريب»[٢٧] و«رَغيف»: أَجْرِبَة وجُرْبان، وأَرْغِفَة ورُغْفان؛ وقد يجمع على «فِعْلان»، فقالوا في «قَضيب»: قِضْبان.

وإن كان صفة جُمع على «فِعال» و«أفْعال» و«فُعَلاء» و«أفْعِلاء»، كقولهم: كَريم وكِرام وكُرَماء، وَيتيم وأَيْتام، وشَريف وأَشْراف، وسَخِيّ وأَسْخِياء. وقد يجمع ما تكرّر حرفان فيه على «أفْعِلَة»، كقولهم في جمع «عَزيز» و«شَحيح»: أَعِزَّة وأَشِحَّة.

وأمّا «فَعول» فإنّه يجمع على «فُعُل»، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث، فقالوا في جمع «رَسول» و«صبور»: رُسُل وصُبُر.

وأمّا «أَفْعَل»، فإن كان اسماً يجمع على «أفاعِل»، نحو: أَدْهَم وأَداهِم، وهو اسم القَيْد[٢٨]، وأَجْدَل وأَجادِل[٢٩]. وإن كان* ممّا به آفة، جُمع على «فَعْلَى»، نحو: أَحْمَق وحَمْقَى، وجَريح وجَرْحَى، ومَريض ومَرْضَى. [و٢٤]

وإن كان صفة جمع على «فُعْل»، نحو: أَدْهَم ودُهْم، وأَحْمَر وحُمْر.

وما كان على «فِعال» من الأسماء الممدودة جُمع على «أفْعِلَة»، نحو: رِداء وأَرْدِيَة، وكِساء وأَكْسِيَة؛ وعلى «فُعُل»، نحو: إزار وأُزُر، وخِمار وخُمُر.

وما كان على «فُعال» جمع على «أفْعِلَة» و«فِعْلان»، كقولهم: غُراب وأَغْرِبَة وغِرْبان.

وما كان على وزن «فاعِل» وهو اسم، جُمع على «فَواعِل»، كقولهم: كاهِل وكَواهِل، وناجِذ ونَواجِذ. وقد جمع على «فِعْلان»، كقولهم: حائط

(٢٧) الجريب: مكيال قدر أربعة أقفزة.

(٢٨) جـ: القيل؛ وهو تحريف.

(٢٩) الأجدل: الصّقر.

وحيطان، وغائط وغيطان.

وإن كان صفة جُمع على «فِعال» و«فُعَّل»، كقولهم في جمع «صائِم»: صُوَّم وصِيام، وفي «نـائِم»: نُوَّم ونِيام. وقـد جُمـع أيضـاً على «فُعـول»، كقولهم: شاهِد وشُهود، وساجِد وسُجود؛ وعلى «فِعال»، نحو: تاجِر وتِجار، وعلى «فُعّال» و «فَعَلَة»، كقولهم: كاتِبٌ وكُتّابٌ وكَتَبَةٌ، وفاجِرٌ وفُجّارٌ وفَجَرَةٌ؛ وعلى «فَعْل»، كقولهم في جمع «راكِبٌ» و«تاجِرٌ»: رَكْبٌ وتَجْرٌ. وقد جمع منه لفظتان على «فَواعِل»، وهما: فارِسٌ وفَوارِسُ، وهالِكٌ وهَوالِكُ.

وإن كان منقوصاً جمع على «فُعَلَة»، نحو: قاضٍ وقُضاة، وغازٍ وغُزاة؛ ولم يجمع على هذا البناء غيرهما.

وأمّا «فَعْلَة» بفتح الفاء، فإن كانت صفة جمعت على «فَعْلات»، ساكنة العين، كقولهم: ضَخْمَة وضَخْمات، وعَبْلَة وعَبْلات. وإن كان اسماً جُمع على «فَعَـلات»، بفتـح العين، وعلى «فِعـال»، كقـولهم *في «جَفْنَـة» و«صَحْفَة»: جَفَنات وجِفانٌ، وصَحَفاتٌ وصِحافٌ. وإن كان ثاني الاسم واواً أو ياء، سكنت العين في الجمـع، كقـولهم في جمـع «رَوْضَة» و«بَيْضَة»: رَوْضـات وبَيْضـات؛ وكذلك إذا كان ثاني الاسم حرفاً مضعّفاً، كقولك في «مَرَّة»: مَرّات. [ظ٢٤]

ومـا كان مخلوقـاً من هٰذا الجنس، جاز أن يجمـع بحذف التّاء من واحـده، نحـو: نَحْلَة ونَحْـل، وجَـوْزَة وجَـوْز(٣٠). ولا يجـوز أن تجمـع المصنوعات التي على وزن «فَعْلَة» هٰذا الجمع، ولا يقال في «جَفْنَة»: جَفْن، ولا في «صَحْفَة»: صَحْف.

(٣٠) ب: وجوزات؛ وهو تحريف.

وما كان على «فُعْلَة» جاز أن يجمع على «فُعَل»، نحو: ظُلْمَة وظُلَم، وغُرْفَة وغُرَف؛ وجاز أن يجمع بالألف والتّاء، بضمّ ثانيه وفتحه وتسكينه، كقولهم في جمع «ظُلْمَة»: ظُلُمات وظُلَمات وظُلْمات.

وما كان على وزن «فِعْلَة»، بكسر الفاء، جاز أن يجمع على «فِعَل»، نحو: سِدْرَة وسِدَر؛ وعلى «فِعَلات»، بفتح العين وكسرها وتسكينها، كقولك في جمع «سِدْرَة»: سِدَرات وسِدِرات وسِدْرات.

وما كان على وزن «فَعِلَة» جمع على «فَعِل» و«فَعِلات»، كقولهم في جمع «كَلِمَة»: كَلِم وكَلِمات.

وما كان على وزن «فُعَلَة» جُمع على «فُعَل»، نحو رُطَبَة ورُطَب.

وما كان على وزن «فُعْلَى» جُمع على «فُعَل»، كقولهم في «صُغْرَى» و«كُبْرَى»: صُغَر وكُبَر. وقد جُمع بعضه على «فَعالَى»، كقولهم: حُبْلَى وحَبالَى.

وأمّا ما كان منه على* وزن «فِعْلَل» على اختلاف فائه، فجمعه «فَعالِل»، نحو: دِرْهَم ودَراهِم. [٢٥و]

وما كان على وزن «مَفْعِل» أو «مُفْعَل» جمع على «مَفاعِل»، نحو: مَسْجِد ومَساجِد، ومُصْحَف ومَصاحِف.

وأمّا الخماسيّ: فما كان على وزن «فَعْلان» من الصفّات جمع على «فَعالَى» و«فِعال»، نحو: غَضْبان وغَضابَى وغِضاب؛ وعلى «فَعْلَى»، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث، نحو: غَضْبَى وسَكْرَى.

وما كان على «فَعيلَة» جمع على «فَعائِل»، نحو: شَرِيفَة وشَرائِف؛ وعلى «فُعُل»، نحو سَفينَة وسُفُن.

وتقـول في جمـع «سَفَـرْجَـل»: سَفـارِج؛ وقـد جمـع «مِفْتاح» على «مَفاتح»؛ وإن شئت عوّضت، فقلت: سَفارِيج ومَفاتيح.

وتجمع على «فَعاليل» كلّ خماسيّ مردف بحرف اعتلال، كقولهم في «دِهْليز وعُصْفور ودينار»: دَهاليز وعَصافير ودَنانير.

وكلّ اسم تجاوز الخماسيّ فلا بدّ أن يكون فيه زائد(٣١) فيحذف في الجمـع، مثل «قَلَنْسُوَة»: فجمعها أقوام على «قَلانِس»، وجعلوا الزائد فيها الواو فحذفوها؛ وجمعها آخرون على: قَلاسٍ وقَلاسِيّ(٣٢)، وجعلوا الزائد فيها النون فحذفوها.

وفي الجمـع شذوذ كثيرة خارجة عن حكم الأصول، لا يحتمل هذا المختصر استيعاب شرحها.

وقد جاء أيضاً في كلام العرب جموع لا آحاد لها من لفظها، نحو:
[ظ٢٥] مَحاسِن ومَذاكير؛ وكقولهم: تَفَرَّقوا عَباديدَ، وغير ذلك ممّا(٣٣) أُخذ بالسّماع* وشذّ عن أصول القياس.

* * *

---

(٣١) جـ: زائداً؛ وهو تحريف.

(٣٢) جـ: قلنس وقلانس؛ وهو تحريف.

(٣٣) جـ: كما؛ وهو تحريف.

باب حروف الجرّ

[٨١] وَالجرُّ في الإِسْمِ الصَّحيحِ الْمُنْصَرِفْ ... بِأَحْرُفٍ هُنَّ إذا ما قيلَ صِفْ
[٨٢] مِنْ وَإِلَىٰ وَفي وَحَتَّى وعَلَىٰ ... وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حاشا وَخَلا
[٨٣] وَالْباءُ وَالْكافُ إذا ما زيدَا ... وَالّلامُ، فَاحْفَظْها تَكُنْ رَشيدَا
[٨٤] و«رُبَّ» أَيْضاً ثُمَّ «مُذْ» في ما حَضَرْ ... مَنِ الزّمانِ دونَ ما مِنْهُ غَبَرْ
[٨٥] تَقولُ: ما لَقيتُهُ مُذْ يَوْمِنَا ... وَ: رُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا

قد ذكرنا أنّ الجرّ يختصّ بالاسم ويدخله من طريقين(١): أحدهما بحروف موسومة بعمل الجرّ؛ والثاني بالإضافة، وسيأتي ذكرها من بعد(٢).

فأمّا الحروف فهي أربعة عشر حرفاً تضمّنتها هذه الأبيات المتقدّمة، وأمّها «مِنْ»؛ لأن كلّ أدوات يتّفق عملها فلا بدّ لها من أمّ تتولّى عليها، مثل «مِنْ» في حروف الجرّ، والهمزة في أدوات الاستفهام، و«إلّا» في أدوات الاستثناء.

* * *

و«مِنْ» تأتي في الكلام على أربعة معانٍ:

ـ أحدها أن تقع بمعنى الابتداء المختصّ بالمكان الّتي تقابلها «إِلَى» الّتي يختصّ بها انتهاء الغاية، كقولك: سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكوفَةِ.

ـ والثاني أن تكون للتبعيض، كقولك: شَرِبْتُ مِنَ النَّهرِ.

ـ والثالث أن تأتي لتبيين الجنس، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ

(١) ب: في طريقين.
(٢) جـ: فيما بعد.

الأَوْثَانِ﴾(٣).

ـ والرابع أن تأتي زائدة، كقولك: ما جاءَني مِـنْ أَحَدٍ؛ فإن قلت: ما

[٢٦و] جاءَني مِنْ رَجُلٍ، فليست زائدة(٤) في* هذا الموضع، بل هي جاعلة اسم الشخص للنّوع، وتنزّل منزلة قولك: ما جاءَني أَحَدٌ، الّذي معناه نفي النّوع. والفائدة في دخولها في هٰذا الكلام استغراق النّفي؛ لأن الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن يكون ما جاءك رجل بل جاءك اثنان أو جماعة.

* * *

وأمّا «في» فمعناها الوعاء والظّرفية.

* * *

ومعنى «عَلَى» الاستعلاء.

* * *

ومعنى «عَنْ» المجاوزة، كأنّك إذا قلت: بَلَغَني عَنْ زَيْدٍ حَديثٌ، فمعناه(٥): تَجاوَزَ إِلَيَّ عَنْهُ حَديثٌ.

* * *

وأمّا «حَتَّى» فتأتي على أربعة معانٍ:

ـ أحدها أن تكون لانتهاء الغاية فتجرّ، كما قال سبحانه: ﴿سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾(٦).

(٣) الحجّ ٢٢: ٣.

(٤) جـ: فليست بزائدة.

(٥) ب: فمعنى؛ وهو تحريف.

(٦) القدر ٩٧: ٥.

ـ والثاني أن تكون حرف عطف كالواو، فيدخل ما بعدها في إعراب ما قبلهـا، كقـولك: قَدِمَ الْحاجُّ حَتَّى الْمُشَاةُ. ويكون في هٰذين الموطنين ما بعدها من جنس ما قبلها، ولهذا لم يجز أن تقول: قَدِمَ الْقَوْمُ حَتَّى النِّسَاءُ؛ لأنّ النّساء لا يدخلن في قبيل القوم، ولا: قَدِمَ الْحاجُّ حَتَّى الْغُزاةُ؛ [لأنّ الغزاة ليسوا من جنس الحاجّ][7].

ـ والموضع الثالث أن تكون حرف ابتداء يقع ما بعدها المبتدأ والخبر، فلا تؤثّر إعراباً، ولا تغيّرهما عمّا كانا عليه، كما قال جرير[8]: [طويل]

فَمَـا زَالَـتِ الْقَـتْلَى تَمُـجُّ دِمَـاءَهَـا
بِدِجْـلَةَ حَتَّـى مَاءُ دِجْـلَةَ أَشْـكَـلُ[9]

ـ والرابع أن تكون حرف نصب فتنصب الفعل المضارع* على ما نبيّنه [ظ٢٦] في شرح نواصب الأفعال المضارعة.

* * *

وأمّا «مُذْ» و«مُنْذُ» فمعناهما ابتداء الغاية في الزّمان خاصّة، كما تختصّ «مِنْ» بالمكان، فتقول: لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، ولا تقل: مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ. فأمّا قوله تعالى: ﴿إذا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[10]، فـ «مِنْ» في هٰذا

---

(٧) من جـ: لأنّ الغزاة . . . . الحاجّ.

(٨) ديوان جرير: ٤٥٧.

(٩) من شواهد ابن جنّي في اللمّع ٧٩ وابن الناظم ٢٦٥ وأسرار العربيّة ٢٦٧ وابن يعيش ٨: ١٨ والعيني ٤ . ٣٨٦ وخزانة الأدب ٤ : ١٤٣ .
تمجّ: تلقي. الأشكل: الذي خالط بياضه حمرةٌ.
وسوف ينشده الحريري ثانية في باب التوابع، وثالثة في باب إعراب الأفعال.

(١٠) الجمعة ٦٢ : ٩.

المكان بمعنى «في».

ونـون «مُـذْ» محذوفة، وأصلها «مُنْذُ»، بدليل أنّك لو سمّيت بها ثمّ صغّرت الاسم لقلت «مُنَيْذ»، فأعدت النّون المحذوفة، ومن حكم التصغير إعادة المحذوف، كقولك في تصغير «فَم»: فُوَيْه، و«يَد»: يُدَيَّة.

فإن تلا «مُذْ» الألف واللّام فالاختيار أن تُضمّ الذّال من «مُذْ»، فتقول: ما رَأَيْتُـهُ مُذُ الْيَوْمِ. وضمّ الـذّال في هٰذا المـوضع يقوّي أنّ أصلها «مُنْذُ» المضمومة الذّال، وأنّها ردّت حين لقيها ساكن إلى الأصل.

وقـد اختُلف فيهمـا: فقـال قوم هما حرفان؛ وقيل بل هما اسمان. والغالب على «مُذْ» الاسميّة؛ لوقوع الحذف فيها، وإنّما يقع أكثر الحذف في الأسمـاء؛ والغـالب على «مُنْذُ» الحرفيّة، والأجود أن تجرّ بـ «مُنْذُ» ماضي الزّمان وحاضره، وأن تجرّ بـ «مُذْ» حاضر الزّمان وترفع ماضيه، فتقول: ما رَأَيْتُهُ مُذُ الْيَوْمِ، و: لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمانِ. وإذا جررت بها فالكلام كلّه جملة واحدة، وإذا رفعت بها صار الكلام جملتين، فكأنّك قلت: لَمْ أَرَ زَيْداً، وكأن قائلاً قال لك: مُذْ كَمْ لَمْ تَرَهُ؟ فقلت: مُذْ يَوْمانِ، فتحلّ «مُذْ» محلّ الاسم المبتدأ، و«يَوْمانِ» الخبر.

* * *

[٢٧و] وأمّا «حاشا» فمعناها* الاستثناء مع تنزيه المستثنى. وهو يجرّ ما بعده؛ وقد جعله بعضهم فعلاً وصرّفه كما قال النابغة(١١): [بسيط]

وَلا أَرَى فاعِـلاً في الـنّـاسِ يُشْبِـهُـهُ
وَمَـا أُحَـاشي مِنَ الأَقْـوامِ مِنْ أَحَـدِ(١٢)

---

(١١) انظر ديوان النابغة الذبياني: ١٣

(١٢) البيت من شواهد ابن السّراج في الأصول ١: ٢٨٩ والإنصاف ٢٧٨ وابن يعيش ٢: ٨٥ =

وأمّا «خَلاَ» فمعناها الاستثناء المحض، والغالب عليها أن تجرّ، وقد نصب بها في الاستثناء. فإن دخل عليها «ما» نصبت قولاً واحداً، كقولك: جاءَ الْقَوْمُ ما خَلاَ زَيْداً[13].

* * *

وأمّا الباء[14] فتكون بمعنى الإلصاق، كقولك: مَسَحْتُ يَدي بِالْمِنْديلِ؛ وتكون بمعنى الاستعانة، كقولك: ضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ؛ وتكون بمعنى الغرض والعلّة، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾[15]، [أي: يُذْهِبُ الأَبْصارَ][16]؛ وتكون زائدة دخولها كخروجها، كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[17].

وتختصّ على اختلاف مواقعها بحركة الكسر، وكلّ حرف من حروف المعاني [إذا كان على حرف واحد] لا يوجد إلاّ مفتوحاً[18]. وإنّما خُصّت الباء بالكسرة؛ لأنّها في كل مواقعها تجرّ، فجُعلت حركتها من جنس عملها.

* * *

وأمّا الكاف فتكون للتشبيه، كقولك: زَيْدٌ كَالأَسَدِ؛ وتكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[19]. وتختصّ بالدّخول على المظهر دون

= و ٨: ٤٨ و ٤٩ ومغني اللبيب ١٢١ وخزانة الأدب ٢ : ٤٤.

(١٣) ب: جاء القوم خلا زيداً.

(١٤) جـ: وأمّا الباء الزائدة.

(١٥) النّور ٢٤ : ٤٣.

(١٦) من جـ: أي يذهب بالأبصار.

(١٧) المائدة ٥ : ٦.

(١٨) من جـ: إذا كان على حرف واحد.

(١٩) الشّورى ٤٢ : ١١.

المضمر.

* * *

وأمّا اللّام فتأتي بمعنى الملك تارة، وبمعنى الاختصاص، وبمعنى العلّة والغرض. فإذا قلت: الْفَرَسُ لِزَيْدٍ، فاللّام بمعنى الملك؛ وإذا قلت: اَلْجُلُّ لِلْفَرَسِ، فاللّام بمعنى الاختصاص؛ وإذا قلت: زُرْتُكَ لِطَلَبِ بِرِّكَ،
[ظ٢٧] فاللّام بمعنى الغرض* والعلّة للزّيارة. وهٰذه اللّام تكسر مع الاسم الظاهر ومع ياء المتكلّم، وتفتح في ما عدا هٰذين الموضعين.

* * *

وأمّا «رُبَّ» فمعناها التقليل؛ وقد تخفّف، كما قال الشاعر: [كامل]

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَذالُ فَإِنَّهُ
رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ (٢٠)

وقد تلحق بها التّاء مشدّدة ومخفّفة، فيقال: رُبَّتَ ورُبَتَ؛ كما زيدت التّاء على «لا» فقيل «لاتَ»، وعلى «ثُمَّ» فقيل «ثُمَّتَ».

* * *

(٢٠) قائل البيت هو أبو كبير الهذلي، انظر ديوان الهذليين: ٨٩؛ من قصيدة مطلعها:

أزهيرَ هل عن شيبة من معدلِ — أم لا سبيل إلى الشباب الأوّلِ

وأبو كبير اسمه عامر بن الحليس، وهو مخضرم ذكره بعضهم في الصحابة.
انظر طائفة من أخباره في خزانة الأدب ٣: ٤٦٦ - ٤٧٣ و ٤: ١٦٥ - ١٦٧.
والبيت في معاني الحروف للرمّاني ١٠٧ وفي لسان العرب - هضل.
وزهير: ترخيم زهيرة؛ والهيضل: الجيش الكثير.
وعجزه في لسان العرب: «رُبْ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ».

[٨٦] وَ«رُبَّ» تَأْتـي أَبَداً مُصَدَّرَهْ　　وَلا يَليهـا الاِسْمُ إلاّ نَكِـرَهْ

[٨٧] وَتـارَةً تُضْمَـرُ بَعْـدَ الْـواوِ　　كَقَوْلِـهِـمْ: وَراكِـبٍ يُجـاوي

اعلم أنّ «رُبَّ» تختصّ بأربعة أشياء:

ـ أحدها أنّها لا تقع إلاّ في صدر الكلام.

ـ والثاني أنّها لا تدخل إلاّ على نكرة.

ـ والثالث أنّه لا يجوز الاقتصار على الاسم النكرة بعدها الذي دخلت عليه[٢١] حتّى يوصف، كقولك: رُبَّ عَبْدٍ مَلَكْتُهُ.

ـ والرابع أنّها تضمر بعد الواو والفاء فتجرّ الاسم مضمرة، كقول[٢٢] الراجز في إضمارها بعد الواو:　　[رجز]

وَصـاحِـبٍ نَبَّـهْـتُـهُ لِيَنْـهَـضـا[٢٣]

وتقدير الكلام: وَرُبَّ صاحِبٍ.

وكقول امـرئ القيس[٢٤] في إضمارها بعد الفاء:　　[طويل]

---

(٢١) ب. النكرة التي دخلت عليه.

(٢٢) جـ: كقولك؛ وهو تحريف.

(٢٣) قائله هو الرّكّاض الدّبيريّ كما في جمهرة اللّغة ٣: ٤٦١.

وأقد أنشده أبو زيد في النوادر ٤٦٦ وأبو عليّ الفارسيّ في «إيضاح الشعر»: ٢٦٦.

وهو في تهذيب اللغّة ١٢: ٦٣ ـ ٦٤ وفي لسان العرب: أرض ومضض وفي الصّحاح: مضض.

وبعده:

إذا الكرى في عينه تمضمضا　　فقام عجلانَ وما تأرّضا

قال الفارسيّ: أي لا يثقل جانحاً إلى الأرض، ولكنّه يخفّ إذا دعي.

(٢٤) انظر ديوانه ١٢.

فَمِـثْـلِكِ حُبْـلَى قَدْ طَرَقْـتُ وَمُـرْضِـعٍ
فَأَلْـهَـيْتُهَـا عَنْ ذي تَمَـائِمَ مُحْـولِ (٢٥)

أي: فَرُبَّ مِثْلِكِ.

[و٢٨] وقد تدخل «ما» على «رُبَّ» فتكفّها عن طلب الاسم، ويليها* الفعل، كما قال تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذينَ كَفَرُوا﴾(٢٦). وذكر بعضهم أنّ «رُبَّ» إذا اتّصلت بـ «ما» انتقل معناها إلى التكثير، واحتجّ بقول الشاعر، وهو جذيمة(٢٧): [مديد]

رُبَّـمَـا أَوْفَـيْـتُ فـي عَـلَـمٍ
تَـرْفَـعَـنْ ثَـوْبـي شَـمَـالاتُ(٢٨)

* * *

(٢٥) أنشده الحريريّ آنفاً في باب «النكرة والمعرفة».

(٢٦) الحجر ١٥: ٢.

(٢٧) ليس في جـ: وهو جذيمة.

(٢٨) قائل البيت هو جذيمة الأبرش التنوخيّ الأزديّ، آخر ملوك قضاعة بالحيرة. كان من أفضل ملوك العرب رأياً وأبعدهم مغاراً وأشدّهم نكاية وأظهرهم حزماً. دبّرت الزّبّاء مكيدة فقتلته بأبيها. [انظر خزانة الأدب ٤: ٥٦٩].

وقد نسبه الزمخشري في المفصّل: ١٥٥ إلى عمرو بن هند. وقال العينيّ ٣: ٣٤٤: قيل إنّ قائله هو تأبّط شرًّا، وهو غلط.

والبيت من شواهد سيبويه ٢: ١٥٣ والنوادر ٢١٠ والمقتضب ٣: ١٥ والأصول ٣: ٤٥٣ والإيضاح ١: ٢٥٣ وشرح اللّمع لابن برهان ١٦٨ والعينيّ ٣: ٣٤٤ و ٤: ٣٢٨ وخزانة الأدب ٤: ٥٦٧.

أوفيت: نزلت. علم: جبل. ترفعن: النون نون التوكيد الخفيفة. شمالات: جمع شمال، وهي الرّيح الّتي تهبّ من ناحية القطب.

وسوف ينشد الحريريّ البيت ثانية في باب «الضّرورة الشعريّة».

باب حروف القسم

[٨٨] ثُمَّ تَجُرُّ الاِسْمَ باءُ الْقَسَمِ وَواوُهُ وَالتّاءُ أَيْضاً فَاعْلَمِ

[٨٩] لٰكِنْ تُخَصُّ التّاءُ بِاسْمِ اللهِ إِذا تَعَجَّبْتَ بِلا اشْتِباهِ

حروف القسم أربعة: الباء والواو والتاء والهاء التي للتنبيه، إلّا أنّ الباء هي الأصل؛ لدخولها على كلّ مقسم به مظهر، كقولك: أُقْسِمُ بِالله، ومضمر كقولك: أُقْسِمُ بِكَ لأَفْعَلَنَّ. والواو لا تدخل على المضمر؛ لعدم اتّصالها[١] بفعل القسم، كقولك[٢]: أُقْسِمُ بِالله، ولا يجوز أن تقول: أَقْسَمْتُ وَاللهِ.

وأمّا الواو فهي فرع على الباء، فلهٰذا حُطّت رتبةً، فلم تدخل على المضمر، وإنّما أُبدلت منها؛ لأنّ معنى الباء الإلصاق، ومعنى الواو الجمع، فلّما تقارب معنياهما وقع الإبدال فيهما.

وأمّا التاء فهي بدل من الواو كما أُبدلت منها في قولك: تُراث وتُجاه وتُخَمَة وتُهَمَة، واشتقاق الكلمات من: وَرِثَ ومن الوجه ومن الوهم ومن الوخامة. ولمّا كانت التّاء في القسم فرعاً على الواو، حُطّت عن مرتبة الواو، ولم تدخل إلّا على اسم الله* كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[٣]؛ وقال أبو ذؤيب الهذلي[٤]: [ظ٢٨]

[بسيط]

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيّامِ مُبْتَقِلٌ
جَوْنُ السَّراةِ رَباعٌ سِنُّهُ غَرِدُ[٥]

(١) جـ: والواو لا تدخل على المضمر لاتّصالها.

(٢) جـ: كذلك.

(٣) الأنبياء ٢١: ٥٧.

(٤) انظر ديوان أبي ذؤيب الهذلي.

(٥) وليس في ب: وقال أبو . . . غردُ.

وأمّا لفظة «ها» فهي عوض من الواو، ويجوز فيها وجهان:

ـ أحدهما أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله تعالى، فتقول: هَا آلله لأَفْعَلَنَّ.

ـ والثّاني أن تثبت ألفها وتقطع الهمزة من اسم الله تعالى، فتقول: ها أَلله.

ـ ومن العرب من يدخل اللّام على معنى التعجّب، كقول الهذليّ[6]:

[بسيط]

لله يَبْقَى عَلَى الأَيّامِ ذو حِيَدٍ
بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ وَالآسُ[7]

والحروف الّتي يُتلقّى بها القسم أربعة: اللّام و«إنَّ» و«ما» و«لا». فيُتلقّى الإيجاب باللّام و«إنَّ»، كقولك: وَالله لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وكقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[8]. فإن أدخلت هٰذه اللّام على

---

(٦) قائل البيت هو ساعدة بن جؤيّة الهذليّ؛ انظر ديوان الهذليّين ١٩٣ وشرح أشعار الهذليين ١١٢٤.

(٧) وهو من شواهد سيبويه ٢: ١٤٤ والمقتضب ٢: ٣٢٤ والأصول ١: ٤٣٠ وجمل الزجّاجي ٧١ والأمالي الشجريّة ١: ٣٦٩ وخزانة الأدب ٤: ٢٣١.
وذو حيد: وعل، والحيد انفتال في قرنه فسمّي به. المشمخرّ: العالي. الظيّان: عشبة شديدة الخضرة طيّبة الريح وزهرتها صفراء. والآس: الرّيحان. ويروى «تالله» بالتّاء مكان اللّام.
وقبله في بعض النسخ قول أبي صخر الهذلي:
يا ميّ إن تفقدي قوماً ولدتهم   أو تخلسيهم فإنّ الدهر خلّاسُ
وهو منسوب إليه في ديوان الهذليين ٣: ١، ولا موطن للاستشهاد به هنا.

(٨) العصر ١٠٣: ١ و٢.

الفعل المضارع ألحقت بالفعل النون الثقيلة أو الخفيفة، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(٩).

ويُتلقّى النّفي بـ «ما» و«لا»، كقولك: وَاللهِ ما زَيْدٌ عِنْدي، و: وَاللهِ لا فارَقْتُكَ. وقد جوّز حذف «لا» في هذا الموضع، وعليه فُسّر قوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(١٠)، أي: لا تَفْتَأُ.

ثمّ اعلم أنّ الفرق بين واو القسم والواو الّتي تضمر بعدها «رُبَّ» أنّ واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف وفاؤه، كقولك: وَوَاللهِ، وكما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(١١)، والواو القائمة* مقام [و٢٩] «رُبَّ» لا تدخل عليها واو العطف ولا فاؤه، ولا يجوز أن تقول: وَوَصاحِبٍ(١٢) نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضَا إذا الْكَرَى في عَيْنِهِ تَمَضْمَضَا(١٣)؛ ولا: فَوَصاحِبٍ؛ فاعرف ذلك.

* * *

(٩) الحجر ١٥: ٩٢.

(١٠) يوسف ١٢: ٨٥.

(١١) الحجر ١٥: ٩٢.

(١٢) جـ: وصاحب؛ وهو تحريف.

(١٣) هذا الرجز من الشواهد الشعريّة في هذا الكتاب؛ وقد أورده المصنّف للتمثيل ولبيان ما لا يجوز.

باب الإضافة

[٩٠] وَقَـدْ يُجَـرُّ الاِسْـمُ بِالإِضَـافَـهْ كَقَـوْلِـهِـمْ: دارُ أَبـي قُحَـافَـهْ

[٩١] فَتَـارَةً تَأْتـي بِمَـعْـنَـى الـلّامِ نَحْـوَ: أَتَـى عَبْـدُ بَنـي تَمّـامِ

[٩٢] وَتَـارَةً تَأْتـي بِمَـعْـنَـى «مِنْ» إِذَا قُلْتَ «مَـنَـا زَيْتٍ» فَقِسْ ذاكَ وَذَا

قد ذكـرنا من قبل أنّ الاسم يجرّ بأحد وجهين: إمّا بحروف موسومة بعمل الجرّ، وقد تقدّم شرحها؛ وإمّا بالإضافة، وهٰذا موضعها.

والإضافة هي ضمّ اسم إلى اسم؛ ويسمّى الأول المضاف، والثاني المضـاف إليه؛ ويصيران بالإضـافة كالاسم الواحد؛ ولهٰذا لم ينوّن الأول منهما، كما لا يدخل التنوين في حشو الكلمة. فإذا أضفت اسماً إلى اسم أعربت الأوّل بما يستحقّه من رفع أو نصب أو جرّ؛ وجررت الثّاني على كلّ حال.

والإضافة نوعان: محضة وغير محضة.

ـ فأمّـا المحضـة فإنّها تقع تارةً بمعنى اللاّم، وتسمّى إضافة المِلك والاختصاص، ويكون فيها الأوّل من المضافين غير الثاني، مثل قولك «غُلامُ زَيْدٍ»؛ وتقـع بمعنى «مِنْ»، وتسمّى إضـافـة الجنس، ويكون الأوّل بعض الثّاني، كقولك «ثَوْبُ خَزٍّ»، أي: ثَوْبٌ* مِنْ خَزٍّ. [ظ٢٩]

وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأوّل منهما نكرة والثاني معرفة، فيتعرّف النكرة بإضافته إليه، كقولك: غُلامُ الأَميرِ، و: دارُ زَيْدٍ. وقد يقعان نكرتين، فلا يتعرّف الأوّل بالإضافة(١)، كقولك: طالِبُ عِلْمٍ، و: صاحِبُ

(١) ب: بإضافة.

مالٍ. ولا يجوز أن يكون أوّل المضافين معرّفاً بالألف واللّام بحالٍ.

وأمّا الإضافة غير المحضة فهي ما يقدّر فيها التنوين، ولا يتعرّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال. والدّليل على أنّه لا يتعرّف به المضاف، كقوله تعالى: ﴿هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[٢]، فلولا أنّ لفظة «بالِغَ الْكَعْبَةِ» نكرة لما وصف به «هَدْياً» وهو نكرة؛ لأنّ الصفة تكون وفق الموصوف. والتقدير في هٰذه الإضافة الانفصال والتنوين، والأصل في الكلام: هَدْياً بالِغاً الْكَعْبَةَ. وهٰكذا الصّفة المشبّهة باسم الفاعل، وهي التي تلحقها تاء التأنيث، لا يتعرّف بها المضاف، كقولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، ونَظيفِ الثَّوْبِ؛ لأنّ الأصل فيه: حَسَنٍ وَجْهُهُ، ونَظيفٍ ثَوْبُهُ. ويجوز في هٰذا الإضافة، الّتي هي غير محضة، إدخال الألف واللّام [على المضافين][٣]، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْمُقيمي الصَّلاةِ﴾[٤].

وممّا لا يتعرّف بالإضافة، وإن أُضيف إلى المعرفة: مِثْلُ وغَيْرُ وسِوَى؛ فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ؛ و: رَأَيْتُ رَجُلاً سِوَى* زَيْدٍ، وغَيْرَ عَمْرٍو. ومنه [و٣٠]
قول الشاعر: [كامل]

يا رُبَّ غَيْرِكِ في النِّساءِ غَريرَةٍ
بَيْضاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بِطَلاقِ[٥]

فأدخل «رُبَّ» على «غَيْرِكِ»، وهي لا تدخل إلّا على نكرة.

---

(٢) المائدة ٥: ٩٥.
(٣) من جـ: على المضافين.
(٤) الحجّ ٢٢: ٣٥.
(٥) قائل البيت هو أبو محجن الثقفيّ؛
وقد أنشده الحريريّ آنفاً في باب «النكرة والمعرفة».

[٩٣] وَفي الْمُضافِ ما يَجُرُّ أَبَدا مِثْلُ: لَدُنْ زَيْدٍ، وَإِنْ شِئْتَ «لَدَى»
[٩٤] وَمِنْهُ: سُبْحانَ وذُو وَمِثْلُ وَمَعْ وَعِنْدَ وَأُولُو وَكُلُّ
[٩٥] ثُمَّ الْجِهاتُ السِّتُّ: فَوْقَ وَورا وَيَمْنَةً وعَكْسُها بِلا مِرا
[٩٦] وَهٰكَذا: غَيْرُ وَبَعْضُ وَسِوَى في كَلِمٍ شَتَّى رَواها مَنْ رَوَى

[الأسماء الملازمة للإضافة]

اعلم أنّ في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة، فلا يُرى ما بعدها إلّا مجروراً؛ وهي كثيرة، ونذكر ما يستعمل منها. فمن ذٰلك: سُبْحانَ ومَعاذَ وعِياذَ و«مَعَ»، مفتوحة العين وقد تسكّن، و«كُلّ» و«بَعْض» و«أَيّ» و«كِلا» و«كِلْتا» و«مِثْل» و«مَثَل» و«شِبْه» و«شَبيه» و«نَحْو» و«شَطْر» و«عِنْدَ» و«دونَ» و«سِوَى» و«غَيْر» و«بَيْدَ»، بمعنى «غَيْر»، و«قُبَيْل» و«قُبالَةَ» و«حِذاءَ» و«إِزاءَ»(٦) و«تِجاهَ» و«تِلْقاءَ» و«قَبْلَ» و«بَعْدَ» والجهات الستّ الّتي هي: قُدّامَ وخَلْفَ، وفَوْقَ وتَحْتَ، ويَمْنَةَ ويَسْرَةَ، وما يجري مجراها، مثل: يَمينَ وشِمالَ، وأَعْلَى وأَسْفَلَ، وأَمامَ ووَراءَ.

ومِن ذٰلك «سائر»، وهو بمعنى «باقٍ»، وليس بمعنى «جَميع». و«لَعَمْرُ الله» في القسم، معناه: بَقاءُ الله؛ لأنّه يقال: عَمْرٌ وَعُمْرٌ(٧)، بفتح العين
[ظ٣٠] وضمّها، فاختير* في القسم(٨) الفتح لخفّته.

ومن ذٰلك: ذو وذاتُ، وتثنيتهما وجمعهما، و«أُولُو» الّتي معناها: ذَوُو و«أُولاتُ» الّتي معناها «ذَواتُ»؛ و«بَيْنَ» و«عِنْدَ» و«لَدَى» و«لَدُنْ» و«وَسْطَ»،

---

(٦) جـ: وذا؛ وهو تحريف.

(٧) جـ: عمرو وعمر.

(٨) ب: واختيف في القسم؛ وهو تحريف.

بسكون السّين وفتحها. والفرق بينهما أنّ المسكّنة السّين تحلّ محلّ «بَيْنَ»، والمفتوحة السين تقع فيما لا يتجزّأ؛ كقولك في الأوّل: جَلَسَ وَسْطَ الْقَوْمِ، وفي الثّاني: جَلَسَ وَسَطَ الدّارِ؛ فاعرف ذٰلك.

* * *

باب «كَمْ» الخبريّة

[٩٧] وَاجْرُرْ بـ «كَمْ» ما كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرَا مُعَظِّماً لِقَدْرِهِ مُكَثِّرَا

[٩٨] تَقُولُ: كَمْ مالٍ أَفادَتْهُ يَدي وَكَمْ إِماءٍ مَلَكْتُ وَأَعْبُدِ

اعلم أنّ «كَمْ» اسم موضوع للعدد المبهم جنساً ومقداراً؛ ولها موضعان: الاستفهام، والخبر المقترن(١) بالتكثير. ولمّا كان العدد نوعين: أحدهما مجرور، والآخر منصوب؛ شُبّه كلّ واحد من موضعيها بأحد نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام(٢)، على ما نبيّنه في شرح نوع التمييز ـ إن شاء الله تعالى ـ، وجرّوا ما بعدها بالإضافة في الأخبار.

ويجوز أن يقع الاسم الذي بعد «كَمْ» الخبريّة واحداً وجمعاً، كقولك: كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتُ، و: كَمْ عَبيدٍ مَلَكْتُ. كما أنّ العدد المجرور قد يكون واحداً في مثل قولك: مِائَةُ ثَوْبٍ، وقد يكون جمعاً في مثل قولك: ثَلاثَةُ أَثْوابٍ. إلّا أن من شرط جرّها الاسم، أن يكون الاسم يليها بلا حاجزٍ ولا يفصل بينهما فاصل(٣)؛ فإن فصل بينهما فاصل انتصب على التمييز كما ينتصب في
[٣١و] الاستفهام*؛ فتقول في الخبر: كَمْ لي عَبْداً، كما تقول في الاستخبار: كَمْ عَبْداً لَكَ؟

* * *

(١) ب: المفتون؛ وهو تحريف.
(٢) ليس في جـ: في الاستفهام.
(٣) لي في ب: بلا . . . . فاصل.

باب المبتدإ والخبر

[٩٩] وَإِنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَا فَارْفَعْهُ وَالأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا

[١٠٠] تَقُولُ مِنْ ذٰلِكَ: زَيْدٌ عاقِلُ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ، وَالأَمِيرُ عادِلُ

[المبتدأ]

المبتدأ كلّ اسم ابتدأت به[١] وعرّيته من العوامل اللفظيّة؛ وهو ما يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها ويحسن السكوت عليها. وهو وخبره ـ إذا لم يكن ظرفاً ـ مرفوعان، كقولك: اَلصُّلْحُ خَيْرٌ، و: اَلأَميرُ عادِلٌ.

ثمّ يقع على معنيين:

ـ أحدهما أن يكون الخبر هو المبتدأ، كقولك: الأَميرُ عادِلٌ؛ ألا ترى أنّ قولك «عادِلٌ» صفة للأمير، والصّفة ذات الموصوف.

ـ والمعنى الثّاني أن يتنزّل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه، كقولك: زَيْدٌ أَسَدٌ، تعني أنّه يشبهه في القوّة، لا أنّ زيداً[٢] على الحقيقة أسدٌ. ومن هٰذا قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[٣]، يعني سبحانه أنّ زوجات النبيّ ﷺ يتنزّلن عند المسلمين في احترامهنّ وتحريم نكاحهنّ بمنزلة أمّهاتهم، لا أنّهن أمّهاتهم على الحقيقة.

[الابتداء بالنكرة]

والغالب أن يكون المبتدأ معرفة؛ وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن:

---

(١) جـ: ابتدأته.

(٢) جـ: أنّ فيها زيداً؛ بلا «لا».

(٣) الأحزاب ٣٣: ٦.

[١] أحدها أن تكون النكرة موصوفة، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾(٤).

[ظ٣١] [٢] والثّاني أن تكون دعاءً* للإنسان، كقوله تعالى: ﴿سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾(٥).

[٣] والثّالث أن تكون دعاءً على الإنسان، كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾(٦).

[٤] والرّابع أن يكون الكلام نفياً أو استفهاماً، كقولك: ما أَحَدٌ في الدّارِ، و: هَلْ رَجُلٌ عِنْدَكَ؟

[٥] والخامس أن يكون خبر المبتدأ ظرفاً أو جارًّا ومجروراً ـ وقد تقدّم ـ، كقولك: تَحْتَكَ بِساطٌ، و: لِزَيْدٍ مالٌ.

* * *

[الخبـــر]

وأمّا الخبر فالغالب عليه أن يكون نكرة، كقولك: اَلصُّلْحُ خَيْرٌ، و: الأَميرُ عادِلٌ؛ وقد يأتي معرفة، كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ﴾(٧).

* * *

[١٠١] وَلا يَحـولُ حُكْـمُـهُ إذا دَخَـلْ «لٰكِنْ» عَلَىٰ جُمْلَتِـهِ وَ«هَلْ» وَ«بَلْ»

اعلم أنّ الدّاخل على المبتدأ والخبر ينقسم على أربعة أقسام:

(٤) البقرة: ٢: ٢٢١.
(٥) الأنعام ٦: ٥٤؛ وآيات غيرها.
(٦) المطففين ٨٣: ١.
(٧) الفتح ٤٨: ٢٩.

[١] أحدها ما يعمل في المبتدأ فينصبه دون الخبر؛ وهو «إنَّ» وأخواتها.

[٢] والثاني ما يعمل في الخبر فينصبه دون المبتدأ؛ وهو «كانَ» وأخواتها.

[٣] والثالث ما يعمل فيهما جميعاً؛ وهو «ظَنَنْتُ» وأخواتها. ولكلّ من هٰذه الأقسام الثلاثة شرح يذكر في موضعه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[٤] والقسم الرابع ما لا يؤثّر دخوله فيهما ولا في أحدهما؛ وذٰلك همزة الاستفهام و«هَلْ» و«بَلْ» و«لٰكِنْ» و«حَيْثُ» و«إِذْ» ولام الابتداء، و«أما» و«ألا» المخفّفان اللّذان لاستفتاح الكلام، و«أمّا» بفتح الهمزة وتشديد الميم التي تستعمل لتفصيل الجملة، و«لَوْلا» التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره، كقولك: لَوْلا زَيْدٌ لَزُرْتُكَ، فامتناع الزيارة لوجود زيدٍ.

* * *

[١٠٢] وَقَدِّمِ الأَخْبارَ إِذْ تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ: أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعِمُ؟* [و٣٢]

[١٠٣] وَمِثْلُهُ: كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْنَفُ؟ وَ: أَيُّها الْغادِي، مَتَى الْمُنْصَرَفُ؟

[تقديم الخبر وجوباً]

خبر المبتدأ يجب تقديمه في موضعين:

[١] أحدهما إذا كان ظرفاً أو جارًّا ومجروراً والمبتدأ اسمَ نكرة، على ما قدّمنا ذكره.

[٢] والموضع الثاني إذا كان الخبر استفهاماً، كقولك: كَيْفَ زَيْدٌ؟ و: مَتَى الْمَسيرُ؟ و: أَيْنَ الْمَسْكَنُ؟ و: كَمْ مالُكَ؟ وإنّما قدّمت الأخبار في هٰذا

الموضع؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام.

وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت، وذٰلك إذا وقع بعدها الفعل أو الجارّ والمجرور، كقولك: أَيْنَ تَسْكُنُ؟ و: مَتَى تَرْحَلُ؟ و: كَمْ مَعَكَ دِرْهماً؟ فـ «أَيْنَ» و«مَتَى» و«كَمْ» في هٰذا الكلام مبتدآت، وما بعدها هو الخبر.

* * *

[١٠٤] وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّروفِ الْخَبَرا فَأَوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ الْمِرا

[١٠٥] تَقولُ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدا وَ: الصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ، و: السَّيْرُ غَدَا

[أضرب الخبر]

اعلم أنّ خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام:

[١] يكون معرفة، كقولك: زَيْدٌ أَخوكَ.

[٢] ويكون نكرة، كقولك: زَيْدٌ قائِمٌ.

فيرفعان في هٰذين الموضعين لكونهما خبر المبتدأ.

[٣] ويكون الخبر فعلاً ماضياً ويبنى على الفتح على حكم وضعه الأوّل، كقولك: زَيْدٌ قامَ.

[٤] ويكون فعلاً مضارعاً فيضمّ على ارتفاع أصليّته إلّا أنّه خبر المبتدأ، كقولك: زَيْدٌ يَقومُ.

وفي هٰذين الفعلين ـ يعني الماضي والمضارع ـ ضمير مستتر يظهر عند تثنية المبتدأ أو جمعه، في مثل قولك: الزَّيْدانِ قاما، و: الرِّجالُ قاموا، و:
[ظ٣٢] الزَّيْدانِ يَقومانِ*، و: الرِّجالُ يَقومونَ.

[٥] ويكون الخبر جارًّا ومجروراً، كقولك: زَيْدٌ مِنَ الْكِرامِ.

[٦] ويكـون الخبـر ظرف زمانٍ، إلاّ أنّه يختصّ بأن يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص، كقولك: اَلصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ، و: اَلسَّيْرُ غداً. ولا يجوز أن تقول: زَيْدٌ يَوْمَ السَّبْتِ، ولا: زَيْدٌ غداً؛ لأنّه شخص. فأمّا قولهم: اَللَّيْلَةَ الْهِلالُ، ففيه حذف تقديره: اللَّيْلَةَ طُلوعُ الْهِلالِ، ولهذا السّبب لا يقال هذا الكلام إلاّ في يوم استهلال الهلال.

[٧] وقـد يكـون الخبـر ظرف مكـانٍ فيقـع خبـراً عن الأشخـاص والأحداث، كقولك: زَيْدٌ خَلْفَكَ، و: الْقِتالُ أَمامَك.

وكـلا الـظرفين إذا وقـع خبـراً عن المبتدأ كان منصوباً، وفي الكلام محذوف به انتصب الظرف، وتقديره إذا قلت «زَيْدٌ خَلْفَكَ»، أي: زَيْدٌ مُقيمٌ خَلْفَكَ، و: مُسْتَقِرٌّ خَلْفَكَ.

[٨] وقد يكون الخبر جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، كقولك: زَيْدٌ أَبوهُ مُنْطَلِقٌ.

[٩] ومن فعلٍ وفاعلٍ، كقولك: زَيْدٌ قامَ أَبوهُ.

[١٠] أو من شرطٍ وجزاءٍ، كقولك: زَيْدٌ إِنْ تَزُرْهُ يَزُرْكَ؛ إلاّ أنّه لا بدّ أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ يربطها به كالهاء في قولك «قامَ أَبوهُ»، وفي قولك «أَبوهُ مُنْطَلِقٌ»، وفي قولك «إِنْ تَزُرْهُ يَزُرْكَ».

[حذف الخبر]

ثمّ اعلم أنّ العرب حذفت خبر المبتدأ حذفاً لازماً في ثلاثة مواضع:

[١] أحدها في قولهم: لَعَمْرُكَ إِنَّ زَيْداً خارِجٌ، إذ تقدير الكلام: لَعَمْرُكَ قَسَمي، أو يَميني، فحذف الخبر اكتفاء بجواب القسم عنه.

[و٣٣] [٢] والثاني بعد «لَوْلا» التي معناها* امتناع الشيء لوجود غيره، كقولك: لَوْلا زَيْدٌ لَزُرْتُكَ، وتقدير الكلام: لَوْلا زَيْدٌ حاضِرٌ لَزُرْتُكَ؛ فلا يجوز أن يلفظ بهذا الخبر، وقولك «لَزُرْتُكَ» هو جواب «لَوْلا»، وبه اكتفي عن الخبر.

[٣] والموضع الثالث في مثل قولهم: أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَميرُ قائماً، و: أَطْيَبُ ما يَكونُ السَّمَكُ مَشْوِيًّا، وما أشبه ذلك؛ وتقدير الكلام: إذا كانَ قائِماً، و: إذا كانَ مَشْوِيًّا، فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام.

فأمّا ما عدا هٰذه المواضع الثلاثة فإنّ الخبر يحذف على وجه الاتّساع إذا دلّ الكلام عليه، وأكثر ما يقع في الاستخبار. فإذا قيل لك: أَيْنَ زَيْدٌ؟ فقلت: في الْمَسْجِدِ، فقد حذفت المبتدأ؛ إذ تقدير الكلام: زَيْدٌ في الْمَسْجِدِ. وإذا قيل لك: مَنْ عِنْدَكَ؟ فقلت: زَيْدٌ، فقد حذفت الخبر؛ لأنّ تقدير الكلام: زَيْدٌ عِنْدي. وقد يحمل(٨) قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَميلٌ﴾(٩) على هٰذين التقديرين، فقيل إنّ المحذوف المبتدأ، أي: شَأْني صَبْرٌ جَميلٌ، وقيل: المحذوف الخبر، أي: فَصَبْرٌ جَميلٌ أَوْلَى من غيره، ولمّا توسّعوا في حذف الخبر كان حذف العائد منه إلى الاسم أولى(١٠)، كقولك: اَلسَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ، أي: مَنَوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ﴾(١١)، أي: إِنَّ ذٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ مِنْهُ(١٢).

* * *

---

(٨) ليس في جـ: ويحمل.

(٩) يوسف ١٢: ١٨ و ٨٣.

(١٠) من جـ: من غيره .... أولى.

(١١) الشورى ٤٢: ٤٣.

(١٢) ليس في ب: إنّ ذلك.

[١٠٦] وَإنْ تَقُلْ: أَيْنَ الأَميرُ جالِسٌ؟ و: في فِناءِ الدّار بِشْرٌ مائسٌ* [ظ٣٣]

[١٠٧] فَـ «جالِسٌ» و«مائسٌ» قد رُفِعَا وَقَدْ أُجيزَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مَعَا

إذا انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظّرف وتمّ الكلام بها، ثم أتيت بعد الظرف باسم نكرة، جاز رفعه ونصبه. وكذلك إن كان الخبر اسم استفهام أو جارًّا ومجروراً. فإذا قلت: أَيْنَ الأَميرُ جالِسٌ؟ أو: زَيْدٌ في الدّارِ جالِسٌ، أو: زَيْدٌ خَلْفَكَ جالِسٌ، جاز رفع «جالِسٌ» ونصبه. فإن رفعته جعلته خبر المبتدأ، وألغيت الظرف أو الجارّ والمجرور أو اسم الاستفهام، أيّ هٰذه الثلاثة كان مع الاسم النكرة. وإن نصبت «جالِساً» نصبته على الحال، وجعلت الظرف الخبر، أو اسم الاستفهام أو الجارّ والمجرور. ومثله: كَيْفَ زَيْدٌ صانِعٌ؟ و: صانِعاً، و: مَتَى الْمَسيرُ واقِعٌ؟ و: واقِعاً؛ إلّا أنّ من شرط[١٣] جواز النصب أن يتأخّر الاسم النكرة عن الظّرف أو الجارّ والمجرور؛ لأنّ اسم الاستفهام لا يكون إلّا صدراً. فإن قدّمت الاسم النكرة على الجارّ والمجرور أو الظّرف، لم يجز إلّا الرّفع، نحو قولك: زَيْدٌ عابِدٌ في الدّارِ، و: زَيْدٌ جالِسٌ خَلْفَكَ. وكذلك يجب الرّفع إذا لم تنعقد الجملة قبل النكرة، كقولك: مَتى زَيْدٌ قادِمٌ، لا يجوز في «قادِم» إلّا الرّفع؛ لأنّه خبر «زَيْدٌ» الّذي به تمّ الكلام، بدليل أنّ قولك «مَتى زَيْدٌ» كلام غير مفيد. ولهٰذا السبب قلنا إنّ ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الأشخاص*. [و٣٤]

* * *

(١٣) ب: إلّا من شرط؛ بلا «أنّ».

[١٠٨] وَهٰكَـذا إنْ قُلْتَ: زَيْـدٌ لُمْتُـهُ   وَ: خالِداً ضَرَبْتُـهُ وَضِمْتُـهُ

[١٠٩] فَالـرَّفْـعُ فيـهِ جائـزٌ وَالـنَّصْبُ   كِلاهُـمـا دَلَّتْ عَلَيْـهِ الْـكُتْـبُ

[الاشـتغال]

اعلم أنّ قولهم: زَيْداً ضَرَبْتُـهُ، وما جرى مجراه، سمّي «ما شُغِلَ عَنْهُ الْفِعْلُ»، يعني به اشتغال الفعل بالهاء التي في آخره عن العمل في «زَيْدٌ»؛ وهٰذه المسألة من مسائل المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به. ويجوز في «زَيْد» الرفع والنصب: فإذا رفعته جعلته مبتدأً، وقولك «ضَرَبْتُهُ» جملة مركّبة من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به، وهي خبره؛ وإن نصبت «زَيْداً» نصبته على أنّه مفعـول به، وليس الناصب له قولك «ضَرَبْتُهُ»؛ لأنّه قد نصب مفعولاً، وهو مضمر الهاء، ولا ينصب مفعولاً آخر؛ وإنّما الناصب لـ «زَيْد» فعل مضمر من جنس الفعل المظهر، وكان تقدير الكلام: ضَرَبْتُ زَيْداً، ضَرَبْتُهُ. وقد قـرئ: ﴿وَالْقَمَـرُ قَدَّرْنـاهُ مَنَـازِلَ﴾(١٤)، برفـع «الْقَمَـر» ونصبـه؛ و: ﴿سورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾(١٥)، بالرفع والنصب، وذلك على حسب ما بيّنّاه.

والرّفع في هٰذه المسائل أجود من النصب؛ لأنّ النصب يوجب تقدير عاملٍ محذوف، والرّفع مستغنٍ عن التقدير، فلهٰذا رجّح الرّفع عليه.

وإن كان أمراً، كقولك: زَيْداً اضْرِبْهُ، أو نهياً، كقولك: زَيْداً لا تَضْرِبْهُ،

---

(١٤) يٰس ٣٦: ٣٩؛

قال ابن مجاهد: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «والقمرُ»، رفعاً، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: «والقمرَ»، نصباً. [كتاب السبعة: ٥٤٠].

(١٥) النّور ٢٤: ١؛

قرأ الجمهـور «سورةٌ»، بالرفع؛ وقرأ عمر بن عبد العزيز وجماعة «سورةً»، بالنصب. [انظر البحر المحيط ٦: ٤٢٧].

أو استفهاماً، كقوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾(١٦)، أو تحضيضاً: هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ*، جاز رفع «زَيْد» ونصبه في هٰذه المواطن أيضاً، إلّا أنّ النصب [ظ٣٤] أقوى من الرّفع؛ لكون هٰذه المواطن تقتضي الفعل الناصب.

* * *

(١٦) القمر ٥٤: ٢٤.

باب الفاعل

[١١٠] وكُــلُّ ما جاءَ مِنَ الأَسْـمـاءِ ... عُقَـيْـبَ فِعْـلٍ سالِـمِ الْـبـنـاءِ

[١١١] فَارْفَعْـهُ إذ تُعْـرِبُ فَهْـوَ الْفاعِـلُ ... نَحْوَ: جَرَى الْماءُ، وَ: جارَ الْعامِلُ

الفاعل ـ عند النحويّين ـ: كلّ اسم تقدّمه فعل مُقَرٌّ على صيغته وجُعل الفعـل حديثـاً عنـه، سواء فُعل(١) على الحقيقة، كقولك: قامَ زَيْدٌ، وقَعَدَ عَمْـرٌو؛ أو فُعـل مجازاً(٢)، كقولك: نَبَتَ الزَّرْعُ، واَشْتَدَّ الْحَرُّ؛ أو لم يفعل شيئاً، كقولك: ما قَامَ زَيْدٌ، ولا خَرَجَ عَمْرٌو.

وإنّما شرط في الفعل أن يكون مقرّاً على صيغته، وهو معنى قولنا في «الملحة»: سالم البناء، ليفصل بينه وبين ما لم يسمّ فاعله(٣).

وإنما اختير للفاعل الرّفع(٤)، وللمفعول به النصب؛ لأنّ الضمّة ثقيلة، والفتحة خفيفة، والفعل لا يرتفع به إلّا فاعل واحد، وتنتصب به عدّة مفاعيل، كالمصدر والظرفين والحال والمفعول له؛ فجعل الرفع المستثقل إعراب ما قلّ، والفتح المستخفّ إعراب ما كثر في مثل: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً مَشْدوداً يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَ الْمَسْجِدِ تَأْديباً لَهُ ضَرْباً شَديداً.

ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فتقول: زَيْدٌ خَرَجَ؛ لأنّه ينتقل من

[و٣٥] باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع اللّبس في الكلام*.

* * *

(١) د: كان فعلاً.

(٢) د: أو فعلاً مجازاً.

(٣) ب: لم يسمّى فاعله؛ وهو تحريف.

(٤) ب: الفاعل الرفع؛ وهو تحريف.

[١١٢] وَوَحِّـدِ الْفِعْـلَ مَعَ الْجَمـاعَـهْ كَقَـوْلِهِمْ: سارَ الـرِّجـالُ السّـاعَـهْ

اعلم أنّ فعل الفاعل يوحّد إن كان الفاعل مثنّى أو مجموعاً، فتقول: جاءَ الزَّيْدانِ، و: جاءَ الْقَوْمُ، ولا يجوز أن تقول: جاءا الزَّيْدانِ(٥)، و: جاءوا الْقَوْمُ. وقد قيل في لغيّة ضعيفة(٦): أَكَلوني الْبَراغيث؛ وعند المحقّقين أن هٰذا الكلام فيه لحنتان:

- إحداهما إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدّم، والواجب توحيده.
- والثانية أنّه كان يجب أن يقول: أَكَلَني أَوْ أَكَلَتْني الْبَراغيثُ؛ لأنّ هٰذه الواو لا يجوز أن تكون إلّا ضمير جمع من يعقل(٧).

ثمّ اعلم أنّ كلّ فعل لا يخلو من فاعل، إمّا أن يكون ظاهراً، كقولك: خَرَجَ زَيْدٌ؛ وإمّا أن يكون ضميراً متّصلاً بفعل، كالتّاء في قولك: ضَرَبْتُ، وكالنون والألف في قولك: ضَرَبْنا، وكالألف في قولك: ضَرَبا، أو الواو في قولك: ضَرَبوا ويَضْربونَ، أو النون في قولك: ضَرَبْنَ؛ وإمّا أن تكون ضميراً مستتراً في الفعل. ولا يقع في الفعل إلّا إذا تأخّر عن الاسم(٨)، كقولك: زَيْدٌ ذَهَبَ، و: عَمْرٌو يَذْهَبُ، ففي «ذَهَبَ» و«يَذْهَبُ» ضمير مستتر يظهر متى ثنّي الاسم المتقدّم أو جمع، كقولك: الزَّيْدانِ ذَهَبا، و يَذْهَبانِ؛ والزَّيْدونَ ذَهَبوا، ويَذْهَبونَ.

وإن كان الفعل مضعّفاً واتّصل به تاء الضمير، وجب* إظهار الحرف [ظ٣٥]

---

(٥) جـ: جاء الزيدان؛ وهو تحريف.

(٦) د: في لغة ضعيفة

(٧) ب: ما يعقل؛
د: إلّا ضمير الجمع ممّن يعقل.

(٨) جـ: ولا يقع إلا في الفعل إذا تأخّر عن الاسم.

المضعّف، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾(٩)؛ ولا يجوز أن تبدل من الحرف الثاني ياء كما تقول العامّة: مَرَيْتُ، يعني «مَرَرْتُ».

وقد جاء في كلام العرب ألفاظ أبدل منها الحرف الثاني ياء، فقالوا: تَمَطَّيْتُ في الْمَشْيِ، و: تَصَدَّيْتُ لِلأَمْرِ، و: تَظَنَّيْتُ الشَّيْءَ، و: قَصَّيْتُ أَظْفاري؛ والأصل فيها: تَمَطَّطْتُ، وتَصَدَّدْتُ، وتَظَنَّنْتُ، وقَصَّصْتُ. وقالوا أيضاً. تَلَعَّيْنا، إذا جنوا بقلة تسمّى «اللُّعاعَة»(١٠)، وكان القياس أن يقال «تَلَعَّعْنا»؛ وقالوا: تَقَضَّى الْبازي، والأصل «تَقَضَّضَ»، ومنه قول الراجز:

[رجز]

تَقَضِّيَ الْبـازي إذا الْبـازي كَسَـرْ(١١)

وليس ذٰلك ممّا يقاس عليه.

* * *

[١١٣] وَإِنْ تَشَـأْ فَزِدْ عَلَيْـهِ الـتّـاءَ ... نَحْـوَ: اشْتَكَتْ أَعْـرابُنـا الشِّتـاءَ

[١١٤] وَتَـلْحَقُ التّـاءُ عَلَىٰ الـتَّـحْـقيقِ ... بِكُـلِّ ما تَأْنـيـثُـهُ حَقـيـقـي

[١١٥] كَقَـوْلِهِمْ: جاءَتْ سُعـادُ ضاحِكَـهْ ... وَ: انْـطَلَقَتْ ناقَـةُ هِنْـدٍ راتِكَـهْ

[١١٦] وَتَـكْـسِـرُ الـتّـاءَ بِلا مَحـالَـهْ ... في مِثْـلِ: قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَـزالَـهْ

اعلم أنّ تاء التأنيث يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين:

---

(٩) الشعراء ٢٦: ٢١.

(١٠) اللّعاعة: الهندباء؛ واللّعاع: أوّل النّبت. وقيل: اللّعاعة كلّ نبت ليّن من أحرار البقول فيهـا ماء كثير لزج. وتلعّى اللّعـاع: أكله، وهـو من محوّل التضعيف، يقال: خرجنا نتلعّى، أي: نأكل اللّعاع، كان في الأصل «نَتَلَعَّعُ». [لسان العرب ـ لعع].

(١١) انظره في ديوان العجّاج: ٢٨؛
وهـو من شواهـد ابـن شقـير في المحلّى ٢٥٩ وابن جنّي في المحتسب ١: ١٥٧ والخصائص ٢: ٩٠ وابن يعيش ١٠: ٢٥ والمقرّب ٢: ١٧١.

[١] أحدهما إذا تقدّم الفعل وكان فاعله مؤنّثاً من الحيوان، كقولك: قامَتْ هِنْدٌ، و: وَضَعَتْ ناقَتُكَ.

[٢] والموضع الثّاني إذا تأخّر الفعل وجب إلحاق التّاء به مع المؤنّث الحقيقيّ وغيره، فتقول: اَلدّارُ* بُنِيَتْ، و: اَلنّارُ اضْطَرَمَتْ[١٢]. فأمّا قوله [و٣٦] تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ ناراً تَلَظّى﴾[١٣]، فليس الفعل هٰهنا فعلاً ماضياً فكان يجب إلحاق التّاء به، بل الفعل مضارعٌ[١٤]، وتقديره «تَتَلَظّى»، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً.

ويجوز إثبات التّاء وحذفها في خمسة مواضع:

[١] أحدها إذا تقدّم الفعل وكان الفاعل غير حيوان، كقولك: اِشْتَعَلَتِ النّارُ، و: اشْتَعَلَ النّارُ. وفي القرآن: ﴿فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[١٥]، بحذف التّاء؛ وفي موضع آخر: ﴿قَدْ جاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[١٦]، بإثباتها.

[٢] والموضع الثاني إذا فصلت بين الفعل والفاعل، كما قال الشاعر:

[وافر]

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ
مُقَلَّدَةٌ مِنَ الأُمّاتِ عَارًا[١٧]

(١٢) جـ و د: أضرمت.
(١٣) اللّيل ٩٢: ١٤.
(١٤) ب: مضارعاً؛ وهو تحريف.
(١٥) البقرة: ٢: ٢٧٥.
(١٦) يونس ١٠: ٥٧.
(١٧) قائل البيت هو جرير، انظر ديوانه ٥١٥؛ وهناك: =

ولو لم يكن شعراً لجاز: لَقَدْ وَلَدَتْ.

وقد نطق بهاتين اللّغتين القرآن، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾(١٨)، وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾(١٩).

[٣] والموضع الثّالث ما جمع بالألف والتّاء، كقولك: جاءَ الْمُسْلِماتُ، و: جاءَتِ الْمُسْلِماتُ.

[٤] والرّابع ما جمع على جمع التكسير، كقولك: جاءَتِ الرِّجالُ، و: جاءَ الرِّجالُ.

[٥] والخامس مع الأفعال الّتي لا تتصرّف، وهي: نِعْمَ وبِئْسَ ولَيْسَ وعَسَى، كقولك: نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، و: نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، و: لَيْسَ هِنْدٌ

= لقد ولد الأخيطل أمّ سوء   على باب استها صلب وشامُ

وهو بهٰذه الرواية من شواهد المقتضب ٢: ١٤٨ و٣: ٣٤٩ والخصائص ٢: ٤١٤ وابن الشجريّ ٢: ٥٥ و١٥٣ والإنصاف ١٧٥ وابن يعيش ٥: ٩٢ والعيني ٢: ٤٦٨ والأشموني ٢: ٥٢.

واختلاف عجز البيت لا يؤثّر في موطن الاستشهاد.

والأخيطل: تصغير الأخطل الشاعر المعروف. الصّلب: جمع صليب. وشام: اسم جمع شامة.

وقال جرير في الأمّات للآدميّين:

لقد ولد الأخيطل أمّ سوء   مقلّدة من الأمّات عارا

[لسان العرب ـ أمم]

ولم أقف على هٰذه الرواية في ديوان جرير.

(١٨) هود ١١: ٦٧؛

وليس في جـ: وتعالى .... الصحيحة.

(١٩) هود ١١: ٩٤.

جارِيَةً، و: لَيْسَتْ هِنْدُ جارِيَةً.

ومتى أُلحقت التّاء بهٰذا الفعل ثمّ تلاها ألف ولام كسرت التّاء لالتقاء السّاكنين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا﴾[20] *. [ظ٣٦]

* * *

(٢٠) الحجرات ٤٩: ١٤.

باب ما لم يسمّ فاعله

[١١٧] وَاقْضِ قَضَاءً لا يُرَدُّ قائِلُهْ بالرَّفْعِ في مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهْ

[١١٨] مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الْوالي

[١١٩] وَإِنْ يَكُنْ ثاني الثُّلاثِيِّ أَلِفْ فَاكْسِرْهُ حينَ تَبْتَدي وَلا تَقِفْ

[١٢٠] تَقولُ: بيعَ الثَّوْبُ وَالْغُلامُ وَ: كيلَ زَيْتُ الشّامِ والطَّعامُ

إذا ذكرت الفعل ولم تذكر الفاعل لجهالة بعينه أو اسمه أو غرض في إلغاء ذكره، غيّرت صيغة الفعل عمّا كانت عليه ليُعلم بذلك أنّه ليس بفعل الفاعل ـ وأقمت المفعول به مكان الفاعل، فرفعته بإسناد الفعل إليه. وتَغَيُّرُ(١) صيغة الفعل أن تضمّ أوّله: فإن كان ماضياً كسرت ما قبل آخره، كقولك: ضُرِبَ زَيْدٌ؛ وإن كان مضارعاً فتحت ما قبل آخره، فقلت: يُضْرَبُ زَيْدٌ؛ وإن كان ثلاثيًّا وأوسطه ألف قلبت الألف ياء ساكنة وكسرت ما قبلها، فتقول في «قادَ وساقَ وباعَ وخاطَ»: قيدَ الْفَرَسُ، وسيقَ الْبَعيرُ، وبيعَ الْعَبْدُ، وخيطَ الثَّوْبُ.

والأشياء الّتي تقام مقام الفاعل خمسة: المفعول الصحيح والمصدر

[و٣٧] والظرفان* والجارّ والمجرور؛ إلاّ أنّه متى وجد المفعول الصحيح كان أولى الخمسة بأن يقام مقام الفاعل، كقولك: أُخِذَ مِنّي دِرْهَمانِ، و: سيقَ إِلَيَّ بَعيرانِ.

وإن عدم المفعول الصحيح واجتمعت الأربعة الأخر كقولك: سيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ سَيْراً شَديداً، جاز أن تقيم أيّها شئت مقام الفاعل، فيكون في إعراب هٰذه المسألة أربعة أوجه؛ وهي:

(١) جـ: وتغيير.

[١] أن تقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل، فتقول: سيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ سَيْراً شَديداً.

[٢] أو تقيم ظرف الزمان مقام الفاعل فتقول: سيرَ بِزَيْدٍ يَوْمانِ فَرْسَخَيْنِ سَيْراً شَديداً.

[٣] أو تقيم ظرف المكان مقام الفاعل، فتقول: سيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسخَانِ سَيْراً شَديداً.

[٤] أو تقيم المصدر مقام الفاعل، فتقول: سيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ سَيْرٌ شَديدٌ.

وإن كان الفعل من أفعال «ظَنَنْتُ» وأخواتها الّتي تتعدّى إلى مفعولين، رفعت الأول منهما ونصبت الثاني، فتقول: ظُنَّ السِّعْرُ رَخيصاً، و: وُجِدُ الأَميرُ عادِلاً.

وإن كان الفعل ممّا يتعدّى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما، مثل «أَعْطَيْتُ وكَسَوْتُ وسَقَيْتُ وأَطْعَمْتُ»، فالاختيار أن ترفع الأول منهما وتنصب الثاني، فتقول: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً، و: كُسِيَ الْعَبْدُ ثَوْباً؛ وقد يجوز رفع الثّاني ونصب الأول، فتقول: أُعْطِيَ زَيْداً دِرْهَمٌ، و: كُسِيَ الْعَبْدَ ثَوْبٌ.

* * *

باب المفعول به

[١٢١] *وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعولِ حُكْمٌ وَجَبَا كَقَوْلِهِمْ: صَادَ الأَمِيرُ أَرْنَبَا [ظ٣٧]

[١٢٢] وَرُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نَحْوَ: قَدِ اسْتَوْفى الْخَرَاجَ الْعامِلُ

المفعول به: كلّ اسم تعدّى الفعل إليه؛ وجعل إعرابه النصب ليفصل بينه وبين الفاعل.

والفعل ينقسم خمسة أقسام:

[١] أحدها الفعل اللّازم، وهو ما لا يتجاوز الفاعل، نحو: قامَ وقَعَدَ وفَرِحَ وفَزِعَ وخَرَجَ وذَهَبَ. فإن أردت تعدية هٰذا الفعل عدّيته بأحد ثلاثة أشياء: إمّا بالهمزة(١)، كقولك: أَخْرَجْتُهُ، في «خَرَجَ»؛ وإمّا بتضعيف عين الفعل، كقولك في «فَرِحَ»: فَرَّحْتُهُ؛ وإمّا بحرف الجرّ، كقولك: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أي: أَذْهَبْتُهُ.

[٢] والثاني ما يتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: ضَرَبَ وقَتَلَ، وكأفعال الحواسّ الخمس، نحو: أَبْصَرَ وسَمِعَ وشَمَّ وذاقَ ولَمَسَ.

[٣] والقسم الثالث ما يتعدّى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما، مثل: أَعْطَى وكَسَا وأَطْعَمَ وسَقَى(٢)، كقولك: أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً؛ وإن شئت قلت: أَعْطَيْتُ زَيْداً، ولا تذكر ما أعطيت؛ وإن شئت قلت: أَعْطَيْتُ دِرْهَماً، ولا تبيّن من أعطيت.

وقد يقع المفعول الثاني في هٰذا القسم جارًّا ومجروراً، كقولك: اِخْتَرْتُ عَمْراً مِنَ الرِّجالِ، و: جَعَلْتُ الْمَتاعَ في الْوِعاءِ.

---

(١) د: إمّا بهمزة النقل.

(٢) د: وأسقى.

[٤] والقسم الرابع ما يتعدّى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما؛ وذلك أفعالُ الشّكّ واليقين المشروحة من بعد.

[٥] والقسم الخامس ما يتعدّى* إلى ثلاثة مفاعيل، وهي ثمانية أفعال: [و٣٨] أَعْلَمَ وعَلَّمَ وأَنْبَأَ ونَبَّأَ وحَدَّثَ وأَخْبَرَ وخَبَّرَ وأَرَى؛ كقولك: أَعْلَمَ اللهُ النّاسَ مُحَمَّداً خاتِمَ النَّبِيّينَ. فاسم الله تعالى هو الفاعل، و«النّاسَ» هو المفعول الأول، ومُحَمَّدٌ ﷺ هو المفعول الثاني، و«خاتِمَ النَّبِيّينَ» هو المفعول الثّالث.

ولا يجوز أن تحذف واحداً من المفاعيل[٣] الثلاثة، ولٰكن يجوز أن تقتصر على المفعول الأوّل منهم، فتقول: أَعْلَمَ اللهُ النّاسَ.

* * *

[مرتبة المفعول به]

ثمّ اعلم أنّ للمفعول ثلاثة مراتب:

[١] إحداها - وهي أَولاها به - أن يرد بعد الفعل والفاعل، كقولك: رَكِبَ الأَميرُ الْفَرَسَ.

[٢] والمرتبة الثانية[٤] أن يقع متوسّطاً بين الفعل والفاعل، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾[٥].

[٣] والمرتبة الثالثة[٦] أن يأتي مقدّماً على الفعل، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾[٧]. ويجوز إدخال اللاّم عليه عند تقدّمه،

---

(٣) جـ: المفعولين.

(٤) ب: والرتبة الثانية.

(٥) إبراهيم ١٤: ٥٠.

(٦) ب: والرتبة الثالثة.

(٧) الحديد ٥٧: ١٠.

كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرونَ﴾(٨)؛ ولا يجوز أن تدخل هٰذه اللّام عليه عند تأخيره(٩).

وإنّما جوّز تقدّم المفعول على الفاعل، وامتنع تقدّم الفاعل عليه؛ لأنّ إعـراب الفـاعل الرّفع، ولو قدّم على الفعل لاشتبه بالمبتدأ، وهٰذا اللّبس

[ظ٣٨] مأمون في قبيل المفعول به؛ لكون إعرابه النصب المباين إعراب المبتدأ*؛ والله أعلم(١٠).

***

[١٢٣] وَإِنْ تَقُـلْ: كَلَّمَ مُوسَـىٰ يَعْـلَىٰ فَقَـدِّمِ الْفـاعِـلَ فَهْـوَ الأَوْلَـىٰ

قد ذكرنا جواز تقدّم المفعول على الفاعل على وجه المجاز والتوسّع في الكلام؛ إلّا أنّ جواز ذٰلك متعلّق بالأمن من اللّبس، فمتى وقع اللبّس على السّـامع وجب تقديم الفاعل منهما(١١)، وذٰلك أن يكونا جميعاً ممّا لا يبيّن فيهمـا(١٢) الإعـراب ولا يتميّز أحدهما بصفة يبيّن فيها الإعراب، كقولك: ضَرَبَ موسَى عيسَى، فتقدّم «موسَى» إن كان هو الضّارب، وتؤخّره إن كان هو المضروب.

وإن أُمن الالتبـاس(١٣) في الكـلام، جاز التقديم والتّأخير، كقولك: أَرْضَعَتِ الصُّغْـرَى الْكُبْـرَى(١٤)، و: أَكَلَتِ الْكُمَّثْـرَى الْحُبْلَى. وكذٰلك إن

(٨) يوسف ١٢: ٤٣.
(٩) من د: عليه.
(١٠) من د: والله أعلم.
(١١) ب: منها؛ وهو تحريف.
(١٢) ب: فيها؛ وهو تحريف.
(١٣) جـ: الاشتباه.
(١٤) د: وضعت الصغرى الكبرى.

وصفت أحد الاسمين المقصورين، كقولك: ضَرَبَ موسَى الطَّويلَ عيسَى؛ لأنّك بنصب الصّفة[١٥] نبّهت على أنّ موسى المفعول به.

ومتى شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر أفاعل هو أم مفعول[١٦]، فاحذفه واجعل مكانه ضمير نفسك؛ فإن وجدت الضمير تاءً فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضمير نوناً وياءً فالاسم هو المفعول[١٧]. فإذا قلت: أَشْبَعَ زَيْدٌ الضَّيْفَ، فارفع زيداً لأنه الفاعل، بدلالة أنّك إذا رددت الفعل إلى نفسك[١٨]، قلت: أَشْبَعْتُ الضَّيْفَ؛ وإذا قلت: أَشْبَعَ زَيْداً الرَّغيفُ، فارفع الرّغيف وانصب زيداً، بدلالة أنّ الرغيف هو الفاعل، لأنك إذا رددت إلى نفسك، قلت: أَشْبَعَني الرَّغيفُ؛ وعلى هٰذا تعمل في *كلّ ما [و٣٩] يشكل عليك.

* * *

(١٥) د: لأنك تنصب الصفة فبنصبها.

(١٦) ب: ولم تدر أفاعلاً هو أم مفعولاً.

(١٧) ليس في جـ: وإن .... المفعول.

(١٨) جـ و د: إذا أردت الفعل إلى نفسك.

باب «ظَنَنْتُ» وأخواتها

[١٢٤] وَكُــلُّ فِعْــلٍ مُتَــعَــدٍّ يَنْـصِــبُ مَفْعُــولَــهُ، مِثْـلَ: سَقَى وَيَشْـرَبُ
[١٢٥] لَكِــنَّ فِعْــلَ الـشَّــكِّ وَالـيَـقِـيـنِ يَنْـصِـبُ مَفْـعُــولَـيْـنِ فِي الـتَّلْقِينِ
[١٢٦] تَقُــولُ قَدْ خِلْتُ الـهَــلاكَ لائِحَــا وَقَــدْ وَجَـدْتُ الْمُسْتَشَــارَ نَاصِحَــا
[١٢٧] وَ: مَا أَظُــنُّ عامِــراً رَفِـيــقَــا وَ: لا أرَىٰ لي خَالِــداً صَدِيــقَــا
[١٢٨] وَهٰــكَــذا تَفْـعَــلُ فِي «عَـلِمْـتُ» وَفِـي «حَـسِـبْـتُ» ثُمَّ فِي «زَعَمْتُ»

قد ذكرنا أنّ أفعال الشكّ واليقين تتعدّى إلى مفعولين فتنصبهما جميعاً. وتلك الأفعال سبعة: ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ، ووَجَدْتُ، ورَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ. فهذه الأفعال السبعة وما يتصرّف منها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما جميعاً، كقولك: ظَنَنْتُ زَيْداً خَارِجاً، و: حَسِبْتُ السِّعْرَ رَخِيصاً. ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين فتقول: حَسِبْتُ السِّعْرَ، ولا: ظَنَنْتُ زَيْداً. ولكن يجوز أن تقيم «أَنْ» المفتوحة المخفّفة مع الفعل مقام المفعولين، فتقول: ظَنَنْتُ أَنْ يَخْرُجُ زَيْدٌ. وكذلك يجوز أن تقيم لفظة «ذَاكَ» و«ذٰلِكَ» مقام المفعولين، كقولك: ظَنَنْتُ ذَاكَ، و: حَسِبْتُ ذٰلِكَ.

وكلّ ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون المفعول الثاني لِـ «ظَنَنْتُ» وأخواتها. إلاّ أنّه متى كان ظرفاً انتصب على الظرفيّة، لا لأنه مفعول
[ظ٣٩] «ظَنَنْتُ» الثاني[1]؛ *وذلك في مثل قولك: ظَنَنْتُ الصَّوْمَ غداً، و: ظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ؛ فتنصب «غداً» على أنّه ظرف زمان، وتنصب «عِنْدَكَ» على أنّه ظرف مكان.

وإنّما تنصب «ظَنَنْتُ» وأخواتها المفعولين إذا تقدّمت عليهما، فإن

(١) ليس في د: لا.

وقعت متوسّطة، كقولك: زَيْداً ظَنَنْتُ مُنْطَلِقاً، أو متأخّرة عنهما، كقولك: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ» جاز نصب الاسمين ورفعهما، إلاّ أن رفعهما إذا تأخّرت «ظَنَنْتُ» أحسن وأجود.

ثمّ اعلم أنّ «رَأَيْتُ» تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى «عَلِمْتُ»، فإن كانت بمعنى «أَبْصَرْتُ»، كقولك: رَأَيْتُ الهِلاَلَ، أو بمعنى «اعْتَقَدْتُ»، كقولك: رَأَيْتُ رَأْيَ أَبي حنيفَةَ، أو كانت بمعنى: رَأَيْتُ زَيْداً، أي: ضَرَبْتُ رِئَتَهُ[٢] ـ فإنّها تتعدّى إلى مفعول واحد. فإن وجدت بعدها اسمين منصوبين، وهي بمعنى «أَبْصَرْتُ»، فانتصاب الثاني على الحال، كقولك: رَأَيْتُ الأَميرَ جَالِساً.

وكذلك «عَلِمْتُ» إنّما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى «أَيْقَنْتُ»؛ فإنْ كانت بمعنى «عَرَفْتُ» نصبت مفعولاً واحداً، كقوله تعالى: ﴿لا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[٣].

وهكذا «وَجَدْتُ» تنصب مفعولين إن كانت بمعنى «أَيْقَنْتُ»، كقولك[٤]: وَجَدْتُ السِّعْرَ رَخيصاً. فإن كانت بمعنى «صَادَفْتُ» نَصَبت مفعولاً واحداً، كقولك: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ.

* * *

(٢) جـ: أصبت رئته.

(٣) الأنفال ٨: ٦٠.

(٤) ب: لقولك.

باب اسم الفاعل المنوّن

[١٢٩] وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلاً مُنَوَّنَا ... فَهْوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلاً بَيِّنَا* [و٤٠]

[١٣٠] فَٱرْفَعْ بِهِ فِي لاَزِمِ الأَفْعَالِ ... وَٱنْصِبْ إِذَا عُدِّي بِكُلِّ حَالِ

[١٣١] تَقُولُ: زَيْدٌ مُسْتَوٍ أَبُوهُ ... بِالرَّفْعِ مِثْلَ: يَسْتَوِي أَخُوهُ

[١٣٢] وَقُلْ: سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُثْمَانَا ... بِالنَّصْبِ مِثْلَ: يُكْرِمُ الضِّيفَانَا

اعلم أن العرب شبّهت اسم الفاعل بالفعل المضارع المشتقّ منه؛ لاتّفاقهما في عدّة الحروف، وفي هيئة الحركة والسكون. ألا ترى أنّ قولك «ضَارِبٌ» يضاهي قولك «يَضْرِبُ» في كون كلّ واحد منهما على أربعة أحرف، ثانيهما ساكن، وما عداه متحرِّك. فلمّا اشتبها من هذا الوجه أعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال، وأُعْمِل اسم الفاعل كما يعمل الفعل المضارع. إلاّ أن من شروط عمله أن يكون للحال أو الاستقبال، كقولك: هٰذَا مُقِيمٌ الصَّلاَةَ السَّاعَةَ وَضَارِبٌ زَيْداً غَداً، فتنصب «الصَّلاةَ» و«زَيْداً» بـ «مُقِيمٌ» و«ضَارِبٌ»، كما تنصبهما لو قلت: هٰذا يُقِيمُ الصَّلاةَ وَيَضْرِبُ زَيْداً. ومن شرط عمله أيضاً أن يكون معتمداً على آلة الاستفهام، كقولك: أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟ فترفع «زَيْدٌ» بـ «قَائِمٌ» كما لو قلت: أَيَقُومُ زَيْدٌ؟ أو يكون معتمداً على مبتدأ كقولك: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، و: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً، أو يكون معتمداً على موصوف كقولك: هٰذا رَجُلٌ طَالِبٌ عِلْماً؛ أو معتمداً على ذي حالٍ، كقولك:
[ظ٤٠] هٰذا زَيْدٌ ضَارِباً عَمْراً، و: جَاءَ الأَمِيرُ* راكِباً فَرَساً[١].

وإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل عمل الفعل، بل يجرّ

---

(١) ليس في ب: فرساً.

ما بعـــده[٢] فتقـــول: هٰذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ. وقـد قـرئ: ﴿إِنَّ اللهَ بَالِـغٌ أَمْرَهُ﴾[٣]، بالتنوين والنصب، وحذف التنوين والجرّ.

ومتى أضيف اسم الفـاعـل وهـو بمعنى الحـال والاستقبـال، كانت الإضافة غير محضة، وجاز أن توصف بها النكرة، كما قال سبحانه: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾[٤]، والمعنى والتقدير: هَدْياً بَالِغاً الكَعْبَةَ، فالتنوين فيه مقدّر وإن حذف؛ وكقوله[٥] سبحانه وتعالى: ﴿عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[٦].

* * *

(٢) جـ: بل يجرّها بعده؛ وهو تحريف.

(٣) الطّلاق ٦٥: ٣؛
قال ابن مجاهد: كلّهم قـرأ «بالغٌ أَمْرَهُ»، منوّناً؛ وروى حفص والمفضّل عن عاصم: «بالغُ أَمْرِهِ»، مضافاً. [كتاب السبعة: ٦٣٩].

(٤) المائدة ٥: ٩٥.

(٥) ب و د: ولقوله.

(٦) الأحقاف ٤٦: ٢٤.
وليس في جـ: وكقوله .... ممطرنا؛
وهو في حاشية د.

باب المصدر

[١٣٣] وَالْمَصْـدَرُ الأَصْـلُ وأيّ أَصْـلِ   وَمِنْـهُ، يا صاحِ ، اشْتِقـاقُ الْفِعْـلِ

[١٣٤] وَأَوْجَبَـتْ لَهُ الـنُّحـاةُ الـنَّصْبَـا   في قَوْلِهِمْ: ضَرَبْتُ زَيْـداً ضَرْبَـا

المصدر اسم يقع على الأحداث كالضّرب والقيام والقعود والقتل، وهو أصل الأفعال، ولهذا سمّى مصدراً، لصدور الأفعال عنه، فقولك: ضَرَبَ ويَضْرِبُ واِضْرِبْ، مشتقّ من الضَّرْبِ[١].

والمصدر اسم مبهم يقع على القليل والكثير، ولا يثنّى ولا يجمع ؛ لأنّه بمنزلة اسم الجنس كالزّيت والعسل، والجنس لا يثنّى ولا يجمع. وينتصب المصدر بفعله المشتقّ منه؛ ويجيء لأحد ثلاثة أشياء:

[١] إمّا للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿يَصُدّونَ عَنْكَ صُدوداً﴾[٢].

[٢] وإمّا لبيان النّوع، كقوله تعالى: ﴿فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً﴾[٣].

[و٤١] [٣] وإمّا لتبيين العدد[٤]، كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدوهُمْ* ثَمانينَ جَلْدَةً﴾[٥]، فانتصاب «ثَمانينَ» على المصدر، و«جَلْدَةً» على التمييز؛ والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم[٦].

* * *

(١) ليس في جـ: مشتقّ من الضّرب.

(٢) النساء ٤ : ٦١.

(٣) طهٰ ٢٠ : ٤٤.

(٤) ليس في جـ: كقوله .... العدد.

(٥) النّور ٢٤ : ٤.

(٦) من د: والله .... أعلم.

[١٣٥] وَقَـدْ أُقِيـمَ الْـوَصْـفُ وَالْآلاتُ　　مُقـامَـهُ وَالْـعَـدَدُ الْأَثْـبـاتُ

[١٣٦] مِثْـلُ: ضَرَبْتُ الْعَبْـدَ سَوْطاً فَهَرَبْ　　وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرِّيَبْ

[١٣٧] وَ: اجْلِدْهُ في الْخَمْرِ أَرْبَعينَ جَلْدَهْ　　وَاحْبِسْـهُ مِثْـلَ حَبْسِ مَوْلًى عَبْـدَهْ

اعلم أنّه يجوز أن يحذف المصدر ويقام مقامه صفته، فتقول: قُلْتُ لَهُ جَميلًا، و: ضَرَبْتُـهُ شَديداً؛ أي: قُلْتُ لَهُ قَوْلاً جَميلًا، و: ضَرَبْتُـهُ ضَرْبـاً شَديداً؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَكَروا اللهَ كَثيراً﴾[٧]، أي: ذِكْراً كَثيراً، فحذف المصدر الموصوف، وأقام الصفة مقامه.

وقد تقع الصفة مضافة، كقولك: ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ ضَرْبٍ، و: قُلْـتُ له أَحْسَنَ قَوْلٍ؛ فتنصب «أَشَدَّ» و«أَحْسَنَ» انتصاب المصدر، وتجرّ المصدر بالإضافة.

وقد يقع في مسائل باب المصدر حذفان، كقولك[٨]: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْـراً، وتقـدير الكـلام: ضَرَبْتُـهُ ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً؛ فحذف من الكلام[٩] المصدر الموصوف والصفة المضافة. ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ﴾[١٠]، وتقديره: وَهِيَ تَمُرُّ مَرًّا مِثْلَ مَرِّ السَّحابِ.

وقد تقام الآلة مقام المصدر، فتقول: ضَرَبْتُهُ مِقْرَعَةً، وضَرَبْتُهُ سَوْطاً، فتنصب «مِقْرَعَةً»، و«سَوْطاً» نصب المصدر، وإن كانا آلتين[١١].

---

(٧) الشعراء ٢٦ : ٢٢٧ .
وفي جـ و د: واذكروا الله كثيراً.

(٨) ب: كولك؛ وهو تحريف.

(٩) جـ: فحذف في من الكلام؛
د: فحذف في الكلام.

(١٠) النّمل ٢٧ : ٨٨.

(١١) جـ: وإن كانا اثنتين؛ وهو تحريف.

وقد يقام العدد مقام المصدر كما بيّنّاه في قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدوهُمْ ثَمانينَ جَلْدَةً﴾[12]؛ فقس عليه[13].

* * *

[١٣٨] وَرُبَّمـا أُضْمِـرَ فِعْـلُ الْمَصْـدَرِ كَقَوْلِهِمْ: سَمْعـاً وَطَـوْعـاً فَأَخْبِـرِ* [ظ٤١]

[١٣٩] وَمِـثْـلُهُ: سَقْـيـاً لَهُ وَرَعْـيَـا وَإِنْ تَشَـأْ: جَدْعـاً لَهُ وَكَـيَّـا

قد ذكرنا أن المصدر ينتصب بفعله المشتقّ منه، إلاّ أنّه قد جاء في كلام العرب مصادر نصبت بأفعال محذوفة مقدّرة، كقولهم: سَمْعاً وَطاعَةً، وكَرامَةً ومَسَرَّةً؛ والتقدير: أَسْمَعُ لَكَ سَمْعاً، وأُطيعُ لَكَ طاعَةً، وأُكْرِمُكَ كَرامَةً، وأَسُرُّكَ مَسَرَّةً. ومنه قولهم في الدّعاء للإنسان: سَقْياً لَهُ ورَعْياً؛ وفي الدّعاء عليه: جَدْعاً لَهُ وَعقْراً.

ومنه قولهم أيضاً: وَيْلَ زَيْدٍ، ووَيْحَ عَمْرٍو، فتنصبهما عند الإضافة على المصدر؛ كما قال تعالى: ﴿وَيْلَكُمْ ثَوابُ اللهِ خَيْرٌ﴾[14]. وقد اختلف[15] في معنى «وَيْحَ»: فقيل إنّها بمعنى «وَيْلَ»، وقد أُبدلت اللاّم حاء[16]؛ وقيل إنّ معناها الترحّم[17]، فيجوز أن يقال لمن يُحْنَى عليه، ولا يجوز ذلك على القول الأوّل.

ومن هذا القبيل قولهم: هٰذا عَمْرٌو حَقًّا، و: هٰذا زَيْدٌ صِدْقاً؛ أي: أُحِقُّ

(١٢) النّور ٢٤: ٤.

(١٣) من د: فقس عليه.

(١٤) القصص ٢٨: ٨٠.

(١٥) د: وقد اختلفوا

(١٦) ليس في د: حاء.

(١٧) ب: الترخيم؛ وهو تحريف.

ذٰلِكَ حَقًّا[18]، و: أُصَدِّقُ ذٰلِكَ صِدْقاً.

وممّا نصب على المصدر ولم ينطق بفعله قولهم: سُبْحانَ اللهِ؛ و: جاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ؛ على أنّ بعضهم قد جعل انتصاب «وَحْدَهُ» على الحال، وقدّره بمعنى قولهم: جاءَ زَيْدٌ مُنْفَرِداً.

ولفظة «وَحْدَهُ» تكون منصوبة في كلّ موضع إلّا في ثلاثة مواضع:

ـ أحدها قولهم في المدح: هُوَ نَسيجُ وَحْدِهِ؛ ومعناها التفرّد بالكمال، تشبيهاً بالثّوب الرفيع الذي ينسج منفرداً، لم ينسج على منواله[19].

ـ والموضعان الآخران قولهم للعاجز المنفرد بالرأي: جُحَيْشُ وَحْدِهِ؛ و: عُيَيْرُ وَحْدِهِ[20]، وهما تصغير «جَحْش» و«عَيْر»؛ والله أعلم[21] *. [٤٢و]

* * *

[١٤٠] وَمِثْلُهُ: جاءَ الأَميرُ رَكْضا وَاشْتَمَلَ الصَّمّاءَ إذْ تَوَضّا

قد اختلف النحويّون في المصدر الواقع موقع الحال، كقولك: أَقْبَلَ الأميرُ رَكْضاً، و: جاءَ زَيْدٌ مَشْياً؛ فقال الأكثرون: إنّ الوجه نصبهما ونظائرهما على الحال، على أن يكون تقدير الكلام: أَقْبَلَ الأميرُ راكِضاً، و: جاءَ زَيْدٌ ماشِياً. وعليه حُمِل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً﴾[22]، أي: غائراً. وقال بعضهم: ينتصب انتصاب المصدر المحذوف فعله، وتقدير

(١٨) جـ: أجود لك حقّا؛ وهو تحريف

(١٩) من د: لم ينسج على منواله.

(٢٠) جـ: عنيز وحده؛ وهو تصحيف.

(٢١) ليس في ب: وهما .... أعلم.

(٢٢) الملك ٦٧: ٣٠.

الكلام: أَقْبَلَ الأَميرُ يَرْكُضُ رَكْضاً، و: جاءَ زَيْدٌ يمَشْي مَشْياً.

وأمّا قولهم لمن يجلّل جسده بثوبه: اِشْتَمَلَ الصَّمّاءَ، وللقاعد المحتبي بيديه: قَعَدَ الْقُرْفُصاءَ - فانتصابهما(٢٣) جميعاً على المصدر الّذي يدلّ على هيئة الفاعل، وتقدير الكلام: اِشْتَمَلَ الاِشْتِمالَ الْمَعْروفَ بالصَّمّاءِ، وَقَعَدَ الْقَعْدَةَ الْمَعْروفَةَ بِالْقُرْفُصاءِ.

* * *

---

(٢٣) ب: وينصبانهما.

باب المفعول له

[١٤١] وَإِنْ جَرَىٰ نُطْقُـكَ بِالْمَفْعُولِ لَهْ فَانْصِبْـهُ بِالْفِعْـلِ الَّـذي قَدْ فَعَلَهْ

[١٤٢] وَهْـوَ لَعَمْـري مَصْـدَرٌ في نَفْسِـهِ لٰكِنَّ جِنْسَ الْفِعْـلِ غَيْـرُ جِنْسِـهِ

[١٤٣] وَغـالِـبُ الأَحْـوالِ أَنْ تَراهُ جَوابَ «لِـمْ فَعَـلْتَ ما تَهْـواهُ؟»

[١٤٤] تَقـولُ: قَدْ زُرْتُـكَ خَوْفَ الـشَّـرِّ وَغُصْتُ في الْبَحْـرِ ابْتِغاءَ الـدُّرِّ

المفعول له هو العلّة في إيقاع الفعل، والغرض في إيجاده؛ ولا يكون إلّا مصدراً، غير أنّ العامل فيه لا يكون إلّا فعلاً من غير لفظه، كما قال* [ظ٤٢] سبحانه وتعالى: ﴿يَجْعَلونَ أَصابِعَهُمْ في آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1]، فينتصب «حَذَرَ» على أنّه مفعول له، وهو مصدر، والناصب له «يَجْعَلونَ»، وهو من غير لفظه.

ومن شرطه أن يُرَى جواب: لِمَ فَعَلْتَ؟ ألا ترى أنّه لو قال لك قائل: لِمَ يَجْعَلونَ أَصابِعَهُمْ في آذانِهِمْ؟ لقلت: حَذَرَ الْمَوْتِ.

ويجوز أن يكون المفعول له نكرة ومعرفة، وقد جمعهما حاتم الطائي[2] في قوله: [طويل]

وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الْكَريمِ ادِّخارَهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا[3]

---

(١) البقرة ٢: ١٩.

(٢) انظر ديوان حاتم الطائيّ ٨١ وحماسة البحتريّ ١٧١.
وقد أورده أبو زيد الأنصاريّ مع أبيات كثيرة في قصيدة حاتم نفسها في النّوادر ١١٠ و ١١١.

(٣) البيت من شواهد سيبويه ١: ١٨٤ و ٤٦٤ والأخفش ١٦٧ والكامل ١: ٢٩٢ والمقتضب =

فنصب «إدِّخارَهُ» وهو معرفة، و«تَكَرُّماً» وهو نكرة، على أنهما مفعولان لهما.

ويجـوز تقديم المفعول له على الفعل الناصب له، كقولك: مَخافَةَ الشَّرِّ جِئْتُكَ.

وكان الأصل في المفعول له إدخال اللاّم عليه، فتقول: جِئْتُكَ لِمَخافَةِ الشَّرِّ، وبهذا سمّي مفعولاً له. غير أنّ العرب حين حذفت اللاّم منه نصبت. وقد تدخل هذه اللاّم على الفعل المضارع، فتكون بمعنى العلّة، كقولك: جِئْتُكَ لِتُعْطِيَني؛ وإن شئت قلت: جِئْتُكَ لأَنْ تُعْطِيَني. ويجوز حذف اللاّم من «أَنْ»، فتقول: جِئْتُكَ أَنْ تُعْطِيَني؛ لأنّ «أَنْ» والفعل الذي يليها تقعان موقع المصدر، فيكون تقدير الكلام: جِئْتُكَ لِلإِعْطاءِ؛ وعلى هذا فقس.

* * *

= ٢: ٣٨٤ والأصول ١: ٢٠٧ وابن شقير في المحلّى ٦٩ وجمل الزّجّاجي ٣١٩ واللمع ٥٩ وابن برهان ١٢٦ وابن يعيش ١: ٥٤ والعيني ٣: ٧٥ وخزانة الأدب ١: ٤٩١

وعوراء الكريم: فعلته القبيحة. ادّخاره: لحفظه.

باب المفعول معه

[١٤٥] وَإِنْ أَقَمْتَ الْواوَ في الْكَلامِ   مُقامَ «مَعْ» فَانْصِبْ بِلا مَلامِ
[١٤٦] تَقولُ: جاءَ الْبَرْدُ وَالْجِبابَا   وَاسْتَوتِ الْمِياهُ وَالأَخْشَابَا
[١٤٧] وَما صَنَعْتَ يا فَتَىٰ وَسَعْدَا   فَقِسْ عَلَىٰ هٰذا تُصادِفْ رُشْدَا

*اعلم أنّ المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل [٤٣و] الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى «مَعَ». وليس من المفاعيل ما ينتصب بواسطة إلاّ المفعول معه والمفعول دونه، الذي هو الاستثناء. ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه كما جاز حذف اللاّم من المفعول له، ولا أن تقدّمه على الفعل الناصب له كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه. مثال ذلك قولك: جاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيالِسَةَ، و: اسْتَوَى الْماءُ وَالْخَشَبَةَ، و: ما صَنَعْتَ وَزَيْداً، و: مازِلْتُ أَسيرُ وَالنّيلَ، و: لَوْ تُرِكَتِ النّاقَةُ وَفَصيلَها لَرَضِعَها؛ فما بعد الواو في هٰذه المسائل ينتصب على أنّه مفعول معه، والواو الدّاخلة عليه بمعنى «مَعَ». وتقديره: جاءَ الْبَرْدُ مُصاحِباً لِلطَّيالِسَةِ، واسْتَوَى الْماءُ في الارْتِفاعِ[١] حَتَّى لَحِقَ الْخَشَبَةَ، و: ما صَنَعْتَ في حالِ مُصاحَبَتِكَ زَيْداً، و: مازِلْتُ أَسيرُ مُصاحِباً لِلنّيلِ، و: لَوْ خُلِّيَتِ النّاقَةُ[٢] [مَعَ الْفَصيلِ][٣] لَرَضِعَها الْفَصيلُ[٤].

والفرق بين هٰذه الواو والواو التي بمعنى العطف أنّ هذه الواو تؤذن بمعنى المصاحبة فقط، والواو التي بمعنى العطف توجب الشركة[٥] في

---

(١) ليس في ب: في الارتفاع.

(٢) ب: لو حلبت الناقة؛ وهو تصحيف.

(٣) زيادة للإيضاح.

(٤) د: لأرضعت الفصيل.

(٥) ب: توزن بالشركة.

المعنى. فإن كان الأول على معنى الفاعل، فالثاني على معنى الفاعل[6]؛ وإن كان الأول على معنى المفعول، فالثاني مثله.

ولو أنّك رفعت فقلت: جاءَ الْبَرْدُ والطَّيالِسَةُ، لجاز أن تكون الطّيالسة جاءت في الحرّ لا في البرد[7]. ولو قلت: اِسْتَوَى الْماءُ والْخَشَبَةُ، بالرفع لكان المعنى: اسْتَوىَ الْماءُ في الْجَرَيانِ *وَاسْتَوَتِ الْخَشَبَةُ في الاِنْتِصابِ، وليس للخشبة إذا نصبتها فعل في الاستواء. وإذا قلت: ما صَنَعْتَ وَزَيْدٌ[8]، كان السؤال عند الرّفع عن صنعه وعن صنع زيد، وإذا نصبت «زَيْداً» فالسؤال عن صنعه وحده لا غير[9] في حال مصاحبته زيداً. ولو قلت: مازِلْتُ أَسيرُ والنّيلُ، بالرفع لاقتضى الكلام أنّك تعنى أنّ النّيل يسير أيضاً لمجراه[10]. ولو قلت: لَوْ تُرِكَتِ النّـاقَةُ وفَصيلُها لَرَضِعَها، لاقتضى الكلام أن يكون كلًّا منهما قد حبس عن الآخر؛ وعلى هٰذا فقس. [ظ٤٣]

* * *

(٦) ليس في د: فإن .... الفاعل.

(٧) ب: أو في البرد.

(٨) ب: وزيداً

(٩) من د: لا غير.

(١٠) ليس في جـ: لمجراه.

باب الحال

[١٤٨] وَالْحالُ وَالتَّمْييزُ مَنْصوبانِ عَلَىٰ اخْتِلافِ الْوَضْعِ وَالْمَباني

[١٤٩] ثُمَّ كِلا النَّوْعَيْنِ جاءَ فَضْلَهْ مُنَكَّراً بَعْدَ تَمامِ الْجُمْلَهْ

[١٥٠] لٰكِنْ إذا نَظَرْتَ في اسْمِ الْحالِ وَجَدْتَهُ اشْتُقَّ مِنَ الأَفْعالِ

[١٥١] ثُمَّ تَراهُ في اعْتِبارِ مَنْ عَقَلْ جَوابَ «كَيْفَ» في سُؤالِ مَنْ سَأَلْ

[١٥٢] مِثالُهُ: جاءَ الأَميرُ راكِبا و: قامَ قُسٌّ في عُكاظٍ خاطِبا

الاسم المنصوب على الحال ما جمع ستّ شرائط، وهي أن يكون: نكرة، مشتقًّا من فعل، يأتي بعد تمام الكلام، وأن يكون صاحب الحال معرفة، والعامل فيه فعلاً صريحاً أو معنى فعل، ويُرى جواب «كَيْفَ»؛ مثاله: جاءَ الأَميرُ راكِباً، نصب «راكِباً» على الحال؛ لوجود الشرائط الستّ فيه. ألا ترى أنّ قولك «راكباً» نكرة، مشتقّ من فعل، جاء بعد تمام الكلام، والعامل فيه «جاءَ»؛ وهو فعل صريح؛ وصاحب الحال معرفة؛ وهو «الأَميرُ»، ويصلح أن *يكون جواباً لمن قال: كَيْفَ جاءَ الأَميرُ؟ [و٤٤]

وقد يكون الحال للمفعول به(١)، نحو: ضَرَبْتُ عَمْراً مَشْدوداً، والمعنى: ضَرَبْتُهُ في حالِ شَدِّهِ.

وقد يكون مضافاً إضافة غير محضة(٢) كقولك: جاءَ زَيْدٌ ضاحِكَ السِّنِّ. ولا يجوز أن يكون مضافاً إضافة محضة؛ لأنّه يصير حينئذ صفة

---

(١) ب: للمفعولا؛ وهو تحريف.
جـ: مفعولا به.
د: وقد يكون صاحب الحال مفعولاً به.

(٢) بعده في ب: لأنّه يتميّز.

لصاحب الحال.

وكـذلـك لا يجـوز أن يكون صاحب الحال نكرة؛ لئلّا يصير الاسم الفضلة صفة له في مثل قولك: جاءَ رَجُلٌ ضاحِكٌ. إلّا أنّه إن قدّمت الصفة على الموصوف، انتصب على الحال، كقول الشاعر[٣]: [مجزوء الوافر]

لِمَيَّـةَ موحِشـاً طَـلَلُ . . . . [٤]

فنصب «موحِشاً» على الحال حين قدّمه. ولو قال: لِمَيَّةَ طَلَلٌ موحِشٌ، لوجب رفعه على الصفة.

ويجوز تقديم الحال على صاحبها وعلى الفعل العامل فيها، فلك أن تقول: جاءَ زَيْدٌ راكِباً، و: جاءَ راكِباً زَيْدٌ، و: راكِباً جاءَ زَيْدٌ.

وقد يقع الفعل موقع الحال، إلّا أنّه إن كان ماضياً[٥] وقع بعد «قَدْ»، كقولك: جاءَ زَيْدٌ قَدْ غَنِمَ[٦].

ويجوز إدخال الواو على «قَدْ»، وتسمّى هذه الواو واو الحال، ويكون

---

(٣) ب و د: كقول الراجز.

(٤) هذا صدر بيت من شعر كثيّر عزّة، انظر ديوانه: ٥٠٦. وتمامه:

لميّة موحشاً طللُ يلوح كأنّه خللُ

ويروى: لعزّة؛ ومن رواه «لميّة» جعله لذي الرمّة.

وهو من شواهد سيبويه ١: ٢٧٦ والفرّاء ١٦٧ وابن شقير في المحلّى ٤٩ والخصائص ٢: ٤٩٢ وشرح اللّمع لابن برهان ١٣٥.

يقول: تظهر آثار ميّة الموحشة كالوشي في عماد السّيف.

وفي الأبيات المنسوبة إلى كثيّر في ديوانه ٥٣٦:

لميّة موحشاً طللٌ قديمُ عفاهُ كلُّ أسحمَ مستديمُ.

(٥) ب: إلّا أنّه كان.

(٦) جـ: وقد غنم.

معناها معنى «إذْ»(٧). فإذا قلت: جاءَ زَيْدٌ وَقَدْ غَنِمَ، كان تقدير الكلام: جاءَ زَيْدٌ إذْ قَدْ غَنِمَ(٨).

ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾(٩)، أي: مُسْتَكْثِراً. ولا يجوز إدخال واو الحال المقدّم ذكرها على الفعل المضارع.

وقد يقع الجارّ والمجرور موقع الحال، كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾(١٠)، أي: مُتَزَيِّناً*. [ظ٤٤]

* * *

[١٥٣] وَمِنْهُ: مَنْ ذا بِالْفِنَاءِ قاعِدَا وَ: بِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصاعِدَا

العامل في الحال يكون فعلاً صريحاً، مثل: جاءَ وأَقْبَلَ وَيَقومُ ويَقْعُدُ؛ ويكون في معنى فعل كالظّرف وحرف التنبيه واسم الإشارة والجارّ والمجرور. فالظّرف كقولك: زَيْدٌ عِنْدَكَ جالِساً، وتقدير الكلام: زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ جالِساً(١١)، والتنبيه كقوله تعالى: ﴿وَهٰذا بَعْلِي شَيْخاً﴾(١٢)، أي: أُنَبِّهُ عَلَيْهِ عِنْدَ شَيْخوخَتِهِ؛ واسم الإشارة: ذَا زَيْدٌ واقِفاً؛ والجارُ والمجرور كقولك:

---

(٧) من جـ: معنى.

(٨) جـ و د: إذ قد غنم.

(٩) المدّثّر ٧٤: ٦؛
قرأ الجمهور «تستكثرُ»، برافع الراء، وقرأ الحسن وابن أبي عبلة بجزم الراء، وقرأ الحسن أيضاً والأعمش «تستكثرَ»، بنصب الراء [انظر البحر المحيط ٨: ٣٧٢]

(١٠) القصص ٢٨: ٧٩.

(١١) ليس في جـ. وتقدير . . جالساً

(١٢) هود ١١: ٧٢.

مَرَرْتُ بِزَيْدٍ راكِباً، فتُعمل الباء إذا عيّنت أنّ الرّاكب زيد لا أنت. وقد يجوز أن تقول: هٰذا زَيْدٌ قائِمٌ[13]، فترفعه على أنّه خبر المبتدأ، أو بدل من الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، وتقديره «هُوَ»، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿هٰذا مَا لَدَيَّ عَتيدٌ﴾[14].

ولا يجوز في هذا النّوع من الحال أن تقدّمه على العامل فيه، فلا يجوز أن تقول: زَيْدٌ جالِساً عِنْدَكَ، ولا أن تقول: قائماً هٰذا زَيْدٌ.

وقد نصبت على الحال أسماء وردت بعد الاستفهام، كقولك: ما شَأْنُكَ قائِماً، و: ما بالُكَ ماشِياً، و: مَنْ ذا بِالْباب جالِساً. ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضينَ﴾[15].

وممّا ينتصب على الحال قولهم: بِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصاعِداً، أي: فَزادَ الدِّرْهَمُ صاعِداً[16]؛ ومنه أيضاً: بَيَّنْتُ حِسابَهُ باباً باباً، و: جاءَ الْقَوْمُ جَميعاً، و: أُدْخُلوا أَوَّلاً أَوَّلاً[17]، و: هَلُمّوا واحِداً واحِداً، و: بِعْتُهُ *يَداً بِيَدٍ؛ والمعنى: [و٤٥] بَيَّنْتُ لَهُ حِسابَهُ مُفَصَّلاً، و: جاءَ الْقَوْمُ مُتَرافِقينَ، و: أُدْخُلوا مُرَتَّبينَ[18]، و: بِعْتُهُ مُناقِداً، و: هَلُمّوا مُرَتَّبينَ. ففي هٰذه الأسماء المنصوبة على الحال معنى الأسماء المشتقّة من الأفعال.

* * *

---

(١٣) جـ: هنذا زيد قائم؛ وهو تحريف.

(١٤) قٓ ٥٠: ٢٣.

(١٥) المدّثّر ٧٤: ٤٩.

(١٦) ب: فصاعداً.

(١٧) د: فأوّلاً.

(١٨) جـ: ودخلوا مرتّبين.

باب التّمييز

[١٥٤] وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ ... لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ

[١٥٥] فَهْوَ الَّذي يُذْكَرُ بَعْدَ الْعَدَدِ ... وَالْوَزْنِ وَالْكَيْلِ وَمَذْروعِ الْيَدِ

[١٥٦] وَ«مِنْ»، إذا فَكَّرْتَ، فيهِ مُضْمَرَهْ ... مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُضْمِرَهْ

[١٥٧] تَقولُ: عِنْدي مَنَوانِ زُبْدَا ... وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعونَ عَبْدَا

[١٥٨] وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصاعٍ خَلّا ... و: ما لَهُ غَيْرُ جَريبٍ نَخْلا

التمييز يشبه الحال في كون كلّ منهما اسماً نكرة يأتي بعد تمام الكلام؛ إلّا أنّ الفرق بينهما أنّ الحال يكون مشتقًّا من الفعل في أغلب الكلام، ويرى جواب «كَيْفَ»؛ والتّمييز اسم جنس، ولهٰذا سمّي تمييزاً؛ لأنّه يميّز الجنس الّذي تريده ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام.

ثمّ إنّه ترى «مِنْ» مقدّرة معه. وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة، الّتي هي المعدود والموزون والمكيل والممسوح. فالعدد ما ينتصب بعد «أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةٍ وَتِسْعينَ»، كقوله: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾(١)، وفي الطرف الأخير: ﴿تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾(٢). والكيل كقولك: عِنْدي قَفيزانِ بُرًّا؛ والوزن كقولك: عِنْدي* مَنَوانِ سَمْناً(٣)؛ والمساحة كقولك: لَهُ عِشْرونَ [ظ٤٥]
جَريباً(٤)، و: ما في السَّماءِ قَدْرُ راحَةٍ سَحاباً. و«مِنْ» في جميع ذٰلك مقدّرة؛ ألا ترى أنّه يحسن أن تقول: رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ مِنَ الْكَواكِبِ، و: عِنْدي قَفيزانِ

---

(١) يوسف ١٢: ٤.

(٢) صٓ ٣٨: ٢٣.

(٣) الْمَنا: المكيال الذي يكيلون به السّمن وغيره، وقد يكون من الحديد أوزاناً؛ وتثنيته: منوان ومنيان، والأول أعلى. وبنو تميم يقولون. هو من ومنان وأمنان.

(٤) الجريب: مكيال قدر أربعة أقفزة.

مِنْ بُرٍّ(٥)، وَمَنوانِ مِنَ السَّمْنِ.

فإن قلت: عِنْدي رِطْلٌ زَيْتاً؛ جاز أن تنصب «زَيْتاً» على التمييز، وأن تجرّه بالإضافة، وأن ترفعه على أنّه بدلٌ من الرّطل.

* * *

[١٥٩] وَمِنْــهُ أَيْضــاً: نِعْمَ زَيْــدٌ رَجُــلاَ   وَ: بِئْسَ عَبْــدُ الــدّارِ مِنْــهُ بَدَلا

اعلــم أنّ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلان بدلالة اتّصال التاء، الّتي هي علامة التأنيث بهما في قولك: نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ، و: بِئْسَتِ الْجارِيَةُ. وهما فعلا المدح والـذّمّ، ولفظهما يوحّد مع الاثنين والجماعة، ولا يكون فاعلهما إلّا ما فيه الألف واللّام(٦)، أو ما أضيف إلى ما فيه هٰذه الألف واللّام، كقولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، و: بِئْسَ صاحِبُ الْعَشيرَةِ بِشْرٌ. ويرتفع «الرَّجُلُ» بإسناد «نِعْمَ» إليه، ويرتفع «زَيْدٌ» على أحد وجهين:

- إمّا أن يكون مبتدأ مؤخّراً، و«نِعْمَ الرَّجُلُ» خبره.

- وإمّا أن يكون خبر مبتدإ محذوف(٧)، كأنّه قال: الْمَمْدوحُ زَيْدٌ، و: اَلْمَذْمومُ بِشْرٌ.

فإن نطقت بعد «نِعْمَ» و«بِئْسَ» باسم نكرة نصبته على التمييز، كقولك: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، يكون الاسم المرفوع الّذي فيه الألف واللّام للجنس مضمراً في «نِعْمَ»، وقد فسّره الاسم النكرة *المنصوب، وتقدير الكلام: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ. وعلى هٰذا حُمل قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظّالِمينَ بَدَلاً﴾(٨)، أي: [٤٦و]

---

(٥) القفيز: مكيال ثمانية مكاكيك؛ ومن الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً.

(٦) ليس في ب: والجماعة .... واللّام.

(٧) جـ: المبتدأ محذوف.

(٨) الكهف ١٨: ٥٠.

بِئْسَ الْبَدَلُ بَدَلاً؛ فأضمر وفسّر المنصوب.

وإن كان الفعـل لمؤنّث[٩] جاز أن تثبت علامـة التـأنيث في «نِعْمَ» و«بِئْسَ» وأن تحذفها، كقولك: نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، و: نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ.

* * *

[١٦٠] وَ: حَبَّـذا أَرْضُ الْبَقيـعِ أَرْضَـا و: صَالِـحٌ أَطْهَـرُ مِنْـكَ عِرْضَـا

اعلم أنّ «حَبَّذا» مؤتلفة من كلمتين: إحداهما[١٠] «حَبَّ»، والأخرى «ذَا»، إلاّ أنّهما جعلا كالشيء الواحد، ولهذا لم يجز الفصل بينهما. ولفظ «حَبَّذا» واحد مع المؤنث والمذكّر [والمفرد][١١] والاثنين والجمع.

والمعرفة بعد «حَبَّذا» مرتفعة بالابتداء، وخبر الابتداء محذوف[١٢]، كما ذكـرنا في «نِعْمَ» و«بِئْسَ»؛ والنكرة بعدها منتصبة على التمييز. فإذا قلت: حَبَّذا زَيْدٌ رَجُلاً، نصبت «رَجُلاً» على التمييز؛ لأنّه اسم نكرة جاء فضلة، وهو اسم جنس، ويصلح أن يقدّر بعده «مِنْ»، فتقول: حَبَّذا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ. وقال بعضهم: إن كان الاسم النكرة جنساً انتصب على التمييز، نحو ما مثّلناه، وإن كان مشتقًّا انتصب على الحال، كقولك: حَبَّذا زَيْدٌ ضاحِكاً.

ثمّ اعلم أنّ من مواطن التمييز النكـرة الـواقعـة بعـد «أَفْعَـل» الّـذي للتّفضيل، كقـولنا في «الملحة»: و«صالحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضاً»؛ ومثله: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْـكَ خُلُقـاً، وَأَنْظَفُ[١٣] مِنْكَ ثَوْباً، وأَظْرَفُ مِنْكَ عَبْداً. ويجوز أن

(٩) ب: الفعل المؤنث.
(١٠) ب: أحدهما؛ وهو تحريف.
(١١) زيادة للإيضاح.
(١٢) ليس في ب: وخبر الإبتداء محذوف.
(١٣) ب و د: وأنضف؛ وهو تحريف.

[ظ٤٦] تحـذف لفظة «مِنْ»، فتقول: زَيْدٌ أَحْسَنُ *خُلُقاً، وأَنْظَفُ ثَوْباً[١٤]، وأَظْرَفُ عَبْداً، إلّا أن تضيف الفعل[١٥] إلى ذات الشيء، كقولك: مُفْلِحٌ أَكْرَمُ عَبْدٍ، و: وَجْهُكَ أَحْسَنُ وَجْهٍ، و: ثَوْبُكَ أَرْفَعُ ثَوْبٍ.

* * *

[١٦١] وَ: قَدْ قَرَرْتُ بِالإِيـابِ عَيْـنـا وَ: طِبْتُ نَفْسـاً إِذْ قَضَيْتُ الـدَّيْنا

هٰذا النـوع من أنواع التمييز المحوّل، وكان أصله: قَرَّتْ عَيْني، و: طابَتْ نَفْسي، فحوّل الاسم المجرور بالإضافة إلى أن جعله[١٦] فاعلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[١٧]، أي: وَاشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ. ومن هٰذا القبيل قولهم: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً، و: تَفَقَّأَ عَمْرٌو شَحْماً، و: ضِقْتُ بِالأَمْرِ ذَرْعاً.

* * *

(١٤) ب: وأنصف؛ وهو تحريف.

(١٥) ب: تظيف الفعل؛ وهو تحريف.

(١٦) ب: جعل.

(١٧) مريم ١٩: ٤.

باب «كَمْ» الاستفهاميّة

[١٦٢] وَ«كَـمْ» إذا جِئْـتَ بِهـا مُسْتَفْهِمَـا فَانْصِبْ وَقُلْ: كَمْ كَوْكَباً تَحْوي السَّمَا

قد ذكرنا في شرح باب الإضافة أنّ «كَمْ» الخبريّة تجرّ ما بعدها، و«كَمْ» الاستفهاميّة تنصب ما بعدها على التمييز تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التمييز[١]، ولهٰذا جاء مفسّرها واحداً ولم يجئ جمعاً، كما أنّ المنصوب بعد العدد الّذي هو «أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةٍ وَتِسْعينَ» لا يكون إلاّ واحداً.

و«كَمْ» الاستفهاميّة قد تقع موقع المبتدأ في مثل قولك: كَمْ عَبْداً لَكَ؟ فـ «كَمْ» مبتدأ، و«لَكَ» الخبر، ونصبت «عَبْداً» على التمييز. وقد تقع موقع المفعول به في مثل قولك: كَمْ رَجُلاً رَأَيْتَ؟ وتقع موقع الجارّ والمجرور، تارة بحرف الجرّ مثل قولك: بِكَمْ دِرْهَماً بِعْتَ ثَوْبَكَ؟ وتارة بالإضافة في مثل قولك: اِبْنُ كَمْ سَنَةٍ أَنْتَ؟

* * *

(١) كذا في النسخ؛ والصحيح أن يقال: «تشبيهاً له بتمييز العدد المنصوب».

باب الظّروف

[١٦٣] *وَالظَّرْفُ نَوْعــانِ: فَظَرْفُ أَزْمِنَـهْ يَجْـرِي مَعَ الـدَّهْـرِ، وَظَرْفُ أَمْكِنَهْ [و٤٧]

[١٦٤] وَالْكُـلُّ مَنْصوبٌ عَلَى إِضْمارِ «في» فَاعْـتَبِـرِ الـظَّرْفَ بِهٰـذا وَاكْتَفِ

[١٦٥] تَقــولُ: صامَ خالِـدٌ أَيّـامَـا وَغـابَ شَهْـراً وَأَقـامَ عامَـا

[١٦٦] وَبـاتَ زَيْـدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِـدِ وَالْـفَـرَسُ الأَبْـلَقُ تَحْـتَ مَعْـبَـدِ

[١٦٧] وَالـرّيـحُ هَبَّتْ يَمْـنَـةَ الْمُصَلِّي وَالـزَّرْعُ تِلْقـاءَ الْحَيـا الْمُنْهَـلِّ

[١٦٨] وَقـيـمَــةُ الْفِـضَّـةِ دونَ الـذَّهَـبِ وثَــمَّ عَمْــرٌو فَادْنُ مِنْـهُ وَاقْـرُبِ

[١٦٩] ودَارُهُ غَرْبِــيَّ فَيْضِ الْـبَـصْـرَهْ وَنَــخْــلُهُ شَرْقِــيَّ نَهْـرِ مُرَّهْ

اعلم أنّ الظّرف ظرفان[1]: ظرف مكان وظرف زمان:

[١] فأمّا الزّمان فهو عبارة عن مرور اللّيل والنّهار، وله أسماء متنوّعة، فمنها ما يعبّر به عن جميعه كالدّهر والأبد و«قَطُّ»، إلّا أنّ «قطُّ» اسم لما مضى من الزّمان، و«الأَبَد» اسم لجميع الآتي منه؛ ولهٰذا يقال: ما فَعَلْتُهُ قَطُّ، ولا أَفْعَلُهُ أَبَداً.

ومنها ما يقع على جزء منـه مبهمٍ، نحو: مُدَّة وبُرْهَة وحين؛ ومنها ما يقع على مقدارٍ منه محصور كـ: اَلْيَوْم واللَّيْلَة والشَّهْر والسَّنَة، ومن أسمائه أيضاً: إِذْ وإذا ومَتَى وأَيّانَ. فـ«إِذْ» لما مَضَى من الزمان[2]، و«إذا» لما يأتي، و«مَتَى» و«أَيّانَ»[3] استفهام.

وجميع أسماء الزّمان قد تكون ظروفاً إذا وردت متضمّنة معنى «في»،

---

(١) ليس في ب: ظرفان.

(٢) من جـ: من الزمان.

(٣) ليس في ب: ظرفان.

ولم يُنطق بـ «في»، كقولك: قَدِمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، و: صُمْتُ يَوْمَ الْخَميسِ، و: غِبْتُ عَنْكَ شَهْراً، و: أَقَمْتُ عِنْدَكَ عاماً، فتنصب هٰذه الأسماء* نصب [ظ٤٧] الظّروف لتضمّنها معنى «في»؛ إذ تقدير الكلام: قَدِمْتُ في يَوْمِ الْجُمُعَةِ، و: صُمْتُ في يَوْمِ الْخَميسِ.

ولوقوع الأفعال فيها سمّيت ظروفاً تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها. ومنها ما يقع الفعل في جميعه كقولك: صُمْتُ يَوْمَ الْخَميسِ؛ لأنّ الصّوم يستغرق اليوم. ومنها ما يقع الفعل في بعضه، كقولك: لَقيتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لأنّ اللّقاء قد يقع في بعض اليوم.

فإن جاءت هٰذه الأسماء غير متضمنة معنى «في»، لم تكن ظروف زمان، بل هي أسماء زمان ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء. فإذا قلت: يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبارَكٌ، رفعته بالابتداء كما ترفع زيداً في قولك: زَيْدٌ مُبارَكٌ؛ وإذا قلت: أنا أُحِبُّ شَهْرَ رَمَضانَ، نصبته نصب المفعول به كما تنصب زيداً في قولك: أُحِبُّ زَيْداً.

وقد يوجد في أسماء الزّمان ما لم يستعمل إلّا ظرفاً منصوباً، كقولك: ذاتَ يَوْمٍ، وذاتَ مَرَّةٍ، وكقولك: خَرَجْتُ سَحَرَ، إذا أردت به سحر يومك بعينه.

وقد تقام صفة الظّرف مقامه بعد حذفه، كقولك: أَقَمْتُ عِنْدَهُ قليلاً مِنَ النَّهارِ، و: سامَرْتُهُ كَثيراً مِنَ اللَّيْلِ، و: زُرْتُهُ قَريباً مِنَ الْعَصْرِ، فتنصب: قليلاً وكَثيراً وقَريباً، نصب الظرف؛ وتقدير الكلام فيها: زَماناً قَليلاً، و: زَماناً كَثيراً، و: زَماناً قَريباً، فحذف الموصوف وأقيمت الصّفة مقامه.

وقد نُصب بعض المصادر نصب الظّرف، فقالوا: أَتَيْتُهُ غُروبَ

[و٤٨] الشَّمْسِ ، و: انْتَبَهْتُ طُلوعَ الْفَجْرِ*، فـ «غُروبَ» و«طُلوعَ» مصدران منصوبان نصب الظّروف؛ وتقدير الكلام: أَتَيْتُهُ وَقْتَ غُروبِ الشَّمْسِ ، و: انْتَبَهْتُ حينَ طُلوعِ الْفَجْرِ(٤)؛ فهٰذا حكم ظرف الزّمان.

[٢] وأمّا ظرف المكان فكلّ اسم صلح أن يكون جواب «أَيْنَ» في الاستفهام، فهو مكان. وأسماؤه تنقسم قسمين: مختصّة ومبهمة.

فالمختصّة هي كلّ ما يشتمل عليه(٥) حدّ يحيط به كالشّام والْعِراق ومَكَّة والْمَدينَة والْمَسْجِد والدّار. وهٰذا النوع يتصرّف بوجوه الإعراب، ولا يسمّى ظرف مكان؛ وإن وجد شيء منها منصوباً، كان انتصابه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظّرفيّة، مثل قولك: عَمَرْتُ الدّارَ، و: هَدَمْتُ الْحائِطَ.

وأمّا المبهمة فهو ما لا حدّ له يحصره، كأسماء الجهات السّتّ الّتي هي: فَوْقَ وتَحْتَ وقُدّامَ وخَلْفَ ويَمينَ وشِمالَ، وما جرى مجراها مثل: يَمْنَةَ ويَسْـرَةَ وقُبـالَـةَ وتُجاهَ ودونَ وعِنْدَ ونَحْوَ وشَطْرَ وشَرْقِيَّ الْبَلْدَةِ وغَرْبِيَّ النّاحِيَةِ وفَرْسَخ ومَرْحَلَة وبَريد وقِبَلَكَ و«ثَمَّ»، وإن كانت مبنيّة على الفتح.

فهٰذه الأسماء، إذا وردت تتضمّن معنى «في» ولم يُنطق بها، نصبت نصب ظروف المكان، كقولك: جَلَسْتُ خَلْفَكَ، و: قَعَدْتُ دونَكَ، و: سِرْتُ أَمـامَـكَ، و: داري غَرْبِيَّ دارِكَ، و: وَجْهي تِلْقـاءَ وَجْهِكَ، و: سِرْتُ يمْنَةَ

[ظ٤٨] الأَميرِ، *و: تَوَجَّهْتُ نَحْوَ الْمَسْجِدِ، و: لي قِبَلَكَ حَقٌّ. وإن لم تتضمّن هٰذه الأسماء معنى «في» لم تكن ظروفاً، وجرت بوجوه الإعراب، كقولك: مَرْحَلَةُ زَيْدٍ صَعْبَةٌ، و: غَرْبِيُّ بَغْدادَ فَسيحٌ.

---

(٤) ليس في جـ: فـ «غروب» . . . . الفجر.

(٥) ب: يشتمل على.

ويجوز تقديم الظّرفين جميعاً على الفعل، فتقول: أَيّاماً سِرْتُ[٦]، و: خَلْفَكَ جَلَسْتُ.

وقد يحذف ظرف المكان وتقام صفته مقامه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[٧]، أي: وَالرَّكْبُ مَكاناً أَسْفَلَ مِنْكُمْ.

وقد نُصبت عدّة مصادر نصب ظرف المكان، كقولهم في المرتفع: زَيْدٌ مِنّي مَناطَ الثُّرَيَّا، وفي الأنيس المقرّب: زَيْدٌ مِنّي مَقْعَدَ الْقابِلَةِ، وفي المبعَد المهان: زَيْدٌ مِنّي مَزْجَرَ الْكَلْبِ؛ فتنتصب هٰذه المصادر انتصاب ظرف المكان. وتقدير الكلام: زَيْدٌ مِنّي مَكانَ مَناطِ الثُّرَيّا، و: مَكانَ مَقْعَدِ الْقابِلَةِ، و: مَكانَ مَزْجَرِ الْكَلْبِ.

* * *

[١٧٠] وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهْ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهْ

اعلم أنّ في الأسماء ما إذا أضيف إلى شيء صار من جنسه والتحق بنوعه؛ فمن ذلك «قَبْل» و«بَعْد»، إن أُضيفا إلى ظرف زمان صارا من جنسه، وانتصبا انتصاب ظرف الزمان، وإن أُضيفا إلى ظرف مكان صارا من جنسه وانتصبا انتصاب ظرف المكان. وكذٰلك أسماء العدد و«كُلّ» و«بَعْض» و«نِصْف» و«ثُلُث»، وما أشبه ذٰلك من الأجزاء، وكذٰلك لفظة «بَيْنَ». فإذا قلت: أَخْرُجُ قَبْلَ يَوْمِ السَّبْتِ، و: أَقْدُمُ بَعْدَ أُسْبوعٍ، و: صُمْتُ خَمْسَةَ أَيّامٍ، و: أَقَمْتُ عِنْدَهُ كُلَّ* النَّهارِ، و: سامَرْتُهُ بَعْضَ اللَّيْلِ، و: رَجَبُ[٨] بَيْنَ جُمادَى [و٤٩]

(٦) جـ و د: أمامك سرت.

(٧) الأنفال ٨: ٤٢.

(٨) جـ: رحت؛ وهو تصحيف.

وَشَعْبـانَ ، انتصب : قَبْـلَ وبَعْـدَ وكُلَّ وبَعْضَ وبَيْنَ ، انتصاب ظرف الزّمان ؛ لإضافتها إليه(٩) وحصولها(١٠) كالجزء منه ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً﴾(١١) ، وكقوله سبحانه وتعالى : ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾(١٢) .

وإذا قلت : داري قَبْـلَ الْمَسْجِـدِ ، وبَعْـدَ الْحَمّامِ ، و : سِرْتُ بَعْضَ فَرْسَخٍ ، و : قَطَعْتُ عِشْرينَ مَرْحَلَةً ، و : صَلَّيْتُ بَيْنَ السّارِيَتَيْنِ ، انتصب «قَبْلَ» و«بَعْدَ» و«عِشْرينَ» و«بَعْضَ» و«بَيْنَ» انتصاب ظرف المكان .

* * *

[١٧١] وَ«عِنْـدَ» فيهـا النَّصْبُ يَسْتَمِـرُّ لٰكِنَّـهـا بِـ «مِـنْ» فَقَطْ تُجَـرُّ

وقـد ذكـرنـا أنّ «عِنْدَ» ظرف مكان ، إلاّ أنّها خاصّة لا يدخلها الرفع بحالٍ . وأمّا الجرّ فلا يجرّها(١٣) من حروف الجرّ سوى «مِنْ» وحدها ؛ كما قال سبحانه وتعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ﴾(١٤) ، فأمّا قول العامّة : ذَهَبْتُ إِلَى عِنْدِهِ ، فهو من لحونهم الفاحشة(١٥) ؛ والله أعلم(١٦) .

* * *

---

(٩) ب : لإضافتهما إليه .
(١٠) د : وحصولهما .
(١١) العنكبوت ٢٩ : ١٤ .
(١٢) إبراهيم ١٤ : ٢٥ .
(١٣) جـ : فلا يجرّ من .
(١٤) النساء : ٤ : ٨٢ ؛ ليس في ب : كما قال . . . . الله
(١٥) ب و جـ : ألحانهم الفاحشة .
(١٦) من د : والله أعلم .

[١٧٢] وَأَيْنَمَا صادَفْتَ «في» لا تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ: يَوْمُ الْخَميسِ نَيِّرُ

قد مضى شرح هٰذا فيما تقدّم، وبيّنّا أنّه لا ينتصب من الظّرفين إلّا ما كانت «في» مقدّرة معه، وإنْ لم يلفظ بها. واعلم أنّ النّاصب للظّرف هو الفعل الموجود معه، فإن وجدته منصوباً في كلامٍ لا فعل فيه، كقولك: اَلرَّحيلُ الْيَوْمَ، و: زَيْدٌ خَلْفَكَ - ففي الكلام فعل محذوف هو النّاصب للظّرف، وتقديره: اَلرَّحيلُ اسْتَقَرَّ الْيَوْمَ[١٧]، *و: زَيْدٌ اسْتَقَرَّ خَلْفَكَ. وعند بعضهم أنّ [ظ٤٩] المحذوف هو اسم الفاعل، وتقدير الكلام: اَلرَّحيلُ مُسْتَقِرٌّ الْيَوْمَ، و: زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ خَلْفَكَ.

* * *

(١٧) ب: وتقدير المسير واستقرّ اليوم.

باب الاستثناء

[١٧٣] وكُـلُّ ما اسْتَـثْـنَيْتَـهُ مِنْ موجَبِ   تَمَّ الْـكَـلامُ دونَـهُ فَلْيُـنْـصَـبِ

[١٧٤] تَقـولُ: جاءَ الْـقَـوْمُ إلّا سَعْـدَا   وَقـامَـتِ الـنِّـسْـوَةُ إلّا هِنْـدَا

معنى الاستثناء إخراج الشيء ممّا دخل فيه غيره، أو إدخاله في ما خرج منه غيره؛ فالاسم المستثنى أبداً ضدّ المستثنى منه.

* * *

[إلّا]

وللاستثناء عدّة أدوات، إلّا أنّ حرفه المستولي عليه «إلّا». ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق بـ «إلّا» من قسمين: أحدهما أن يكون منقطعاً، والثّاني أن يكون تامًّا.

ـ فإن كان منقطعاً مرتبطاً بما بعد «إلّا»، لم تعمل «إلّا» شيئاً من الإعراب، بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تُذكر، وذٰلك قولك: ما قامَ إلّا زَيْدٌ، و: ما ضَرَبْتُ إلّا زَيْداً، و: ما مَرَرْتُ إلّا بِزَيْدٍ؛ فـ «إلّا» هٰهنا أفادت إثبات القيام لزيد وإيقاع الضّرب به وحصول المرور به، من غير أن أحدثت إعراباً؛ ومن هٰذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾[1]. وكان قولك: ما قامَ إلّا زَيْدٌ، بمنزلة قولك: قامَ زَيْدٌ، إلّا أنّ بينهما فرقاً لطيفاً، وهو أنّك إذا قلت: قامَ زَيْدٌ، فقد أثبتّ له القيام وأبهمت ذكر غيره؛ وإذا قلت: ما
[و٥٠] قامَ إلّا زَيْدٌ، فقد أثبتّ له القيام ونفيته عن غيره؛ ويسمّى هٰذا القسم «اَلْفِعْلَ* الْمُفَرَّغَ لِما بَعْد «إلّا».

(١) الشعراء ٢٦ : ٩٩.

ـ وأمّا إذا كان ما قبل «إلّا» كلاماً تامًّا، فلا يخلو من أحد قسمين: أحدهما أن يكون موجباً، والثّاني أن يكون غير موجب؛ وسيأتي شرحه ـ إن شاء الله تعالى[٢] ـ.

فأمّا إن كان موجباً، كقولك: جاءَ الْقَوْمُ إلّا سَعْداً[٣]، نصبت ما بعد «إلّا»، وكان النّاصب له الفعل الّذي هو «جاءَ»، لكن نصبه بواسطة «إلّا»، كما نصب الفعل المفعول معه بواسطة الواو. وعند بعضهم أنّ «إلّا» هي النّاصبة، وأنّ تقدير الكلام: جاءَ الْقَوْمُ أَسْتَثْني زَيْداً، أو: لا أَعْني زَيْداً، والأوّل أصحّ؛ والله أعلم[٤].

***

[١٧٥] وَإنْ يَكُنْ في ما سِوَى الإيجابِ ... فَأَوْلِهِ الإبْدالَ في الإعْرابِ

[١٧٦] تَقولُ: ما الْفَخْرُ إلّا الْكَرَمُ ... وَهَلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إلّا الْحَرَمُ

إذا أتى الاستثناء من غير موجب، وهو أن يكون الكلام نفياً أو استفهاماً أو نهياً، فالأجود أن تعرب ما بعد «إلّا» بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قامَ أَحَدٌ إلّا زَيْدٌ، و: ما ضَرَبْتُ أَحداً إلّا زَيْداً، و: ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلّا زَيْدٍ؛ فتعرب زَيْداً في المواطن الثلاثة بإعراب «أَحَد» على سبيل البدل. ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل، فتقول: ما قامَ أَحَدٌ إلّا زَيْداً، و: ما ضَرَبْتُ أَحَداً إلّا زَيْداً، و: ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلّا زَيْداً. وعلى اللّغتين قرئ قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إلّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[٥]، برفع «قليل» ونصبه، وإن كان أكثر

(٢) من ب: إن شاء الله تعالى.

(٣) د: إلّا زيداً.

(٤) من د: والله أعلم.

(٥) النساء ٤ : ٦٦؛

القرّاء على رفعه؛ والله أعلم[٦].

* * *

[١٧٧] وَإِنْ تَقُلْ: لا رَبَّ إِلَّا اللهُ فَارْفَعْهُ وَارْفَعْ ما جَرَى مَجْراهُ

[ظ٥٠] *هٰذه المسألة من قبيل الاستثناء الوارد بعد النّفي، إلّا أنّ أداة النّفي فيها «لا» الّتي إذا نفت الجنس بُني معها على الفتح، كقولك: لا رَجُلَ في الدّارِ، أي: لا أَحَدَ مِنْ جِنْسِ الرِّجالِ، لا أنّك[٧] تريد واحداً من الرّجال. و«لا» مع الاسم بعدها في موضع المبتدأ المرفوع، فلهذا رفع اسم الله تعالى الواقع بعد «إلّا» على سبيل البدل من المبتدأ؛ وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء؛ ومثله: لا إِلٰهَ إِلّا اللهُ، و: لا جَوادَ إِلّا حاتِمٌ، و: لا قوتَ إِلّا الْحِنْطَةُ، ونظائر ذٰلك.

* * *

[١٧٨] وَانْصِبْ إذا ما قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى تَقُولُ: هَلْ إِلّا الْعِراقَ مَغْنَى

[تقديم المستثنى]

إذا قدّمت المستثنى على المستثنى منه، نصبته في الإثبات والنّفي جميعاً، كقولك: خَرَجَ إِلّا زَيْداً أَصْحابُكَ، و: قَدِمَ إِلّا بَكْراً إِخْوَتُكَ، و: مالي إِلّا الْعَسَلَ شَرابٌ، و: ما لي إِلّا أَباكَ صَديقٌ[٨]؛ كما قال الكميت[٩]: [طويل]

= قال ابن مجاهد: كلّهم قرأ: «ما فعلوه إلّا قليلٌ منهم»، رفعاً، إلّا ابن عامر، فإنّه قرأ: «ما فعلوه إلّا قليلاً منهم»، نصباً، وكذلك هي في مصاحفهم. [كتاب السبعة: ٢٣٥].

(٦) من د: والله أعلم.

(٧) د: لأنّك.

(٨) ليس في د: خرج . . . . صديق.

(٩) قائل البيت هو الكميت بن زيد الأسدي، انظر شرح الهاشميات ٣٩؛ ولم أعثر عليه في ديوانه.

وَمَـا لِيَ إلاّ آلَ أَحْـمَـدَ شيعَـةٌ
وَمَـا لِيَ إلاّ مَشْـعَـبَ الْـحَـقِّ مَشْعَبُ(١٠)

* * *

[١٧٩] وَإنْ تَكُـنْ مُسْـتَثْنِيـاً بِـ «مـا عدَا» أوْ «ما خَلا» وَ «لَيْسَ» فانصب أَبَدَا

[١٨٠] تَقُـولُ: جاءوا ما عَدا مُحَـمَّـدَا وَمَـا خَلا عَمْـراً ولَـيْسَ أَحْـمَـدَا

[سائر أدوات الاستثناء]

قد ذكرنا أنّ للاستثناء عدّة أدوات، وأنّ حرفه المستولي عليه هو «إلّا»، وشرحنا حكم عملها في مواطنها، وبقي الكلام في غيرها من أدوات الاستثناء:

[و٥١] فمن ذلك «عَدا» الّتي يستثنى بها إذا كانت بمعنى «جاوَزَ»، كقولك* جاءَ الْقَـوْمُ عَدَا زَيْداً، فتنصب «زَيْداً»، وتقـديره: جاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْداً؛ وقـد نصبت أيضاً مع دخول «ما» المصدريّة عليها، كقولك: جاءَ الْقَوْمُ ما عَدا زَيْداً.

ومن أدوات الاستثناء أيضاً «ما خَلا»، فينصب ما بعدها لا غير؛ كما قال لبيد(١١): [طويل]

أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِـلُ
وَكُـلُّ نعـيمٍ لا مَحـالَـةَ زائِـلُ(١٢)

---

(١٠) من شواهد المقتضب ٤: ٣٩٨ ومجالس ثعلب ٤٩ والمحلّى لابن شقير ٢٧٧ ومن شواهد اللّمع ٦٨ والإنصاف ٢٧٥ والعيني ٣: ١١١.

(١١) انظر ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ ٢٥٦.

(١٢) من شواهد ابن يعيش ٢: ٧٨ وشرح شذور الذهب ٢٦١ ومغني اللبيب ١٣٣ و ١٩٦ والعيني ١٠٠ ١٥ و٣: ١٣٤.

فإن حذف منها «ما» المصدريّة فالاختيار أن تجرّ بها الاسم المستثنى كما تجرّ بـ «حاشا»؛ وقد جُوِّزَ النصب بهما، فقيل: جاءَ الْقَوْمُ خَلا زَيْداً، وحاشا عَمْراً، وإن كان النصب بـ «خَلا» أكثر، والجرّ بـ «حاشا» أشهر.

وأمّا «لَيْسَ» فتنصب المستثنى انتصاب خبر «لَيْسَ»، فإذا قلت: جاءَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْداً، نصبت «زَيْداً» انتصاب خبرها، وجعلت اسمها مضمراً فيها، وكان تحقيق الكلام: لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْداً.

* * *

[١٨١] وَ«غَيْرُ» إنْ جِئْتَ بِها مُسْتَثْنِيَهْ   جَرَّتْ عَلَى الإضافَةِ الْمُسْتَوْلِيَهْ

[١٨٢] وَراؤُها تُحْكَمُ في إعْرابِها   مِثْلَ اسْمِ «إلَّا» حين يُسْتَثْنَى بِهَا

اعلم أنّ «غَيْرَ» من الأسماء الملازمة للإضافة، وتأتي على ثلاثة معانٍ:

[١] أحدها أن تأتي وصفاً للنكرة، فتعرب إعراب ما قبلها، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللهِ﴾(١٣).

[٢] والثّاني أن تأتي بدلاً فتعرب إعراب ما قبلها، وعلى هٰذا حُملت في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(١٤)، وإنّما انجرّت على البدل من «الَّذِينَ»، لا على الصّفة؛ لأنّ «الَّذِينَ» معرفة، و«غَيْر» لا تتعرّف بالإضافة،
[ظ١٥] والمعرفة لا توصف بالنكرة، وقد يقع البدل من المعرفة والنكرة*.

[٣] والثالث أن تأتي استثناء فتجرّ الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كلّ حالٍ، وتعرب هي كإعراب الاسم الواقع بعد «إلّا»، فتقول: جاءَ الْقَوْمُ

---

(١٣) الطّور ٥٢: ٤٣.

(١٤) الفاتحة ١: ٧.

غَيْرَ زَيْـدٍ، فتنصب «غَيْرَ» على الاستثناء كما تنصب «زَيْداً» لو قلت: جاءَ الْقَوْمُ إلّا زيْداً. وتقول: ما جاءَني أَحَدٌ غيْرُ زَيْدٍ، فترفع «غَيْرٌ» على البدل، ولك نصبه على أصل الاستثناء كما تقول: ما جاءَني أَحَدٌ إلّا زَيْدٌ، و: إلّا زَيْداً. وتقول: ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ غَيْرِ زَيْدٍ، فتجرّ «غَيْر» على البدل كما ينجرّ «زَيْدٍ» في قولك: ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلّا زَيْدٍ، ولك نصب «غَيْر» هٰهنا على أصل الاستثناء كما تنصب «زَيْداً» وتقـول: ما جاءَني غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ[١٥]، فينتصب «غَيْرَ» على الاستثناء المقدّم، كما تنصب «زَيْداً» لو قلت: ما جاءَني إلّا زَيْداً أَحَدٌ؛ وعلى ذٰلك فقس.

* * *

(١٥) جـ: غير زيداً أحد؛ وهو تحريف.

باب «لا» في النّفي

[١٨٣] **وَانْصِبْ بِـ «لا» في النَّفيِ كُلَّ نَكِرَهْ كَقَـوْلِـهِمْ: لا شَكَّ في ما ذَكَـرَهْ**

اعلم أنّ «لا» تأتي في الكلام على ثلاثة معانٍ: تكون ناهية ونافية وزائدة.

ـ فإذا جاءت ناهية اختصّت بالدّخول على الفعل المضارع وجزمته، كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنا﴾(١)؛ وقد تقع بمعنى الدّعاء، **كقولهم**: لا يَفْضُضِ اللهُ فاكَ وَلا يَشْلُلْ عَشْرَكَ(٢).

ـ وإذا جاءت زائدة، فقد تأتي تارة لتأكيد النّفي، كقولك: **ما زَيْدٌ قائِماً** وَلا عَمْرٌو قاعِداً. وقد تأتي للفصاحة والتوسّع في الكلام، كما **قال تعالى**(٣): ﴿مَا مَنَعَكَ * أَنْ لَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾(٤)، فـ «لا» هٰهنا زائدة بدليل **قوله تعالى**
[و٥٢] في السورة الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ * أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(٥).

ـ وأمّا إذا جاءت للنّفي، فقد تأتي نافية عاطفة، كقولك: **جاءَني زَيْدٌ لا عَمْرٌو**، فإن قلت: ما جاءَني زَيْدٌ وَلا عَمْرٌو، فالواو هنا هي العاطفة، و**«لا»** زائدة لتأكيد النّفي.

وقد تأتي معترضة بين العامل والمعمول، كقولك: ضَرَبْتُهُ بِلا ذَنْبٍ؛ وبين المبتدأ والخبر، كقولك: زَيْدٌ لا صَديقٌ وَلا عَدُوٌّ؛ وبين الحال وصاحب

(١) التوبة ٩: ٤٠.
(٢) في ب و د اضطراب في هذا القول.
(٣) بعده في جـ: في السّورة الأخرى.
(٤) الأعراف ٧: ١٢.
(٥) صٓ ٣٨: ٧٥.

الحال، كقولك: قَدِمَ الأَميرُ لا ضاحِكاً وَلا عابِساً.

وقد تأتي نافية مبتدأة فتنقسم ستّة أقسام:

[١] أحدها أن تدخل على الفعل الماضي ولا تغيّره عن وضعه وأصليّة فتحه(٦)، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾(٧)، إلّا أنّها تحوّله(٨) إلى معنى المستقبل؛ إذ تقدير الكلام: فَلَمْ يُصَدِّقْ وَلَمْ يُصَلِّ.

[٢] والثّاني أن تدخل على الفعل المضارع فلا تحدث عملاً فيه، بل يرتفع على حكم وضعه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾(٩).

[٣] والثالث أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد فلا تؤثّر فيه، بل يكون مرفوعاً على الابتداء، كقولك: لا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

[٤] والرّابع أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه، كقولك: لا صاحِبَ مالٍ يُسْعِفُ، و: لا ذا حِلْمٍ يوجَدُ.

[٥] والخامس أن تدخل على الاسم المطوّل فتنصبه وتنوّنه، كقولك: لا حَسَناً وَجْهُهُ بِالْبَلَدِ، و: لا مُنْفِقاً مالَهُ* في الْخَيْرِ يُعْرَفُ. [ظ٥٢]

[٦] والسّادس أن تدخل على الاسم النّكرة المفرد فتنصبه بغير تنوين، كقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾(١٠). وعند بعض النحويّين أنّ فتحته فتحة

(٦) د: وأصليّته فتحة؛ وهو تحريف.

(٧) القيامة ٧٥: ٣١.

(٨) جـ: تحرّكه.

(٩) البقرة ٢: ٢٥٥.

(١٠) البقرة ٢: ٢٥٦.

بناء لا فتحة نصب؛ وعند بعضهم أنّه منصوب غير منوّن؛ وعلى كلا القولين لا بدّ للاسم بعد «لا» من خبر، وقوله تعالى: «في الدِّينِ» هو خبر «لا إِكْراهَ». فمن يقول إنّ «لا» هي العاملة في الاسم الّذي بعدها تشبيهاً بـ «لَيْسَ» اقتضى الاسم الخبر؛ ومن يقول إنّ الاسم الّذي بعدها مبنيّ معها على الفتح؛ ينزّلها مع الاسم منزلة المبتدأ.

وقد يحذف الخبر اتّساعاً، كقولهم للخائف: لا بَأْسَ، وكذلك قول المتشهّد[11]: لا إِلٰهَ إِلّا اللهُ، الخبر محذوف، وتقديره: لا إِلٰهَ لَنا إِلّا اللهُ، وارتفاع اسم الله كارتفاع الاسم المستثنى به بعد النّفي المرفوع.

* * *

[١٨٤] وَإِنْ بَدا بَيْنَهُما مُعْتَرِضُ فَارْفَعْ وَقُلْ: لا لأَبيكَ مُبْغِضُ

من شرط انتصاب الاسم النّكرة الواقع بعد «لا» أن يكون ملاصقاً لها، وبهٰذا استدلّ من قال إنّه مبنيّ معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصل، ارتفع الاسم النكرة[12] على الابتداء، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لاَ فيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾[13].

وإذا وصفت الاسم النكرة المفرد جاز لك في الصّفة ثلاثة أوجه: أحدها نصبها وتنوينها، والثّاني رفعها وتنوينها، والثالث نصبها بغير تنوين. تقول: لا رَجُلَ ظَريفاً في الدّارِ، و: لا رَجُلَ ظَريفٌ في الدّارِ، و: لا رَجُلَ ظَريفَ في الدّارِ[14].

(١١) جـ: المستشهد؛ وهو تحريف.

(١٢) من جـ: الاسم النكرة.

(١٣) الصافّات ٣٧: ٤٧.

(١٤) ليس في جـ: ولا رجل ظريف .... في الدار.

وإن عطفت على الاسم النكرة الملاصق لـ «لا»، جاز نصب المعطوف[15] ورفعه مع تنوينه* في كلا الوجهين، كما قال الشاعر[16]: [و٥٣]

[طويل]

فَلا أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوانَ وَابْنِهِ
إِذا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرا[17]

يروى بنصب «ابْن» ورفعه مع إدخال التنوين عليه.

* * *

[١٨٥] وَارْفَعْ إِذا كَرَّرْتَ نَفْياً وَانْصِبِ ... أَوْ غايِرِ الإِعْرابَ فيهِ تُصِبِ
[١٨٦] تَقولُ: لا بَيْعَ وَلا خِلالُ ... فيهِ، و: لا بَيْعٌ وَلا خِلالُ
[١٨٧] وَإِنْ تَشَأْ فانْصِبْهُما جميعَا ... وَلا تَخَفْ رَدًّا وَلا تَقْريعَا

إذا كرّرت الاسم المنفيّ بـ «لا»، كقولك: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلّا بالله، جاز لك في إعرابه خمسة أوجه:

[١] أحدها أن تنصبهما جميعاً بلا تنوين، كما قرئ: ﴿لَا بَيْعَ فيهِ وَلَا خِلَالَ﴾[18].

(١٥) جـ: المعطوف عليه.
(١٦) جـ: كما قال الفرزدق.
(١٧) اختلفوا في قائله؛
وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٤٩ والفرّاء ١: ١٢٠ والمقتضب ٤: ٣٧٢ والمحلّى لابن شقير ١٣٩. واللّمع ٤٦ وشرح اللّمع لابن برهان ٩٦ والعيني ٢: ٣٥٥ وخزانة الأدب ٢: ١٠٢.
ومروان: هو مروان بن الحكم الأموي، وابنه: عبد الملك.
(١٨) إبراهيم ١٤: ٣١؛ =

[٢] والثّاني أن تنصب الأوّل بغير تنوين وتنصب الثاني بتنوين، كما قال الشاعر: [سريع]

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً
اِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ(١٩)

[٣] والثّالث: أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثّاني بتنوين، كما قال الشّاعر(٢٠): [كامل]

هٰذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لي إِنْ كانَ ذاكَ وَلا أَبُ(٢١)

فأعربه الشاعر على هٰذا الوجه، وإنّما لم ينوّن الأب لأجل القافية.

[٤] والوجه الرّابع أن ترفعهما جميعاً بتنوين، كقول الشاعر: [بسيط]

= قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب من غير تنوين، والباقون بالرفع والتنوين. [انظر التيسير: ٨٢].

(١٩) اختلفوا في قائله؛
وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٤٩ والكامل ٣: ٧٥ والأصول ٣: ٤٤٦ والمحلّى لابن شقير ١٣٩ وكتاب اللّمع ٤٤ وشرح اللّمع لابن برهان ٩٦ والعيني ٢: ٣٥١ و ٤: ٥٦٧. ويروى:

لا نشب اليوم ولا خلة اتّسع الخرق على الراتق.

(٢٠) اختلفوا في قائله؛
وفي جـ: كما قال هنيّ بن أحمر.

(٢١) من شواهد سيبويه ١: ٣٥٢ والأخفش ٢٥ والفرّاء ١: ١٢١ والمقتضب ٤: ٣٧١ والأصول ١: ٣٨٦ والمحلّى لابن شقير ١٤٠ وجمل الزجّاجي ٢٣٩ واللّمع ٤٥ وشرح اللّمع لابن برهان ٩٥ والعيني ٢: ٣٣٩ وخزانة الأدب ١: ٢٤٣.

وَمــا هَجَــرْتُــكِ حَتَّــى قُلْتِ مُعْــلِنَــةً
لا نـاقَــةٌ لِيَ في هٰذا وَلا جَمَــلُ(٢٢)

[٥] والوجه الخامس أن ترفع الأول وتنوّنه وتنصب الثاني بغير* تنوين، [ظ٥٣]
كما قال الشاعر(٢٣): [وافر]

فَلا لَغْــوٌ وَلا تَأْثــيمَ فيهــا
وَمــا فاهــوا بِهِ أَبَــداً مُقــيمُ(٢٤)

* * *

(٢٢) قائل البيت هو الرّاعي النميريّ، انظر ديوانه ١١٢؛ وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٥٤ والأخفش ٢٤ والأصول ١: ٣٩٤ والمحلّى لابن شقير ١٤٠ واللّمع ٤٤ وشرح اللّمع لابن برهان ٩٤ والعيني ٢: ٣٣٦.

(٢٣) بعده في جـ: في صفة الجنّة وأهلها.

(٢٤) قائل البيت هو أميّة بن أبي الصّلت؛ انظر ديوانه: ٢٧٢ و ٢٧٤.
والنحويّون في روايتهم عجز البيت يلفّقون صدر بيت من أبيات القصيدة على عجز بيت آخر منها، والبيتان في الديوان هما ١٣ و ١٩:
١٣. وفــيهــا لحــم ساهــرة وبــحــر وما فاهــوا به أبــداً مقــيمُ
١٩. ولا لغــوٌ ولا تأثــيمَ فيهــا ولا غولٌ ولا فيهــا مليمُ
وهو من شواهد مجاز القرآن ٢: ٢٨٥ والفرّاء ١: ١٢١ واللّمع ٤٥ وشرح اللّمع لابن برهان ٩٥ والعيني ٢: ٣٤٦.
السّاهرة: الفلاة. اللّغو: الكلام الباطل. لا تأثيم: لا ينسب بعضهم بعضاً فيها إلى الإثم. الغول: الصّداع والسّكر وبعد المسافة. مليم: من يفعل ما يلام عليه.

باب التّعجّب

[١٨٨] وَتُنْـتَصَـبُ الأَسْـمـاءُ في التَّعَجُّبِ   نَصْبَ الْمفَـاعيـلِ فَلا تَسْتَعْجِبِ

[١٨٩] تَقـولُ: ما أَحْسَنَ زَيْـداً إِذْ خَطا   وَمـا أَحَـدَّ سَيْـفَـهُ حيـنَ سَطا

التعجّب أحد معاني الكلام، وله لفظان:

- أحدهما «ما أَفْعَلَهُ!»، كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾(١).

- والثّاني «أَفْعِلْ بِهِ!»، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾(٢).

فإذا قلت: ما أَحْسَنَ زَيْداً!، فـ «مـا» هٰهنـا اسم بمعنى «شَيْء»، و«أَحْسَنَ» فعـل ماضٍ كان أصله «حَسُنَ» الّـذي هو فعل لازم غير متعدّ، فأُدخلت عليه همزة النّقل حتّى صار متعدّياً، ونصب «زَيْداً» نصب المفعول به.

ولفظة «أَحْسَنَ» في التعجّب(٣) وما يجرى مجراها ممّا هو على وزن «أَفْعَلَ»، تكون على صيغة واحدة في المذكّر والمؤنث [والمفرد](٤) والمثنّى والمجمـوع. تقـول: ما أَحْسَنَ زَيْداً، و: ما أَحْسَنَ هِنْـداً، و: ما أَحْسَنَ الـزَّيْدَيْنِ، و: ما أَحْسَنَ الْهِنْـدَيْنِ، و: ما أَحْسَنَ الـزَّيْدينَ، و: ما أَحْسَنَ الْهِنْداتِ. وتقول: أَحْسِنْ بزَيْدٍ، و: أَحْسِنْ بالزَّيْدَيْنِ، و: أَحْسِنْ بِالزَّيْدينَ، و: أَحْسِنْ بِهِنْدٍ، و: أَحْسِنْ بِالْهِنْدَيْنِ، وأَحْسِنْ بِالْهِنْداتِ.

* * *

---

(١) البقرة: ٢ : ١٧٥.

(٢) مريم ١٩ : ٣٨؛
وفي جـ: أبصر بهم وأسمع.

(٣) من د: في التعجّب.

(٤) زيادة للإيضاح.

[١٩٠] وَإِنْ تَعَـجَّـبْـتَ مِنَ الأَلْـوانِ   أَوْ عاهَـةٍ تَحْـدُثُ في الأَبْـدانِ
[١٩١] فَابْـنِ لَهُ فِعْـلاً مِنَ الـثُّـلاثـي   ثُمَّ ائْـتِ بِالأَلْـوانِ وَالأَحْـداثِ
[١٩٢] تَقـولُ: ما أَنْـقى بَيـاضَ الْعـاجِ   وَمـا أَشَـدَّ ظُلْمَـةَ الـدَّيـاجـي

*قد ذكرنا أنّ فعل التعجّب لا يُبنى إلاّ من الفعل الثّلاثي، إمّا أن يكون [و٥٤] على وزن «فَعُـلَ»، مثل: حَسُنَ وظَرُفَ، أو على وزن «فَعِلَ»، مثل: عَلِمَ وسَمِعَ، أو على وزن «فَعَل»، مثل: ضَرَبَ وقَتَلَ. وأمّا الأفعال الّتي تزيد على ثلاثة أحرف، مثل: دَحْرَجَ وانْطَلَقَ، فلا يصاغ منها فعل التعجّب؛ وكذلك لا يصاغ فعل التعجّب من الألوان كالبياض والسّواد، لأنّ أصل بنائها أن تكون على «افْعَـلَّ»، نحو: اِبْيَضَّ واِصْفَرَّ واِسْوَدَّ، أو على «اِفعالَّ»، نحو: اِحْمارَّ واصْفارَّ. وحكم العيوب الظاهرة في البدن كحكمها؛ لأنّ أكثر أفعالها جاءت زائدة على الثّلاثي، نحو: اِعْوَرَّ واحْوَلَّ. وكذلك لم يجز أن يقال: ما أَبْيَضَ الثَّوْبَ، ولا أن يقال(٥): ما أَعْوَرَ زَيْداً. فإن أردت التعجّب من شيء من ذلك، بنيت فعل التعجّب من فعل ثلاثيّ يطابق المعنى الّذي تقصده من الكثرة أو القلّة أو الحسن أو القبح، ثمّ أتيت بالاسم المتعجّب منه، فتقول: ما أَحْسَنَ انْطِلاقَ زَيْدٍ، و: ما أَسْرَعَ اسْتِخْراجَ بَكْرٍ(٦)، و: ما أَنْقَى بَياضَ الْعاجِ، و: ما أَشَدَّ سَوادَ الْقارِ، و: ما أَقْبَحَ حَوَلَ بِشْرٍ، و: ما أَوْحَشَ عَوَرَ خالِدٍ.

و«أَفْعَـل» الّذي للتفضيل يدخل حيث يدخلِ فعل التعجّب، ويمتنع حيث يمتنـع، فتقـول: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو، كما تقول: ما أَحْسَنَ زَيْداً؛ ويمتنع أن تقول: عَمْرٌو أَعْوَرُ مِنْ زَيْدٍ؛ كما يمتنع أن تقول: ما أَعْوَرَ زَيْداً،

---

(٥) ليس في د: ما أبيض . . . . يقال.
(٦) ب: ما أحسن استخراج بكر.

وهٰكذا يمتنع أن تقول: هٰذا الثَّوْبُ أَبْيَضُ مِنْ ثَوْبِكَ، كما لا يقال: ما أَبْيَضَ ثَوْبَ زَيْدٍ!* فإذا أردت التفضيل بينهما قلت: ثَوْبُ زَيْدٍ أَحْسَنُ سَواداً مِنْ ثَوبِ عَمْرٍو، و: هٰذا الثَّوْبُ أَنْقَى بَياضاً مِنْ ثَوْبِكَ، كما تقول: ما أَوْحَشَ عَوَرَ زَيْدٍ، و: ما أَنْقَى بَياضَ الثَّوْبِ! [ظ٥٤]

وقد يأتي في مسائل التعجّب ما يصحّ إذا حُمل على وجه، ويمتنع إذا حُمل على وجه آخر، كقولك: ما أَسْوَدَ زَيْداً، و: ما أَبْيَضَ الدَّجاجَةَ(٧)، و: ما أَحْمَرَ الْفَرَسَ، و: ما أَصْفَرَ الْعَبْدَ، فتصحّ هٰذه المسائل إذا أردت بها التعجّب من سؤدد زيد(٨)، ومن كثرة بيض الدّجاجة، ومن حَمَر الفرس، والْحَمَرُ أن يبشم من كثرة الأكل، وإن أردت بقولك: ما أَصْفَرَ الْعَبْدَ، التعجّبَ من صفيره(٩). وتمتنع هٰذه المسائل إذا أردت التعجّب من الألوان الّتي هي السّواد والبياض والحمرة والصّفرة.

فإن أردت التعجّب ممّا مضى من حسن زيد، أدخلت «كانَ» على فعل التعجّب، فقلت: ما كانَ أَحْسَنَ زَيْداً. فإن أخّرت لفظة «كانَ» عن فعل التعجّب، وجب أن تلفظ بـ «ما» قبلها، فتقول: ما أَحْسَنَ ما كانَ زَيْداً!

وإن أردت الاستفهام عن حسن زيد، قلت: ما أَحْسَنُ زَيْدٍ؟ فتضمّ النّونَ من «أَحْسَنُ»، وتجرّ «زَيْدٍ» بالإضافة، وتكون «ما» هٰهنا اسم استفهام؛ وتقدير الكلام: أَيُّ شَيْءٍ مِنْ زَيْدٍ أَحْسَنُ، أَخَلْقُهُ أَمْ خُلُقُهُ أَمْ لَفْظُهُ أَمْ ثَوْبُهُ؟ ويطرّد ذٰلك في جميع ألفاظ «أَفْعَل» إلّا في قولك: ما أَعْلَمَ زَيْداً(١٠)، فإنّه

(٧) ب: ما أبيض الزّجاجة؛ وهو تحريف.

(٨) ب: من سرور زيد؛ وهو تحريف.

(٩) ب: من صغره؛ وهو تحريف.

(١٠) ب وجـ: ما أعلم زيد.

يمتنـع الاستفهام فيه؛ لأنّ العلم لا يتجزّأ، فلا يكون بعض زيد أعلم من بعض[11]، كمـا يتجزّأ الحسن فيكون بعضه أحسن من بعض. فإن رددت الفعـل إلى نفسـك، قلت في الاستفهام: ما أَحْسَني؟ وفي *التعجّب: ما أَحْسَنَني! وعلى هٰذا فقس. [و٥٥]

* * *

(١١) ب: أعمّ من بعض.

باب الإغراء

[١٩٣] وَالنَّصْبُ في الإِغْـراءِ غَيْـرُ مُلْتَبِسْ   وَهْـوَ بِفِعْـلٍ مُضْمَـرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ

[١٩٤] تَقـولُ لِلطّالِـبِ خِلًّا بَرًّا: دونَـكَ زَيْـداً، وَعَـلَيْـكَ بِشْـرَا

الإغراء: التحضيض على الفعل الّذي يُخشى فواته؛ وألفاظه: عَلَيْكَ ودونَكَ وعِنْدَكَ. فإذا قلت: عَلَيْكَ زَيْداً، نصبته على الإغراء، ومعناه: اِحْذَرْ زَيْداً فَقَدْ عَلاكَ؛ وإذا قلت: عِنْدَكَ عَمْراً، فالمعنى: خُذْهُ مِنْ حَضْرَتِكَ؛ وإذا قلت: دونَكَ بِشْراً، فمعناه: خُذْهُ مِنْ قُرْبِكَ؛ وفي القرآن: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾(١).

ولا يجوز تقديم المنتصب بالإغراء على لفظه؛ فأمّا قوله تعالى: ﴿كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾(٢)، فإنّه ممّا انتصب على المصدر الذي حذف فعله، ومثله: ﴿صُنْعَ اللهِ الَّذي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾(٣).

والغالب أن تستعمل هٰذه الألفاظ الثلاثة في ضمير المخاطب، غير أنّ «عَلَى»(٤) تختصّ بشيئين: أحدهما إدخالها على ضمير الغائب(٥)، والثّاني إلحاق الباء بمنصوبها، كما جاء في الخبر: «مَنِ اسْتَطاعَ مِنْكُمْ الْباءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجاءٌ»(٦).

---

(١) المائدة ٥: ١٠٥.
(٢) النساء ٤: ٢٤.
(٣) النمل ٢٧: ٨٨.
(٤) ليس في جـ: على .... الغائب.
(٥) د: على ضمير المخاطب.
(٦) روى البخاريّ: حدّثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن إبراهيم بن علقمة، قال: بينا أنا أمشي مع عبد الله ـ رضي الله عنه ـ، فقال: كنّا مع النبيّ ﷺ، فقال: «مَنِ اسْتَطاعَ الْباءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجاءٌ». [صحيح البخاري ٣: ٣٤]

باب التّحذير

[١٩٥] وَتَـنْـصِـبُ الإِسْـمَ الَّــذي تُكَــرِّرُهْ   عَنْ عِوَضِ الْفِعْلِ الَّذي لا تُظْهِرُهْ
[١٩٦] مِثْــلَ مَقــالِ الْـخــاطِبِ الأَوّاهِ:   اللهَ   اللهَ   عِبــادَ   اللهِ

اعلم أنّ الفعل قد يعمل محذوفاً إذا دلّت عليه الحال، مثل أن تسمع* [ظ٥٥] تكبيراً عشيّة استهلال الهلال، فتقول: اَلْهِلالَ وَاللهِ، تريد: شاهَدوا الْهِلالَ؛ أو ترى إنساناً قد دخل أجمة، فتقول: اَلأَسَدَ، أي: اِحْذَرِ الأَسَدَ؛ أو تصادفه واقفاً في الطّريق، فتقول له: اَلطَّريقَ[1]، أي: خَلِّ الطَّريقَ.

- ويجوز إظهار الفعل النّاصب في هٰذه المواطن، فإن كرّرت الاسم قام تكريره مقام إظهار الفعل، ولم يجز إظهاره، كقولك: اَلطَّريقَ الطَّريقَ، اَلأَسَدَ الأَسَدَ، وكقولك للمحثوث على السّير: اَلسُّرْعَةَ السُّرْعَةَ، اَلنَّجاءَ النَّجاءَ؛ ومن ذٰلك قول الخطيب في خطبته: اَللهَ اَللهَ، عِبادَ اللهِ؛ وكان الأصل: اِتّقوا اللهَ، فأقام التكرير مقام إظهار الفعل المحذوف.

ومـمّا يُنصب على إضمار الفعل قولهم: إِيّاكَ وَالْكَذِبَ وَالْغيبَةَ، فينصب ما بعد «إيّاكَ» بفعل مضمر تقديره: اِتَّقِ الْكَذِبَ وَاحْذَرِ الْغيبَةَ. ولا يجوز إظهار هذا الفعل.

ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: هَنيئاً مَريئاً، و: غُفْرانَكَ اللّٰهُمَّ، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[2]، أي: إِمّا تَمُنّونَ مَنًّا وَإِمّا تُفادونَ فِداءً.

* * *

---

(١) ليس في ب و د: فتقول ... الطريق.
(٢) محمّد ٤٧: ٤.

باب «إنَّ» وأخواتها

[١٩٧] وَسِتَّـةٌ تَنْتَصِبُ الأَسْمـاءُ بِهـا كَمـا تَرْتَفِـعُ الأَنْبـاءُ

[١٩٨] وَهْـيَ إذا رَوَيْـتَ أَوْ أَمْلَيْتـا «إنَّ» وَ«أَنَّ»، يا فَتَـى، و«لَيْتـا»

[١٩٩] ثُمَّ «كَـأَنَّ» وَ«لٰـكِـنَّ» وَ«عَـلَّ» وَاللُّغَـةُ الْمَشْهورَةُ الْفُصْحَى «لَعَلَّ»

قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ أنّ من جملة أقسام ما يدخل عليه قسماً

[و٥٦] ينصب* المبتـدأ ويرفـع الخبـر. وهي «إنَّ»، بكسر الهمزة وتشديد النون، ومعنـاهـا التـوكيد؛ و«أَنَّ» المفتـوحة الثقيلة، ومعناه التحقيق(١)؛ و«كَأَنَّ»، ومعناها التشبيه؛ و«لٰكِنَّ»، ومعناها الاستدراك؛ و«لَيْتَ»، ومعناها التَّمنّي(٢)؛ و«لَعَلَّ»، ومعناها التوقع لمرجوّ أو مخوف.

وهٰذه الأحرف السِّتّة، لمّا أشبهت الأفعال الماضية(٣) في البناء على الفتح، وفي اتّصال ضمير المتكلّم بها بنون وياء كما تتّصل بالفعل ـ أُجريت مجرى الفعل المتعدّي الّذي يرفع وينصب بفعليّته، إلّا أنّها تجرى مجرى الفعل الّذي تقدّم مفعوله وتأخّر فاعله.

وقد تقع «أَنَّ» المفتوحة الثقيلة مع ما بعدها مصدراً؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: بَلَغَني أَنَّكَ خارِجٌ، كان بمثابة: بَلَغَني خُروجُكَ.

والأصل في «لَعَلَّ»: عَلَّ، فزيدت اللّام الأولى حتّى صار الفرع مع الزيادة أكثر استعمالاً من الأصل.

وكـلّ ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، يجوز أن يكون خبراً لـ «إِنَّ»

---

(١) ب وجـ: التوكيد.

(٢) ليس في جـ: التشبيه . . . ومعناها.

(٣) جـ: الأفعال الناصبة.

وأخـواتهـا. وإذا وقـع ظرفاً كان منصوباً، كقولك: إِنَّ زَيْداً خَلْفَكَ، و: إِنَّ الرَّحيلَ غَداً.

* * *

[٢٠٠] وَ«إِنَّ»، بِالْكَسْـرَةِ، أُمُّ الأَحْـرُفِ ... تَأْتـي مَعَ الْـقَـوْلِ وَبَعْـدَ الْحَلِفِ

[٢٠١] وَالـلامُ تَخْتَصُّ بِمَـعْـمـولاتِـهـا ... لِيَسْـتَبـيـنَ فَضْـلُهـا في ذاتِـهـا

[٢٠٢] مِثـالُـهُ: إِنَّ الأَمـيـرَ عادِلُ ... وقَـدْ سَمِـعْـتُ أَنَّ زَيْـداً راحِـلُ

[٢٠٣] وقـيـلَ إِنَّ خالِـداً لَقـادِمُ ... وَإِنَّ هِنْـداً لأَبـوهـا عالِـمُ

[إِنَّ]

اعلم أنّ لكـلّ نوع من أنواع العوامل عاملاً يختصّ بخصائص دون *نظائره، ويسمّى «أُمَّ الْبابِ». وأمّ هٰذه الحروف الستّة «إِنَّ»، بكسر الهمزة، [ظ٥٦]
وهي تأتي في خمسة مواطن:

ـ أحدها في الابتداء، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾(٤).

ـ والثّاني بعد القول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ اللهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾(٥).

ـ والثّالث بعد القسم، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾(٦).

ـ والرّابع أن تأتي صلة، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ

(٤) الأحزاب ٣٣: ٥٦.
(٥) المائدة ٥: ١١٥.
(٦) العصر ١٠٣: ١ و٢.

مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾(7).

ـ والخامس أن تكون في خبرها اللّام المفتوحة. وهٰذه اللّام تختصّ بالدّخول على معمولي «إنّ»، وهي لام التوكيد، ولهٰذا لم يجز أن تتعقّب «إنّ»، ولزم الفصل بينهما؛ لئلّا يتوالى حرفان مؤكّدان. فإذا أدخلوا «إنّ» على المبتدأ، أُدخلت اللّام على الخبر، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾(8). وإن أُخّر الاسم وحلّ في محلّ الخبر، وفصل بينه وبين «إنّ» الجارّ والمجرور أو الظرف ـ أُدخلت اللّام على الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾(9). وإن فصل بين اسم «إنّ» والخبر بجارّ ومجرور أو بظرف ـ جاز إدخال اللّام على الفاصل أو على الخبر، فتقول: إنَّ زَيْداً لَبِكَ واثِقٌ، ويجوز: إنَّ زَيْداً بِكَ(10) لَواثِقٌ؛ فإن تأخّر الجارّ والمجرور عن الخبر استأثر الخبر باللّام، ولم يجز دخولها على الجارّ والمجرور، فتقول: إنَّ زَيْداً لَواثِقٌ بِكَ، ولا يجوز: إنَّ زَيْداً واثِقٌ لَبِكَ، ولا: إنَّ زَيْداً لَـواثِقٌ لَبِكَ.

* * *

[٢٠٤] وَلا تُقَـدِّمْ خَبَـرَ الْـحُـروفِ إِلاَّ مَعَ الْـمَـجْـرورِ وَالـظُّروفِ

[٢٠٥] كَقَـوْلِـهِـمْ: إِنَّ لِزَيْـدٍ مالاَ وَإِنَّ عِنْـدَ عامِـرٍ جِمـالاَ

[٥٧و] *اعلم أنّه لا يجوز تقديم اسم «إنّ» وأخواتها عليها، ولا تقديم خبرها على اسمها، إلّا أن يكون الخبر ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ

(7) القصص ٢٨: ٧٦.
(8) الرّعد ١٣: ٦.
(9) البقرة ٢: ٢٤٨ وغيرها.
(10) ليس في ب: واثق . . . بك.

لَهُ أَباً شَيْخاً كَبِيراً﴾(١١)، و: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيماً﴾(١٢)؛ لأنّ الظرف والجارّ والمجرور قد اتُّسِعَ فيهما حتّى فُصِل بهما بين فعل التعجّب ومنصوبه، فقالوا: ما أَحْسَنَ الْيَوْمَ زَيْداً، و: ما أَحْسَنَ في الدّارِ عَمْراً.

* * *

[٢٠٦] وَإِنْ تَزِدْ «ما» بَعْدَ هٰذي الأَحْرُفِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أُجيزا، فَاعْرِفِ

[٢٠٧] وَالنَّصْبُ في «لَيْتَ» و«عَلَّ» أَظْهَرُ وفي «كَأَنَّ»، فَاسْتَمِعْ ما يُؤْثَرُ

[«ما» الكافّة]

إذا دخلت «ما» على «إنَّ» وأخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة فلا يتغيّر الحكم بعدها عمّا كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر؛ وجاز أن تجعلها كافّة، فتصير الأحرف السّتّة بمنزلة «هَلْ» الّتي لا تغيّر المبتدأ والخبر؛ إلاّ أنّ الاختيار أن تنصب في: كَأَنَّما ولَيْتَما ولَعَلَّما، وترفع في: إِنَّما وأَنَّما، بكسر الهمزة وفتحها، وفي: لٰكِنَّما، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾(١٣).

وإنّما اختير الرّفع في هٰذه الثّلاثة؛ لأنّ معنى الابتداء لا يتغيّر فيها، ويتغيّر في الثّلاثة الأُول(١٤)؛ فيستحيل الكلام في «كَأَنَّما» إلى تشبيه، وفي «لَيْتَما» إلى تَمَنٍّ، وفي «لَعَلَّما» إلى ترجٍّ. والفرق بين التّمنّي والتّرجّي أنّ التّمنّي يكون في ما يقع وفي ما لا يقع، والتّرجّي لا يستعمل إلاّ في ما يقع، فلا يجوز أن يقال: لَعَلَّ الشَّبابَ يَعودُ*. [ظ٥٧]

(١١) يوسف ١٢: ٧٨..

(١٢) المزّمّل ٧٣: ١٢.

(١٣) النّساء ٤: ١٧١.

(١٤) د: الثلاثة الأخر.

باب «كان» وأخواتها

[٢٠٨] وَعَكْسُ «إِنَّ»، يا أُخَيَّ في الْعَمَلْ ... «كانَ» و«ما انْفَكَّ» الْفَتى و«لَمْ يَزَلْ»

[٢٠٩] وَهٰكَذا «أَصْبَحَ» ثُمَّ «أَمْسَى» ... و«ظَلَّ» ثُمَّ «باتَ» ثُمَّ «أَضْحَى»

[٢١٠] و«صارَ» ثُمَّ «لَيْسَ» ثُمَّ «ما بَرِحْ» ... و«ما فَتِي»، فَافْقَهْ بَياني الْمُتَّضِحْ

[٢١١] وَأُخْتُها «مادامَ» فَاحْفَظْنْها ... وَاحْذَرْ ـ هُديتَ ـ أَنْ تَزيغَ عَنْها

[٢١٢] تَقولُ: قَدْ كانَ الأَميرُ راكِبا ... وَلَمْ يَزَلْ أَبو عَلِيٍّ غائِبا

[٢١٣] وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَديداً، فَاعْلَمِ ... وَباتَ زَيْدٌ ساهِراً لَمْ يَنَمِ

اعلم أنّ «كانَ» وأخواتها، وهي ثلاثة عشر فعلاً مذكورة في نظم «الْمُلْحَةِ»، تدخل على المبتدأ وخبره فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ويصير خبرها، كقولك: كانَ زَيْدٌ راكِباً، و: صارَ الطّينُ خَزَفاً.

وجميع هٰذه الأفعال تتصرّف، ويعمل ما تصرّف منها كعملها، كقولك: يَكونُ ويَصيرُ ولَنْ يَزالَ ولَنْ يَبْرَحَ ـ إلاّ «لَيْسَ» و«مادامَ»، فإنّهما لا يتصرّفان ولا يكونان إلاّ على لفظ الماضي.

وكلّ ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ وقع خبراً[1] لـ «كانَ» وأخواتها، إلاّ أنّه إن كان ظرفاً، كقولك: كانَ زَيْدٌ خَلْفَكَ، انتصب انتصاب الظّرف، لا أنّه خبر «كانَ»[2].

وإن اجتمع في هٰذا الباب اسمان، معرفة ونكرة، جُعلت المعرفة اسم

---

(١) د: جاز أن يكون خبراً.

(٢) ب: لأنّه خبر «كانَ».

«كانَ» والنكرة الخبر، فتقول: كانَ زَيْدٌ واقِفاً، ولا تقول: كانَ واقِفٌ زَيْداً. وإن اجتمع معك معرفتان، كنت مخيّراً في إقامة أيّهما شئت اسم «كانَ»* والآخر [و٥٨] الخبر، فلك أن تقول: كانَ زَيْدٌ أَخاكَ، و: كانَ أَخوكَ زَيْداً. وكذٰلك الحكم إذا اجتمع معك معرفة و«أَنْ» القائمة مع ما يليها من الفعل مقام المصدر، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾(٣)، إذ التقدير: لَيْسَ الْبِرُّ تَوْلِيَتَكُمْ وُجوهَكُمْ. وعلى هٰذا قرئ برفع «الْبِرّ» على أنّه اسمها، ونصبه على أن يكون خبرها.

***

[٢١٤] وَمَـنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَـلَ الأَخْبـارَا مُقَـدَّمـاتٍ فَلْيَـقُـلْ ما اخْتـارَا

[٢١٥] مِثـالُـهُ: قَدْ كانَ سَمْحـاً وائِـلُ وَ: واقِفـاً بِالْبـابِ أَضْحَى السّـائِلُ

أمّـا تقـديم خبر «كانَ» وأخواتها على اسمها فجائز كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل(٤)، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٥). وأمّـا تقديم الخبر على «كانَ» وأخواتها، فإنّه يجوز إلّا في الأفعال الخمسة المصدّرة بـ«ما»؛ فيجوز أن تقول: قائِماً كانَ زَيْدٌ، و: صائِماً أَصْبَـحَ عَمْرٌو، ولا يجوز أن تقول: قائِماً ما بَرِحَ زَيْدٌ. ومنع قوم تقديم خبر «لَيْسَ» عليها، والأشهر جوازه.

---

(٣) البقرة ٢: ١٧٧؛
قال ابن مجاهد: قرأ حمزة وحده: ﴿ليس البرَّ أن تولّوا﴾؛ وقرأ الباقون: ﴿ليس البرُّ أن تولّوا﴾؛ وروى حفص عن عاصم: «ليس البرّ»، مثل حمزة. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم الوجهين: الرفع والنصب. [كتاب السبعة: ١٧٥].

(٤) جـ. تقديم الفعل على الفاعل.

(٥) الرّوم ٣٠: ٤٧.

[٢١٦] وَإِنْ تَقُلْ: يا قَوْمُ، قَدْ كانَ الْمَطَرْ   فَلَسْتَ تَحْتاجُ لَها إِلَى خَبَرْ
[٢١٧] وَهٰكَذا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ   بِها إِذا جاءَتْ وَمَعْناها «حَدَثْ»

[«كانَ»]

اعلم أنّ «كانَ» تأتي على أربعة معانٍ:

ـ أحدها أن تكون ناقصة، وهي الّتي تحتاج إلى خبر، كقولك: كانَ زَيْدٌ قائِماً، وتسمّى «الْمُفْتَقِرَة» و«الزَّمانِيَّة».

ـ والثّاني أن تكون تامّة، وهي التي تأتي بمعنى «حَدَثَ» أو «وُجِدَ»، فلا تحتاج إلى خبر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى
[ظ٥٨] مَيْسَرَةٍ﴾(٦)، أي: إنْ وُجِدَ ذُو عُسْرَةٍ*.

ـ والثّالث أن تأتي بمعنى «صارَ»، كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاَثَةً﴾(٧).

ـ والرّابع أن تأتي زائدة، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾(٨)، فـ «كانَ» هٰهنا زائدة، إذ تقدير الكلام: كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ في الْمَهْدِ صَبِيًّا، وإلاّ فكلّ إنسان كان(٩) في المهد صبيًّا، وانتصاب «صَبِيًّا» في الآية على الحال، لا أنّه خبر «كانَ»(١٠).

* * *

(٦) البقرة ٢: ٢٨٠.
(٧) الواقعة ٥٦: ٧.
(٨) مريم ١٩: ٢٩.
(٩) ليس في جـ: كان.
(١٠) ب: لا إله خبر «كان».

[٢١٨] وَالْبـاءُ تَخْتَصُّ بِـ «لَيْسَ» في الْخَبَرْ   كَقَـوْلِهِمْ: لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَـرْ

[«لَيْسَ»]

اعلم أنّ «لَيْسَ» فعل لا نظير له في الأفعال، إذ لا يوجد فعل ثلاثي ثانيه ياء ساكنة سواهـا. وقد خُصّت بأن تزاد الباء في خبرها، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[١١]، فالجارّ والمجرور خبر «لَيْسَ»، وهما في موضع نصب.

وقد تزاد هٰذه البـاء أيضـاً في خبـر «كانَ»[١٢] إذا دخل عليها «ما»، كقولك: ما كانَ زَيْدٌ بِخارِجٍ.

وإذا عطفت على خبر «لَيْسَ» المجرور بالباء، جاز جّر المعطوف تبعاً للّفظ، وجاء نصبه عطفاً على الموضع؛ فلك أن تقول: لَيْسَ زَيْدٌ بِكاتِبٍ وَلا شاعِرٍ، [أو: وَلا شاعِراً؛][١٣] فتجرّ «شاعِرٍ» عطفاً على لفظ «كاتِبٍ»، وتنصب «شاعِراً» عطفاً على موضع «كاتِبٍ».

* * *

---

(١١) الأعراف ٧: ١٧٢.

(١٢) جـ: خبر في «كانَ».

(١٣) زيادة للإيضاح.

باب «ما» النّافية

[٢١٩] وَ«ما» الَّتي تَنْفي كَـ «لَيْسَ» النّاصِبَهْ   في قَوْلِ سُكّـانِ الْحِجـازِ قاطِبَـهْ

[٢٢٠] فَقَـوْلُـهُـمْ: ما عامِـرٌ مُوافِـقَـا   كَقَـوْلِـهِمْ: لَيْسَ سَعيـدٌ صادِقَـا

اعلم أنّ «ما» تكون اسماً وتكون حرفاً؛ فتكون اسماً في خمسة[1] مواضع:

[١] أحدها أن تأتي بمعنى «الَّذي»، كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ﴾[2].

[٥٩و] [٢] والثـاني أن تأتي استفهاماً، كقوله تعالى*: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾[3]، أي: أَيَّ شَيْءٍ تَفْقِدونَ؟

[٣] والثالث أن تقع تعجّباً، كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[4].

[٤] والرّابع أن تكون للشّرط والجزاء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[5].

[٥] والخـامس أن تكون نكرة موصوفة، كقولك: مَرَرْتُ بِما مُعْجِبٍ لَكَ، أي: بِشَيْءٍ مُعْجِبٍ لَكَ[6].

---

(١) د: في أربعة.
(٢) النحل ١٦ : ٩٦.
(٣) يوسف ١٢ : ٧١.
(٤) البقرة ٢ : ١٧٥.
(٥) البقرة ٢ : ١٩٧.
(٦) ليس في د: والخامس . . . . . لك.

وتكون حرفاً في أربعة مواضع:

[١] أحدها إذا جاءت نافية بمعنى «لَيْسَ»، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾(٧).

[٢] والثاني أن تكون زائدة، وتقع كثيراً بين الجارّ والمجرور، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾(٨).

[٣] والثّالث أن تكون كافّة، وهي التي تدخل على «رُبَّ» فتكفّها عن طلب الأسماء، وتوقع بعدها الأفعال(٩)، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾(١٠)؛ أو تدخل على «إِنَّ» وأخواتها فتكفّها عن نصب المبتدأ، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾(١١).

[٤] والرّابع أن تكون مسلّطة، وهي التي تدخل على «حَيْثُ» و«إِذْ» فيجُازَى بهما لأجلها، ولولاها لم تكونا من أدوات الشرط والجزاء.

وقد اختلُف في «ما» الّتي تكون مع الفعل الّذي بعدها بمعنى المصدر(١٢)، كقولهم: أَعْجَبَني ما صَنَعْتَ، فقيل فيها: هي اسم، وقيل حرف.

وللعرب في «ما» النّافية لغتان: حجازيّة وتميميّة. فأمّا بنو تميم فإنهم جعلوها بمنزلة «هَلْ» الّتي* لا تغيّر إعراب المبتدأ والخبر إذا دخلت عليه، [ظ٥٩]

(٧) آل عمران ٣: ٧.

(٨) آل عمران ٣: ١٥٩.

(٩) د: وترفع بعدها الأفعال؛ وهو تحريف.

(١٠) الحجر ١٥: ٢.

(١١) الكهف ١٨: ١١٠ وفصّلت ٤١: ٦.

(١٢) ب: بعدها للمصدر.

فقـالوا: ما زَيْدٌ قائِمٌ، كما قالوا: هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ؟ وأمّا أهل الحجاز فأجروها مجـرى «لَيْسَ» في شيئين، وأخـرجـوهـا عن حكمها في ثلاثة أشياء. فأمّا الشيئـان اللّذان[13] أجـروهـا فيهما مجرى «لَيْسَ»، فإنّهم نصبوا بها الخبر وأدخلوا على خبرها الباء، كما جاء في القرآن المنزل على لغة أهل الحجاز: ﴿مَـا هٰذَا بَشَـراً﴾[14]، و: ﴿مَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[15]. وأمّا الأشياء الثّلاثة الّتي أخرجوها فيها عن حكم «لَيْسَ» فرفعوا فيها الخبر، فهي:

- إذا تقدّم الخبر على الاسم، كقولك: ما قائِمٌ زَيْدٌ.

- وإذا فصلت «إلّا» بين[16] الاسم والخبر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا واحِدَةٌ﴾[17].

- وإذا وقعت «إنْ» المكسورة الهمزة المخفّفة النون بعدها، كقول فروة ابن مسيك[18]: [وافر]

فَمـا إنْ طِبُّـنـا جُبْـنٌ وَلٰـكِـنْ
مَنـايانـا وَدَوْلَـةُ آخَـرِيـنَـا[19]

(13) ب: اللّذين.

(14) يوسف 12: 31.

(15) هود 11: 83.

(16) جـ: لاثنين؛ وهو تحريف.

(17) القمر 54: 50.

(18) ب: كقول الشاعر.

(19) قائل البيت هو فروة بن مسيك المرادي (انظر الحماسة الصغرى 28)، وهو صحابيّ أسلم عام الفتح. قدم المدينة وكان رجلًا له شرف، فأنزله سعد بن عبادة عليه، وولّاه الرسول ﷺ على مراد وزبيد ومذحج؛ وروى أنه سكن الكوفة.

[انظر خزانة الأدب 2: 123]. =

باب النّداء

[٢٢١] وَنـادِ مَنْ تَدْعـو بِـ «يـا» أَوْ بِـ «أَيا» أَوْ هَمْزَةٍ أَوْ «أَيْ» وَإِنْ شِئْتَ «هَيا»

النّداء أحد معاني الكلام، وهو يأتلف من حرف واسم؛ وليس من أنواع الكلام ما يأتلف من حرف واسم سواه. والعلّة فيه أنّ حرف النّداء ناب عن الفعل، فتنزّل منزلة الكلام المؤتلف من اسم وفعل.

وحروف النّـداء خمسة: يا وأَيا وهَيا والهمزة وأَيْ؛ و«يا» أُمّ الباب، واختصّت بأن نودي بها القريب والبعيد، واستعملت في الاستغاثة دون أخواتها. و«أَيا» و«هَيا» وضعتا لمناداة البعيد، والهمزة لمناداة القريب، و«أَيْ» لمناداة المتوسّط*. [و٦٠]

* * *

[٢٢٢] وَانْصِبْ وَنَـوِّنْ إِنْ تُنـادي النَّكِـرَهْ كَقَـوْلِهِمْ: يا نَهِمـاً، دَعِ الشَّـرَهْ

إذا ناديت الاسم النكرة المبهم، وجب نصبه تشبيهاً له بالمفعول به، وذلك مثل أن ينادي الرّجل جماعة من الرّكبان، فيقول: يا راكِباً، قِفْ لي؛ أو ملّاحاً من عدّة ملّاحين، فيقول: يا مَلّاحاً، احْمِلْني؛ وهو لا يريد راكباً بعينه ولا ملّاحاً دون غيره؛ فإن قصدت ملّاحاً بعينه دخل في حكم المعرفة، ووجب ضمّ آخره في النّداء، فتقول: يا مَلّاحُ، احْمِلْني؛ كما قال الأعشى[1]: [بسيط]

= والبيت من شواهد سيبويه ١: ٤٧٥ و ٢: ٣٠٥ والأخفش ١١٢ والكامل ١: ٣٤١ والمقتضب ١: ٥١، ٢: ٣٦٤ والأصول ١: ٢٣٦ و ٢: ١٩٦ و ٢٥٨ والخصائص ٣: ١٠٨ والمحتسب ١: ٩٢ وشرح اللّمع لابن برهان ٧٠ وخزانة الأدب ٢: ١٢١.
الطبّ: العادة.

(١) د: كما قال الشاعر.

قالَــتْ هُرَيْرَةُ لَمّــا جِئْــتُ زائِــرَهــا
وَيْلي عَلَيْكَ وَوَيْلي مِنْــكَ، يا رَجُــلُ(٢)

لأنّ هريرة أرادته بعينه حين نادته.

وحكم الاسم(٣) المطوّل كاسم النّكرة المبهم، فتقول: يا حَسَناً وَجْهُهُ، أَقْبِلْ، كما تقول: يا راكِباً، هَلُمَّ.

* * *

[٢٢٣] وَإنْ يَكُـنْ مَعْــرِفَــةً مُشْــتَــهِــرَهْ فَلا تُنَــوِّنْــهُ وَضُــمَّ آخِــرَهْ
[٢٢٤] تَقُــولُ: يا سَعْــدُ، أَيــا سَعيــدُ وَمِــثْــلُهُ: يا أَيُّــهــا الْــعَــمــيــدُ

إذا ناديت الاسم المفرد المعرفة بنيته على الضّمّ؛ لأنه قام مقام الكنايات؛ لأنّ قولك: يا زَيْدُ، بمنزلة قولك: أُناديكَ، أو: يا أَنْتَ، فلهٰذا بُني على الضمّ(٤) كما تُبنى الكنايات؛ وهو على هٰذا التحقيق في موضع نصب.

فإن وصفته بصفة مضافة نصبت الصّفة، كقولك: يا زَيْدُ ذا الْمالِ. وإن
[ظ٦٠] وصفته بصفة مفردة، أو عطفت عليه *باسم معرّف بالألف واللّام، جاز لك في الصّفة والعطف الرّفع لاتّباع اللّفظ، والنصب لاتّباع الموضع. وقد قرئ: ﴿يا جِبالُ أَوِّبي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾(٥)، و«وَالطَّيْرُ»، برفع «الطَّيْر» ونصبه؛ وكذلك

---

(٢) قائل البيت هو الأعشى، انظر ديوانه ٤٣؛ وهو من شواهد ابن شقير في المحلّى ٢٤ والزجّاجي في الجمل ١٥٣ وابن جنّي في المحتسب ٢: ٢١٣.

(٣) ليس في جـ: لأنّ . . . . الاسم.

(٤) على الضمّ: من جـ

(٥) سبأ ٣٤: ١٠؛
قرأ الجمهور: ﴿والطيرَ﴾، نصباً؛ وقرأ السّلميّ وجماعة وعاصم في رواية: ﴿والطيرُ﴾، بالرّفع. [انظر البحر المحيط ٧: ٢٦٣].

يقال: يا زَيْدُ الظَّرِيفُ، و«الظَّرِيفَ»[٦]، بالرفع والنصب.

فأمّا المعرّف بالألف واللّام فلا ينادى منه إلّا اسم الله تعالى، و«الَّذي» و«الَّتي»؛ لملازمة الألف واللّام لهٰذه الأسماء حتّى كأنّها من نفس الكلمة. ولك[٧] إذا ناديت اسم الله تعالى وجهان؛ أن تقول: «يَا آالله»، بوصل الهمزة، و«يا أَلله»، بقطع الهمزة.

ثمّ إنّ العرب اتّسعت في مناداة هٰذا الاسم، فحذفت منه حرف النّداء وألحقت به الميم المشدّدة، فقالوا: اللّٰهُمَّ اغْفِرْ لي، ولا يجوز أن تقول: يا اللّٰهُمَّ اغْفِرْ لي؛ لئلّا يُجمع بين العوض والمعوّض منه؛ إلّا أن يضطرّ شاعر إليه، كقول الرّاجز: [رجز]

إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا
أَقولُ: يا آللّٰهُمَّ، يا اللّٰهُمَّا[٨]

والأصل في ذٰلك: يا آللهِ أُمَّ، أي: اِقْصِدْ بالرَّحْمَةِ.

فإن أردت مناداة المعرّف بالألف واللّام، ما عدا اسم الله تعالى و«الَّذي» و«الَّتي»، أوقعت حرف النّداء على «أَيُّها» في المذكّر، و«أَيَّتُها» في المؤنّث، ثمّ أتيت بالاسم المعرّف المقصود بالنّداء، ورفعته على أنّه صفة «أَيٌّ» و«أَيَّةٌ»، كما قال الله تعالى في المذكّر: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ

---

(٦) جـ: يا زيد الطريق، و«الطريق»، وهو تصحيف.

(٧) ب: وكذلك؛ جـ: فلك.

(٨) قائله مجهول، وزعم العيني أنّه لأبي خراش الهذليّ.
وهو من شواهد النوادر ١٦٥ والمقتضب ٤: ٢٤٢ والإنصاف ٣٤١ وأسرار العربيّة ٢٣٢ وابن يعيش ٢: ١٦ والعيني ٤: ٢١٦ وخزانة الأدب ١: ٣٥٨.

الْكَرِيمِ﴾(٩)، وفي المؤنّث: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾(١٠)، فحرف النّداء
[و٦١] داخل على «أَيٍّ»، ولهٰذا* ضُمّ كما ضُمّ «يا زَيْدُ» لوقوعه موقعه، و«ها» الّتي
تليه هي صلته، ومعناها التّنبيه.

فإن وصفت هٰذا الاسم رفعته، فقلت: يا أَيُّها الرَّجُلُ الظَّريفُ، و: أَيُّها الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ. وأجاز بعضهم أن تنصب الصّفة المضافة.

* * *

[٢٢٥] وَتَنْصِبُ الْمُضافَ في النِّداءِ   كَقَوْلِهِمْ: يا صاحِبَ الرِّداءِ

[نداء المضاف إلى ظاهر]

إذا ناديت المضاف إلى ظاهر نصبته بغير تنوين؛ لأجلِ الإضافة، كقولك: يا غُلامَ زَيْدٍ، و: يا صاحِبَ الدّارِ(١١). وصفته أيضاً تكون منصوبة تبعاً له، لأنّ لفظه وموضعه النّصب، فتقول: يا غُلامَ زَيْدٍ الظَّريفَ، و: يا صاحِبَ الدّارِ الْعالِمَ(١٢).

* * *

[٢٢٦] وَجائِزٌ عِنْدَ ذَوي الأَفْهامِ   قَوْلُكَ: يا غُلامِ، يا غُلامي
[٢٢٧] وَجَوَّزوا فَتْحَةَ هٰذي الْياءِ   وَالْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِها بِالْهاءِ
[٢٢٨] وَالْهاءُ في الْوَقْفِ عَلَى «غُلامِيَهْ»   كَالْهاءِ في الْوَقْفِ عَلَى «سُلْطانِيَهْ»
[٢٢٩] وَقالَ قَوْمٌ فيهِ: يا غُلامَا   كَما تَلَوْا: ﴿يا حَسْرَتَا عَلَى ما﴾

[نداء المضاف إلى المتكلّم]

إذا ناديت مضافاً إلى نفسك، كقولك: يا غُلامِ، جاز لك فيه أربعة

(٩) الانفطار ٨٢: ٦.
(١٠) الفجر ٨٩: ٢٧.
(١١) جـ: يا صاحب الرّداء.
(١٢) د: يا صاحب الرداء العالم.

أوجه:

[١] أحـدهـا، وهو أجودها، أن تحذف الياء وتكتفي بالكسرة، كما قـرئ: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾(١٣).

[٢] والـوجه الثّاني أن تثبت الياء ساكنة، كما قـرئ: ﴿يَا عِبَادِي لَاْ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَاْ أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾(١٤).

[٣] والـوجـه الثّالث أن تثبت الياء مفتوحة، كما قـرئ: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي* وَاسِعَةٌ﴾(١٥). [ظ٦١]

[٤] والوجه الرّابع أن تبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فتقول: يا غُلامــاً، كمـا قـرئ: ﴿يا حَسْـرَتَـا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾(١٦)، والأصل: يا حَسْرَتي؛ ومثله: ﴿يَا أَسَفَا عَلَى يُوسُفَ﴾(١٧)؛ وعليه قول الشّاعر: [كامل]

---

(١٣) الزّمر ٣٩: ١٦؛
انظر باب مذاهبهم في ياءات الزوائد، في «النشر في القراءات العشر ٢ · ١٨١».

(١٤) الزخرف ٤٣: ٦٨؛
قال مكّيّ: قرأهـا أبو بكر بالفتح، ويقف بالياء؛ وأسكنها نافع وأبو عمرو وابن عامر، ويقفون بالياء. وحذفها الباقون في الوصل والوقف. [كتاب الكشف ٢: ٢٦٣].

(١٥) العنكبوت ٢٩: ٥٦؛
قال مكّيّ: «يا عبـاديَ الـذين» قرأهـا أبـو عمرو وحمزة والكسائي بالإسكان.
[كتاب الكشف ٢ · ١٨١].

(١٦) الزمر ٣٩: ٥٦؛
انظر باب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين، في «النشر في القراءات العشر ٢: ٥٣».

(١٧) يوسف ١٢: ٨٤.

وَحَـديثُـهـا كَالـرَّعْـدِ يَسْـمَـعُـهُ
راعـي سِنـينَ تَتـابَـعَـتْ جُدْبَـا
أَنْـحَـتْ بِكَـلْكَـلِهـا فَمـا تَرَكَـتْ
ضَرْعـاً لِمُـحْـتَـلِبٍ وَلا أَبَّـا
حَسَّـتْ نَبـاتَ الأَرْضِ أَجْـمَـعَـهُ
بِضَـريسِـهـا وَأَبـادَتِ الْـعُـشْـبَا
فَأَصـاخَ يَرْجـو أَنْ يَكـونَ حَياً
وَيَقـولُ مِنْ فَرَحٍ: هَيا رَبَّـا[18]

أراد «هَيا رَبِّي»، فأبدل من الياء ألفًا.

فإن وقفت على هٰذا الاسم المنادى[19] المضاف إليك، جاز فيه وجوه:

ـ فمن قال «يا غُلامِ»، بحذف الياء، سكّن الميم عند الوقف.

(١٨) قال أبو عليّ [القاليّ]:
وقرأت في نوادر ابن الأعرابيّ عن أبي عمر المطرّز، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى النحويّ عن ابن الأعرابيّ لأعرابيّ:
وحـديثُـهـا كالـقـطر يسـمـعـه راعـي سنـين تتـابـعـت جدبـا
فأصـاخ يرجـو أن يكـون حياً ويقـول من فرح: هيا ربّـا
[الأمالي ١: ٨٤]

والبيت الأخير في لسان العرب ـ هيا.
والبيتان الأول والأخير أنشدهما ابن جني في الخصائص ١: ٢٩ و ٢١٩. كما أنشد الأخير منها ابن هشام في مغني اللبيب ٢٠.
وفي النسخ ب و جـ و د تحريف وتصحيف في مواطن مختلفة من الأبيات.
ومن روايات البيت الأول: تتايعت وتتابعت؛ وجدبا، بضمّ الجيم وبفتحها؛ ويقول من طرب، ويقول من فرح.

(١٩) المنادى: من جـ و د.

ـ ومن قال «يا غُلامي»، بتسكين الياء، سكّنها أيضاً.

ـ ومن قال «يا غُلامِيَ»، بفتح الياء، كان مخيّراً عند الوقف بين أن يسكّن الياء، فتقول «يا غُلامي» كما تقول «رَأَيْتُ الْقاضي»، فتسكّن الياء إذا وقفت، وتفتحها متى وصلت؛ وبين أن تزيد عليها هاءً ساكنة لبيان فتحة الياء، فتقول «يا غُلامِيَهْ». وتسمّى هٰذه الهاء هاء البيان، وهي الهاء الدّاخلة في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[٢٠]، و: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾[٢١].

ـ وأمّا من قال «يا غُلاما»، فله أن يقف بالألف كالوصل[٢٢]، وله أن يزيد على الألف هاء، فيقول «يا غُلاماهْ».

وإن ناديت ابن عَمّ[٢٣] أو ابن أُمّ، جاز في كلّ واحد *منهما الأوجه [و٦٢]
الأربعة الّتي ذكرناها؛ وجاز فيها وجه آخر خامس، وهو أن تبنيهما على الفتح، فتقول: يا ابْنَ عَمَّ[٢٤]، و: يا ابْنَ أُمَّ، كما قرئ: ﴿يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾[٢٥].

---

(٢٠) الحاقّة ٦٩: ٢٨ و ٢٩.

(٢١) القارعة ١٠١. ١٠.

(٢٢) جـ: كالوصف؛ وهو تحريف.

(٢٣) جـ: ابن عمر؛ وهو تحريف.

(٢٤) جـ: يا ابن عمر؛ وهو تحريف.

(٢٥) طه ٢٠: ٩٤؛

قال أبو البقاء العكبريّ: يقرأ بكسر الميم، والكسرة تدلّ على الياء المحذوفة؛ وبفتحها وفيه وجهان: أحدهما أنّ الألف محذوفة، وأصل الألف الياء، وفتحت الميم قبلها فانقلبت ألفاً، وبقيت الفتحة تدلّ عليها، كما قالوا: يا بنت عمّا. والوجه الثاني أن يكون جعل «ابن» والأمّ بمنزلة «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وبناهما على الفتح. [الإملاء ١: ٢٨٥].

فإن كان المضاف مضافاً إليك[٢٦]، كقولك: يا غُلامَ أَخي، نصبت الأوّل في النّداء؛ لأنّه مضاف، ولم يجز في ياء المتكلّم إلاّ إثباتها ساكنة أو متحرّكة، لأنّ المضاف إليك غير منادى، فجرى قولك «يا غُلامَ أَخي» مجرى «يا غُلامي» في جواز إثبات الياء فيه ساكنة أو متحرّكة.

* * *

[٢٣٠] وَحَـذْفُ «يـا» يَجـوزُ في النِّـداءِ   كَقَـوْلِـهِمْ: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعـائي

[٢٣١] وَإِنْ تَقُـلْ «يـا هٰذِهِ» أَوْ «يـا ذا»   فَحَـذْفُ «يـا» مُمْـتَـنِـعٌ، يا هٰذا

[حذف حرف النّداء]

اعلم أنّـه يجـوز حذف حرف النّداء من كلّ منادى، إلاّ من نوعين: أحدهما أسماء الإشارة، مثل: هٰذا وذاكَ؛ والثّاني النكرة المبهمة؛ لأنّ هٰذين النّوعين يقعان وصفاً لـ «أيّ» في نحو قولك: يا أَيُّهٰذا، و: يا أَيُّها الرَّجُلُ. فأمّا ما سوى هٰذين النّوعين فيجوز حذف حرف النّداء منه، كما قال تعالى في المعرفة المفردة: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا﴾[٢٧]، أي: يا يوسُفُ؛ وكما قال الله تعالى في المضاف: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ﴾[٢٨]، أي: يا رَبَّنا.

* * *

(٢٦) كذا في النسخ؛ والأولى أن يقال: فإن كان المضاف إليه مضافاً إليك؛ إذ هو المقصود بذلك.

(٢٧) يوسف ١٢: ٢٩.

(٢٨) الحشر ٥٩: ١٠.

باب التّرخيم

[٢٣٢] وَإِنْ تَشَا التَّرْخيمَ في حالِ النِّدا   فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُنْفَرِدَا

*التّرخيم حذف يلحق آخر الاسم، فكأنّه ليّن الاسم(١)، ولهٰذا وصف [ظ٦٢]
به الصّوت اللّيّن، فقيل «صَوْتٌ رَخيمٌ». ولا يستعمل إلاّ في النّداء، إلاّ أن
يضطرّ شاعر إليه، كما قال شاعرهم امرؤ القيس الكندي(٢): [طويل]

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نارِهِ
طَريفُ بْنُ مالٍ ساعَةَ الْجوعِ والْخَصَرْ(٣)

ثمّ اعلم أنّه ليس كلّ منادى يجوز ترخيمه، بل يختصّ الترخيم بالاسم المنادى المعرفة الرّباعيّ فصاعداً. فأمّا الاسم النكرة والاسم المضاف والاسم المطوّل، فلا يجوز ترخيمه بحالٍ.

***

[٢٣٣] وَاحْذِفْ إذا رَخَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ   وَلاَ تُغَيِّرْ ما بَقي عَنْ رَسْمِهِ

[٢٣٤] تَقولُ: يا طَلْحَ وَيا عامِ اسْمَعا   كَما تَقولُ في «سُعادٍ»: يا سُعا

[٢٣٥] وَقَدْ أُجيزَ الضَّمُّ في التَّرْخيمِ   فَقيلَ: يا عامُ، بِضَمِّ الْميمِ

للعرب في ترخيم الاسم مذهبان:

---

(١) ليس في د: ليّن.

(٢) جـ: كما قال امرؤ القيس؛ د: كما قال الكندي.

(٣) انظر البيت في ديوان امرىء القيس: ١٤٢؛
وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٣٦ والعيني ٤: ٢٨٠ وهمع الهوامع ١: ١٨١ والدّرر اللّوامع ١: ١٥٧ والأشموني ٣: ١٨٤
تعشو: تصير في العشاء، وهو الظلام. والخصر: شدّة البرد. وقال الأصمعيّ في طريف ابن مالك: أظنّه من مراد.

[١] أحدهما، وهو الأظهر، إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فيقولون في ترخيم «حارث»: يا حارِ، بكسر الرّاء كما كانت مكسورة قبل التّرخيم، وفي ترخيم «جَعْفَر»: يا جَعْفَ، بفتح الفاء كما كانت مفتوحة قبل التّرخيم(٤).

[٢] والمذهب الثّاني أن يجعلوا ما بقي من الاسم كالاسم التّامّ، فيبنونه على الضّمّ، فيقولون في ترخيم «حارِث»: يا حارُ،[بضمّ الرّاء](٥)، وفي ترخيم «جَعْفَر»: يا جَعْفُ، بضمّ الفاء(٦).

[٦٣و] وقد اتّفق المذهبان في ترخيم بعض الأسماء، فمن ذلك *إذا رخّمت رجلاً اسمه «بُلْبُل»، فإنّك تضمّ الباء على اللّغتين جميعاً، فمن قال في «حارِث»: يا حارِ، ضمّ الباء من «بُلْبُل» إقراراً لها على الضمّة الأصليّة، ومن قال في «حارِث»: يا حارُ، ضمّ الباء من «بُلْبُل» ضمّة بناء. ومثله ترخيم «سَعيد» و«لَميس»(٧)، تقول على المذهبين: يا سَعي ويا لَمي؛ فمن قال في «حارِث»: يا حارِ، أقرّ الياء في «سَعي» وفي «لَمي» على سكونها الأصليّ، ومن قال في «حارِث»: يا حارُ، سكّن الياء في «سَعي» وفي «لَمي»؛ لأنّ الياء من الاسم صارت بمنزلة الاسم المنقوص الّذي لا تُضمّ ياؤه بحالٍ.

* * *

(٤) ليس في جـ: وفي ... الترخيم.

(٥) زيادة للإيضاح.

(٦) ليس في ب و جـ: بضمّ الفاء.

(٧) د: و«نمير».

[٢٣٦] وَأَلْـقِ حَرْفَـيْـنِ بِلا غُفـولِ مِنْ وَزْنِ «فَعْـلانَ» وَمِنْ «مَفْعولِ»
[٢٣٧] تَقولُ في «مَرْوانَ»: يا مَرْوَ اجْلِسِ وَمِـثْلُهُ «يـا مَنْصُ»، فَافْهَمْ وَقِسِ

إذا أردت ترخيم الاسم المعرفة الخماسيّ فصاعداً، وكان في آخره زائدان كالألف والنّون اللّذين للتثنية، نحو رجل اسمه «بَدْران» أو «مَرْوان» أو «عُثْمـان»، أو كان آخـرَه الـواو والنـون اللّتـان للجمع(٨)، نحو رجل اسمه «مُسْلِمونَ» أو «زَيْدونَ»، أو كان آخره الألف والتّاء الّتي لجمع التّأنيث، كمن اسمه «بَرَكات»، أو كان آخره ألفاً للتأنيث، مثل: حَسْناء وحَمْراء(٩) ـ فإنّك تحذف الزّائدين معاً. فتقول في «مَرْوان» و«زَيْدان»(١٠): يا مَرْوَ، ويا زَيدَ(١١)، وفي ترخيم من اسمه «مُسْلِمون» و«زَيْدون»: يا مُسْلِمُ، ويا زَيْدُ؛ وفي ترخيم من اسمـه «بَرَكات» أو «سَعادات»: يا بَرَكَ ويا سَعادَ(١٢)؛ وفي ترخيم* «أَسْماء» [ظ٦٣] و«حَسْناء»: يا أَسْمَ، ويا حَسْنَ. وكذلك إن كان الاسم خماسيًّا، وكان قبل آخره ألف، نحو «عَمّار» و«حَمّاد»، أو واو قبلها ضمّة، نحو «مَنْصور»، أو ياء قبلها كسرة، نحو «قِنْديل» ـ فإنّك تحذف منه الحرف الأخير وحرف الاعتلال الّذي قبله؛ فتقول في ترخيم(١٣) «عَمّار» و«مَنْصور» و«قِنْديل»: يا عَمَّ، ويا مَنْصُ، ويا قِنْـدِ. وإن كان ما قبل الواو مفتوحاً، كرجل اسمه «سِنَّوْر»، لم تحذف الواو، بل تقول في ترخيمه: يا سِنَّوْ.

(٨) جـ و د: الّتي للجمع.
(٩) جـ و د: وأسماء.
(١٠) جـ و د: و«بدران».
(١١) جـ و د: ويا بدر.
(١٢) وفي ترخيم .... ويا سعاد: من د.
(١٣) ترخيم: من د.

فأمّا الأسماء المركّبة، فإنّك تحذف منها الكلمة الأخيرة في التّرخيم، فتقول في ترخيم «مَعْد يكرِب» و«سيبَوَيْه»: يا مَعْدي، ويا سيبَ؛ وعلى هٰذا فقس[14].

* * *

[٢٣٨] وَلا تُرَخِّـمْ «هِـنْـدَ» في الـنِّـداءِ وَلا ثُلاثِـيًّـا خَلا مِنْ هاءِ

[٢٣٩] وَإِنْ يَكُـنْ آخِـرُهُ هاءً فَقُـلْ في «هِبَةٍ»: يا هِبَ، مَنْ هٰذا الرَّجُلْ

قد ذكرنا في أوّل شرح هٰذا الباب أنّه لا يجوز ترخيم الاسم الثّلاثي؛ والعلّة فيه أنّه لو رُخِّمَ لبقي على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، فما يوجد فيها على حرفين فقد حذف حرف من أصله ـ إلّا أن يكون آخر الاسم الثّلاثي هاء التّأنيث، فيجوز ترخيمه. تقول في ترخيم «هِبَة»: يا هِبَ؛ لأنّ هٰذه الهاء تجرى في التحاق الاسم كالكلمة المركّبة[15].

ثمّ اعلم أن الاسم الّذي آخره التّأنيث مختصّ في التّرخيم بشيئين:

[١] أحدهما أنّه يجوز ترخيمه، وإن كان ثلاثيًّا، كما مثّلناه في «هِبَة».

[و٦٤] [٢] والثّاني* أنّه لا يحذف منه إلّا الهاء حسب، وإن كان الاسم سداسيًّا، وقبل الهاء ألف ونون. فعلى هٰذا تقول في «مَرْجانَة»، اسم جارية: يا مَرْجانَ، فتحذف الهاء لا غير. ولو كان اسمها «مَرْجان»، بغير هاء، لقلت: يا مَرْجَ، بحذف الألف والنّون.

* * *

---

(١٤) ليس في ب: وعلى هذا فقس.

(١٥) ب: في التحاقه كالكلمة؛
جـ: في التحاق الاسم كالكلمة.

[٢٤٠] وَقَـوْلُهُمْ في «صـاحِبٍ»: يا صاحِ شَذَّ لِمَـعْـنـىً فيـهِ بِاصْـطِلاحِ

قد ذكرنا أنّ ترخيم الاسم النكرة لا يجوز؛ فلا يجوز أن تقول: يا عالِ، في ترخيم «عالِم»، و: يا راكِ، في ترخيم «راكِب». وقد شذّ من ذلك قولهم: يا صاحِ، في ترخيم «صاحِب»، وهو نكرة؛ والعلّة فيه كثرة استعمالهم هٰذه اللفظة، فتسمّحوا فيها. فإن قلت: يا فارِ، في ترخيم «فارِس» - فإن كان اسم شخص بعينه جاز؛ لأنّه علم، وإن أردت به أحد الفرسان لم يجز؛ لأنّه نكرة.

* * *

باب التّصغير

[٢٤١] وَإِنْ تُرِدْ تَصْغيرَ الاِسْمِ الْمُحْتَقَرْ إِمّا لإِهْوانٍ وَإِمّا لِصِغَرْ

[٢٤٢] فَضُمَّ مَبْداهُ لِهٰذي الْحادِثَهْ وَزِدْهُ ياءً تَبْتَديها ثالِثَهْ

[٢٤٣] تَقولُ في «فَلْسٍ»: فُلَيْسٌ، يا فَتى وَهٰكَذا كُلُّ ثُلاثيٍّ أَتى

[معاني التصغير]

التّصغير يأتي على أربعة معانٍ:

ـ أحدها للتحقير، كقولك في «رَجُل»: رُجَيْل.

ـ والثّاني لتقليل العدد، كقولهم في تصغير «دَراهِم»: دُرَيْهِمات.

ـ والثّالث لتقريب المسافة، كقولهم: دارِي قُبَيْلَ الْمَسْجِدِ، و: جَلَسْتُ

[ظ٦٤] دُوَيْنَ الْبابِ*.

ـ والرّابع للتحنّن ولطف المنزلة، كقولهم: يا بُنَيَّ، ويا أُخَيَّ.

* * *

ولا يصغّر من الكلام إلّا الاسم؛ ولا يصغّر من الفعل إلّا فعل التعجّب، كما قالوا: ما أُمَيْلِحَ زَيْداً، وما أُحَيْسِنَ الْغَزالَ!.

وعلامة التصغير أن يُضمّ أوّل الاسم، وتزاد فيه ياء ثالثة ساكنة، ويفتح ما قبلها.

ولا يجوز أن يصغّر اسم على أقلّ من ثلاثة أحرف، فإن نقص عن ذٰلك رُدَّ إليه ما كان حُذِفَ منه حتّى يصير ثلاثيًّا، فتقول في تصغير «فَلْس»: فُلَيْس، وفي تصغير «كَعْب»: كُعَيْب. فإن كان الثّلاثيّ مضعّفاً أظهرت المدغم؛ لأنّ ياء التّصغير تقع بينهما، فتزول علّة الإدغام، فتقول في تصغير «دَنٍّ»

و«هِرٍّ»(١): دُنَيْن وهُرَيْر(٢).

***

[٢٤٤] وَإِنْ يَكُـنْ مُؤَنَّـثـاً أَرْدَفْـتَـهُ هاءً كَمـا تُلْحَـقُ لَوْ وَصَـفْـتَـهُ

[٢٤٥] فَصَـغِّـرِ الـنَّـارَ عَلَى «نُـوَيْـرَهْ» كَمـا تَقـولُ: نارُهُ مُنَـيِّـرَهْ

[تصغير الثّلاثي]

اعلم أنّك إذا صغّرت الاسم الثّلاثيّ المؤنّث، زدت الهاء في تصغيره، كقولك في تصغير «قِدْرٍ»: قُدَيْرَة. والعلّة في إدخال الهاء في تصغير الثلاثيّ المؤنّث، أنّ تصغير الاسم يجري مجرى وصفه بالصّغر، فكما أنّك تقول: قِدْرٌ صَغيرَةٌ، بإلحاق الهاء في الصّفة، لذلك وجب مجيء الهاء في تصغير الثلاثيّ المؤنّث. وإلحاق الهاء به مطّرد إلاّ في سبعة أسماء جُوِّزَ إلحاق الهاء بها وحذفها منها، وإن كان الحذف أفصح؛ وهي*: اَلْحَرْبُ وَالْقَوْسُ وَالْفَرَسُ [و٦٥]
والْغَرْبُ(٣) وَالْعِرسُ(٤) وَالدِّرْعُ الْحَديدُ والنّابُ مِنَ الإبِلِ(٥).

***

[٢٤٦] وَصَغِّـرِ الْبـابَ، فَقُـلْ «بُـوَيْبُ» وَالـنّـابُ، إِنْ صَغَّـرْتَـهُ «نُـيَيْبُ»

[٢٤٧] لأَنَّ بابـاً جَمْـعُـهُ «أَبْـوابُ» وَالنّـابُ أَصْـلُ جَمْعِـهِ «أَنْيـابُ»

إذا كان ثاني الثّلاثيّ حرفاً معتلاًّ: فإن كان أصل جمعه واواً لم يتغيّر في

---

(١) ب: و «هن»؛ وهو تحريف.

(٢) ب: و «هين».

(٣) الغرب: الدّلو العظيمة.

(٤) العرس: امرأة الرّجل.

(٥) النّاب من الإبل: النّاقة المسنّة.

التّصغير، كقولك في تصغير «ثَوْب» و«حَوْض»: ثُوَيْب وحُوَيْض؛ وإن كان ياء فالأحسن ضمّ أوّله، وقد كُسِرَ فقالوا في تصغير «بَيْت» و«عَيْن»: بُيَيْت وعُيَيْنَة، وبِيَيْت وعِيَيْنَة، بضمّ الباء والعين وكسرهما. وإن كان ثانيه ألفاً: فإن كانت منقبلة عن واو رددتها في التصغير إلى الواو، وإن كانت منقلبة عن الياء رددتها في التصغير إلى الياء؛ وإن أشكل عليك انقلابها صغّرتها على الواو؛ لأنّ ذوات الواو في هٰذا الباب أكثر.

والطّريق إلى معرفة أصلها أن تصرّف تلك الكلمة: فإن وجدت في تصريفها الواو فألفها من ذوات الواو، وإن وجدت في تصريفها الياء، حكمت على ألفها بأنّها من ذوات الياء. فعلى هٰذا تقول في تصغير[٦] «مال» و«باب»: مُوَيْل وبُوَيْب، بدليل قولك في جمعهما[٧] «أَمْوال» و«أَبْواب»، وفي تصريف الفعل منها: تَمَوَّلْتُ وتَبَوَّبْتُ. وتقول في تصغير «ناب» و«عار»: نُيَيْب وعُيَيْر؛ لأنّهما من «نَيَّبْتُ وعَيَّرْتُ». فأمّا «ريح» و«ديمَة» فيصغّران على «رُوَيْحَة»
[ظ٦٥] و«دُوَيْمَة»؛ لأنّك تقول* في الفعل «رَوَّحْتُ» و«دامَ يَدومُ».

وإن كان آخر الاسم الثّلاثيّ حرف الاعتلال، جعلته ياء مشدّدة سواء كان ألفاً أو واواً أو ياءً؛ تقول في تصغير «قَفاً»[٨] و«فَرْوٍ» و«جَدْيٍ»: قُفَيّ وفُرَيّ وجُدَيّ. وإن كان مؤنّثاً زدت عليه الهاء، كقولك في تصغير «عَصَا» و«رَحىً»: عُصَيَّة ورُحَيَّة.

* * *

(٦) ب: تصريف.

(٧) ب وجـ: في جمعها.

(٨) ب: في تصغيرها؛ وهو تحريف.

[٢٤٨] وَ«فـاعِـلٌ» تَصْغيـرُهُ «فُـوَيْعِـلُ» كَقَـوْلِهِمْ في «راجِلٍ»: رُوَيْجِـلُ

[تصغير الرّباعيّ]

أمّـا الاسم الرّباعيّ فإنّه يصغّر على «فُعَيْلِل»(٩)، كقولهم في تصغير «جَعْفَر» و«دِرْهَم»: جُعَيْفِر ودُرَيْهِم.

ولا تلحق هاء التأنيث بالرّباعيّ المؤنّث، كقولك في تصغير «عَقْرَب» و«زَيْنَب»: عُقَيْرِب وزُيَيْنِب.

وإن كان ثاني الاسم الرّباعيّ حرفاً معتلاًّ، نظرت: فإن كان واواً أصليّة ثبتت، كقـولـك في تصغير «جَوْهَر» و«كَوْدَن»(١٠): جُوَيْهِر وكُوَيْدِن، هو اسم الفرس البطيء(١١)؛ إلّا أن تكون منقلبة عن الياء، فردّها إلى الياء، كقولك في تصغير «موسِر» و«موقِن»: مُيَيْسِر ومُيَيْقِن؛ لأنّهما من «أَيْقَنَ» و«أَيْسَرَ». وإن كان ثانيه ياء ثبتت، كقـولك في تصغير «زَيْنَب»: زُيَيْنِب: ويجوز كسر أوّله لأجل الياء، فتقول «زِيَيْنِب»، بكسر الزّاي.

وإن كانت هٰذه الياء مشدّدة، خفّفت في التصغير، لئلّا تجتمع ثلاث ياءات، كقولك في تصغير «سَيِّد» و«لَيِّن»: سُيَيْد ولُيَيْن.

وإن كان ثانيه ألفـاً أبـدلت منهـا واواً مفتـوحـة، كقـولك في تصغير «راجِل»: رُوَيْجِل، و«خاتِم»: خُوَيْتِم؛ وعلى ذلك فقس*. [٦٦و]

***

(٩) ب: فعيل؛ جـ و د: فعيلل؛ وهو لدى الصّرفيّين. فُعَيْل.

(١٠) الكودن والكودنيّ: الفرس الهجين، والفيل، والبغل، والبرذون.

(١١) وهو اسم الموسر البطيء: من جـ.

[٢٤٩] وَإِنْ تَجِـدْ مِنْ بَعْـدِ ثانيـهِ أَلِفْ ... فَاقْـلِبْـهُ ياءً أَبَـداً وَلا تَقِـفْ
[٢٥٠] تَقـولُ: كَمْ غُزَيِّـلٍ ذَبَـحْـتُ ... وَكَـمْ دُنَـيْـنـيـرٍ بِهِ سَمَـحْـتُ

إذا كان ثالث الرّباعيّ حرفاً معتلاً، قلبته ياء مشدّدة، كقولك في تصغير «كِتـاب وغَزال وعَجوز وعَمود وشَريف وسَعيد»: كُتَيِّب وغُزَيِّل وعُجَيِّز وعُمَيِّد وشُرَيِّف وسُعَيِّد(١٢).

فإن كانت الواو متحرّكة، جاز أن تقلبها في التصغير ياء مشدّدة، وجاز أن تظهر الواو كما كانت متحرّكة، كقولك في تصغير «أَسْوَد» و«جَدْوَل»: أُسَيِّد وجُدَيِّل، وإن شئت قلت: أُسَيْوِد وجُدَيْوِل؛ والقلب أجود.

وإن كان آخر الرّباعيّ حرفاً مشدّداً، تركته على تشديده، كقولك في تصغير «أَصَمّ» و«مُسِنّ»: أُصَيْمّ ومُسَيْنّ.

وإن كان آخره ألفاً مقصورة: فإن كانت للتأنيث أقررتها على حالها، كقـولـك في تصغير «حُبْلَى» و«بُشْـرَى»: حُبَيْلَى وبُشَيْرَى؛ وإن كانت لغير التّأنيث، قلبتها ياء، كقولك في تصغير «مَلْهَى» و«مَغْزَى»: مُلَيْهٍ ومُغَيْزٍ.

وإن كان آخره همزة، صغّر كتصغير الثّلاثي، تقول في تصغير «كِساء» و«رِداء»: كُسَيّ ورُدَيّ.

وإن كان خمـاسيًّا ورابعه معتلّ، قلبتها في التصغير ياءً، كقولك في تصغير «سِرْبال» و«دينار»: سُرَيْبيل ودُنَيْنير، وفي تصغير «مِنْديل» و«عُصْفور»: مُنَيْديل وعُصَيْفير.

* * *

(١٢) ليس في ب: كتيّب . . . . وسعيّد.

[٢٥١] وَقُلْ «سُرَيْحينٌ» لـ «سِرْحانٍ» كَما تَقولُ في الْجَمْعِ: سَراحينُ الْحِمَى* [ظ٦٦]
[٢٥٢] وَلا تُغَيِّرْ في «عُثَيْمانَ» الأَلِفْ وَلا «سُكَيْرانَ» الَّذي لا يَنْصَرِفْ
[٢٥٣] وَهٰكَذا «زُعَيْفِرانٌ» فاعْتَبِرْ بِهِ السُّداسِيّاتِ، وَافْقَهْ ما ذُكِرْ

إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون، فانظر ما قبلها: فإن كان أربعة أحرف، صغّرت الأربعة ثمّ ألحقت بها الألف والنّون، كقولك في تصغير «زَعْفَران» و«عَقْرَبان» و«ثُعْلُبان»: زُعَيْفِرانٌ وعُقَيْربانٌ وثُعَيْلِبانٌ. وإن كان قبلها ثلاثة أحرف، نحو: سِرْحان وسُلْطان وسَكْران وعُثْمان، فانظر في الاسم: هَلْ جُمِعَ جَمْعَ تكسير أم لا؟ فإن لم يكن جُمِعَ جَمْعَ تكسير، فصغّر الصّدر منه، ثمّ ألحق به الألف والنّون، فتقول في تصغير «عُثْمان» و«سَكْران»: عُثَيْمان وسُكَيْران؛ لأنّهم لم يقولوا في جمعهما «عَثامين» ولا «سَكارين».

وإن كان ممّا يجمع جمع التكسير وقُلبت ألفه ياء، قلبتها أيضاً في التّصغير، كقولك في تصغير «سِرْحان» و«سُلْطان»: سُرَيْحين وسُلَيْطين، لقولهم في جمعهما: سَراحين وسَلاطين[١٣]؛ وهٰذا أصل مطّرد يُقاس عليه.

* * *

[٢٥٤] وَارْدُدْ إِلَى الْمَحْذوفِ ما كانَ حُذِفْ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعودَ مُنْتَصِفْ
[٢٥٥] كَقَوْلِهِمْ في «شَفَةٍ»: شُفَيْهَهْ وَالشّاةُ، إِنْ صَغَّرْتَها، شُوَيْهَهْ

اعلم أنّ أكثر الأسماء المنقوصة[١٤] ما حُذِفَ الأخير منه، فإذا صُغِّرَ رُدَّ إلى أصله وأُعيد إليه ما كان نقص منه، فتقول في تصغير «يَد»: يُدَيَّة؛ لأنّ المحذوف منها الياء، بدليل قولهم «يَدَيْتُه»، إذا ضَرَبْتَ يَدَهُ. وتقول في* [و٦٧]

(١٣) جـ: سرايحين وسلايطين؛ وهو تحريف.
(١٤) هي لدى الصّرفيّين: الأسماء الناقصة.

تصغير «دَم»: دُمَيّ؛ لأنّ المحـذوف منـه الياء، بدليل قولهم في تثنيتـه «دَمَيانِ». وتقول في تصغير «فَم»: فُوَيْه؛ لأنّ المحذوف منه الواو، لقولهم في جمعـه «أَفْـواه»، وفي تصريف الفعل منه: تَفَوَّهْتُ، وإن أُبدلت الميم من الواو، ولهٰذا لُحِّنَ[١٥] من صغّره على «فُمَيْم».

وتقول في تصغير «شَفَة»: شُـفَيْهَة؛ لأنّ المحذوف منها الهاء، بدليل قولك: شافَهْتُ، وبجمعها على «شِفاه». وتقول في تصغير «شاة»: شُوَيْهَة، لقولك في جمعها «شِياه». فأمّا «سَنَة» فقد صُغِّرَتْ على «سُنَيَّة» و«سُنَيْهَة»، لقـولـك في تصريف الفعل منها: سانَيْتُ وسانَهْتُ، مُساناةً ومُسانَهَةً؛ فأمّا «حِر»[١٦] فصغّر على «حُرَيْح»؛ لقولهم في جمعه «أَحْراح».

***

[٢٥٦] وَالْـقِ في تَصْـغيـرِ ما يُسْـتَـثْقَـلُ زائـدَهُ، أَوْ ما تَراهُ يَثْـقُـلُ

[٢٥٧] وَالأَحْـرُفُ الـلاّتي تُزادُ في الكَلِمْ مَجْمـوعُهـا قَوْلُـكَ: يا هَوْلُ اسْتَنِمْ

[تصغير الخماسيّ]

اعلم أنّ العرب استثقلت تصغير الأسماء الخماسيّة إذا لم يكن رابعها حرف اعتلال، وكذلك السّداسيّة. وموجب استثقالهم تصغيرَها وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التصغير وحرفين قبلها، فيميل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأوّل، وسبيل ياء التصغير أن تكـون وسـطاً والّـذي قبلها أرجح من الّذي بعدها. فعلى هٰذا متى أردت تصغير اسم خماسيّ سليم الحروف: فإن كان

[ظ٦٧] فيه حرف من حروف الزيادة* حُذِفَ؛ وإن لم يكن، حذف الحرف المستثقل

(١٥) د: ولهٰذا يجوز؛ وهو تحريف.

(١٦) ب: خرج؛ وفي غيرها: حرح.

فيه على ما نبيّنه من بعد.

* * *

[أحرف الزّيادة]

وحروف الزّيادة عشرة: الهمزة والتّاء والسين واللّام والهاء والميم والنّون وحروف الاعتلال الثلاثة، الّتي هي الألف السّاكنة والواو والياء. وقد جمعت حروفها في «الْمُلْحَة» في قولك: يا هَوْلُ اسْتَنِمْ[17]؛ وقد جُمعت أيضاً على جموع أُخَرَ أحسنها: سَأَلْتُمونيها، وقيل: اَلْيَوْمَ تَنْساهُ، و: اَلْمَوْتُ يَنْساهُ، و: أَسْلَمَني وَتاهَ، و: اَلْوَسْمِيُّ هَتّانٌ، و: اَلتَّناهي سُمُوٌّ. وحكى المبرّد[18]، قال: سألت أبا عثمان المازنيّ[19] عنها، فأنشدني: [متقارب]

هَويتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَني
وَما كُنْتُ قِدْماً هَويتُ السِّمانا[20]

---

(١٧) ب و د: سائل وانتهم

(١٨) هو أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد الأزديّ البصريّ، إمام العربيّة ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، وروى عنه إسماعيل الصفّار ونفطويه والصّولي. ومن تصانيفه المطبوعة الكامل في الأدب والمقتضب في النحو. ولد سنة ٢١٠هـ وتوفّي سنة ٢٨٥هـ ببغداد. [انظر أخباره في بغية الوعاة ١: ٢٦٩ - ٢٧١].

(١٩) هو أبو عثمان بكر بن محمّد بن بقيّة المازني، روى عن أبي عبيدة والأصمعيّ وأبي زيد. كان بصريًّا متّسعاً في الرواية قديراً على الكلام، ما ناظر أحداً إلّا قطعه. قال تلميذه المبرّد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان. توفي سنة ٢٣٠هـ أو بعدها. [نزهة الألبّاء: ١٨٢ - ١٨٧].

وعن الأخفش أخذ المازنيّ مع الجرميّ كتاب سيبويه.

(٢٠) لا أعرف قائله،

وقد أنشده الرضيّ في شرح الشّافية ٣: ٣٣١.

فراجعته في الجواب، فقال: قَدْ أَجَبْتُكَ دَفْعَتَيْنِ[٢١]، يعني أن مجموعها «هَويتُ السِّمانَ».

* * *

[٢٥٨] تَقولُ في «مُنْطَلِقٍ»: مُطَيْلِقٌ فَافْهَمْ، وفي «مُرْتَزِقٍ»: مُرَيْزِقٌ
[٢٥٩] وَقيلَ في «سَفَرْجَلٍ»: سُفَيْرِجُ وَفي فَتىً مُسْتَخْرِجٍ: مُخَيْرِجُ

اعلم أنّ الاسم الخماسيّ السليم الحروف لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام[٢٢]:

ـ أحدها ألّا يكون فيه أحد حروف الزّيادة، نحو: سَفَرْجَل وفَرَزْدَق، فإذا صغّر هٰذا النّوع من الأسماء الخماسيّة، وجب حذف الحرف الأخير منه؛ لأنّ استثقال الكلمة يحصل به، فتقول في تصغير «سَفَرْجَل»: سُفَيْرِج، وفي «فَرَزْدَق»: فُرَيْزِد. وقد حذف بعضهم الدّال من «فَرَزْدَق»، فقال: فُرَيْزِق؛ ولم
[٦٨و] يحذف أحد الجيم من «سَفَرْجَل». وإنّما حذف الدّال من «فَرَزْدَق»؛ *لأنّ الدّال أخت التّاء الّتي هي من حروف الزّيادة.

ـ والقسم الثّاني أن يكون في الاسم الخماسيّ حرف من حروف الاعتلال، فيختصّ الحذف به، كقولك في تصغير «سَمَيْدَع»: سُمَيْدِع، فتحذف الياء لكونها من حروف الزّيادة، وتقول في تصغير «قَرْقَرى»، وهو اسم بقعة: قُرَيْقِر.

ـ والقسم الثالث أن يكون في الاسم الخماسيّ حرفان من حروف

---

(٢١) جـ و د: مرّتين.
(٢٢) ليس في د: اعلم .... أقسام.

الزّيادة: فإن كان لأحدهما مزيّة أُقِرّ وحُذف الآخر؛ فإن تساويا كنت مخيّراً في حذف أيّهما شئت. مثال الأول كقولك في تصغير «مُنْطَلِق ومُرْتَزِق»: مُطَيْلِق ومُرَيْزِق، فتحذف التّاء دون الميم، لأنّ للميم مزيّةً بدلالة صيغتها على الفاعل. ونحوه قولك في تصغير «مُخْتار»: مُخَيِّر، فتحذف التّاء دون الميم[٢٣]. ومثال القسم الثّاني كقولك في تصغير «حَبَنْطَى»، وهو العظيم البطن: حُبَيْطِيّ، إذا حذفت النّون؛ و«حُبَيْنِيط»، إذا حذفت الألف لأنّ الألف والنون جميعاً زائدتان فيه؛ لأن أصله من «حَبِطَ بَطْنُهُ»، إذا عَظُمَتْ[٢٤]. ومن هٰذا القسم «قَلَنْسُوَة»؛ لكون النون والواو زائدتان فيها؛ فأمّا الهاء اللاّحقة بها فهي علامة التّأنيث، فإذا أردت تصغيرها قلت على حذف النون: قُلَيْسِيَة، وعلى حذف الواو: قُلَيْنِسَة.

وأمّا الأسماء السّداسيّة والسّباعيّة فتحذف في تصغيرها ما قبلها من حروف الزّيادة، كقولك في تصغير «مُسْتَخْرِج»: مُخَيْرِج؛ لأنّ السّين والتّاء* [ظ٦٨] جميعاً زائدتان فيه؛ وعلى ذٰلك فقس تُصِبْ[٢٥].

* * *

[٢٦٠] وَقَدْ تُزادُ الْياءُ لِلتَّعْويضِ ... وَالْجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ الْمَهيضِ

[٢٦١] كَقَوْلِهِمْ: إنَّ الْمُطَيْليقَ أَتَى ... وَاخْبَا السُّفَيْريجَ إِلَى فَصْلِ الشِّتا

كلّ اسم حذف منه حرف أو حرفان عند تصغيره جاز أن يعوّض من المحذوف ياءً، كقولك في تصغير «سَفَرْجَل ومُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج»، إذا عوّضت

(٢٣) ليس في ب: قولك .... الميم.

(٢٤) جـ: انتفخ.

(٢٥) ليس في جـ و د: تصب.

من المحذوف: سُفَيْريج ومُطَيْليق ومُخَيْريج. وكقولك في تعويض ما حذف من تصغير «قَلَنْسُوَة»: قُلَيْسِيَّة وقُلَيْنيسَة؛ وكذلك تقول في تصغير «كُمَّثْراة»: كُمَيْثِرَة وكُمَّيْثيرَة.

* * *

[٢٦٢] وَشَذَّ مِمّا أَصَّلوهُ «ذَيَّا» تَصْغيرُ «ذا» ومثله «اللَّذَيَّا»

[شواذّ التّصغير]

اعلم أنّ العرب خصّت أسماء الإشارة والأسماء المبهمة عند التصغير بأن أقرّت أوائلها على فتحها، وألحقت بآخرها ألفاً بدلاً من ضمّ أوائلها، فقالوا في تصغير «ذا» و«تا»: ذَيّا وتَيّا، وفي «ذاكَ» و«ذلِكَ»: ذَيّاكَ وذَيّالِك. وقالوا في تصغير «الَّذي» و«الَّتي»: اللَّذَيّا واللَّتَيّا. ومنه قول الشاعر: [طويل]

بِذَيّالِكَ الْوادي أَهيمُ وَلَمْ أَقُلْ
«بِذَيّالِكَ الْوادي» وَ «ذَيّاكَ» مِنْ زُهْدي
وَلٰكِنْ إِذا ما حُبَّ شَيْءٌ تَوَلَّعَتْ
بِهِ أَحْرُفُ التَّصْغيرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ(٢٦)

* * *

[٢٦٣] وَقَوْلُهُمْ أَيْضاً «أُنَيْسِيانُ» شَذَّ كَما شَذَّ «مُغَيْرِبانُ»
[٢٦٤] وَلَيْسَ هٰذا بِمِثالٍ يُحْذَى فَاتَّبِعِ الأَصْلَ وَدَعْ ما شَذّا

[٦٩و] *اعلم أنه قد شذّ في التصغير ألفاظ خرجت عن القياس المعتمد والأصل المطّرد، فقالوا في تصغير «لَيْلَة»: لُيَيْلِيَة، وفي تصغير «إِنْسان»:

(٢٦) لم أقف على قائلهما؛ ولا أعلم نحويًّا أنشدهما.

أُنَيْسِيان، فزاد فيها ياءً على ياء التصغير. ومنه قولهم في تصغير «مَغرب»: مُغَيْرِبان، فزادوا ألفاً ونوناً في آخره. وقالوا في تصغير «عَشِيَّة»: عُشَيْشِيَة، فزادوا فيها شيناً.

* * *

[تصغير الترخيم]

وفي التصغير نوع يسمّى «تصغير التّرخيم»، كقولهم في تصغير «أَزْهَر وأَسْوَد وحارِث وحَمّاد»: زُهَيْر وسُوَيْد وحُرَيْث وحُمَيْد؛ فحذفوا الهمزة، ثمّ صغّروا الاسم بعد ذلك.

* * *

باب النّسب

[٢٦٥] وكُلُّ مَنْسوبٍ إلَى اسْمٍ في الْعَرَبْ أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ ياءُ النَّسَبْ

اعلم أنّ النّسب يكون إلى قبيلة، كقولك: بَكْريّ ومُضَريّ[1]، وإلى بلد، كقولك: مِصْرِيّ وبَغْدادِيّ، وإلى نِحْلَة، كقولك: أَشْعَرِيّ وقَدْرِيّ، وإلى صناعة، كقولك: كِسائِيّ وبَتّيّ[2].

ومتى نسبت إلى اسم زدت في آخره ياءً مشدّدة، وإنّما شدّدت ليفرق بها بين ياء النسب وبين ياء المتكلّم. ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعد ما كان عَلَماً أو جنساً، وكلاهما ممّا لا يجوز[3] أن يوصف به. وإذا صار المنسوب إليه صفة، عَمِلَ عَمَلَ الفعل، وارتفع به الاسم الظّاهر، كقولك:

[ظ٦٩] مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هاشِمِيٍّ أَبوهُ، كما تقول: مَرَرتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ أَبوهُ*.

***

[٢٦٦] فَتَحْذِفُ الْهاءَ بِلا تَوَقُّفِ مِنْ كُلِّ مَنْسوبٍ إلَيْهِ فَاعْرِفِ

إنّما حذف في النسب هاء المنسوب إليه؛ لأنّ بينهما وبين ياء النّسب شبهاً، وهو أنّ كلًّا منهما لا تقع إلّا متطرّفة، ثمّ إنّها تصير حرف الإعراب ويُجعل ما قبلها[4] حشواً في الكلمة، فلهذا لم يُجمع بينهما. فلمّا تعذّر الجمع بينهما حذفت الهاء، أُقرّت ياء النّسب للدّلالة على المعنى؛ ولهذا لُحِّنَ من قال في نسب الدّرهم إلى القلعة: دِرْهَمٌ قَلْعَتِيٌّ، إذ الصّواب: دِرْهَمٌ قَلْعِيٌّ، كما تقول: رَجُلٌ مَكِّيٌّ.

---

(١) جـ: وبصريّ؛ د: ونصريّ.

(٢) ليس في د: وبتّيّ.

(٣) د: ممّا يجوز.

(٤) ب وجـ: ما بعدها.

[٢٦٧] تَقــولُ: قَدْ جاءَ الْـفَـتَى الْبَكْــرِيُّ   كَمــا تَقــولُ: الْـحَسَنُ الْبَصْــرِيُّ

اعلم أنّ حكم ياء النّسب أن ينكسر ما قبلها(٥)، كقولك في النّسب إلى «بكْر»: بَكْرِيّ، فتكسر الرّاء. فإن كان ثاني الاسم الثّلاثيّ مكسوراً، فُتحَ في النسب، كقولك في النّسب إلى «النَّمِر»: نَمَرِيّ، بفتح الميم. فالسبب الموجب لفتحها استثقالهم، إذ لو كُسِرَتْ توالى كسرتان بعدهما ياء مشدّدة تعدّ بياءين.

* * *

[٢٦٨] وَإنْ يَكُـنْ مِمّــا عَلَى وَزْنِ «فَـتَى»   أَوْ وَزْنِ «دُنْيا» أَوْ عَلَى وَزْنِ «مَتَى»

[٢٦٩] فَأَبْدِلِ الْحَـرْفَ الأَخيـرَ مِنْـهُ وَاوَا   وَعــاصِ مَنْ مارَى وَدَعْ مَنْ ناوَا

[٢٧٠] تَقــولُ: هٰذا عَلَوِيٌّ مُعْــرِقُ   وَكُــلُّ لَهْــوٍ دُنْـيَــوِيٌّ موبِـقُ

اعلم أنّـك متى نسبت إلى اسم ثلاثيّ مقصور، نحو: فَتىً ورَحىً، أبدلت ألفه واواً في النسب، سواء كانت من ذوات الواو أو من ذوات* الياء، [و٧٠] كقولك في النسب إلى «فَتىً» و«قَناً»، وهما من ذوات الواو: فَتَوِيٌّ وقَنَوِيٌّ، وإلى «رَحىً» و«حَصىً»، وألفهما من ذوات الياء: رَحَوِيٌّ وحَصَوِيٌّ. وإنّما لم تقلب هٰذه الألف ياءً كما قلبت في التّثنية، لئلاّ تتوالى الياءات. وكذٰلك كلّ اسم ثلاثيّ منقوص، تقلب ياؤه واواً في النّسب، كقولك في النسب إلى «نَدٍ» و«شَجٍ»: نَدَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ.

وكـذٰلـك المقصور إذا كان على وزن «مَفْعَل»، نحو مَغْزًى ومَلْهًى، تقلب ألفـه واواً في النّسب. فأمّا ما كان على «فُعْلَى»، نحو: دُنْيا وموسَى

---

(٥) ليس في ب: حكم.

وبُشْرَى، أو كان على وزن «فِعْلَى»، نحو: عيسَى، جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه:

ـ أحدها «دُنْيِيّ وموسِيّ وعيسِيّ»(٦).

ـ والثّاني «دُنْيَوِيّ وموسَوِيّ وعيسَوِيّ».

ـ والثالث، وهو أضعفها: دُنْياوِيّ وموساوِيّ وعيساوِيّ.

فأمّا ما كان آخره ياءً مشدّدة، مثل: عَلِيّ وغَنِيّ، فالأفصح أن تقلب ياؤه واواً، فتقول: عَلَوِيّ(٧) وغَنَوِيّ؛ ويجوز على ضعف: عَلِيِّيّ وغَنِيِّيّ(٨).

فأمّا المنقوص الرّباعيّ، نحو: الْقاضي، أو الخماسي، نحو: «الْمُشْتَري»، فتحذف(٩) ياؤهما في النسب، فتقول: قاضِيّ ومُشْتَرِيّ.

وإذا نسبت اسماً إلى ما وزنه «فَعيلة»، نحو: حَنيفَة، وإلى ما وزنه «فُعَيْلَة»، نحو: جُهَيْنَة ـ حذفت ياءه في النّسب، فقلت: حَنَفِيّ وجُهَنِيّ؛ وهو أصل شذّ منه قولهم: رُمْحٌ رُدَيْنِيٌّ* في النسب إلى «رُدَيْنَة»؛ إلاّ أن يكون ثاني [ظ٧٠] «فَعيلَة»(١٠) أو «فُعَيْلَة» واواً، فتقرّ الياء، كقولك في النّسب إلى «حَويزَة» و«طَويلَة»: حَويزِيّ وطَويلِيْ. وكذلك إن كان فيه حرف مكرّر، أُقرّت الياء في النّسب، كقولك في النّسب إلى «شَديدَة» و«هُرَيْرَة»: شَديدِيّ وهُرَيْرِيّ.

فأمّا النّسب إلى «فَعيل»، نحو: عَرين(١١)، أو إلى «فُعَيْل»، نحو:

---

(٦) ليس في جـ: وعيسيّ.

(٧) جـ: عليويّ.

(٨) جـ: غنيّ وعليّ.

(٩) ب: فتقلب.

(١٠) جـ: فعلية؛ وهو تحريف.

(١١) د: عزيز؛ وهو تحريف.

نُمَيْر، فغالب فيه إقرار الياء، كما قالوا: عَرينِيّ ونُمَيْرِيّ وقُشَيْرِيّ وعُقَيْلِيّ. وقد جوّزوا إثبات الياء وحذفها في النسب إلى «قُرَيْش» و«هُذَيْل»، فقيل: قُرَشِيّ وهُذَلِيّ، وقُرَيْشِيّ وهُذَيْلِيّ.

وأمّا النّسب إلى الأسماء الممدودة:

ـ فإن كان ممّا لا ينصرف أُبدلت همزته واواً، كقولك في النّسب إلى «صَحْراء» و«حَسْناء»: صَحْراوِيّ وحَسْناوِيّ. وشذّ من ذٰلك قولهم في النّسب إلى «صَنْعاء» و«بَهْراء»: صَنْعانِيّ وبَهْرانِيّ.

ـ وإن كان ممّا ينصرف، نحو: سَماء وكِساء، فالأجود إقرار الهمزة في النّسب، فتقول: سَمائِيّ وكِسائِيّ؛ وقد يجوز إبدالها واواً، فيقال: سَماوِيّ وكِساوِيّ.

* * *

[٢٧١] وَانْسِبْ أَخا الْحِرْفَةِ كَالْبَقّالِ وَمَنْ يُضاهِيهِ إِلَى «فَعّالِ»

إذا نسبت شخصاً إلى حرفة يمارسها أو صناعة يداولها، بنيته على «فَعّال»، كقولك: خَبّاز وتَمّار ونَجّار وَبزّاز، ومثله*: رَجُلٌ لَأّل، لمن يبيع [و٧١]
اللّؤلؤ، و«أَلّال»، لمن يبيع الإِلْيَة.

ثمّ اعلم أنّ من حكم النّسب أنّك إذا نسبت إلى الجماعة أن تنسب إلى واحدها، فتقول في النّسب إلى «الْفَرائِض»: فَرَضِيّ، وإلى «البْطَائح»: بَطَحِيّ؛ إلاّ أن يكون ذٰلك الجمع سمّي به واحد بعينه، فينسب إلى لفظ الجمع، كرجل سمّي «كِلاباً»، فالنّسب إليه: كِلابِيّ، وكالبلد المسمّى بـ «الْمَدائِن»: مَدائِنِيّ.

* * *

[شواذّ النسب]

وفي النّسب شواذّ لا يقاس عليها، كقولك في النّسب إلى «ظُبا»: ظُبائِيّ[١٢]، وإلى «الرَّيّ»: رازِيّ[١٣]، وإلى «الْبَحْرَيْن»: بَحْرانِيّ، وإلى «السَّهْل»: سُهْلِيّ[١٤]، بضمّ السّين، وإلى «أَمْسِ»: إِمْسِيّ، بكسر الهمزة، وإلى «الرَّقَبَةِ» و«اللِّحْيَةِ»: رَقْبانِيّ ولِحْيانِيّ، وإلى «امْرِئِ الْقَيْسِ»، وهي قبيلة: مَرَئِيّ[١٥]. في النّسب إلى «الْيَمَن»: رَجُلٌ يَمانٍ، وإلى «الشَّام»: شَآمٍ، والأصل: يَمَنِيٌّ وشامِيٌّ.

فأمّا قولهم: رَجُلٌ دُهْرِيّ[١٦]، فإن عُنِيَ به التّعطيل، كان النّسب إليه بفتح الدّال على طرد القياس[١٧]؛ وإن عُنِيَ به أنّه مُسِنٌّ، كان النّسب إليه بضمّ الدّال؛ ليفصل بين اللّغتين؛ وعلى ذلك فقس[١٨].

***

---

(١٢) جـ: ضبا ضبائي.

(١٣) د: راويّ.

(١٤) د: سهيليّ.

(١٥) جـ: مرينيّ.

(١٦) ب: أزهريّ؛ وهو تحريف.

(١٧) على طرد القياس: من د.

(١٨) ليس في ب: ليفصل بين اللغتين؛
وليس في جـ: وعلى هذا فقس.

باب التّوابع

[٢٧٢] وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضاً وَالْبَدَلْ تَوابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرابَ الأَوَلْ

[٢٧٣] وَهٰكَذا الْوَصْفُ إِذا ضاهَى الصِّفَهْ مَوْصوفَها مُنَكَّراً أَوْ مَعْرِفَهْ

[٢٧٤] تَقولُ: خَلِّ الْمَزْحَ وَالْمُجونَا وأَقْبَلَ الْحُجّاجُ أَجْمَعونا

[٢٧٥] وَامْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفِ وَاعْطِفْ عَلَى سائِلِكَ الضَّعيفِ

*اعلم أنّ التّوابع خمسة: التّأكيد والبدل والوصف وعطف البيان [ظ٧١] والعطف بحرف. وإنّما سمّيت «التَّوابِع»؛ لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه. ولكلّ منها حكم يختصّ به:

* * *

[التّأكيد]

فأمّا التّأكيد فيختصّ بالأسماء المعارف دون النكرات، وألفاظه تسعة: نَفْسٌ وعَيْنٌ وكُلٌّ وكِلا وكِلْتا وأَجْمَعُ وأَجْمَعونَ وجَمْعاءُ وجُمَعُ[١]. فهٰذه إذا كانت مؤكّدة تبعت الاسم المؤكّد في إعرابه، كقولك: أَقْبَلَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، و: اسْتَعَدْتُ الدِّرْهَمَ عَيْنَهُ. وقد جوّز بعضهم إدخال الباء على «نَفْسِهِ»، فقالوا[٢]: أَقْبَلَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ، و: أَخَذْتُ الدِّرْهَمَ بِعَيْنِهِ.

و«كُلّ» يؤكّد بها الواحد والجمع، ولا يؤكّد بها المثنّى؛ و«أَجْمَعُ» يؤكّد بها الواحد المذكّر، و«جَمْعاءُ» يؤكّد بها المؤنّث، و«جُمَعُ» تؤكّد بها جموع المؤنّث ممّن يعقل وممّا لا يعقل.

---

(١) بعدها في ب: وأبصع وأكتع والمنعوت.

(٢) ليس في جـ: أقبل . . . . فقالوا.

وأمّا «كِـلا» و«كِلْتـا» فيؤكّـد بهمـا المثّنى، كقولك: لَقيتُ الأَميرَيْن كِلَيْهِما، و: دَخَلْتُ الْجَنَّتَيْنِ كِلْتَيْهِما. وليست الألفان فيهما ألفي التّثنية، بل صيغ لفـظهمـا لتـأكيد المثنّى[٣]. ويكون الخبر عنهما مفرداً، فتقول: كِلا الرَّجُلَيْنِ قائِمٌ، و: كِلْتا الْهِنْدَيْنِ قائِمَةٌ؛ ولا تقل «قائِمانِ» ولا «قائِمَتانِ»، ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[٤]، فأفرد الخبر ولم يقل «آتَتا».

[و٧٢] *وإذا أضيفت «كِلا» و«كِلْتا» إلى اسم ظاهر وجب إثبات ألفهما على اختلاف مواقعهما، فتقول: كِلا الرَّجُلَيْنِ قائِمٌ، و: مَرَرْتُ بِكِلْتا الْمَرْأَتَيْنِ. فإن أُضيفا إلى اسم مضمر ثبتت ألفهما في الرّفع، وانقلبت ياءً في النصب والجرّ؛ تقـول: جاءَني الـرَّجُـلانِ كِلاهُمـا، والْمَرْأَتانِ كِلْتاهُما، و: لَقيتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِما، و: مَرَرْتُ بِالْمَرْأَتَيْنِ[٥] كِلْتَيْهِما.

* * *

[البـــدل]

وأمّا البدل فيدخل في الاسم والفعل؛ ويأتي في الاسم على أربعة أنواع:

ـ أحدها بدل الكلّ، كقولك: رَأَيْتُ أَخاكَ زَيْداً.

ـ والثاني بدل البعض، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾[٦]، فـ «بَعْضَ» بدل من «النّاسَ».

(٣) ب: وليست الألفان فيهما ألف التثنية بل صيغا لفظهما للتأكيد المثنّى؛
جـ: وليست الألفان فيهما ألفا التثنية بل صيغ لفظهما لتأكيد المثنّى.

(٤) الكهف ١٨: ٣٣.

(٥) ليس في جـ: كلتاهما ..... بالمرأتين.

(٦) البقرة ٢: ٢٥١.

- والثالث بدل الاشتمال، وأكثر ما يقع في المصادر، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٧)، وتقدير الكلام: يَسْأَلُونَكَ عَنْ قِتالٍ في الشَّهْرِ الْحَرامِ.

- والنّوع الرّابع بدل الغلط(٨) والنّسيان، ولا يقع ذلك في القرآن ولا في فصيح الكلام، كقولك: رَأَيْتُ زَيْداً عَمْراً، يسبق اللّسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد، ومقصودك أن تقول: رَأَيْتُ عَمْراً.

ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٩)؛ وأن تبدل النكرة من النكرة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً رَسُولاً﴾(١٠)؛ وأن تبدل النكرة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾(١١)؛ وأن تبدل المعرفة من النكرة، كقوله* تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ [ظ٧٢] اللهِ﴾(١٢).

فأمّا إبدال الفعل من الفعل فيجوز إذا كان بمعناه، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾(١٣)، فأبدل «يُضَاعَفْ لَهُ» من «يَلْقَ» لتناسب معنييهما. ومنه قولك: إنْ تَأْتِني تَمْشِ أُكْرِمْكَ، فتجزم

(٧) البقرة ٢: ٢١٧.
(٨) ب: الغليظ؛ وهو تحريف.
(٩) الفاتحة ١: ٦ و٧.
(١٠) الطّلاق ٦٥: ١٠ و١١.
(١١) العلق ٩٦: ١٥ و١٦؛
وليس في د: وأن . . . . . كاذبة.
(١٢) الشورى ٤٢: ٥٢ و٥٣.
(١٣) الفرقان ٢٥: ٦٨ و٦٩.

«تَمْشِ» على البدل من «تأْتِني» لمطابقة المشي معنى الإتيان.

* * *

[الصّفـــة]

وأمّـا الصّفـة فتختصّ بالاسم، وتكون في غالب الأحوال مشتقّة من الفعـل كالقـائم والقاعد، أو في معنى المشتقّ من الفعل، كالمنسوب إلى الحلية، مثل: الأَبْيَض والأَسْودَ، أو إلى الْخُلُق، مثل: الْكَريم والْبَخيل، أو إلى أب، مثل: بَكْريّ وقُرَشِيّ، أو إلى بلد، مثل: مَكّيّ وبَصْرِيّ، أو إلى صناعة، مثل: بَزّاز وخَبّاز، أو يوصف بـ «ذي» الّتي بمعنى «صاحِب».

ومن شرط الصّفة أن توافق الموصوف في إعرابه(١٤) وتعريفه وتنكيره، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه. ولا يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، بل يوصف كلّ نوع بما يضاهيه. وتختصّ أسماء الإشارة بأن تليها الصفة المعرّفة بالألف واللاّم، مثل: هٰذا الرَّجُلُ، و: تِلْكَ الدّارُ. وتـوصف النّكـرة بمـا يجـانسهـا من النّكرة، وبالمضاف الّذي إضافته غير محضة(١٥)، كما قال تعالى: ﴿هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَةِ﴾(١٦)، فوصف «هَدْياً»، وهو اسم نكرة بمضاف، وإنّما جاز ذٰلك لكون إضافته غير محضة(١٧)، والتنوين [و٧٣] *فيها مقدّر(١٨)، إذ أصل الكلام: هَدْياً بالِغاً الْكَعْبَةَ.

وقـد يقع الفعلان الماضي والمضارع موقع الصّفة النـكرة، كقولك:

---

(١٤) إعرابه: من د.

(١٥) ب: غير مختصّة؛ وهو تحريف.

(١٦) المائدة ٥: ٩٥.

(١٧) ب: غير مختصّة؛ وهو تحريف.

(١٨) ب: مقلّد؛ وهو تحريف.

رَأَيْتُ نَجْماً طَلَعَ، و: أَقْبَلَ رَجُلٌ يَضْحَكُ. وتوصف النكرة أيضاً بالجمل، كقولك: رَأَيْتُ رَجُلاً ضاحِكَةً سِنُّهُ، و: جاءَ رَجُلٌ أَشْقَرُ وَجْهُهُ، و: جاءَ رَجُلٌ إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ.

ومتى كانت الصّفة للمدح أو للذّمّ، جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه، وجاز أن تخالفه على تقدير إضمار عامل فيها. وعلى ذلك حُملت القراءتان: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[19]، برفع «حَمَّالَةُ» على أنّه خبر المبتدأ، ونصبها على تقدير: أَعْني حَمّالَةَ الْحَطَبِ، ويكون خبر المبتدأ ما بعدها[20]. ومنه قول الخرنق[21]: [كامل]

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذينَ هُمُ
سُمُّ الْعُداةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
اَلنّازِلينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ
وَالطَّيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ[22]

---

(١٩) المسد ١١١: ٤؛
قال ابن مجاهد: قرأ عاصم وحده ﴿حمّالةَ الحطب﴾، نصباً، وقرأ الباقون ﴿حمّالةُ الحطب﴾، رفعاً. [كتاب السبعة: ٧٠٠].

(٢٠) جـ: ويكون خبرها ما بعدها؛
د: ويكون خبرها بعدها.

(٢١) قائلة البيتين هي خرنق بنت بدر بن هفّان، انظر ديوانها ٢٩. وهما من قصيدة رثت بها زوجها بشر بن عمرو بن مرثد الضّبعيّ وابنها علقمة بن بشر وأخويه حسّان وشرحبيل، ومن قُتل معه يوم قُلاب. [خزانة الأدب ٢: ٣٠٦].

(٢٢) البيتان من شواهد مجاز القرآن ١: ٦٥ و٦٦ و١٤٣ وسيبويه ١: ١٤ و٢٤٦ و٢٤٩ و ٢٨٨ والأخفش ٨٧ و١٥٧ والفرّاء ١: ١٠٥ و٤٥٣ وابن السرّاج ٢: ٤٠ والمحلّى لابن شقير ٣٤ والمحتسب ٢: ١٩٨ وابن الشجريّ ١: ٢٤٤ والعيني ٣: ٢٠٦ و٤: ٧٢ وخزانة الأدب ١: ٣٠١. =

يروى: النّـازِلـونَ والـطَّيِّبونَ، بالرفع، على أن يكون صفة «قَوْمي»، و«الـطَّيِّبونَ» عطف عليه؛ ويروى: النّازِلينَ والطَّيِّبينَ، على تقدير «أَعْني»؛ ويروى: النّازِلونَ والطَّيِّبينَ، على أن يكون الأوّل مرفوعاً على الصّفة، والثّاني منصوباً بتقدير «أَعْني»؛ ويروى: النّازِلينَ* والطَّيِّبونَ، على أن تنصب الأوّل [ظ٧٣] بتقدير «أَعْني»، وترفع الثّاني على الصّفة.

* * *

[عطف البيان]

وأمّا عطف البيان فهو كلّ اسم ليس بمشتقّ من الفعل ولا في معنى المشتقّ منه، كالأسماء الأعلام والكنى، وبهٰذا يميّز عن الوصف؛ لأنّ الأسماء الأعلام والكنى لا يجوز أن يوصف بها؛ مثاله: رَأَيْتُ أَخاكَ زَيْداً، و: لَقيتُ أَبا مُحَمَّدٍ عَمْراً، و: مَرَرْتُ بِعَلِيٍّ أَبي الْحَسَنِ، فـ «زَيْداً» و«عَمْراً» و«أَبي الْحَسَنِ» عطف بيان يتبع ما قبله في الإعراب؛ لأنّها ممّا لا يوصف بها.

ثمّ اعلم أنّ كلّ ما وقع عطف بيان جاز أن يكون بدلاً؛ فإذا قلت: جاءَ زَيْدٌ أَبو عَمْرٍو، جاز أن يكون «أَبو عَمْرٍو» عطف بيان، وجاز أن يكون بدلاً؛ وإن كان «أَبو عَمْرٍو» بمعنى «والِدُ عَمْرٍو»، جاز أن يكون صفة أيضاً.

ومن شرط عطف البيان أن يطابق ما قبله في التعريف والتنكير، ويختصّ بالأسماء، وهو كالوصف(٢٣).

* * *

= لا يبعدن: لا يهلكن. آفة الجزر: يكثرون من نحرها للضيفان. النازلون بكلّ معترك: ينزلون من خيولهم للمبارزة ولقاء الأقران. الطيّبون معاقد الأزر: تصفهم بالعفّة.

(٢٣) د: وهو كالأصل؛ وهو تحريف.

[٢٧٦] وَالْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ في الأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: ثِبْ وَاسْمُ لِلْمَعَالي

[العطف بالحرف]

اعلم أنّ العطف بالحرف يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، إلّا أنّك إذا عطفت فعلاً على فعل وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه: فإن كان الفعل ماضياً عطفت عليه الفعل الماضي وكانا* جميعاً مبنيّين على [و٧٤] الفتح، كقولك: قامَ وَقَعَدَ، و: وَرَدَ وَصَدَرَ؛ وإن كان فعل أمر عطفت عليه فعل أمر، وسكّنت آخرهما، كقولك: قُمْ وَاخْرُجْ، و: أُدْخُلْ وانْبَسِطْ؛ وإن كان فعلاً مضارعاً عطفت عليه مثله، وأعربته إعراب الأوّل في الرّفع والنّصب والجزم(٢٤).

* * *

[٢٧٧] وَأَحْرُفُ الْعَطْفِ جَميعاً عَشَرَهْ مَحْصورَةٌ مَأْثورَةٌ مُشْتَهِرَهْ

[٢٧٨] اَلْواوُ وَالْفاءُ وَ«ثُمَّ» لِلْمَهَلْ و«لا» و«حَتَّى» ثُمَّ «أَوْ» و«أَمْ» و«بَلْ»

[٢٧٩] وَبَعْدَها «لٰكِنْ» و«إِمّا» إن كُسِرْ وَجاءَ لِلتَّخْييرِ، فَاحْفَظْ ما ذُكِرْ

اعلم أنّه يقال: حروف العطف وحروف النَّسَق، وهي: الواو والفاء و«ثُمَّ» و«حَتَّى» و«أَوْ» و«أَمْ» و«لا» و«بَلْ» و«لٰكِنْ» المخفّفة النون السّاكنة، و«إِمّا» المكسورة الهمزة. ولكلّ واحد منها معنى تختصّ به:

فأمّا الواو فهي أمّ هٰذه الحروف، ومعناها الجمع والاشتراك، ولا تقتضي الترتيب عند النحويّين، وإن كان مذهب الشّافعيّ ـ رضي الله عنه ـ ذٰلك ومالك(٢٥).

(٢٤) د: في الرّفع والجرّ والنصب.

(٢٥) جـ: وإن كان مذهب مالك والشافعيّ؛
د: وإن كان مذهب الشافعيّ ومالك.

وأمّا الفاء فمعناها التعقيب والتّرتيب، فإذا قلت: جاءَني زَيْدٌ فَعَمْرٌو، دلّ دخول الفاء على أنّ زيداً سبق(٢٦) في المجيء، وتعقّبه عمرٌو. وقد تقع للتّسبيب، نحو: ضَرَبْتُهُ فَبَكَى، و: سافَرَ فَغَنِمَ.

وأمّا «ثُمَّ» فمعناها التّرتيب والتّراخي، كقولك: سافَرْتُ إِلَى الْبَصْرَةِ ثُمَّ الْكوفَةِ(٢٧).

وأمّـا «حَتَّى» فتأتي بمعنى الواو، إلاّ أنّ من شرط ما بعدها أن يكون [ظ٧٤] جزءاً* ممّا قبلها، ويكون مذكوراً لتعظيم أو تحقير، فالتعظيم كقولك: جاءَني النّاسُ حَتَّى الأَميرُ، والتحقير كقولك: اسْتَضامَني النّاسُ حَتَّى الْحارسُ. ولـ «حَتَّى» ثلاثة معانٍ أخر:

ـ أحدها أن تكون من حروف الجرّ، على ما بيّنّاه.

ـ والثّاني أن تكون حرفاً من جملة النّواصب للفعل المضارع، على ما نبيّنه في موضعه؛ إن شاء الله(٢٨).

ـ والثّالث أن تكون حرف ابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر، كقول جرير(٢٩): [طويل]

فَمـا زالَـتِ الْـقَـتْـلَى تَمُـجُّ دِمـاءَهَـا
بِدِجْـلَةَ حَتَّـى ماءُ دِجْـلَةَ أَشْـكَـلُ(٣٠)

---

(٢٦) د: على أن أسبق.

(٢٧) د: ثمّ إلى الكوفة.

(٢٨) إن شاء الله: من جـ.

(٢٩) انظر ديوان جرير: ٤٥٧.

(٣٠) أنشده الحريري آنفاً في باب «حروف الجرّ»؛ وسوف ينشده لاحقاً في باب «إعراب الأفعال».

أراد أنّ كثرة الدّم الّذي مازج ماء دجلة قد أصاره بصفة الأشكل، وهو الّذي يخالط بياضه حمرة، ومنه سمّيت العين الّتي يمازج بياضها حمرة «شَكْلاء».

وإذا قلت: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِها، جاز في إعراب رَأْسها» ثلاثة أوجه:

ـ أحدها أن ترفعه بالابتداء وخبره مضمر، تقدير الكلام: حَتَّى رَأْسُها مَأْكولٌ.

ـ والثّاني أن تنصبه على العطف، ويكون الرأس قد دخل في الأكل.

ـ والثّالث أن تجرّه، ويكون الرّأس غير داخل في الأكل، بل الأكل وصل إليه.

وأمّا «أَوْ» فتأتي لأحد خمسة معانٍ:

ـ أحدها للشّكّ، كقولك: جاءَني زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو.

ـ والثّاني للإبهام، كقولك: لَقيتُ زَيْداً أَوْ عَمْراً، وأنت تعلم من لقيت منهما، وإنّما قصدت الإبهام على المخاطب، وعليه حُمِلَ قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ* أَوْ يَزِيدُونَ﴾(٣١). [و٧٥]

ـ والثّالث أن تكون للتّخيير، كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾(٣٢).

ـ والرّابع أن تكون للإباحة، كقولك: جالِسِ الْقُرّاءَ أَوِ الْفُقَهاءَ. والفرق

---

(٣١) الصّافّات ٣٧: ١٤٧.

(٣٢) البقرة: ٢: ١٩٦.

بين العطف بـ «أَوْ» هٰهنا والعطف بالواو، أنّك إذا عطفت بـ «أَوْ» وقلت: جالِسِ الْفُقَهاءَ أَوِ الْقُرّاءَ، كان المأمور مطيعاً[٣٣] بمجالسة الصّنفين وبمجالسة أحدهما؛ وإذا عطفت بالواو فقلت: جالِسِ الْفُقَهاءَ وَالْقُرّاءَ، لم يكن مطيعاً إلّا بمجالسة الصّنفين.

ـ والخامس من معاني «أَوْ» أن تكون للتّقريب، كقولك: ما أَدْري أَسَلَّمَ أَوْ وَدَّعَ، فدخول «أَوْ» فيها لتقريب الزّمان ما بين السّلام والوداع. وتستعمل «أَوْ» بمعنى «إلّا أَنْ»، ومنه قول الشاعر: [وافر]

وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعوبَها أَوْ تَسْتَقيما

وأمّا «أَمْ» فهي للاستفهام، وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام، فتكون الألف بمعنى «أَيّ»، فإذا قلت: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو، فتقدير الكلام: أَيُّهُما عِنْدَكَ؟ ويكون جواب المخاطب «زَيْدٌ» أو «عَمْرٌو»؛ لأنّ المستفهم بـ«أَمْ» متيقّن أنّ أحدهما عنده، وإنّما يطلب التعيين عليه، كما أنّ المستفهم بـ «أَوْ» يستفهم عن كون أحدهما عند المخاطب، ولهٰذا يُجاب بـ «نَعَمْ» أو «لا». وكان ترتيب كلام المستفهم أن يبتدئ بـ «أَوْ»[٣٤]، فإذا قلت[٣٥]: نَعَمْ، استخبر بـ «أَمْ».

وأمّا «لا» فتكون عاطفة بعد الإثبات، فتحقّق المعنى للأوّل وتنفيه عن الثاني، كقولك: قامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو. فإن قلت: ما قامَ زَيْدٌ وَلا عَمْرٌو، فالواو
[ظ٧٥] هٰهنا عاطفة دون «لا»، وإنّما زيدت «لا» بعد واو العطف تأكيداً للنّفي*

---

(٣٣) ليس في د: المأمور.
(٣٤) ليس في د: بـ «أو».
(٣٥) ليس في جـ: قلت.

وإشباعاً للمعنى.

وأمّـا «بَلْ» فمعناها الإضراب عن الأوّل والإثبات للثّاني، ولا تدخل عليها واو العطف، وتجيء بعد الإثبات، كقولك: رَأَيْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً؛ وبعد النّفي، كقولك: ما رَأَيْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً.

فإذا زيد عليها الألف صارت جواباً يوقف عليه، وتكون نقيضة «نَعَمْ»، وتأتي في جواب الاستفهام الدّاخل على النّفي، كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾(٣٦).

وأمّا «لٰكِنْ» فمعناها الاستدراك، وتجيء بعد النّفي، كقولك: ما خَرَجَ زَيْدٌ لٰكِنْ عَمْرٌو. فإن جاءت بعد الإثبات، لزم أن تكون بعدها جملة نافية، كقولك: حَضَرَ زَيْدٌ لٰكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَحْضُرْ.

وأمّا «إمّا» فتأتي بمعنى «أَوْ» في الشّكّ والإبهام والتّخيير والإباحة؛ إلاّ أنّ بينهما فرقين:

ـ أحدهما أنّك تبتـدئ بـ «إمّا» شاكًّا، وفي «أَوْ» تبتـدئ باليقين، ثم يطرى عليه الشّكّ.

ـ والثّاني أنّه لا بدّ في «إمّا» من التكرير، كما قال تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾(٣٧).

و«إمّا» العاطفة هي المكسورة(٣٨) الهمزة، وأمَّا المفتوحة الهمزة فمعناها

---

(٣٦) الأعراف ٧: ١٧٢.

(٣٧) محمّد ٤٧: ٤.

(٣٨) في النسخ: فهي المكسورة.

تفصيل الجملة ولا بدّ أن تُتلقّى بالفاء[٣٩]، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾[٤٠].

ثمّ اعلم أنّ العطف قد يقع على اللفظ وعلى الموضع؛ فإذا قلت: لَيْسَ زَيْدٌ بِكَاتِبٍ وَلا شاعِرٍ، جاز لك أن تجرّ «شاعِرٍ» بالعطف على لفظ «كاتِبٍ»، ويكون تقدير الكلام: لَيْسَ زَيْدٌ بِكاتِبٍ وَلاَ بِشاعِرٍ، وجاز لك* أن [و٧٦]
تنصب «شاعِراً» بالعطف على موضع «كاتِبٍ»؛ لأنّ الأصل: لَيْسَ زَيْدٌ كاتباً، وإنّما دخلت الباء زائدة. ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[٤١]، فمن نصب «رَسُولَهُ» جعله عطفاً على اسم الله تعالى، ومن رفعه جعله عطفاً على الموضع[٤٢]؛ لأنّ موضعه الابتداء، وإنّما طرأت «أَنَّ» عليه؛ والعطف على اللّفظ أحسن، فاعرف ذلك[٤٣].

* * *

---

(٣٩) د: تلتقى بالفاء.

(٤٠) الضّحى ٩٣: ٩ و ١٠؛
وليس في جـ: وأمّا . . . . . تنهر.

(٤١) التوبة ٩: ٣؛
قراءة الجمهور «ورسولُه» بالرّفع على الابتداء. وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وزيد بن عليّ «ورسولَه» بالنصب، عطفاً على لفظ اسم «إنَّ». وأجاز الزمخشريّ أن ينتصب على أنّه مفعول معه. وقرىء بالجرّ شاذًّا، ورويت عن الحسن، وخرّجت على العطف على الجوار، وقيل هي واو القسم. [انظر البحر المحيط ٥: ٦].

(٤٢) ليس في ب: عطفاً.

(٤٣) ليس في د: فاعرف ذلك.

باب ما لا ينصرف

[٢٨٠] هَـذا وَفـي الأَسْمـاءِ ما لا يَنْصَرِفْ فَجَـرُّهُ كَنَـصْـبِـهِ لا يَخْـتَـلِفْ

[٢٨١] وَلَـيْسَ لِلتَّـنْـويـنِ فيـهِ مَدْخَـلُ لِشِـبْهِـهِ الْفِعْـلَ الَّـذي يُسْتَثْقَـلُ

اعلم أنّ أصل الأسماء الصّرف، إلاّ أنّ فيها ما شابه الفعل فسُلب الجرّ والتنوين اللّذين لا يدخلان الفعل. والأسباب المانعة من الصّرف تسعة، وتسمّى العلل أيضاً:

- أحدها وزن الفعل(١)، مثل: أَحْمَد وتَغْلِب ويَزيد ونَرْجِس.

- والثّاني الوصف، مثل: أَحْمَر وأَبْيَض.

- والثّالث التّأنيث الذي لغير فرق(٢)، مثل: فاطِمَة وحَمْزَة وسَلْمَى وحَمْراء.

- والرّابع التعريف.

- والخامس العدل.

- والسّادس العجمة.

- والسّابع التركيب.

- والثّامن الجمع الخماسي فصاعداً، إذا كان ثالثه ألفاً.

- والتّاسع الألف والنّون الزّائدتان في آخر الاسم(٣).

---

(١) ب: دون؛ وهو تحريف.

(٢) ب: بغير فرق؛ جـ: لا بغير فرق؛ د: لغير.

(٣) ب: في الاسم.

فمتى اجتمع في الاسم سببان منهنّ(٤)، لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وإن اجتمع سبب واحد فيه انصرف في التّنكير، إلاّ في الأسماء المؤنّثة* المقصورة، مثل: حُبْلَى وبُشْرَى وذِكْرَى ودُنْيا؛ والأسماء المؤنّثة(٥) بالألف الممدودة، مثل: حَسْناء وحَمْراء؛ والألف والنون الزائدتان في «فَعْلان»، إذا كان صفة، مثل: سَكْران وغَضْبان؛ والجمع الّذي ثالثه ألف، مثل: دَراهِم ودَنانير؛ والمعدول في العدد، نحو(٦): أُحاد وثُلاث؛ فهٰذه لا تنصرف بحالٍ، والعلّة فيه قائمة مقام علّتين. [ظ٧٦]

وقد نظم بعض المحدثين الأسباب المانعة من الصّرف، فقال:

[طويل]

مَوانِعُ صَرْفِ الاِسْمِ تِسْعٌ فَهاكَها
مَبْنِيَّةً إنْ كُنْتَ في الْعِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وَتَعْريفٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَةٌ
وَعَدْلٌ وَتَأْنيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ
وَما زيدَ في «عِمْرانَ» مِنْ بَعْدِ رائِهِ
وَتاسِعُها التَّرْكيبُ، هٰذا مُلَخَّصُ(٧)

* * *

(٤) د: شيئان منهنّ.

(٥) ليس في جـ: المقصورة ..... المؤنّثة.

(٦) ب: عن؛ وهو تحريف.

(٧) لم أقف على ناظم هذه الأبيات، ولا أعلم نحويًّا أنشدها.
وفي النسخ اضطراب في الرّواية، وقد أصلحت مواطن الخلل وفق ما أراه صواباً.

[٢٨٢] مِثــالُــهُ «أَفْـعَــلُ» في الـصِّفَــاتِ كَقَـوْلِـهِمْ «أَحْمَـرُ» في الشِّيـاتِ
[٢٨٣] أَوْ جاءَ في الْـوَزْنِ مِثْـلَ «سَكْـرَى» أو مِثْـلَ «بُشْرَى» أَوْ مِثالَ «ذِكْرَى»

اعلم أنّ الأسماء الّتي لا تنصرف قسمان:

- أحدهما ما لا ينصرف معرفة ولا نكرة؛
- والثّاني ما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة.

فأمّا القسم الأوّل فهو ستّة أصناف، قد اشتملت عليها «الْمُلْحَة»:

[١] أحدها «أَفْعَل»، إذا كان صفة، سواء كان مجرّداً من «مِنْ»(٨)، نحو: أَحْمَر وأَبْيَض، أو الّذي تصحبه «مِنْ»، نحو: أَفْضَل وأَحْسَن، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾(٩).

[٢] «أو مثل «بُشْرَى» أو مثال «ذِكْرَى»: هٰذان النّوعان إشارة *إلى [٧٧و] الصّنف الثّاني ممّا لا ينصرف معرفة ولا نكرة، وهو ما آخره ألف مقصورة، سواء كان على «فَعْلَى»، بفتح الفاء، مثل: سَكْرَى ولَيْلَى، أو على «فُعْلَى»، بضمّ الفاء، مثل: بُشْرَى ودُنْيا، أو على وزن «فِعْلَى»، بكسر الفاء، نحو: دِفْلَى وذِكْرَى؛ وهٰكذا إن كان على «فُعالَى»، نحو: حُبارَى وجُمادَى.

* * *

[٢٨٤] أَوْ وَزْنُ «فَـعْـلانَ» الَّــذي مُؤَنَّثُــهْ «فَعْلَى» كَـ «سَكْرانَ» فَخُذْ ما أُنْفِثُهْ

[٣] هٰذا هو الصّنف الثالث ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة: وهو كلّ ما جاء على وزن «فَعْلان» الّذي مؤنّثه «فَعْلَى»، نحو: سَكْران وغَضْبان، اللّذين

(٨) د: من «عن»؛ وهو تحريف.
(٩) النساء ٤: ٨٦.

مؤنّثهما «سَكْرَىٰ» و«غَضْبَىٰ». فإن كان الاسم على «فُعْلان»، بضمّ الفاء، انصرف في التنكير؛ لالتحاق هاء التّأنيث به في قولهم: اِمْرَأَةٌ عُرْيانَةٌ؛ وكذٰلك إن كان على وزن «فَعْلان» وقد التحقت الهاء به، مثل: نَدْمانٌ[10]، صرف في وجه التّنكير[11]، كقولهم: اِمرَأَةٌ نَدْمانَةٌ.

* * *

[٢٨٥] أَوْ وَزْنُ «فَـعْـلاءَ» و«أَفْـعِـلاءَ» كَمِـثْـلِ: حَسْـنَـاءَ وَأَنـبِـيَـاءَ

[٤] هٰذا مثال الصّنف الرّابع ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة، وهو ما آخره ألف التّأنيث الممدودة، سواء كان على وزن «فَعْلاء»، نحو: بَيْداء، وهو اسم جنس؛ أو «بَلْعاء»، وهو اسم مذكّر؛ أو «بَيْضاء»، وهو صفة مؤنّث؛ أو «حَذْراء»[12]، وهو اسم مؤنث؛ أو كان على وزن «فُعَلاء»، نحو: ظُرَفاء وكُرَماء؛ وهو اسم جمع[13]؛ أو على وزن «أَفْعِلاء»، نحو: أَنْبِياء وأَصْدِقاء؛

[ظ٧٧] أو على وزن *«فاعِلاء»، نحو: قاصِعاء وراهِطاء، وهما جحران من أجحرة اليربوع؛ أو كان على وزن «فاعولاء»، نحو: عاشوراء وتاسوعاء.

فإن كان على وزن «فِعْلاء»، نحو: عِلْباء، وهي العصب الّذي في العنق[14]، و«حِرْباء»، وهي ذكر أمّ حُبَيْن[15]، انصرف. ولذٰلك تصرف

---

(١٠) ب: ندمانة.

(١١) د: في التنكير.

(١٢) ب: حذراء؛ جـ: جدراء، وفي الهامش: صدراء؛ د: حمراء.

(١٣) ليس في جـ و د: وهو اسم جمع.

(١٤) ب و جـ: العصبة الّتي في العنق؛
د: القصبة الّتي في العنق.

(١٥) أمّ حبين: دويبّة على خلقة الحرباء، عريضة الصّدر عظيمة البطن؛ وقيل: هي أنثى الحرباء.

«أَسْماء»، جمع اسم؛ لأنّه على وزن «أَفْعال»، مثل: قِسْم وأَقْسام؛ وأمّا «أَشْياء» فلا ينصرف، كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾[16]؛ لأنّ وزنها عند بعضهم «فَعْلاء»، وعند بعضهم «أَفْعِلاء»[17].

* * *

[٢٨٦] أَوْ وَزْنُ «مَثْنَى» وَ«ثُلَاثَ» في الْعَدَدْ ... إِذْ ما رَأَى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدْ

[٥] هٰذا هو الصنف الخامس ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة: وهو كلّ اسم معدول في العدد[18] إلى «فُعال»، نحو: أُحاد وثُلاث ورُباع، أو إلى «مَفْعَل»، نحو: مَثْنَى ومَثْلَث ومَرْبَع، فلا ينصرف هٰذا النوع بحالٍ، كما قال تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[19]. ومعنى قولك: جاءَ الْقَوْمُ أُحَادَ، أي: جاءوا واحِداً واحِداً؛ كما أنّ معنى قولك: جاءوا مَثْنَى[20]، أي: اِثْنَيْن اثْنَيْن.

* * *

[٢٨٧] وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثانِيهِ أَلِفْ ... وَهْوَ خُماسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

[٢٨٨] وَهٰكَذا إِنْ زادَ في الْمِثالِ ... نَحْوَ: دَنانِيرَ، بِلا إِشْكالِ

[٢٨٩] فَهٰذِهِ الأَنْواعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفْ ... في مَوْطِنٍ، يَعْرِفُ هٰذا الْمُعْتَرِفْ

[٦] هٰذا مثال الصِّنف السّادس ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة: وهو كلّ

---

(١٦) المائدة ٥: ١٠١.

(١٧) ليس ي جـ: وعند بعضهم «أَفعلاء».

(١٨) ليس في د: في العدد.

(١٩) فاطر ٣٥: ١.

(٢٠) ب: مثنى مثنى؛ جـ و د: أثناء.

جمع ثالثه ألف بعدها حرف مشدّد أو حرفان مخفّفان فصاعداً[٢١]، وذلك
[و٧٨] نحو*: دَوابّ ودَراهِم ودَنانير ومَصابيح، فهٰذا الصنّف لا ينصرف بحالٍ؛ لأنّه جمع لا نظير له في الواحد[٢٢] فإن لحقته الهاء انصرف، نحو: صَيارِفَة وطَيالِسَة[٢٣]؛ لأنّه بالتحاق الهاء به صار إلى مثال الآحاد، نحو: رَفاهِيَة وكَراهِيَة[٢٤]. فإن كان في آخر هٰذا الجمع ياء قبلها كسرة، نحو: جَوارٍ ولَيالٍ[٢٥]، أجرى مجرى الاسم المنقوص الّذي تحذف ياؤه في الرّفع والجرّ وينوّن[٢٦]، وتقرّ ياؤه[٢٧] في حال النّصب وتفتح، فتقول: هٰذِهِ جَوارٍ، و: مَرَرْتُ بِجَوارٍ، و: اِشْتَرَيْتُ جَوارِيَ.

فهذا شرح الأصناف الستّة الّتي لا تنصرف نكرة ولا معرفة.

* * *

[٢٩٠] وَكُلُّ ما تَأْنيثُهُ بِلا أَلِفْ فَهْوَ إذا عُرِّفَ غَيْرُ مُنْصَرِفْ
[٢٩١] تَقولُ: هٰذا طَلْحَةُ الْجَوادُ وَ: هَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعادُ
[٢٩٢] وَإنْ يَكُنْ مُخَفَّفاً كَـ «دَعْدِ» فَاصْرِفْهُ، إنْ شِئْتَ كَصَرْفِ «سَعْدِ»

قد ذكرنا أنّ ما لا ينصرف ينقسم قسمين: أحدهما ما لا ينصرف

---

(٢١) مخفّفان: من جـ.
(٢٢) جـ و د: في الآحاد.
(٢٣) د: وصياقلة.
(٢٤) ب: فاهية وراهية؛ جـ: فاهية وكراهية؛
د: فواهية وكراهية.
(٢٥) ب و د: جواري وليالي.
(٢٦) ب: والتنوين.
(٢٧) ب: وتضمّ ياؤه؛ د: وتتمّ ياؤه.

بحـالٍ، وهـو ستّـة أنواع؛ وقد مضى شرحها. والثاني ما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة، وهو ستّة أصناف أيضاً:

[١] أحدها إذا كان الاسم مؤنّثاً بالتّاء الّتي يوقف عليها بالهاء، نحو: عائِشَـة ومَكّة وصَعْدَة؛ فهٰذه الأسماء ونظائرها لا تنصرف إذا كانت معرفة، وتنصرف إذا كانت نكرة، كقولك: ما كُلُّ عائِشَةٍ أُمُّ الْمُؤْمنينَ.

وهٰكذا إذا كان الاسم* مؤنّثاً بالصّيغة، مثل: زَيْنَب وسُعاد، لم ينصرف [ظ٧٨] معـرفـة، إلّا أن يكون على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن، فلك صرفه وترك صرفه، كـ «هِنْد» و«دَعْد».

***

[٢٩٣] وَأَجْـرِ ما جاءَ بِوَزْنِ الْـفِـعْـلِ   مَجْـراهُ في الْحُكْمِ بِغَيْـرِ فَصْـلِ

[٢٩٤] فَقَـوْلُهُمْ «أَحْمَـدُ» مِثْـلُ «أَذْهَبُ»   وَقَـوْلُهُمْ «تَغْلِبُ» مِثْـلُ «تَضْـرِبُ»

[٢] هٰذا هو الصّنف الثّاني ممّا ينصرف(٢٨) نكرة ولا ينصرف معرفة، وهـو كلّ اسم جاء على وزن الفعل المضارع، نحو: أَحْمَد وتَغْلِب ويَشْكُر ونَرْجِس، وما أشبه ذٰلك. فهٰذه الأسماء تنصرف في النّكرة ولا تنصرف في المعرفة. فأمّا «نَهْشَلٌ» فإنّ نونه أصليّة، وهو في الأصل من أسماء الذّئب، وبه سمّي الرّجل(٢٩)، فينصرف في المعرفة؛ لأنّ وزنه «فَعْلَل»، مثل «جَعْفَر».

***

[٢٩٥] وَإِنْ عَدَلْتَ «فـاعِـلاً» إِلَى «فُعَـلْ»   لَمْ يَنْصِـرَفْ مُعَـرَّفـاً مِثْـلَ «زُحَـلْ»

[٣] هٰذا هو الصّنف الثّالث ممّا ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة: وهو

---

(٢٨) ب: ممّا لا ينصرف؛ وهو خطأ.

(٢٩) ب: وبه حيّ الرجل؛ وهو تحريف.

كلّ اسم عُدِلَ به عن صيغة «فاعِل» إلى «فُعَل»، نحو: مُضَر، المعدول به عن «ماضِر»[٣٠]، وهو مازج اللّبن بالماء[٣١]، ونحو: جُشَم، المعدول به عن «جاشِم»، وهو الّذي يفعل الشّيء على استثقال، ونحو: زُفَر، المعدول به عن «زافِر»، وهو حامل الأثقال، و: دُلَف، المعدول به عن «دالِف، وهو المتقاصر الخطو، و: زُحَل، وهو النّجم المعروف بالطّارق*، وعدل به عن «زاحِل»؛ [و٧٩] لأنّه أبعد النّجوم فلكاً، واشتقاقه من «زَحَلَ»، إذا بَعُدَ.

فهٰذه الأسماء لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة في مثل قولك: ما كُلُّ عُمَرٍ أبا حَفْصٍ. ويعتبر ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللّام عليه؛ ألا ترى أنّه لا يحسن أن تقول في «مُضَر» و«زُحَل»، و«دُلَف»: اَلْمُضَر والزُّحَل والدُّلَف.

ثمّ اعلم أنّه جاء «فُعَل» في الكلام على أربعة أضرب:

ـ أحدها ما كان اسم جنس، نحو: جُعَل وصُرَد ورُطَب.

ـ والثّاني ما كان صفة، نحو: حُطَم ولُبَد.

ـ والثّالث ما كان جمعاً، نحو: زُبَر وعُمَر وزُمَر، جمع: زُبْرَة وعُمْرَة وزُمْرَة؛ فهٰذه الأسماء الثّلاثة تنصرف بكلّ حالٍ.

ـ والرّابع ما جاء معدولاً عن «فاعِل»، لا ينصرف معرفة؛ وقد تقدّم ذكره[٣٢].

* * *

(٣٠) د: ماظر؛ وهو تحريف.

(٣١) ب: وهو ماء قارح اللّبن بالماء؛
جـ: وهو مازج البن بالماء.

(٣٢) ب: ذكرهم.

[٢٩٦] وَالأَعْجَمِيُّ مِثْلُ «ميكائيلا»   كَذاكَ في الْحُكْمِ وَ«إِسْماعيلا»

[٤] هٰذا هو الصّنف(٣٣) الرّابع ممّا لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة: وهو كلّ اسم جمع التعريف والعجمة، ممّا هو على أربعة أحرف فصاعداً، نحو: هُرْمُز وفَيْروز. ويعتبر بامتناع دخول الألف واللّام عليه؛ فإن كان الاسم ممّا يحسن دخول الألف واللّام عليه، انصرف، نحو رجل سمّيته بـ «نَيْروز» أو بـ «ديباج» أو بـ «فَرْنَد»(٣٤)؛ لجواز قولك: النّيروز والدّيباج والْفَرْنَد(٣٥).

وكذٰلك كلّ اسم أعجميّ على ثلاثة أحرف، فإنّه ينصرف لخفّته*، كما [ظ٧٩] صُرِفَ «نوحٌ»، و«لوطٌ» في القرآن. وجميع أسماء الأنبياء ـ عليهم السّلام ـ لا تنصرف إلّا ستّة أسماء: نوحٌ ولوطٌ، وهما أعجميّان انصرفا لخفّتهما، وأربعة عربيّة، وهي: مُحَمَّدٌ وهودٌ وصالحٌ وشُعَيْبٌ.

وأمّا أسماء الملائكة(٣٦)، نحو: جِبْريل وميكائيل(٣٧)، وأسماء الفراعنة، نحو: فِرْعَوْن وهامان، فلا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة.

* * *

[٢٩٧] وَهٰكَذا الإِسْمانِ حينَ رُكِّبا   كَقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُ مَعْديكَرِبا

[٥] هٰذا هو الصّنف الخامس من الأسماء الّتي لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة، وهي الأسماء المركّبة، مثل: حَضْرَمَوْت ورامَهُرْمُز

---

(٣٣) جـ: هذا هو الاسم.

(٣٤) جـ: فرقد؛ وهو تحريف.

(٣٥) جـ: والفرقد: وهو تحريف.

(٣٦) د: وأسماء الملائكة عليهم السّلام.

(٣٧) ليس في د: وميكائيل.

ومَعْـديكَرِب. وأكثر العرب تفتح آخر الاسم الأول منهما، إلاّ أن يكون ياءً فتسكّن، ويجرى آخر الاسم الثّاني مجرى أواخر الأسماء الّتي لا تنصرف، فتضمّـه في الرّفع، وتفتحه في النّصب والجرّ، وتسلبه التنوين في الأحوال الثّـلاثـة، فتقـول: هٰذِهِ حَضْـرَمَـوْتُ، و: رَأَيْتُ حَضْـرَمَـوْتَ، و: مررتُ بحَضْرَمَوْتَ؛ و: هٰذا مَعْديكَرِبُ[٣٨]، و: رَأَيْتُ مَعْديكَرِبَ[٣٩]، و: نَظَرْتُ إِلَى مَعْـديكَـرِبَ. وقـد أضـافهـا بعضهم، فقـال: هٰذِهِ حَضْـرَمَـوْتٍ، و: رَأَيْتُ حَضْـرَمَوْتٍ، و: مَرَرْتُ بِحَضْرَمَوْتٍ؛ كما قال: هٰذا مَعْديكَرِبٍ؛ وفيهم من قال: هٰذا مَعْـديكَـرِبَ، فلم يصرفه. فقد وضح بذٰلك أنّك إذا قلت: هٰذا مَعْديكَرِب، جاز فيه ثلاثة أوجه:

ـ أحدها، وهو الأظهر: هٰذا مَعْديكَرِبُ، بتسكين الياء وضمّ الباء.

[و٨٠] ـ والثاني: هٰذا مَعْديكَرِبٍ، بتسكين الياء وجرّ* الباء بالإضافة وتنوينه.

ـ والثالث: هٰذا مَعْديكَرِبَ، بتسكين الياء وترك صرف «كَرِبَ».

* * *

[٢٩٨] وَمِـنْـهُ ما سُمِّي عَلَى «فَعْـلانـا» عَلَى اخْـتِـلافِ فائـهِ أَحْيـانَـا

[٢٩٩] تَقُـولُ: مَرْوانُ أَتَـى كَرْمـانَـا وَ: رَحْـمَـةُ اللهِ عَلَى عُثْـمـانَـا

[٣٠٠] فَهٰـذِهِ إنْ عُرِّفَـتْ لَمْ تَنْـصَـرِفْ وَمَـا أَتَـى مُنَكَّـراً مِنْـهـا صُرِفْ

[٦] هٰذا هو الصّنف السّادس من الأسماء التي تنصرف نكرة ولا تنصرف معرفة: وهو كلّ اسم جَمَعَ التّعريف وزيادة الألف والنّون في آخره. والطريق إلى معرفة زيادة الألف والنّون أنّه إن كان الاسم على ستّة أحرف أو

(٣٨) ب: وهكذا معد يكرب؛ وهو تحريف.

(٣٩) ليس في جـ: ورأيت معد يكرب.

سبعة وفي آخره ألف ونون، فهما زائدتان. وإن كان الاسم رباعيًّا انصرف الاسم؛ لكونهما غير زائدتين، وذلك مثل: أُبان وعَنان. وإن كان الاسم خماسيًّا، فظاهره زيادة الألف والنّون في آخره، إلّا أن يدلّ دليل على كونها أصليّة. فأمّا: حَسّان وسَمّان وتبّان وعَلّان وشَيْطان(٤٠)؛ فإن أُخِذَ «حَسّان» من الْحُسْن، و«سَمّان» من السِّمَن،، و«تَبّان» من التِّبْن، و«عَلّان» من الْعَلَن، و«شَيْطان» من «شَطَنَ»، أي: بَعُدَ، فوزنها على «فَعّال»، ونونها أصليّة وانصرفت. وإن جعلت: «حَسّان» من الْحِسِّ(٤١)، و«سَمّان» من السُّمِّ، و«تَبّان» من التَّبِّ، وهو الْخُسْران، و«عَلّان» من «علَّ»، إذا شرب ثانياً، و«شَيْطان» من «شاطَ يَشيطُ»، إذا الْتَهَبَ، فالنّون زائدة، ووزنه* «فَعْلان»، فلا [ظ٨٠] ينصرف؛ وبهٰذا يعتبر هٰذا الجنس.

***

[٣٠١] وَإِنْ عَراها أَلِفٌ وَلامُ   فَما عَلَى صارِفِها مَلامُ

[٣٠٢] وَهٰكَذا تُصْرَفُ في الإِضافَهْ   نَحْوَ: سَخَى بِأَطْيَبِ الضِّيافَهْ

قد أشرنا قبل أنّ العلّة في صرف ما لا ينصرف من الأسماء أنّه شابه الفعل فسُلب الجرّ والتّنوين اللّذين لا يدخلان الفعل. فإن أُضيف ما لا ينصرف انصرف، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾(٤٢)، فكسر النّون(٤٣) في الجرّ للإضافة. وهٰكذا إن عُرِّفَ بالألف واللّام انصرف، كقولك: نَظَرْتُ إِلَى الأَحْمَرِ، و: مَرَرْتُ بِالسَّكْرانِ. والعلّة فيه

(٤٠) ليس في د: وشيطان.

(٤١) د: من الحسن؛ وهو تحريف.

(٤٢) التّين ٩٥: ٤.

(٤٣) جـ: فليس النون؛ وهو تحريف.

خروج الاسم بالإضافة والتعريف عن شَبَهِ الفعل.

* * *

[٣٠٣] وَلَيْسَ مَصْروفاً مِنَ الْبِقاعِ   إلَّا نَواحٍ جِئْنَ في السَّماعِ

[٣٠٤] مِثْلُ: حُنَيْنٍ وَمِنًى وَبَدْرِ   وَواسِطٍ وَدابِقٍ وَحَجْرِ

اعلم أنّ الغالب على أسماء البقاع التّأنيث، فلا ينصرف في المعرفة؛ إلّا أنّه قد جاء عن العرب تذكير ثلاثة مواضع وصرفوها، وهي: واسِطٌ وبَدْرٌ وفَلْجٌ، للبلد الّذي تسمّيه العامّة «الْفَلْج». وجاء عنهم التّذكير والتّأنيث في خمسة مواضع، وهي: مِنىً ودابِقٌ وهَجَرٌ وحُنَيْنٌ وحَجْرٌ، وهي قصبة اليمامة، فيجوز صرفها وترك صرفها، إلّا أنّ القرآن نطق بصرف «حُنَيْن» في قوله تعالى[٤٤]: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[٤٥].

[و٨١] وأمّا ما عدا هٰذه المواضع* الثمانية، فالغالب في كلام العرب ترك صرفه وإن خلا اسم المكان من علامة التّأنيث، نحو: خُراسان وعُمان ومِصْر وحَلَب، كأنّه يشار باللفظ المذكور[٤٦] إلى البقعة أو الخطّة أو المحلّة[٤٧]؛ وبه نطق القرآن في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ﴾[٤٨].

* * *

(٤٥) التوبة ٩: ٢٥.

(٤٦) ب و د: بالاسم المذكور.

(٤٧) جـ: اللمحة؛ وهو تحريف.

(٤٨) يوسف ١٢: ٩٩.

الضّرورة الشّعريّة

[٣٠٥] وَجـائِـزٌ في صَنْعَـةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْـرِفَ الشّـاعِرُ ما لا يَنْصَرِفْ

قد ذكرنا أنّ الأصل في الأسماء الصّرف، وإنّما ترك صرف شيء منها لسبب وجد فيه(١). فإذا اضطرّ الشّاعر، لأجل إقامة الوزن، إلى صرف ما لا ينصرف جاز، كقولهم: [طويل]

كَأَنَّ دَنـانـيراً عَلَى قَسَـمـاتِـهِـمْ
وَإِنْ كانَ قَدْ شَفَّ الْـوجُـوهَ لِقَـاءُ(٢)

فصرف «دَنانيرَ» الّتي لا تنصرف في الكلام.

فأمّا ترك صرف ما ينصرف(٣) فلا يجوز عند سيبويه، وإن كان قد أجازه الكـوفيّون(٤). والفـرق بين الموضعين أنّه إذا صُرِفَ ما لا ينصرف، فقد رُدَّ الاسم إلى أصله؛ وإذا تُرِكَ صرف ما ينصرف، فقد غُيِّر الشّيء عن أصله.

---

(١) د: لشبه وجد فيه.

(٢) قائل البيت هو مُحْرِز بن الْمُكَعْبِر الضّبّي، من كَعْبَرَهُ بالسّيف، إذا قطعه؛ لأنّه ضرب قوماً بالسَّيف، وأجازوا فتح الباء. [انظر بعض خبره في معجم الشعراء: ٣٣١ و٣٣٢].
والبيت في المرزوقي ١٤٥٧ والكامل للمبرّد ١: ٨٠ و٨٢ وفي أسرار البلاغة للجرجاني ٣١٣ وفي لسان العرب ـ قسم.

(٣) د: ما لا ينصرف.

(٤) قال ابن الأنباريّ:
ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبـو علي الفـارسيّ وأبـو القـاسم بن برهـان من البصريّين. وذهب البصـريّون إلى أنه لا يجوز؛ وأجمعوا على أنّه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر. [الإنصاف ٤٩٣].

وهٰكذا يجوز قصر الممدود[٥]؛ لأن أصل الأسماء القصر[٦]، ولا يجوز مدّ المقصور، وإن أجازه الكوفيّون.

* * *

وإذ قد ذكرنا ما يجوز في ضرورة الشّعر في هٰذين الأمرين، فنشرح طرفاً ممّا جُوِّزَ له. فمن ذٰلك:

ـ أنّه يجوز له وصل ألف القطع، كقوله: [وافر]

أَلَا آبْـلِغْ حاتِـمـاً وَأَبـا عَلِيٍّ
بِأَنَّ عَوَانَـةَ الـضُّـبَـعِـيَّ فَرَّا[٧]

[ظ٨١] ـ *ويجوز له قطع ألف الوصل، كقول الشّاعر: [بسيط]

لَتَـسْـمَـعَـنَّ وَشِـيكـاً في دِيارِهِـمُ
أَللهُ أَكْـبَـرُ يا ثاراتِ عُثْـمـانَـا[٨]

ـ ويجوز له تذكير المؤنّث، كقول القائل: [متقارب]

فَلا مُزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهـا
وَلا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إِبْـقـالَـهـا[٩]

---

(٥) د: يجوز الممدود.

(٦) د: لأنّ أصل الأسماء الممدود.

(٧) لا أعرف قائل البيت، ولا أعلم نحويًّا أنشده.

(٨) قائل البيت هو حسّان بن ثابت الأنصاري، انظر ديوانه: ٢٤٨؛ وهو من شواهد ابن جنّي في المنصف ١: ٦٨.

(٩) قائل البيت هو عامر بن جوين الطائي، أحد الخلعاء الفتّاك، تبّرأ قومه من جرائره، وكان معاصراً لامرىء القيس بن حجر الكنديّ. [المحبّر ٣٥٢ وخزانة الأدب ١: ٢٤ و٢٥]. =

ـ ويجوز له تأنيث المذكّر، كقول الشّاعر: [كامل]

لَمّـا أَتـى خَبَـرُ الـزُّبَـيْرِ تَواضَـعَـتْ
سورُ الْـمَـدينَـةِ وَالْـجِبـالُ الْخُشَّـعُ[10]

ـ ويجوز له تشديد المخفّف، كقول رؤية[11]: [رجز]

ضَخْـمٌ يُحِـبُّ الْـخُلُقَ الأَضْـخَمّـا[12]

ـ ويجوز له تخفيف المشدّد، كقول الراجز[13]: [رجز]

= وقد نسب أبو بكر الأنباري هذا البيت إلى الأعشى.
[انظر شرح القصائد السّبع الطوال الجاهليّات: ١٠٧ و٥٢٢].
والبيت من شواهد سيبويه ١: ٢٤٠ والأخفش ٥٥ و٣٠٠ والفرّاء ١: ١٢٧ والخصائص ٢: ٤١١ والمحتسب ٢: ١١٢ وابن برهان ٤٤ والعينيّ ٢: ٤٦٤ وخزانة الأدب ١: ٢١.
والمزنة: السّحابة البيضاء. ودقت: قطرت.
ويروى عجز البيت: «ولا أرض أبقلت ابقالها»، على تخفيف الهمزة وتأنيث الأرض على ما يجب.

(١٠) قائل البيت هو جرير، انظر ديوانه ٢٤٥ والنقائض ٩٦٩.
وهو من شواهد مجاز القرآن ١: ١٩٧ وسيبويه ١: ٢٥ والفرّاء ٢: ٣٧ والمقتضب ٤: ١٩٧ والأصول ٣: ٤٧٧ وابن شقير ٢٥٤ والخصائص ٢: ٤١٨ وخزانة الأدب ٢: ٢٢٦.

(١١) ديوان رؤبة ـ الزيادات ١٨٣؛ وفيه:
ثمّت جئت حيّة أصمّا ضخماً يحبّ الخلق الأضخمّا
وفي د: كقول الشاعر الراجز.

(١٢) من شواهد سيبويه ١: ١١ و٢: ٢٨٣ والأصول ٣: ٤٥٣ وسرّ الصناعة ١٦٢ و٤١٦ و٥١٥ والمنصف ١: ١٠ والمحتسب ١: ١٠٢ و٢: ٢٣٩ وابن برهان ٤٩٩.

(١٣) د: كقول القائل.

قَتَـلْتُ عِلْبـاءَ وَهِـنْـدَ الْـجَـمَـلي
وَابْـنـاً لِصُـوحَـانَ عَلَى دينِ عَلِي[١٤]

ـ ويجوز له إظهار المدغم، كقول قَعْنَب بن أمّ صاحب[١٥]: [بسيط]

مَهْـلاً أَعـاذِلَ قَدْ جَرَّبْـتِ مِنْ خُلُقـي
أَنّـي أَجـودُ لأَقْـوامٍ وَإِنْ ضَنِـنـوا[١٦]

أي: ضنّوا.

ـ ويجوز له حذف التنوين، كقول الشاعر، وهو أبو الأسود[١٧]:

[متقارب]

---

(١٤) قائله عمرو بن يثربي الضّبّي، انظر لسان العرب ـ صوح وهود. وقبله:
إنّي لمـن أنكـرني ابن اليـثربي
وهو في كتاب «ما يجوز للشاعر في الضرورة» للقيرواني ٩٢.
وهند الجملي: هو هند بن عمرو الجملي، كان مع عليّ ـ رضي الله عنه ـ يوم الجمل.
وليس في د: «وابناً . . . . علي».

(١٥) قائله قعنب بن أمّ صاحب الغطفاني، ومعنى «قعنب» في اللغة الشديد الصّلب من كلّ شيء. [انظر شرح شواهد الشافية ٤: ٤٩٠].
وفي ب: كقول ابن أمّ قعنب؛
وفي جـ: كقول الشاعر وهو قنعب؛ وهو تحريف.
وفي د: كقول أمّ قعنب.

(١٦) من شواهد سيبويه ١: ١١ و٢: ١٦١ والمقتضب ١: ١٤٢ و٢٥٣ و٣: ٣٥٤ والأصول ٣: ٤٤١ والخصائص ١: ١٦٠ و٢٥٧.
أراد: يا عاذلة، قد جرّبت من خلقي أني أجود على من بخل عليّ، وأعطي من لا ألتمس منه المكافأة؛ وإن ضنّوا لم أضنّ، فهو جواد لا يصرفه العذل عن الجود.

(١٧) انظر ذيل ديوان أبي الأسود الدؤليّ ٢٠٣؛ ومن جـ: وهو أبو الأسود.

وَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ
وَلا ذاكِرَ اللهَ إلاّ قليلاً(١٨)

ـ ويجوز له إجراء الاسم المنقوص، مجرى الاسم الصحيح، كقول ابن قيس الرّقيّات: [منسرح]

لا بارَكَ الله في الْغَوانِي هَلْ
يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ(١٩)

ـ ويجوز له إجراء الفعل المعتلّ مجرى السّالم، كقول الشاعر، وهو قيس بن زهير العبسيّ(٢٠): [وافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْباءُ تَنْمي
بِما لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ(٢١)

(١٨) من شواهد سيبويه ١: ٨٥ والمقتضب ١: ١٩ و ٢: ٣١٣ والأصول ٣: ٤٥٥ والخصائص ١: ١٢ والمنصف ٢: ٢٣١ وابن برهان ٣٠٨ وابن الشجريّ ١: ٣٨٣ والإنصاف ٦٥٩ وابن يعيش ٢: ٩ و ٩: ٣٤ وخزانة الأدب ٤: ٥٥٤.
وغير مستعتب: غير راجع بالعتاب.

(١٩) انظر ديوانه ٣؛
وقد أنشده الحريريّ آنفاً في باب «إعراب الاسم المنقوص».
وفي جـ: يصحبن؛ وهو تحريف.

(٢٠) قائل البيت هو قيس بن زهير بن جذيمة العبسيّ، كان رئيس قومه في حربهم مع ذبيان بسبب داحس والغبراء. وهو شاعر يضرب المثل بدهائه، فيقال: «أَدْهَى مِنْ قَيْسٍ». وقد أسلم ثم ارتدّ وترهّب؛ ومات في عُمان حوالي سنة ٣٠هـ.
ومن جـ: وهو قيس بن زهير العبسيّ. [انظر خزانة الأدب ٣: ٥٣٩ و ٥٤٠].

(٢١) البيت في النوادر ٢٠٣ وسيبويه ٢: ٥٩ والأصول ٣: ٤٤٣ وجمل الزجّاجي ٤٠٧ والخصائص ١: ٣٣٣ و ٣٣٧ وسرّ صناعة الإعراب ٧٨ و ٦٣١ والأمالي الشجريّة ١: ٨٤ و ٨٥ و ٢١٥ والإنصاف ٣٠ وابن يعيش ٨: ٢٤ وشرح شواهد الشافية ٤٠٨.

ـ ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين، وذٰلك من أحسن ضرورات الشّعر، كما قال عامر بن الطّفيل[٢٢]: [طويل]

فَمــا سَوَّدَتْــنــي عامِــرٌ عَنْ وَراثَــةٍ
أَبَــى اللهُ أَنْ أَسْــمــو بأُمٍّ وَلا أَبِ[٢٣]

وكقول الراجز: [رجز]

تَرَكْــنَ راعــيهِــنَّ مِثْــلَ الــشَّــنِّ[٢٤]

ـ ويجوز له إشباع حركات الإعراب، حتّى تصير الحركة حرفاً، كقول الشاعر[٢٥] في إشباع الفتحة: [وافر]

[و٨٢] أَأَنْــتَ مِنَ الْــغَــوائِــلِ حينَ* تُدْعَــى
وَمِــنْ ذَمِّ الــرِّجــالِ بِمُــنْــتَــزاحِ[٢٦]

---

(٢٢) انظر ديوانه: ١٣.

(٢٣) من شواهد المحتسب ١: ١٢٧ وابن يعيش ١٠: ١٠١ ومغني اللبيب ٦٧٧ والعيني ١: ٢٤٢ وخزانة الأدب ٣: ٣٢٧.
ب: أن أسمو بذاك.

(٢٤) قائله مجهول؛
وهو من شواهد ابن جنّي في المحتسب ١: ١٢٦ و ٢٩٠
يصف نوقاً انحنت ظهورها من الهزال؛ وقبله: «حُدْباً حَدابيرَ مِنَ الْوَخْشَنِّ».

(٢٥) ب و د: كقول القائل.

(٢٦) قائل البيت هو إبراهيم بن هرمة، انظر ديوانه ٩٢؛
وهو من شواهد ابن جنّي في الخصائص ٢: ٣١٦ و٣: ١٢١ والمحتسب ١: ١٦٦ و ٣٤٠ وابن برهان ٢٩٨ وابن الشجري ١: ١٢٢ و ٢٢١ و ٢: ٥٥٨ والإنصاف ٢٥.
وهو في مديح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك. والغوائل: نوازل الدّهر وأحداث الدّنيا. والمنتزاح: البعيد، أراد «منتزح».

أي: بِمُنْتَزَحٍ.

وكقول الشّاعر في إشباع الكسرة، وهو الفرزدق[٢٧]: [بسيط]

تَنْفـي يَداهـا الْـحَصَى في كُلِّ هاجِـرَةٍ
نَفْـيَ الـدَّراهِـيمِ تَنْـقـادُ الـصَّياريفِ[٢٨]

وكقول الآخر في إشباع الضّمّة: [بسيط]

وإنَّـنـي حَيْثُـمـا يَسْري الْهَوَى بَصَـري
مِنْ حَيْثُـمـا سَلَكـوا أَدْنـو فَأَنْـظورُ[٢٩]

ـ ومنها حذف النّون من «مِنْ» و«لٰكِنْ»، كقول الشاعر، وهو النجاشيّ[٣٠]: [طويل]

---

(٢٧) ليس في د: وهو الفرزدق؛ وفيها: وكقول الآخر.

(٢٨) انظر البيت في ديوان الفرزدق، طبعة الصّاوي: ٥٧٠؛
وهـو من شواهـد سيبـويه ١: ١٠ والمقتضب ٢: ٢٥٨ والأصول ٣: ١٢ و ٤٥٠ والخصائص ٢: ٣١٥ وسرّ الصّناعة ٢٥ و ٧٦٩ والمحتسب ١: ٦٩ وابن برهان ٢٩٩ وأسرار العربيّة ٤٥ والإنصاف ٢٧ و ١٢١ والعيني ٣: ٥٢١ وخزانة الأدب ٢: ٢٥٥.
يصف ناقته بسرعة السير في الهواجر، فيقول: إنّ يديها تنفيان الحصى لشدّة وقعهما فيه، فيقرع بعضه بعضاً ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا أبعد الصّيرفيّ رديئها عن جيّدها.

(٢٩) قائل البيت هو ابن هرمة القرشيّ، وهو في المختلط من شعره، انظر ديوانه ٢٣٩.
وهو من شواهد ابن جنّي في الخصائص ١: ٤٢ و ٢: ٣١٦ و ٣: ١٢٤ وسرّ الصّناعة ٢٦ و ٣٣٨ و ٦٣٠ والمحتسب ١: ٢٥٩ وابن برهـان ٢٩٩ وابن الشجريّ ١: ٢٢١ والإنصاف ٢٣ و ٢٤ وخزانة الأدب ١: ٥٨.
ويروى: يسري ويشري؛ كما يروى: حوثما وحيثما.

(٣٠) وهو النجاشيّ: من جـ.

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ
وَلاكِ اسْقِني إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ (٣١)

يريد: وَلٰكِنْ.

وكقول الأعشى(٣٢): [خفيف]

وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمُدامَةَ مِلإِ سْفَنْطِ مَمْزوجَةً بِماءٍ زُلالِ (٣٣)

يريد: مِنَ الإِسْفَنْطِ.

ـ ويجوز حذف الواو من «هُوَ»، كقول الشاعر، وهو العجير السّلوليّ(٣٤): [طويل]

فَبَيْناهُ يَشْري رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلاطِ نَجيبُ(٣٥)

---

(٣١) قائل البيت هو النجاشيّ الحارثيّ، قيس بن عمرو بن مالك، من بني الحارث بن كعب ـ كان فاسقاً رقيق الإسلام. [انظر الشعر والشعراء: ٣٢٩ ـ ٣٣٣].
وهو من شواهد سيبويه ١: ٩ وابن شقير ١٩٠ وابن جنّي في الخصائص ١: ٣١٠ والمنصف ٢: ٢٢٩ وابن برهان ٤٨١ وابن الشجريّ ١: ٣٨٥ والإنصاف ٦٨٤ وخزانة الأدب ٤: ٣٦٧.

(٣٢) د: وكقول الآخر.

(٣٣) انظر البيت في ديوان الأعشى؛ وروايته هناك وفي لسان العرب ـ أسفط:
وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْعَتيقَ مِنَ الإِسْفَنْطِ مَمْزوجَةً بِماءٍ زُلالِ
فلا شاهد فيه؛ وبعده قوله:
باكرتها الأعراب في سنة النّوم فتجري خلال شوك السّيالِ

(٣٤) وهو العجير السّلوليّ: من جـ؛ وفي د: كقول القائل.

(٣٥) قائل البيت هو العجير بن عبد الله السّلولي؛ قال الآمديّ: هو مولى لبني هلال. والعجير شاعر مقلّ من شعراء الدّولة الأمويّة. [الأغاني ١١: ١٥٢]. =

ـ ويجوز له حذف الياء من «هِيَ»، كقول الرّاجز: [رجز]

دارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَواكَا(٣٦)

ـ ويجوز له حذف الحركة من هاء الضّمير، كقول الأعشى(٣٧): [طويل]

وَما لَهُ مِنْ مَجْدٍ تليدٍ وَما لَهُ
مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لا الْجَنوبِ وَلا الصَّبا(٣٨)

يريد بقوله: «لا الْجَنوبِ وَلا الصَّبا»، أي: ما لَهُ ندىً؛ لأنّ الجنوب موصوفة بالإنداء وتأليف سحب الأمطار، وأراد بالصَّبا، أي: ما لَهُ حَظٌّ في تَرْويحِ الْمَكْروبِ؛ لأَنَّ نَسيمَ الصَّبا مُسْتَرْوَحٌ إِلَيْهِ.

ـ ويجوز له حذف الياء من «الَّذي»، كقول الراجز: [رجز]

كَالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطيدَا(٣٩)

= ويعزى البيت إلى المخلّب الهلالي.
وهو من شواهد الأصول ٣: ٤٣٩ و ٤٦٠ والخصائص ١: ٦٩ وابن برهان ٤٧٩ والإنصاف ٥١٢ والأمالي الشجريّة ٢: ٢٠٨ وخزانة الأدب ٢: ٣٩٦.
يشري: يبيع. الملاط: ما ولي العضد من الجنب.

(٣٦) هٰذا الشطر من الخمسين؛
وقد أنشده سيبويه ١: ٩ وهو في الأصول ٣: ٤٦١ والحصائص ١: ٨٩ والأمالي الشجريّة ٢: ٢٠٨ والإنصاف ٦٨٠ وابن يعيش ٣: ٩٧ وخزانة الأدب ١: ٢٢٧ و ٢: ٣٣٩ و ٣: ٤٤٣.

(٣٧) كقول الأعشى: من جـ.

(٣٨) انظر البيت في ديوان الأعشى: ١٤؛
وهو من شواهد سيبويه ١: ١٢ والمقتضب ١: ٣٨ و ٢٦٦ والإنصاف ٥١٦.

(٣٩) قائله رجل من هذيل لم يسمّ؛ وهو في شرح أشعار الهذليّين ٢: ٦٥١. =

وحذف النّون من تثنية «الَّذي»، كقول الأخطل[٤٠]: [كامل]

أَبَـنـي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّـيَّ الـلَّذا
قَتَـلا الْـمُلوكَ وَفَكَّكـا الأغْـلالا[٤١]

[ظ٨٢] ـ وحذف النّون* من «الَّذينَ»، كقول القائل[٤٢]: [طويل]

فَإنَّ الَّـذي حانَـتْ بِفَـلْجٍ دِمـاؤُهُـمْ
هُمُ الْقَـوْمُ كُلُّ الْقَـوْمِ يا أُمَّ خالِـدِ[٤٣]

= وهو في الكامل ١ : ١٧ وشرح اللّمع لابن برهان ٥٨٥ والإنصاف ٦٧٢ و ٦٧٥ والأمالي الشجريّة ٢ : ٣٠٥ وخزانة الأدب ٢ : ٤٩٨.

تزبّى زبية: حفر حفرة يستتر فيها ليختل الصّيد.

(٤٠) انظر ديوان الأخطل ٣٨٧.

(٤١) من شواهد سيبويه ١ : ٩٥ والأخفش ٨٥ والمقتضب ٤ : ١٤٦ والمنصف ١ : ٦٧ والمحتسب ١ : ١٨٥ والأمالي الشجريّة ٢ : ٣٠٦ وابن يعيش ٣ : ١٥٥ والعيني ١ : ٣٢٤ وخزانة الأدب ٢ : ٤٩٩.

قال الكوفيون: «اللّذا» لغة في تثنية «الّذي»؛ البصريون: إنّما حذف النون لطول الاسم بالصّلة. [انظر الأمالي الشجريّة ٢ : ٣٠٦].

(٤٢) د: كقول الشاعر.

(٤٣) قائل البيت هو الأشهب بن ثور التميمي، ورملة أمّه؛ كان يكنى أبا ثور. والأشهب شاعر محسن متمكّن، كان بينه وبين الفرزدق لحاء وهجاء. [المؤتلف والمختلف: ٣٧ و٣٨].

ويعزى البيت إلى حريث بن محفض.

وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٦ ومجاز القرآن ٢ : ١٩٠ والأخفش ٨٥ والمقتضب ٤ : ١٤٦ والعيني ١ : ٤٨٢ وخزانة الأدب ٢ : ٥٠٧

يرثي الشاعر قوماً قتلوا بفلج، وفلج موضع في طريق البصرة إلى مكّة. وحان الرجل: هلك، وحانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص. وكلّ القوم: صفة للقوم دلالة على كما لهم.

وقد يروى صدر البيت: «فإن الأُلى حانت بفلج دماؤهم»، أو: «فإنّ الّتي مارت بفلج دماؤهم»، فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين.

ـ ويجوز له استعمال التّرخيم في غير النّداء، كما قال امرؤ القيس بن حجر(٤٤): [طويل]

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجوعِ والْخَصَرْ(٤٥)

يريد: طَرِيفُ بْنُ مالِكٍ.

ـ ويجوز له النّصب بالفاء في الواجب، كقول الشاعر: [وافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالْحِجازِ فَأَسْتَرِيحَا(٤٦)

ـ ويجوز له حذف الفاء في جواب الجزاء، كقول الشاعر: [بسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُهَا
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ(٤٧)

---

(٤٤) كما قال امرؤ القيس بن حجر: من جـ.

(٤٥) انظر ديوان امرىء القيس: ١٤٢؛
وقد أنشده الحريريّ آنفاً في باب «التّرخيم».

(٤٦) قائل البيت هو المغيرة بن عمرو الحنظلي التميمي، كان أبرص، وهو من شعراء الإسلام والدولة الأمويّة، هاجى زياداً الأعجم. ويقال له: المغيرة بن جبناء، لقب غلب على أبيه لجبنه، وإنّما اسمه «حبين». استشهد المغيرة بخراسان سنة ٩١هـ.
[الشعر والشعراء: ٤٠٦ و٤٠٧]
والبيت من شواهد سيبويه ١: ٤٢٣ و٤٤٨ والأخفش ٦٦ والمقتضب ٢: ٢٤ والأصول ٢: ١٨٢ و٣: ٤٧١ والمحتسب ١: ١٩٧ وابن برهان ٥٩٥ والعيني ٤: ٣٩٠ وخزانة الأدب ٣: ٦٠٠.
قال الأعلم: وروي «لأستريحا».

(٤٧) نسب هذا البيت إلى حسّان بن ثابت وإلى ولده عبد الرحمٰن وإلى كعب بن مالك. =

ـ ويجوز له إفراد الخبر عن الشّيئين المتّفقين اللّذين لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، كقول الرّاجز: [هزج]

لِمَـــنْ زُحْـــلوفَـــةٌ زُلُّ
بِهَـــا الْـــعَـــيْنَـــانِ تَنْـــهَـــلُّ[٤٨]

ـ ويجوز له تقديم المعطوف على المعطوف عليه[٤٩]، كقول الشاعر، وهو الأحوص[٥٠]: [وافر]

أَلَا يا نَخْـــلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ
عَلَيْكِ وَرَحْـــمَـــةُ اللهِ الـــسَّـــلامُ[٥١]

= وهو من شواهد النّوادر ٣١ وسيبويه ١ : ٤٣٥ و ٤٥٨ والمقتضب ٢ : ٧٢ والأصول ٢ : ١٩٥ و ٣ : ٤٦٢ وابن شقير ١٧٧ والخصائص ٢ : ٢٨ والمحتسب ١ : ١٩٣ والمنصف ٣ . ١١٨ وابن يعيش ٩ : ٢ و ٣ والعيني ٤ : ٤٢٣ وخزانة الأدب ٣ : ٦٤٤ و ٦٥٥ و ٤ : ٤٥٧ .

ويروى صدره : «من يفعل الخير فالرحمن يشكره» ؛ وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد بالبيت .

(٤٨) قائل البيت هو امرؤ القيس ، انظر ملحقات ديوانه ٤٧٢ ؛

وهو من شواهد المحتسب ٢ : ١٨٠ والأمالي الشجريّة ١ : ١٢١ وهمع الهوامع ١ : ٥٠ والدّرر اللّوامع ١ : ٢٤ .

ويروى : «زحلوقة» ؛ وزلّ : زلق .

(٤٩) د : ويجوز له تقديم المعطوف عليه .

(٥٠) وهو الأحوص : من جـ .

(٥١) انظره في حواشي ديوان الأحوص : ١٨٥ ؛

وهو من شواهد مجالس ثعلب ١٩٨ والأصول ١ : ٣٢٦ و ٢ : ٢٢٦ وجمل الزجّاجي ١٤٨ والخصائص ٢ : ٣٨٦ والأمالي الشجريّة ١ : ١٨٠ وخزانة الأدب ١ : ١٩٢ و ٣١٢ . =

- ويجوز له إلحاق النّون بالفعل الموجب، كقول الشاعر، وهو جذيمة(٥٢): [مديد]

رُبَّمـا أوْفَـيْتُ في عَلَمٍ
تَرْفَعَـنْ ثَوْبـي شَمـالاتُ(٥٣)

- ويجوز له أن يجعل اسم «كانَ» النكرة، والمعرفة الخبر، كقول القطاميّ(٥٤): [وافر]

قِفـي قَبْـلَ الـتَّـفَـرُّقِ يا ضُبـاعَـا
وَلا يَكُ مَوْقِـفٌ مِنْـكِ الْـوَداعَـا(٥٥)

- ويجوز له جمع «فاعِل» إذا كان وصفاً للمذكّر على «فَواعِل»، كقول الفرزدق(٥٦): [كامل]

وَإِذا الـرِّجـالُ رَأَوْا يَزيدَ رَأَيْتَـهُـمْ
خُضُـعَ الـرِّقـابِ نَواكِسَ الأَبْـصَـارِ(٥٧)

= وعجز البيت في مجالس ثعلب: «بَرودَ الظِّلِّ شاعَكُمُ السَّلامُ»؛ وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

وانظر الشعر وقصّته في أمالي الزّجّاجي: ٥٢ و٥٣.

(٥٢) وهو جذيمة: من جـ.

(٥٣) أنشده الحريريّ آنفاً في باب «حروف الجرّ»

(٥٤) ب: كقول الشاعر.

(٥٥) انظر البيت في ديوان القطامي: ٣٧؛

وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٣١ والمقتضب ٤: ٩٣ والأصول ١: ٨٣ وابن شقير ٩٦ وجمل الزجّاجي ٤٦ واللّمع ٣٧ وابن يعيش ٧: ٩١ وخزانة الأدب ١: ٣٩١ و٤: ٦٤.

وضباع: ترخيم «ضباعة».

(٥٦) ب و د: كقول الشاعر.

(٥٧) انظر البيت في ديوان الفرزدق ٢: ٣٠٤؛ =

[و٨٣] فهٰـذه جملة كافية ممّـا يجوز* استعماله للشّاعر لحفظ وزنه، وإقامة أسلوب نظمه(٥٨)؛ فافهم ذُلك وقس عليه.

* * *

= وهـو من شواهـد سيبويه ٢ : ٢٠٧ والأخفش ٤١١ والمقتضب ١ : ١٢١ و ٢: ٢١٩ والأصول ٣: ١٧ وجمل الزجّاجي ٣٧٧ وابن يعيش ٥ : ٥٦ وخزانة الأدب ١ : ٩٩.

(٥٨) بعده في جـ: فاعرف ذلك؛ وفي د: فاعرف ذلك وقس عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

باب العدد

[٣٠٦] وَإِنْ نَطَقْتَ في الْعُقُودِ بِالعَدَدْ فَانْظُرْ إِلَى الْمَعْدودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ

[٣٠٧] فَأَثْبِتِ الْهاءَ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَاحْذِفْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُشْتَهِرِ

[٣٠٨] تَقولُ: لي خَمْسَةُ أَثْوابٍ جُدُدْ وَ: ازْمُمْ لَهُ تِسْعاً مِنَ النّوقِ وَقُدْ

اعلم أنّ العدد يجري على أربع مراتب: آحاد وعشرات ومئون(١) وألوف. ويحتاج العدد إلى ضمّه إلى المعدود، لتتبيّن بمجموعهما فائدة الكلام. ألا ترى أنّك إذا اقتصرت على ذكر العدد، فقلت: عِنْدي ثَلاثَةٌ، لم يُعلم النّوع المعدود. ولو اقتصرت على ذلك النّوع، فقلت: عِنْدي رِجالٌ(٢)، لما عُلِمَ العدد.

ويجب تبيين العدد من ثلاثة فصاعداً، لأن لفظ الواحد والاثنين يدلّ على العدد والنّوع(٣)؛ لأنّ قولك «جَمَلانِ» يدلّ على اثنين من هٰذا النّوع(٤).

فإذا أضفت العدد إلى المعدود: فإن كان الواحد المعدود مذكّراً بالهاء في آخر العدد، كقولك: عِنْدي ثَلاثَةُ رِجالٍ؛ وإن كان آخر المعدود مؤنّثاً، حذفت الهاء(٥)، كقولك: عِنْدي عَشْرُ نِسْوَةٍ. ويؤيّد ذٰلك(٦) قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً﴾(٧)، فأثبت الهاء مع المذكّر

---

(١) جـ: وميمون؛ وهو تحريف.

(٢) د: عندي جمال.

(٣) ليس في د: ويجب .... العدد.

(٤) ليس في جـ: وقولك .... النّوع.

(٥) كذا في النسخ؛ والأولى أن يقال:

وإن كان الواحد المعدود مؤنّثاً، حذفت الهاء من آخر العدد.

(٦) جـ: ويفيد ذلك.

(٧) الحاقّة ٦٩: ٧.

وحذفها مع المؤنّث. ويجري «ثَمانٍ» في الإعراب مجرى «قاضٍ»، فتقول:
[ظ٨٣] هٰذِهِ ثَماني نِسْوَةٍ، و: مَرَرْتُ بِثَماني نِسْوَةٍ، و: رَأَيْتُ* ثَمانِيَ نِسْوَةٍ[٨]، تفتح الياء في النّصب، وتسكّنها في الرّفع والجرّ.

وإن أردت تعريف هٰذا العدد، أدخلت الألف واللّام على الاسم الثّاني، فتقول: أَيْنَ ثَلاثَةُ الأَثْوابِ، وَعَشَرَةُ الدَّراهِمِ؟ وعليه قول ذي الرُّمَّة[٩]: [طويل]

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْليمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى
ثَلاثُ الأَثافي وَالدِّيارُ الْبَلاقِعُ[١٠]

* * *

[٣٠٩] وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبا وَهْوَ الَّذي اسْتَوْجَبَ أَلَّا يُعْرَبا
[٣١٠] فَأَلْحِقِ الْهاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ بِآخِرِ الثّاني وَلا تَكْتَرِثِ
[٣١١] مِثالُهُ: عِنْدي ثَلاثَ عَشْرَهْ جُمانَةً مَنْظومَةً وَدُرَّهْ

[الأعداد المركّبة]

قد ذكرنا حكم المرتبة الأولى من العدد؛ وأمّا المرتبة الثانية، وهي العشرات، فإنّك إذا جاوزت العشرة ضممت النّيّف إليها، وجعلتهما اسماً،

(٨) ليس في د: ومررت .... نسوة.
(٩) انظر ديوانه ٣٣٢.
(١٠) من شواهد المقتضب ٢: ١٧٦ و٤: ١٤٤ وجمل الزجّاجي ١٢٩ وابن يعيش ٢: ١٢٢ وهمع الهوامع ٢: ١٥٠ والدّرر اللّوامع ٢: ١٠٦ والأشموني ١. ١٨٧.
الأثافي: واحدها الأثفيّة، وهي حجارة تنصب لقدور الطبخ.
البلاقع: الخالية.
ويروى: والرّسوم البلاقع؛ وهو كذلك في جـ.

وبنيتهمـا على الفتـح، إلى أن تنتهي إلى «تِسْعَـةَ عَشَـرَ»، ما عدا «اثْنَيْ عَشَرَ»(١١). فإن كان العدد لمذكّر أثبتّ الهاء في النّيف وحذفتها من العشرة؛ وإن كان لمؤنّث، حذفتها من النّيف وأثبتّها في العشرة، كقولك في المذكّر: رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ غُلاماً، وفي المؤنث: رَأَيْتُ إِحْدَى عَشْرَةَ جارِيَةً.

وأمّا «اِثْنا عَشَرَ»، فإنّك تعرب الاثنين إعراب الاسم المثنّى، وتفتح آخر العشرة في جميع الوجوه؛ فتقول: جاءَني اثْنا عَشَرَ رَجُلاً، و: رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، و: مَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً. وفي القرآن: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾(١٢)؛ وقال سبحانه وتعالى(١٣) في النصب: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَـرَ نَقِيباً﴾(١٤). وتقول في المؤنّث: جاءَني اثْنَتا عَشْرَةَ جارِيَةً، وإن شئت قلت: ثِنْتا عَشْرَةَ جارِيَةً*. [و٨٤]

وعلى هٰذا حكم العدد(١٥) إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ»؛ وإنّما لم تُبْنَ «اِثْنا عَشَرَ»؛ لأنّ إعراب التثنية يقع قبل النّون، والعشرة المركّبة معها تحلّ محلّ النّون، فيلحق التغيير الألف مع العشرة المركّبة معها، كما لحقه مع النّون التّي حلّت العشرة محلّها. وتفتح الياء من «ثَماني عَشْرَةَ»، وقد سكّنها بعضهم.

وإذا عرّفت هٰذا النّوع من العدد، أدخلت الألف واللّام على الأول، فقلت: رَأَيْتُ الأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً.

* * *

---

(١١) ليس في جـ: ما عدا «اثني عشر».

(١٢) التوبة ٩. ٣٦.

(١٣) سبحانه وتعالى: من جـ.

(١٤) المائدة ٥: ١٢.

(١٥) ب و د: وعلى هذا الحكم.

[العقـــود]

فإذا بلغت «الْعِشْـرِينَ» أعربتها إعراب الجمع السّالم، واشترك فيها المذكّر والمؤنّث. وهٰذا حكم جميع العقود إلى التسعين. فإن ذكرت واحداً مع هٰذه العقود، كقولك: جاءَني أَحَدٌ وَعِشْرونَ رَجُلاً؛ كنت مخيّراً: إن شئت قلت: أَحَدٌ وعَشِرْونَ رَجُلاً، وإن شئت قلت: وَاحِدٌ وَعِشْرونَ رَجُلاً؛ وكذٰلك يجوز أن تقول: واحِدَةٌ وَعِشْرونَ امْرَأَةً(١٦)، و: إِحْدَى وَعِشْرونَ امْرَأَةً.

وإن عرّفت هٰذا النّوع، أدخلت الألف واللاّم عليهما، فقلت: رَأَيْتُ الثَّلاثَةَ وَالْعِشْرِينَ رَجُلاً، وَالتِّسْعَ وَالتِّسْعينَ امْرَأَةً.

* * *

[المئـــات]

وأمّـا المـرتبـة الثّـالثة من العدد، وهي المئون، فيشترك فيها المذكّر والمؤنّث، وتحذف الهاء من المضاف إليها؛ لكونها مؤنّثة، كقولك: عِنْدي ثَلاثُمِائَةِ ثَوْبٍ، وخَمْسُمِائَةِ ناقَةٍ.

[ظ٨٤] وإذا عرّفت هٰذا النّـوع، أدخلت الألف واللاّم على المضاف إليه*، فقلت: ما فَعَلْتَ بِمِائَةِ الدِّرْهَمِ(١٧)؟ و: أَيْنَ ثَلاثُمِائَةِ الدِّرْهَمِ(١٨)؟

* * *

[الألـــوف]

وأمّـا المـرتبـة الرّابعة، وهي الألوف، فتثبت الهاء في المضاف(١٩)؛

(١٦) ليس في د: واحد . . . . امرأة.

(١٧) د: الدراهم.

(١٨) د: الدراهم.

(١٩) جـ: في المضاف إليه.

ويشتـرك المـذكرّ والمؤنّث، كقولك: هٰؤُلاءِ أَلْفا رَجُلٍ، وَأَلْفا امْرَأَةٍ، وثَلاثَةُ آلافِ جَمَلٍ، وثَلاثَةُ آلافِ ناقَةٍ.

فإن أردت تعـريف هٰذا النوع، أدخلت الألف واللاّم على آخر لفظة منها، وهو المضاف إليه، فقلت: ما فَعَلْتَ بِثَلاثَةِ آلافِ الدِّرْهَـمِ[٢٠]؟ وعلى هٰذا فقس[٢١].

* * *

[٣١٢] وَقَـدْ تَنَـاهَى الْقَـوْلُ في الأَسْمـاءِ ... عَلَى اخْـتِصـارٍ وَعَـلَى اسْـتيفـاءِ

* * *

(٢٠) د: الدراهم.

(٢١) ليس في د: وعلى هذا فقس.

باب إعراب الأفعال

[٣١٣] وَحَــقَّ أَنْ نَشْــرَحَ شَرْحــاً يُفْـهَـمُ ... ما يَنْصِبُ الْفِعْــلَ وَمــا قَدْ يَجْــزِمُ

[٣١٤] فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّليمَ «أَنْ» و«لَنْ» ... وَ«كَيْ»، وَإِنْ شِئْتَ «لِكَيْلا» وَ«إِذَنْ»

[٣١٥] وَالـنَّـصْـبُ في الْمُعْتَــلِّ كَالسَّليمِ ... فَانْـصِبْـهُ تَشْـفـي عِلَّةَ الـسَّـقيمِ

[٣١٦] وَالـلاّمُ حيـنَ تَبْتَـدي بِالْـكَسْـرِ ... كَمِــثْــلِ ما تُكْسَــرُ لامُ الْـجَــرِّ

[٣١٧] وَالْـفــاءُ إِنْ جاءَتْ جَوابَ الـنَّهْيِ ... وَالأَمْــرِ والْعَــرْضِ مَعــاً وَالنَّفْيِ

[٣١٨] وَفي جَوابِ «لَيْتَ لي» و«هَلْ فَتى» ... و«أَيْـنَ مَعْــداكَ؟» و«أَنَّى» و«مَتى»

[٣١٩] وَالْــواوُ إِنْ جاءَتْ بِمَعْنَى الْجَمْـعِ ... في طَلَبِ الْمَـأْمـورِ أَوْ في الْمَنْـعِ

[٣٢٠] وَيُـنْـصَبُ الْفِعْــلُ بِـ «أَوْ» و«حَتَّى» ... وكُــلُّ ذا أُودعَ كُتْــبــاً شَتَّــى

[٣٢١] تَقــولُ: أَبْـغـي يا فَتَـى أَنْ تَذْهَبــا ... وَلَــنْ أَزالَ قائــمــاً أَوْ تَرْكَبــا* [و٨٥]

[٣٢٢] وَجِئْـتُ كَيْ تولِـيَـنـي الْـكَــرامَــهْ ... وَسِــرتُ حَتَّـى أَدْخُــلَ الْيَمــامَــهْ

[٣٢٣] وَاقْـتَـبِسِ الْعِلْمَ لِكَيْ ما تُكْـرَمَــا ... وَعــاصِ أَسْبابَ الْهَـوَى لِتَسْلَمَـا

[٣٢٤] وَلا تُمــارِ جاهِــلاً فَتَـتْـعَـبَــا ... وَمــا عَلَيْــكَ عَتْـبُــهُ فَتُـعْـتَـبَــا

[٣٢٥] وَهَــلْ صَديـقٌ مُخْـلِصٌ فَأَقْصِــدَهْ ... وَلَـيْـتَ لي كَنْــزَ الْـغِـنَى فَأَرْفِـدَهْ

[٣٢٦] وزُرْ فَتَــلْتَــذَّ بِأَصْـنــافِ الْقِـرَى ... وَلا تُحــاضِــرْ فَتُسيءَ الْمَحْضَـرا

[٣٢٧] وَمَـنْ يَقُــلْ إِنّي سَأَغْشَى حَرَمَــكْ ... فَقُــلْ لَهُ: إِنّــي إِذَنْ أَحْـتَـرِمَــكْ

[٣٢٨] وَقُــلْ لَهُ في الْعَــرْضِ يا هٰذا أَلاَ ... تَنْــزِلُ عِنْـدي فَتُـصـيـبَ مَأْكَــلاَ

[٣٢٩] فَهٰـذِهِ نواصِــبُ الأَفْــعــالِ ... مَثَّــلْتُهــا فَاحْـذُ عَلَى تِمْثـالـي

[رفع المضارع]

اعلم أنّ الفعل المضارع يرتفع لتعرّيه[1] من عوامل النصب والجزم، وحلوله محلّ الاسم؛ وإن كان فعلَ الزمان الحاضر، كان مرفوعًا أبداً، ولم تدخل عليه عوامل النّصب ولا عوامل الجزم؛ لأنّ عوامل النّصب تدلّ على استقبال الزّمان، وفي عوامل الجزم ما ينقل[2] معنى الفعل المضارع إلى المضيّ، نحو: لَمْ ولَمّا، وفيه ما يدلّ على معنى وقوعه في مستقبل الزّمان، فنافت[3] معانيها معنى الفعل الموضوع[4] للزّمان الحاضر، فلهٰذا لم تدخل عوامل النصب ولا عوامل الجزم عليه. وأمّا الفعل المستقبل فتدخل عليه عوامل النصب وعوامل الجزم[5].

***

[نصب المضارع]

فأمّا عوامل النّصب، فهي: أنْ ولَنْ وكَيْ وإِذَنْ، واللاّم المكسورة الّتي بمعنى «كَيْ»، ولام الجحود المكسورة[6]، و«حَتّى»، و«أَوْ»، والفاء والواو إذا جاء جواباً* في غير الإيجاب. وأصول هٰذه العوامل أربعة: أَنْ ولَنْ وكَيْ [ظ٨٥] وإِذَنْ، وما عدا ذٰلك فروع على «أَنْ» و«لَنْ»، وهي أمّ الباب. وسنورد نبذاً في شرح كلّ حرف[7] منها.

---

(١) ب: لتغيره؛ وهو تحريف.
(٢) ب: يفعل؛ وهو تحريف.
(٣) جـ: فكانت؛ وهو تحريف.
(٤) ب وجـ: الفعل المضارع؛ وهو تحريف.
(٥) وأمّا .... الجزم: من د.
(٦) ليس في جـ: الّتي .... المكسورة.
(٧) ب: وسنورد هذا في شرح كلّ منها.

[«أَنْ»]

أمّـا «أَنْ» فإنّها تنصب الفعل المضارع بنفسها، وقد تحلّ مع الفعل العاملة فيه محلّ المصدر، كقولك: أُريدُ أَنْ تَخْرُجَ، أي: أُريدُ خُروجَكَ. فإن تلتهـا السّين الدّاخلة على الفعل المضارع، أبطلت عملها وارتفع الفعل، وخرجت عن أن تكون الناصبة للفعل، وصارت المخفّفة من الثقيلة؛ وذٰلك مثل قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾(٨)، وتقديره: عَلِمَ أَنَّهُ سَيَكونُ(٩).

وقد تلتبس «أَنْ» النّاصبة للفعل بـ «أَنْ» المخفّفة من الثقيلة إذا وليتها «لا» النّافية، والتمييز بينهما بأن يُنظر إلى الفعل الّذي قبلها(١٠): فإن كان من أفعال العلم واليقين، كانت في هٰذا الموطن هي المخفّفة من الثّقيلة، ووجب رفع الفعل المضارع الذي بعدها، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾(١١)، إذ تقديره: أَفَلا يَرَوْنَ أَنَّهُ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً؛ وإن كان الفعل الّذي تقدّمها من أفعال الخوف والطّمع، كان ذٰلك من مواطن «أَنْ» النّاصبة للفعل، .كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾(١٢). وإن كان الفعل الّذي تقدّمها من أفعال الشّكّ المتوسّطة بين النّوعين المذكورين، احتمل أن تكون النّاصبة للفعل واحتمل أن تكون المخفّفة من الثّقيلة، فيرتفع الفعـل بعدها، ولهٰذين* الاحتمالين قـرئ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(١٣)، [و٨٦]

(٨) المزّمّل ٧٣: ٢٠.

(٩) ليس في د: وتقديره .... سيكون.

(١٠) د: الّذي يليها؛ وهو تحريف.

(١١) طة ٢٠: ٨٩.

(١٢) البقرة ٢: ٢٢٩.

(١٣) المائدة ٥: ٧١؛

برفع «تَكونُ» ونصبها.

[«لَنْ»]

وأمّا «لَنْ»[١٤] فهي لفظة نفي وضُعت لجواب حرفي التّنفيس اللّذين هما السّين و«سَـوْفَ»، فكأنّ قولك: لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، هو جواب من قال: سَوْفَ يَخْرُجُ، أو: سَيَخْرُجُ.

وتختصّ «لَنْ» دون أخواتها بجواز أن يتقدّم عليها مفعول الفعل الّذي نصبته، كقولك: زَيْداً لَنْ أَضْرِبَ.

[«كَيْ»]

وأمّا «كَيْ» فهي حرف وُضِعَ بمعنى العلّة والغرض لوقوع ذلك الفعل. فإذا قلت: زُرْتُـكَ كَيْ تُكْـرِمَني، فمعنـاه: زُرْتُـكَ لِلإكْرام، ففيها شبه من المفعول له[١٥]. ويجوز إدخال اللّام عليها، فتقول: زُرْتُكَ لِكَيْ تُكْرِمَني. وقد يجوز إلحاق «ما» و «لا» بآخرها مع زيادة اللّام في أوّلها وحذفها، فتقول: زُرْتُكَ لِكَيْما تُكْرِمَني، و: كَيْما تُكْرِمَني[١٦]؛ و: زُرْتُكَ لِكَيْلا تَغْضَبَ، و: كَيْلا تَغْضَبَ[١٧].

* * *

= قال ابن مجاهد: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: «ألّا تكونَ»، نصباً؛ وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائيّ: «ألّا تكونُ»، رفعاً. [كتاب السبعة: ٢٤٧].

(١٤) ليس في جـ: وأمّا «لن».

(١٥) جـ: المفعول به؛ وهو تحريف.

(١٦) ليس في جـ: زرتك .... تكرمني.

(١٧) في د اضطراب في الأمثلة الأربعة المتقدّمة.

[«إِذَنْ»]

وأمّا «إِذَنْ» فتنصب الفعل باجتماع أربع شرائط:

ـ أحدها أن تكون مبتدأة.

ـ والثّاني أن تكون جواباً.

ـ والثّالث أن يكون الفعل مستقبلاً.

ـ والرّابع أن يعتمد الفعل عليها.

فإن أُخِلَّ بشرط[١٨] من ذٰلك ارتفع الفعل؛ فإن قال لك قائل: أَنَا أَزورُكَ، فقلت له: إِذَنْ أُكْرِمَكَ، نصبت «أُكْرِمَكَ» لوجود الشّرائط الأربع في هٰذا الكلام[١٩]. فإن قلت: أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ، وجب رفع «أُكْرِمُكَ»؛ لخروج «إِذَنْ» عن الابتداء بها. وإن قلت: إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمُكَ، رفعت «أُكْرِمُكَ» لاعتماد* الفعل على القسم لا على لفظة «إِذَنْ». وإذا وقعت بعد العاطف فالأجود الرفع، ومنه: ﴿وَإِذاً لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ﴾[٢٠]. [ظ٨٦]

فإن أدخلت الفاء والواو على «إِذَنْ»، فقلت: فَإِذَنْ أُكْرِمَكَ، أو: وإِذَنْ أُكْرِمَكَ، فالأجود النّصب؛ لكون الدّاخل على «إِذَنْ» حرفاً واحداً، والحرف الواحد ممّا يسهل[٢١] الاحتمال له؛ ويجوز إلغاء حكم «إِذَنْ» مع الفاء والواو

(١٨) جـ و د: اختلّ شرط.

(١٩) في جـ بعدها كلام مضطرب.

(٢٠) الإسراء ١٧: ٧٦؛
قرأ عاصم في رواية أبي بكر: «لا يلبثون خَلْفَكَ»؛ وقرأ حفص عن عاصم: «خِلافَكَ». [انظر كتاب السبعة: ٣٨٣ و ٣٨٤].

وقوله «وإذاً . . . . خلفك»: من جـ.

(٢١) جـ: يستهلّ، د: يستسهل؛ وهو تحريف.

لعدم الابتداء بلفظها. وإذا وقفت على «إِذَنْ» وقفت بالألف، كما يوقف على الاسم المنصرف المنصوب[٢٢].

* * *

[مواطن النصب الأخرى]

وأمّا اللّام الّتي بمعنى «كَيْ» فهي أيضاً للتعليل، مثاله: جِئْتُ لِتُكْرِمَني، فعلّة المجيء هي طلب الإكرام.

* * *

وأمّا لام الجحد فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[٢٣].

وهاتان اللّامان مكسورتان[٢٤] كلام الجرّ الدّاخلة على الأسماء الظّاهرة.

* * *

وأمّا الفاء فتنصب الفعل المستقبل إذا جاءت جواباً لغير الموجب، وهو:

- الأمر في مثل قولك: قُمْ فَأُكْرِمَكَ.
- والنّهي مثل قولك: لا تَقُمْ فَأَغْضَبَ عَلَيْكَ[٢٥].
- والنّفي كقولك: ما عِنْدي شَيْءٌ فَأُعْطِيَكَ.

---

(٢٢) جـ: على الاسم المنصوب.

(٢٣) الأنفال ٨: ٣٣.

(٢٤) ب و جـ: هما مكسورتان.

(٢٥) ليس في ب: والنهي .... عليك.

ـ والاستفهام كقولك: أَيْنَ بَيْتُكَ فَأَزورَكَ[٢٦].

ـ والتّمنّي كقولك: لَيْتَ لي مالاً فَأُنْفِقَهُ في سَبيلِ اللهِ تَعالَى.

ـ والعرض كقولك[٢٧]: أَلا تَنْزِلُ عِنْدي فَنَتَحَدَّثَ.

ـ والتّحضيض كقولك: هَلاّ تَزورُني فَأُكْرِمَكَ؛ وألفاظ[٢٨] التحضيض أربعة: هَلاّ وأَلا ولَوْما ولَوْلا.

ثمّ اعلم أنّ في الجملة المجابة بالفاء لمحاً من الشرط والجزاء، فالفعل الّذي قبل الفاء يتنزّل منزلة الشرط، والفعل الّذي دخلت عليه الفاء يتنزّل منزلة الجزاء[٢٩]. فإذا قلت: لا تَقُمْ فَأَغْضَبَ عَلَيْكَ، فالمعنى: إنْ تَقُمْ

[٨٧و] أَغْضَبْ* عَلَيْكَ؛ وهٰكذا حكم بقيّة مواطن الفاء.

وفي القرآن العزيز آية ضُمّنت مواطن الجواب بالفاء في فعلين متّصلين يلتبس[٣٠] حكمهما على المبتدئ، وهو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[٣١]، فقوله «فَتَطْرُدَهُمْ» انتصب بالفاء لكونه جواب النّفي الّذي هو «ما عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ»، وقوله «فَتَكونَ مِنَ الظّالِمينَ»، انتصب «فَتَكونَ» بالفاء لكونه جواب النّهي الّذي هو «وَلا تَطْرُدِ الَّذينَ يَدْعونَ رَبَّهُمْ».

---

(٢٦) ب و جـ: فأزرك؛ وهو تحريف.

(٢٧) ب: والغرض كقولك؛ وهو تصحيف.

(٢٨) ليس في د: والتخصيص .... وألفاظ.

(٢٩) ليس في د: والفعل .... الجزاء.

(٣٠) د: متّصلين باسمين؛ وهو تحريف.

(٣١) الأنعام ٦: ٥٢.

وأمّا الواو فتنصب أيضاً الفعل في مواطن نصب الفاء، إلاّ أنّ الغالب على الواو أن تنصب بعد النّهي، ويكوْن المقصود بها الجمع، كقولك: لا تَأْكُلْ سَمَكاً وَتَشْرَبَ لَبَناً، فتنصب «تَشْرَبَ» بالواو، والغرض منعك إيّاه عن الجمع بين أكل السّمك وشرب اللّبن، فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصياً لك. وهٰذا هو الفرق بين أن تنصبه وبين أن تجزمه؛ لأنّك إذا قلت: لَا تَأْكُلْ سَمَكاً وَتَشْرَبْ لَبَناً(٣٢)، كان النهي واقعاً على الأكل وعلى الشّرب، فيعصي من جمع بينهما(٣٣) أو انفرد بأحدهما.

وقد ينتصب الفعل بالواو أيضاً إذا وقعت بعد الاسم، وتسمّى في هٰذه المواطن «واو المخالفة»، ويكون انتصاب الفعل بعدها بإضمار «أَنْ»، وذٰلك كقول الشّاعرة، وهي ميسون بنت بحدل(٣٤): [وافر]

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(٣٥)

*وتقدير الكلام: لَلُبْسُ عَباءَةٍ وَأَنْ تَقَرَّ عَيْنِي. [ظ٨٧]

---

(٣٢) د: ولا تشرب لبناً.

(٣٣) د: فيعصي متى جمع بينهما.

(٣٤) وهي .... بحدل: من جـ.

(٣٥) قائلة البيت هي ميسون بنت بحدل الكلبيّة، زوج معاوية ابن أبي سفيان وأمّ ولده يزيد. كانت بدويّة فضاقت بحياة المدينة وحياة معاوية، وحنّت إلى البادية وقالت شعراً في ذلك، فطلّقها زوجها ولحقت بأهلها. [المحبّر: ٢١ وخزانة الأدب ٣: ٥٩٣ و ٥٩٤]. والبيت من شواهد سيبويه ١: ٤٢٦ والمقتضب ٢: ٢٧ والأصول ٢: ١٥٠ والمحتسب ١: ٣٢٦ وشرح اللّمع لابن برهان ٣٦١ والأمالي الشجريّة ١: ٢٨٠ والعيني ٤: ٣٩٧ وخزانة الأدب ٣: ٥٩٢ و ٦٢١.
وقد بسط الحريريّ خبر ميسون وأبياتها في درّة الغوّاص: ٤١.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأمّا «أَوْ» فتنصب الفعل المستقبل، وتكون بمعنى «إلّا أَنْ»[36]، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[37]، أي: إلّا أَنْ يَتوبَ. وتقول منه: لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي؛ ومنه قول امرئ القيس[38]: [طويل]

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[39]

أي: إلّا أَنْ نَموتَ فَنُعْذَرَ.

* * *

وأمّا «حَتَّى» فهي تقع على الفعل المستقبل، وتكون فيه بمعنيين: أحدهما أن تقع بمعنى «إِلَى أَنْ»، ويكون الفعل الّذي بعدها متّصلاً بما قبلها، كقولك: صُمْ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ؛ ألا ترى أنّ الصّوم متّصل إلى الغروب، وتقدير الكلام: صُمْ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ. والثاني أن تقع بمعنى «كَيْ»، ويكون الفعل الذي بعدها منقطعاً عمّا قبلها، كقولك: أَطِعِ اللهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ، أي: كَيْ يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ، وبين الطّاعة ودخول الجنّة انفصال بعيد.

ثمّ اعلم أنّ «حَتَّى» تقع في الكلام على أربعة أوجه[40]:

---

(36) جـ: إلى أن.

(37) آل عمران: 3: 128.

(38) انظر ديوانه 66.

(39) من شواهد سيبويه 1: 427 والمقتضب 2: 28 والأصول 2: 156 والمحلّى لابن شقير 86 وجمل الزجّاجي 186 والخصائص 1: 263 واللّمع 130 وشرح اللّمع لابن برهان 364 وابن الشجريّ 2: 319 وخزانة الأدب 3: 609.

(40) د: على أربعة معانٍ.

ـ أحدها أن تكون حرفاً من حروف الجرّ،

ـ وحرفاً من حروف العطف، على ما بيّنّاه في بابي الجرّ والعطف.

ـ وتكون ناصبة للفعل المستقبل، على ما أوضحناه في هٰذا الموضع.

ـ وتكون حرفاً من حروف الابتداء، ويقع المبتدأ أو الخبر بعدها، كقول جرير[41]: [طويل]

فَمـا زالَـتِ الْقَـتْلَى تَمُـجُّ دِمـاءَهَـا
بِدِجْـلَةَ حَتَّـى ماءُ دِجْـلَةَ أَشْـكَـلُ[42]

*فـ «ماءُ دِجْلَةَ» مبتدأ، و«أَشْكَلُ» الخبر؛ والأَشْكَلُ الّذي تُمازج بياضه حمرة، [و88]
ومنه قولهم: عَيْنٌ شَكْلاءُ، للّتي تُمازج بياضها حمرة؛ وأراد الشاعر أنّ دماء القتلى حين سحّت إلى دجلة جعلت ماءها أشكل لامتزاج الدّم به[43].

* * *

[330] وَإِنْ تَكُـنْ خاتِـمَـةُ الْفِعْـلِ أَلِفْ فَهْـيَ عَلَى سُكُـونِـهـا لا تَخْتَلِفْ

[331] تَقُـولُ: لَنْ يَرْضَى أَبُـو السُّعـودِ حَتَّـى يَرَى نَتـائِـجَ الْـوُعُـودِ

[نصب معتلّ الآخر]

قد ذكرنا أنّ حروف الاعتلال الألف والواو والياء، وتسمّى أيضاً حروف

---

(41) د: كقول الشاعر.

(42) انظر البيت في ديوان جرير: 457؛
وقد أنشده الحريريّ آنفاً مرّتين: إحداهما في باب «حروف الجرّ»، والأخرى في «باب التوابع».

(43) ليس في جـ: والأشكل . . . . به.

المدّ واللّين. فمتى وجدتها[٤٤] آخر الفعل المستقبل نظرت: فإن كان واواً أو ياءً[٤٥]، مثل: يَدْعو ويَرْمي، فتحتهما في النصب، فقلت: لَنْ يَدْعُوَ[٤٦] ولَنْ يَرْمِيَ؛ وإن كان آخره ألفاً أقررتها على سكونها، ولم يكن لحرف النصب تأثير فيها؛ لأنّ تحريك الألف لا يمكن، فتقول: لَنْ يَرْضَى زَيْدٌ، و: لَنْ يَخْشَى عَمْرٌو، والاعتبار باللفظ لا بالخطّ، فإنّ آخر هاتين اللفظتين[٤٧] ألف وإن كتبتا بالياء.

* * *

---

(٤٤) ب و د: وجدت.

(٤٥) ب: فإن كانت ألفاً أو واواً؛ وهو تحريف.

(٤٦) ليس في جـ: ويرمي .... يدعو.

(٤٧) ب: فإن كان آخر اللفظتين.

باب الأمثلة الخمسة

[٣٣٢] وَخَمْسَـةٌ تَحْـذِفُ مِنْهُنَّ الطَّرَفْ ... في نَصْبِهـا، فَأَلْقِـهِ وَلا تَخَفْ

[٣٣٣] وَهْيَ - لَقِيتَ الْخَيْـرَ -: تَفْعَـلانِ ... وَيَـفْـعَـلانِ، فَاعْـرِفِ الْمَبَـانـي

[٣٣٤] وتَـفْـعَـلونَ ثُمَّ يَفْـعَـلونَـا ... وَأَنْـتِ، يا أَسْمـاءُ، تَفْـعَـلينَـا

[٣٣٥] فَهٰـذِهِ تُحْـذَفُ مِنْـهـا الـنّـونُ ... في نَصْبِهـا لِيَـظْهَـرَ السُّكـونُ

[٣٣٦] تَقـولُ لِلزَّيْـدَيْـنِ: لَنْ تَنْـطَلِقَـا ... وفَـرْقَـدا السَّمـاءِ لَنْ يَفْتَـرِقَـا

[٣٣٧] *وَ: جاهِـدوا، يا قَوْمُ، حَتَّى تَغْنَموا ... وَقـاتِلوا الْكُفّـارَ كَيْمـا يُسْلِمـوا [ظ٨٨]

[٣٣٨] وَلَـنْ يَطيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تَسْعَـدي ... يا هِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذي يَرْوي الصَّدي

اعلم أنّ خمسة أمثلة من الأفعال(١) رفعها بإثبات النّون، ونصبها وجزمها بحذف النّون منها، وهي في قولك للاثنين المخاطبين: تَفْعَلانِ، وللاثنين الغائبين: يَفْعَلانِ، وللجماعة المخاطبين: تَفْعَلونَ، وللجماعة الغائبين: يَفْعَلونَ، وللأنثى المخاطبة: تَفْعَلينَ. فمتى دخل(٢) على هٰذه الأمثلة الخمسة حرف ناصب أو جازم(٣) حذف النّون منها، كقولك: أُريدُ أَنْ تَذْهَبوا، ولَنْ يَفْعَلوا، ولَنْ تَخْرُجا، [ولَنْ يَخْرُجا](٤)، ولَنْ تَخْرُجي يا هِنْدُ؛ وفي القرآن: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا﴾(٥)، فقس عليه(٦).

* * *

(١) ليس في ب: أمثلة.
(٢) ب: فمتى دخلت.
(٣) ليس في ب: أو جازم.
(٤) زيادة للإيضاح.
(٥) البقرة ٢: ٢٤.
(٦) فقس عليه: من جـ.

[٣٣٩] وَيُجْـزَمُ الْفِعْـلُ بِـ «لَمْ» في النَّفْيِ وَالـلاّمِ في الأَمْرِ وَ«لا» في النَّهْيِ

[٣٤٠] وَمِنْ حُروفِ الْجَـزْمِ أَيْضاً «لَمّا» وَمَـنْ يَزِدْ فيـهـا يَقُـلْ «أَلَـمّـا»

[٣٤١] تَقـولُ: لَمْ تَسْمَعْ كَلامَ مَنْ عَذَلْ وَلا تُخـاصِـمْ مَنْ إذا قالَ فَعَـلْ

[٣٤٢] وَخـالِـدٌ لَمّـا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ وَمَـنْ يُوادِدْ فَلْيُـواصِـلْ مَنْ يَوَدّ

[جزم المضارع]

اعلم أنّ حروف الجزم خمسة أصليّة، وهي: لَمْ، ولَمّا، إذا كانت بمعنى «لَمْ»، ولام الأمر، و«لا» في النّهي، و«إنْ» في المجازاة. وتتفرّع على «إنْ» تسعة ألفاظ أُخر، وسنشرح كلّ لفظة منها، إن شاء الله تعالى(١).

[«لَمْ» و «لَمّا»]

أمّا «لَمْ» فهي حرف وُضِعَ لنفي فعل من قال: قَدْ فَعَلَ(٢)، فتقول أنت: لَمْ يَفْعَلْ.

[و٨٩] وأمّا «لَمّا» فهي لنفي فعل* من قال(٣): لَقَدْ فَعَلَ، فتقول أنت: لَمّا يَفْعَلْ.

وكلاهما يجزم الفعل المستقبل، فيسكّن آخر الفعل السليم، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٤)، ويصير الفعل المستقبل الّذي يدخلان عليه بمعنى الماضي. ألا ترى أنه يحسن أن تقول: لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ أَمْسِ(٥)، ولفظة

(١) إن شاء الله تعالى: من جـ.

(٢) د: لقد فعل.

(٣) ب: لنفي من قال.

(٤) الإخلاص ١١٢: ٣.

(٥) بعدها اضطراب في ب؛
وفي د: ولمّا يخرج زيد أمس.

«أَمْسِ» لا تتّصل إلاّ بالفعل الماضي. ولولا دخول «لَمْ» و«لَمّا» على الفعل المستقبل لما ساغ هٰذا الكلام؛ لأنّه لا يحسن أن تقول: يَخْرُجُ أَمْسِ.

وقد تدخل الهمزة على «لَمْ» و«لَمّا» فتصير في الكلام بمعنى التقرير[٦]، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٧]؛ وقد تكون بمعنى التّوبيخ، كقول المولى لعبده: أَلَمْ أُحْسِنْ إِلَيْكَ. وعلى اختلاف المعاني فالفعل المستقبل مجزوم بعدهما[٨].

وكذٰلك إن أدخلت بين الهمزة والحرف الفاء أو الواو، كقولك: أَوَلَمْ يَخْرُجْ، أَفَلَمْ يَنْظُرْ.

ثمّ اعلم أنّ «لَمّا» خاصّة قد تقع اسماً ظرفيًّا بمعنى «حينَ»، وذٰلك إذا وليها الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾[٩]، ﴿وَلَمَّا جاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً﴾[١٠].

* * *

[لام الأمر]

وأمّا لام الأمر فهي تكون للغائب، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[١١]. وحركة هٰذه اللاّم الكسر، فإن دخل عليها الواو أو الفاء أو «ثُمَّ»، جاز إقرارها على الكسر، وجاز تسكينها، إلاّ أنّ الأفصح أن تسكّن

(٦) ب وجـ: التقدير؛ وهو تحريف.
(٧) الشّرح ٩٤: ١.
(٨) ب: فالفعل مجزوم بعدهما.
(٩) القصص ٢٨: ٢٣.
(١٠) هود ١١: ٧٧.
(١١) الطّلاق ٦٥: ٧.

مع الواو والفاء، وتكسر مع «ثُمَّ»، وعلى هٰذا قراءة أبي عمرو: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ﴾(١٢). وقرأ: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾(١٣)، فسكّن اللّام مع الواو [ظ٨٩] الفاء، وكسرها مع «ثُمَّ»، والعلّة* في ذٰلك أنّ «ثُمَّ» كلمة قائمة بذاتها، فلهٰذا لم تغيّر حركة اللّام؛ والواو والفاء إذا دخلا على «هُوَ» و«هِيَ» سكنت الهاء، كقوله تعالى: ﴿وَهْوَ اللهُ﴾(١٤)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَهْيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾(١٥)؛ وإذا دخلت «ثُمَّ» عليهما أُقرّتا على حركتهما، كقولك: ثُمَّ هُوَ، ثُمَّ هِيَ.

* * *

---

(١٢) الحجّ ٢٢ : ١٥؛

قال ابن مجاهد: واختلفوا في كسر لام الأمر وإسكانها من قوله: «ثمّ ليقطع»، «ثمّ ليقضوا تفثهم»: فقرأ ابن كثير: «ثمّ لِيقضوا» مكسورة اللّام ولم يكسر غيرها؛ هذه رواية القوّاس عنه، وقال البزّيّ: اللّام مدرجة ساكنة.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر: «ثمّ لِيقطع»، «ثمّ لِيقضوا»، مكسورتي اللّام؛ وزاد ابن عامر: «ولِيوفوا»، «ولِيطّوّفوا»، بكسر لام الأمر في الأربعة الأحرف.

واختلف عن نافع، فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد بن صالح والقاضي عن قالون، وإسحاق وإسماعيل بن أبي أويس: «ثمّ لْيقطع»، «ثمّ لْيقضوا»، ساكنتي اللّام. وقال ورش وأبو بكر بن أبي أويس: «ثمّ لِيقطع»، «ثمّ لِيقضوا»، مكسورتي اللّام مثل أبي عمرو.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: «ثمّ لْيقطع»، «ثمّ لْيقضوا»، «ولْيوفوا»، «ولْيطّوّفوا»، اللّام للأمر في كلّ القرآن إذ كان قبلها واو أو فاء أو «ثُمَّ»، ساكنة.

[كتاب السبعة: ٤٣٤ و٤٣٥].

(١٣) الحجّ ٢٢ : ٢٩.

(١٤) الأنعام ٦ : ٣.

(١٥) الحجّ ٢٢ : ٤٥.

[«لا» النّاهية]

وأمّا «لا» فإذا جاءت بمعنى النّهي جزمت الفعل المستقبل[١٦]، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾[١٧].

* * *

[«إنْ» الشرطيّة]

وأمّا «إنْ» الشّرطيّة فإنّها إن دخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما[١٨]، كقولك: إنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ. وقد تدخل على الماضي فلا تغيّره عن فتحه، بل تنقل معناه من المضيّ إلى الاستقبال، كقولك: إنْ خَرَجَ زَيْدٌ غَداً خَرَجَ عَمْرٌو.

وقد يختلف فعلا الشّرط والجزاء، فيكون في موطنٍ فعل الشّرط ماضياً، وفعل الجزاء مستقبلاً، فتجزم المستقبل ولا تُغيّر الماضي، كقولك: إنْ خَرَجَ زَيْدٌ يَخْـرُجْ عَمْرٌو. وقد يكون فعل الشرط مستقبلاً فتجزمه، وفعل الجزاء ماضياً فلا تغيّره، كقولك: إنْ يَخْرُجْ زَيْدٌ خَرَجَ عَمْرٌو[١٩].

والأحسن أن يتجانس الفعلان في الشّرط والجزاء، فإن اختلفا فالأحسن أن يكون فعل الجزاء مستقبلاً، فإنّه فعل مجازاة، والمجازاة كالوعد، والعدة تكون في المستقبل.

ثمّ اعلم أنّ جواب الشّرط يكون بثلاثة أشياء:

ـ أحدها الفعل، وقد مثّلناه.

---

(١٦) ب: جزمت المستقبل.

(١٧) الكهف ١٨: ١٠.

(١٨) ب: على فعلين جزمتهما.

(١٩) ب: يخرج عمرو.

[و٩٠] ـ والثّاني بالفاء، فإن كان بعد الفاء اسم رفعته على الابتداء*؛ وإن كان فعلاً مستقبلاً كان مرفوعاً أيضاً على أصله. فالاسم كقولك: إنْ خَرَجَ الأَميرُ فَالْعَسْكَرُ خارِجٌ(٢٠)، والفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾(٢١)؛ لأنّ «مَنْ» من أخوات «إنْ» الشّرطيّة، وعملها كعملها.

ـ والثّالث الّذي تجاب به «إنْ» الشّرطيّة «إذا»، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٢٢).

و«إمّا» من أخوات «إنْ»(٢٣) المتفرّعة عنها؛ وسيأتي شرحها فيما بعد، إن شاء الله تعالى.

* * *

[٣٤٣] وَإِنْ تَلاَهُ أَلِفٌ وَلاَمُ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكَسْرِ وَالسَّلاَمُ

[٣٤٤] تَقُولُ: لا تَنْتَهِرِ الْمِسْكِينَا وَمِثْلُهُ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَا﴾

اعلم أنّه متى التقى ساكنانِ كُسِرَ الأوّل منهما، وإنّما اختير له حركة الكسر، لأنّها لا توجد في إعراب الفعل المستقبل، فجعل الكسر علامة تؤذن بالتقاء السّاكنين. والكسر يكون إذا التقى السّاكنان في المجزوم، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٢٤)، وكان الأصل تسكين النّون بالجزم، كما

(٢٠) ليس في ب: فالاسم .... خارج.
(٢١) المائدة ٥: ٩٥.
(٢٢) الرّوم ٣٠: ٣٦.
(٢٣) جـ: وأمّا أخوات «إن»؛
د: وأمّا «من» فمن أخوات «إن».
(٢٤) البيّنة ٩٨. ١.

سكنت في قولـه تعـالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدُ﴾(٢٥)، ولْكن لمّا التقت النّون، وهي ساكنة، بلام «الّذينَ»، وهي ساكنة، كُسِرَتْ فراراً من اجتماع ساكنين(٢٦)، ولا اعتبار بالألف(٢٧)؛ لأنّها ألف وصل تسقط عند إدراج الكلام. وإنّما اجْتُلِبَ وأُدْخِلَ على اللاّم ليمكن افتتاح النّطق؛ لأنّ اللاّم ساكنة ولا يمكن افتتاح النطق بالسّاكن. فلذلك إذا التقى ساكنان، والفعل فعل أمر، كسر آخر الفعل، كقوله تعالى*: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إلاَّ قَليلاً﴾(٢٨). [ظ٩٠]

وكذلك إن كان في الأسماء المبنيّة على السكون، مثل: «كَمْ» و«مَنْ»، كقولك: كَمِ الْمالُ؟ و: مَنِ الرَّجُلُ؟ وكذلك تقول: سَمِعْتُ مِنَ الْمُحَدِّث أَخْباراً صَحيحَةً. ولم يشذّ من ذلك إلاّ فتح النّون من لفظة «مِنْ» عند التقاء السّاكنين، كقولك: سَمِعْتُ مِنَ الْمُحَدِّثِ(٢٩). وإنّما فُعِلَ ذلك لكسرة الميم، فكرهوا أن تتوالى كسرتان في الكلمة على حرفين(٣٠)؛ فاعرف ذلك وقس عليه(٣١).

* * *

(٢٥) الإخلاص ١١٢: ٤.

(٢٦) د: من اجتماع التقاء الساكنين.

(٢٧) ب: والاعتبار بالألف.

(٢٨) المزّمّل ٧٣. ٢.

(٢٩) ليس في د: من لفظة .... المحدّث.

(٣٠) د: فكرهوا أن تتوالى كسرتان على حرف.

(٣١) ب: فاعرف وقس عليه؛
جـ و د: فاعرف ذلك.

[٣٤٥] وَإِنْ تَرَ الْـمُـعْـتَـلَّ فيهـا رِدْفَـا أَوْ آخِـرَ الْفِعْـلِ فَسِمْـهُ الْحَـذْفَـا
[٣٤٦] تَقـولُ: لا تَأْسَ وَلا تُؤْذِ وَلاَ تَقُـلْ بِلا عِلْمٍ ولا تَحْسُ الـطِّلاَ
[٣٤٧] وَأَنْـتَ، يا زَيْـدُ، فَلا تَزْدَدْ عَنَـا وَلا تَبِـعْ إلاّ بِنَـقْـدٍ في مِنَـى

[جزم معتلّ الآخر]

إذا كان آخر الفعل المستقبل أحد حروف الاعتلال[٣٢]، إمّا ألف، مثل: يَخْشَى ويَرْضَى، وإمّا واو، مثل: يَغْزو ويَغْدو[٣٣]، وإمّا ياء، مثل: يَقْضي ويَرْمي، ودخل على الفعل حرف جزم، حذف حرف الاعتلال؛ لأنّ من شرط الجازم أن يسكّن المتحرّك، فإذا صادف حرفاً ساكناً حذفه؛ ليؤثّر دخوله على الفعل ويبيّن عمله. فعلى هٰذا تقول: لَمْ يَخْشَ زَيْدٌ، و: لَمْ يَغْدُ عَمْرٌو، و: لَمْ يَرْمِ بِشْرٌ.

وكذلك إن كان حرف الاعتلال ردفاً، وهو أن يكون قبل الحرف الأخير، مثل: يَخافُ ويَقولُ ويَبيعُ، فإذا دخل الجازم عليه حذفه، وإنّما وجب حذفه لأن حرف الاعتلال ساكن والجزم يوجب سكون ما بعده، فلمّا التقى السّاكنان
[و٩١] وجب حذف حرف الاعتلال؛ فراراً من اجتماع* ساكنين، فعلى هٰذا تقول: لَمْ يَخَفْ، ولَمْ يَقُلْ، و: لَمْ يَبِعْ، فاعرفه[٣٤].

***

(٣٢) بعده اضطراب في ب.
(٣٣) ليس في ب: وإمّا . . . . ويغدو.
(٣٤) جـ و د: فاعرفه ذلك.

[٣٤٨] وَالْجَـزْمُ في الْخَمْسَـةِ مِثْلُ النَّصْبِ   فَاقْنَـعْ بإِيجـازي وَقُـلْ لي: حَسْبي

[جزم الأمثلة الخمسة]

قد ذكـرنـا أنّ خمسـة أمثلة من الأفعال رفعها بإثبات النون، ونصبها وجزمها بحذف النّون، وهي: يَفْعَلانِ وتَفْعَلانِ ويَفْعَلونَ وتَفْعَلونَ وتَفْعَلينَ يا امْرَأةُ، ومثّلنا حكم النّصب، ومثله حكم الجزم، نحو قولك: لَمْ يَخْرُجا، و: لَمْ تَذْهَبا، و: لَمْ يَخْرُجوا، و: لَمْ تَخْرُجوا، و: لَمْ تَذْهَبي يا امْرَأةُ؛ فيستوي حكم النّصب والجزم في إعراب هٰذه الأمثلة الخمسة، كما استوى حكم الجرّ والنّصب في المثنّى والمجموع بالواو والنّون والمجموع بالألف والتّاء وفيما لا ينصرف من الأسماء(٣٥).

* * *

---

(٣٥) في هٰذا الفصل اضطراب كبير في ب.

باب الشّرط

[٣٤٩] هٰذا وَ«إِنْ» في الشَّـرْطِ وَالْجَـزاءِ تَجْـزِمُ فِعْـلَيْـنِ بِلا امْـتِـراءِ

[٣٥٠] وَتِـلْوُهـا «أَيٌّ» و«مَـنْ» و«مَهْمـا» و«حَيْثُمـا» أَيْضـاً و«مـا» و«إِذْمـا»

[٣٥١] وَ«أَيْـنَ» مِنْـهُـنَّ وَ«أَنَّـى» و«مَتَـى» فَاحْـفَظْ جَمِيـعَ الأَدَواتِ، يا فَتى

[٣٥٢] وزَادَ قَوْمٌ «مـا»، فَقـالـوا «إِمَّـا» وَ«أَيْنَمـا»، كَمَـا تَلَـوْا: ﴿أَيَّاما﴾

[٣٥٣] تَقـولُ: إِنْ تَخْـرُجْ تُصادِفْ رُشْـدَا وَ: أَيْـنَـمـا تَذْهَـبْ تُلاقِ سَعْـدَا

[٣٥٤] وَ: مَنْ يَزُرْ أَزُرْهُ باتِّـفـاقِ وَهٰـكَـذا تَصْـنَـعُ في الْبَـواقـي

[٣٥٥] فَهٰـذِهِ جَوازِمُ الأَفْـعـالِ جَلَوْتُـهـا مَنْـظومَـةَ الـلآلـي

[٣٥٦] فَاحْفَظْ، وُقيتَ السَّهْـوَ، ما أَمْلَيْتُ وَقِسْ عَلَى الْمَـذْكـورِ ما أَلْغَيْتُ

قد ذكرنا أنّ لـ «إِنْ» الشّرطيّة تسع أخوات، وهي: مَنْ وما وأيٌّ ومَهْما، فهٰذه أسماء صريحة، و«مَتَى» و«أَيْنَ» و«أَنَّى» و«حَيْثُما»، فهٰذه ظروف، و«إِذْ ما»، وهو حرف شرط. فهٰذه الألفاظ التسعة تعمل عمل «إِنْ» الشرطيّة[1]، فإذا
[ظ٩١] دخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما*؛ كقولك: مَنْ يَزُرْني أَزُرْهُ، و: مَهْما تَفْعَلْ أَفْعَلْ. ولفظتان منهما لا تعملان إلّا مع اتّصال «ما» بهما، وهما: إِذْما وحَيْثُما. وأربعة ألفاظ تعمل مع اتّصال «ما» ومع حذفها، وهي: مَتَى وأَيٌّ وأَيْنَ وإِنْ، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[2]، وكقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾[3]. وإذا دخلت «مَا» على «إِنْ» أُدغمت النّون في الميم، وجاز أن يكون الجزاء فعل أمر، كما

---

(١) الشرطيّة: من د.

(٢) الإسراء ١٧: ١١٠.

(٣) الأنفال ٨: ٥٨.

مثّلناه في الآية المتقدّمة.

وتقول: مَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ، إن شئت قلت: مَتَى ما تَخْرُجْ أَخْرُجْ.

وقد يحذف حرف الشّرط من الكلام، فتجزم الفعلين(٤). ويكثر ذٰلك في الأمر والنّهي، ويكون حرف الشّرط مقدّراً فيه، كقولك في الأمر: زُرْني أُكْرِمْكَ، فتجزم الفعلين؛ لأنّ التقدير: إنْ تَزُرْني أُكْرِمْكَ. وكذٰلك في النّهي: لا تَقُمْ أَغْضَبْ عَلَيْكَ، فتجزم الفعلين؛ لأنّ التّقدير: إنْ تَقُمْ أَغْضَبْ عَلَيْكَ؛ فاعرف ذٰلك(٥).

* * *

(٤) جـ: من الفعلين.

(٥) ليس في جـ: فاعرف ذلك.

باب البناء

[٣٥٧] ثُمَّ تَعَــلَّمْ أَنَّ في بَعْضِ الْــكَــلِمْ   ما هُوَ مَبْــنِــيٌّ عَلَى وَضْــعٍ رُسِــمْ

اعلم أنّ جميع الكلم قسمان: معرب ومبنيّ؛ فالمعرب ما يتغيّر آخره لاختلاف العوامل الدّاخلة عليه؛ والمبنيّ ما لا يتغير آخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه(١)، ولا يختلف حكمه على اختلاف مواقعه، وتباين مواطنه.

فالبنـاء يقـع في الأسمـاء والأفعال والحروف، على ما نبيّنه تلو هٰذا الشّرح، إن شاء الله تعالى(٢).

* * *

[٣٥٨] فَسَكَّنـوا «مِنْ» إِذْ بَنَـوْهـا وَ«أَجَـلْ»   وَ«مُذْ» وَ«لٰكِنْ» و«نَعَمْ» وَ«كَمْ» وَ«هَلْ»

[البناء على السكون]

[و٩٢] اعلم أنّ الأصل في بناء ما بني أن يكون على السّكون*؛ لأنّ المقصود من البناء المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت. والغالب على ذٰلك أن يكون السّكون للممتنع من الحركة.

والبناء يقع في الأسماء والأفعال والحروف: فالأسماء، كقولك: مَنْ وكَمْ؛ والأفعال كفعل الأمر، نحو: قُمْ واقْعُدْ؛ والحروف، نحو: هَلْ وبَلْ ونَعَمْ وأَجَلْ، بمعنى «نَعَمْ»، و«مُذْ» و«عَنْ»؛ فاعرف ذٰلك(٣).

* * *

---

(١) ليس في ب: ما لا .. عليه.

(٢) ليس في د: إن شاء الله تعالى.

(٣) ليس في جـ: فاعرف ذلك.

[٣٥٩] وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ «مِنْ قَبْلُ» و«مِنْ بَعْدُ» وَ«أَمَّا بَعْدُ» فَافْهَمْ وَاسْتَبِنْ
[٣٦٠] وَ«حَيْثُ» ثُمَّ «مُنْذُ» ثُمَّ «نَحْنُ» و«قَطُّ» فَاحْفَظْهَا، عَداكَ اللَّحْنُ

[البناء على الضمّ]

قد ذكرنا أنّ أصل المبنيّات أن يكون على السّكون، إلّا أنّهم قد بنوا على الحركات الثّلاث، الضّمّ والفتح والكسر. فأمّا الضّمّ فإنّه وقع في الأسماء، ولم يقع في فعل البتّة، ووقع في حرف واحد وهو «مُنْذُ»(٤)، على قول من جعلها حرفاً. وأمّا وقوعه في الأسماء، فقد بنوا «نَحْنُ» على الضّمّ، وإنّما خُصَّتْ بالضّمّ لأنّها كناية عن الجمع، والواو تختصّ بالجمع، كقولك: فَعَلُوا وخَرَجُوا، فجعلت حركة «نَحْنُ» الّتي يكنّى بها عن الجمع ضمّة لتفرّعها عن الواو. وبنوا «حَيْثُ» في أفصح اللّغات على الضّمّ؛ وبنوا «قَطُّ» على الضّمّ، وهو في الماضي نقيضه «أَبَداً» في المستقبل؛ لأنّه يقال: ما كَلَّمْتُهُ قَطُّ، ولا أُكَلِّمُهُ أَبَداً. ولا يجوز أن يقال: لا أُكَلِّمُهُ قَطُّ، وإن كانت العامّة تولع به.

وقد بنوا «قَبْلُ» و«بَعْدُ» في الغاية على الضّمّ، كقولهم في أوائل الخطب: أمّا بَعْدُ، وكقوله عزّ وجلّ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾(٥). ومعنى قولنا «الْغايَة» أنّ هٰذه الألفاظ كانت موضوعة على الإضافة إلى ما بعدها ليتمّ الكلام، فيقال: أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ وَالصَّلاةِ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ، فَقَدْ كانَ كَذا وكذا(٦)، فاقتُطعت «بَعْدُ» عن الإضافة، وجُعلت غاية، بمعنى «آخر الكلام». ولمّا انقطعت عن الإضافة* الّتي بها يتمّ الكلام، صارت كأنّها بعض الكلمة، [ظ٩٢]

(٤) ب: نحو «منذ»؛ وهو تحريف.
(٥) الرّوم ٣٠: ٤.
(٦) وكذا: من جـ.

وبعض الكلمة لا يكون إلّا مبنيًّا. فإن قيل: لِمَ بُنيت على الضّمّ دون الفتح والكسر؟ فالجواب عنه أنّ الفتح والكسر قد يدخلان فيها[7] عند الإضافة، كقولك في الفتح: جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَ عَمْرٍو، وكقوله تعالى في الكسر: ﴿قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾[8]، فلمّا كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب لـ «قَبْل» و«بَعْد»، ووجب بناؤهما في بعض المواطن، بُنيا على الحركة الّتي لم تكن قطّ لهما حركة إعراب، وهي الضّمّ.

وكذلك تقول: نَزَلَ مِنْ عَلُوُ، و: ضَرَبْتُهُ مِنْ قُدّامُ، و: لَحِقْتُهُ مِنْ وَراءُ، فتضمّ آخر «عَلْوُ» و«قُدّامُ» و«وَراءُ»؛ لأنّ الأصل كان فيها الإضافة. وتحقيق الكلام: نَزَلْتُ مِنْ عَلْوِ الدّارِ، و: ضَرَبْتُهُ مِنْ قُدّامِ الْعَسْكَرِ، و: جِئْتُهُ مِنْ وَرائِهِ؛ فلمّا حذف المضاف إليه[9]، جُعلت هٰذه الألفاظ غاية، وبُنيت على الضّمّ؛ ومنه قول الشّاعر[10]. [كامل]

لَعَنَ الإلٰهُ مُساوِرَ بْنَ تَعِلَّةٍ
لَعْناً يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدّامُ[11]

* * *

---

(7) د: قد يحلّان فيها.

(8) الأعراف ٧: ١٢٩.

(9) ب: المضاف إليها.

(10) جـ: ومنه قول التّميميّ.

(11) قائل البيت رجل من بني تميم.
وقد أنشده الأشموني ٢: ٢٦٨؛ وروايته لديه:
لَعَنَ الإلٰهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسافِرٍ لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدّامُ
ويروى: «ابن مزاحم»؛ والشاهد فيه في «من قدّامُ»، فإنّ أصله «من قدّامِهِ»، فلمّا قطعه عن الإضافة ونواها، بناه على الضّمّ.

[٣٦١] وَالْفَتْحُ في «أَيْنَ» وَ«أَيَّانَ» وفي «كَيْفَ» وَ«شَتَّانَ» وَ«رُبَّ» فَاعْرِفِ
[٣٦٢] وَقَدْ بَنَوْا ما ركَّبوا مِنَ الْعَدَدْ بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُما حينَ يُعَدّْ

[البناء على الفتح]

قد ذكرنا حكم المبنّي على الضّمّ؛ فأمّا المبنيّ على الفتح، فقد يقع للأسماء(١٢) والأفعال والحروف:

ـ فالأسماء، نحو: أَيّانَ وأَيْنَ وكَيْفَ وشَتّانَ؛ وإنّما بُنيت على الفتح؛ لأنّ ما قبل آخرها ساكن والفتحة خفيفة، فاختاروا الانتقال من السّكون إلى أخفّ الحركات.

وممّا بُني على الفتح من الأسماء، الأسماء المركّبة في العدد، وهي ما بين «أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ»(١٣)، فيفتح آخرهما كيفما لُفظ بهما، كقولك: جاءَني أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، و: رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، و: مَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً. وكان الأصل في هٰذا العدد أن يعطف الأخير على الأوّل، فيقال: عِنْدي أَحَدٌ وَعَشَرَةٌ(١٤)؛ فلمّا حذف حرف العطف، وجعل الاسمان بمنزلة الاسم الواحد(١٥)، وجب تركيبهما* على البناء؛ ليؤذن بحذف حرف العطف، [و٩٣]
واختير في بنائهما الفتحة؛ لأنّها أخفّ الحركات.

وكذٰلك تقول: هُوَ بَيْنَ بَيْنَ، أي: هُوَ بَيْنَ الْجَيِّدِ والرَّديءِ؛ و: لَقيتُهُ صَبَاحَ مَساءَ، إذا أردت أنّك لقيته صباحاً ومساءً، فلمّا حذفت واو العطف،

---

(١٢) د: فقد يقع في الأسماء.

(١٣) ب: إلى «تسعة وتسعين»؛ وهو تحريف.

(١٤) جـ: عندي أحد عشر؛ وهو تحريف.

(١٥) د: بمنزلة اسم.

رُكّب الاسمان وبُنيا على الفتح، كما فُعل بـ «أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ».
فإن أضفته[١٦] فقلت: أجيئُكَ صَباحَ مَساءٍ، فأصله على هيئته بغير واو العطف، والمراد به الصّباح وحده.

ـ والبناء على الفتح في الأفعال الماضية الخالية من علامة التّأنيث[١٧]، نحو: قامَ وأَكْرَمَ وانْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ، قلّت حروف الكلمة أو كثرت. وكذٰلك الفعل المضارع إذا دخلت عليه النّون الثّقيلة، كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[١٨]، وكقوله سبحانه وتعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾[١٩].

ـ وأمّا البناء في الحروف على الفتح، فنحو: رُبَّ، و«إِنَّ» وأخواتها الخمسة، ونحو «ثُمَّ» من حروف العطف وفائها وواوها؛ فاعرف ذٰلك.

* * *

[٣٦٣] وَ«أَمْسِ» مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنْ ... صُغِّرَ صارَ مُعْرَباً عِنْدَ الْفَطِنْ
[٣٦٤] وَ«جَيْرِ» أَيْ «حَقًّا» وَ«هٰؤُلاَءِ» ... كَـ «أَمْسِ» في الْكَسْرِ وَالْبِنَاءِ

[البناء على الكسر]

وأمّا حكم المبنّي على الكسر فيقع في الأسماء والحروف، ولا يدخل الأفعال، إذ لا مدخل للكسر فيها إلاّ لغرض، كقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[٢٠]، فالكسر الموجود في هٰذا الفعل، وإن كان أصله مبنيًّا على

(١٦) د: فإن عطفته.
(١٧) د: من العلامات الّتي للتأنيث.
(١٨) الأنفال ٨: ٥٨.
(١٩) الحجّ ٢٢: ١٥.
(٢٠) المزمّل ٧٣: ٢.

السكون، لالتقاء السّاكنين(٢١).

ـ فالأسماء، كقولك: أمْسِ، وهو مبنيّ على الكسر في قول الجمهور، إلّا أن يصغّر أو يضاف فيُعرب، أو يعرّف فينكّر(٢٢). وقد بناها بعض العرب على الفتح؛ وأنشد(٢٣): [رجز]

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا
عَجائِزاً مِثْلَ السَّعالِيِّ خَمْسَا
يَأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا
لا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا(٢٤)

و«جَيْرِ» بمعنى «حَقًّا»، وقيل بمعنى «نَعَمْ»، وقد يستعمل في اليمين(٢٥)، وهو مبنيّ على الكسر؛ و«هَؤُلاءِ»(٢٦).

ـ والحروف، مثل: باء الجرّ ولامه أيضاً مع المظهر، نحو: بِزَيْدٍ وبِكَ، ولِزَيْدٍ ولِعَمْرٍو؛ فاعرف ذلك(٢٧).

* * *

(٢١) ليس في ب: لالتقاء السّاكنين.
(٢٢) ب: أو ينكّر؛ جـ و د: أو يعرّف أو ينكّر.
(٢٣) جـ: فقال.
(٢٤) ينسب هذا الرّجز إلى العجّاج، أو هو من الخمسين.
وهو في النّوادر ٥٧ وكتاب سيبويه ٢: ٤٤ والمحلّى لابن شقير ١٥٦ وجمل الزجّاجي ٢٩١ والأمالي الشجريّة ٢: ٢٦٠ وابن يعيش ٤: ١٠٧ والعيني ٤: ٣٥٧ وخزانة الأدب ٣: ٢١٩.
(٢٥) ب: في المثنّى؛ جـ: في التمنّي.
(٢٦) ليس في جـ: هؤلاء.
(٢٧) ليس في جـ: ولعمرو .... ذلك.

[٣٦٥] وَقيلَ في الْحَرْبِ «نَزالِ» مِثْلَما   قالوا: حَذامِ وقَطامِ، في الدُّمَى

اعلم أنّ المعدول على(٢٨) وزن «فَعالِ» مبنيّ على الكسر؛ وهو يأتي على أربعة أضرب:

- أحدها بمعنى الأمر، كقولك: تَراكِ، بمعنى «أُتْرُكْ»، و«نَزالِ»، بمعنى «اِنْزِلْ»؛ قال زهير(٢٩): [كامل]

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذَا
دُعِيَتْ «نَزالِ» وَلُجَّ في الذُّعْرِ(٣٠)

[ظ٩٣] وقال آخر*: [رجز]

تَراكِها مِنْ إِبِلٍ تَراكِها
أَما تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْراكِها(٣١)

---

(٢٨) ب: المعدول عن؛ د: المفعول على.

(٢٩) ب و د: قال الشاعر.

(٣٠) انظر ديوان زهير: ٨٩؛
وهو من شواهد سيبويه ٢: ٣٧ والمقتضب ٣: ٣٧٠ والأصول ٢: ١٨٥ وجمل الزّجّاجي ٢٢٨ والأمالي الشجريّة ٢: ١١١ والإنصاف ٥٣٥ وابن يعيش ٤: ٢٦ و ٥٢ وخزانة الأدب ٣: ٦١.
ولجّ في الذّعر: تتابع النّاس في الفزع، وهو من اللّجاج في الشيء، أي: التّمادي فيه.

(٣١) قائله هو طفيل بن يزيد الحارثيّ، وهو فارس شاعر جاهليّ. قيل: أُغير على إبل قوم من العرب، فلحق أصحاب الإبل المغيرين، فجعلوا لا يدنو منهم أحد إلّا قتلوه. فقال الذين أغاروا على الإبل:

تراكِها من إبلٍ تراكِها   أما ترى الموتَ لدى أوراكِها

فقال أصحاب الإبل:

مناعِها من إبلٍ مناعِها   أما ترى الموتَ لدى أرباعِها

ويروى الأوّل: «دراكِها من إبلٍ دراكِها».

=

ـ والثّاني لا يستعمل إلاّ في النّداء، كقولك: يا خَباثِ، يا لَكاعِ ، يا فَجارِ.

ـ والثّالث اسم المصدر، نحو: فَجارِ ويَسارِ؛ قال النّابغة(٣٢): [كامل]

أنّـا اقْـتَـسَـمْـنـا خُطَّتَـيْنـا بَيْنَـنـا
فَحَـمَـلْتُ بَرَّةَ وَاحْـتَـمَـلْتَ فَجـارِ(٣٣)

وقال آخر: [طويل]

فَقُـلْتُ: امْـكُـثي حَتَّى يَسـارِ لَعَـلَّنـا
نَحُـجُّ مَعـاً، قالَتْ: أَعـامـاً وَقـابِلَهْ؟(٣٤)

= والرّجز من شواهد سيبويه ١: ١٢٣ و ٢: ٣٧ والمقتضب ٣: ٣٦٩ والكامل ٢: ٦٩ والمحلّى لابن شقير ١٥٩ وشرح اللّمع لابن برهان ٢١٩ والإنصاف ٥٣٧ والأمالي الشجريّة ٢: ١١١ وخزانة الأدب ٢: ٣٥٤

وليس في د: وقال آخر . . . . أوراكها.

(٣٢) ليس في جـ و د: قال النابغة . . . . فجار.

(٣٣) انظر ديوان النابغة الذبياني: ٣٤؛

والبيت من شواهد سيبويه ٢: ٣٨ ومجالس ثعلب ٣٩٦ وجمل الزجّاجي ٢٢٩ والخصائص ٢: ٢٩٨ و٣: ٢٦١ و ٢٦٥ والأمالي الشجريّة ٢: ١١٣ وابن يعيش ١: ٣٨ و ٤: ٥٣ والعيني ١: ٤٠٥ وخزانة الأدب ٣: ٦٥.

برّة: اسم من البرّ؛ وفجار: الفجور؛ يعني: أنّنا اقتسمنا خطّتينا، فبررت أنا وفجرت أنت؛ فجعل خطّته الوفاء وخطّة زرعة الغدر.

(٣٤) قائل البيت هو حميد بن ثور الهلالي، انظر ديوانه ١١٧.

وهو من شواهد سيبويه ٢: ٣٩ وجمل الزجّاجي ٢٢٩ والأمالي الشجريّة ٢: ١١٣ وابن يعيش ٤: ٥٥ وهمع الهوامع ١: ٢٩ والدّرر اللّوامع ١: ٨.

ويَسارِ: اسم لليسر، أي: الغِنَى، معدولة عن ميسرة.

وفي رواية الديوان خلاف.

ـ والرابع من أسماء النساء ما عُدِلَ عن «فاعِلَة»، نحو: حَذام وقَطام ورَقاش وغَلاب، وكان الأصل: حاذِمَة وقاطِمَة وراقِشَة وغالِبَة. وأكثر العرب يبني هٰذه الأسماء على الكسر؛ وعليه قول الشّاعر: [وافر]

إذا قالَتْ حَذامِ فَصَدِّقوها
فَإِنَّ القَوْلَ ما قالَتْ حَذامِ(٣٥)

وقد أجراها بعضهم مجرى المعربات فضمّها في الرّفع، وفتحها في النصب.

* * *

[٣٦٦] وَقَدْ بُني «تَفْعَلْنَ» في الأَفْعالِ فَمالَهُ مُغَيِّرُ بِحالِ
[٣٦٧] تَقولُ مِنْهُ: النّوقُ يَسْرَحْنَ، وَلَمْ تَسْرَحْنَ إلاّ لِلَّحاقِ بِالنَّعَمْ

إذا جمعت المؤنّث في الفعل ألحقت بآخره النون الخفيفة، فقلت: اَلْهِنْداتُ يَقُمْنَ، و: لَنْ يَقُمْنَ(٣٦)، و: لَمْ يَقُمْنَ. ويستوي فيه لفظ المرفوع والمنصوب والمجزوم. وعلامة إضمارهنّ وجمعهنّ النّون؛ وليست هٰذه النّون كالنون الّتي بعد الياء في «تَذْهَبينَ»، ولا هي بعلامة شيء من الإعراب، ولا يجوز سقوطها في النّصب والجزم؛ وإنّما هي كالياء في «تَذْهَبينَ»، بل إذا لحقت الفعل الماضي سكن آخره، كقولك: اَلنِّسْوَةُ خَرَجْنَ، وإن لحقت

(٣٥) قائل البيت هو لجيم بن صعب، أحد شعراء الجاهلية، انظر لسان العرب ـ رقش؛ وقد يعزى إلى ديسم بن طارق.
وهو من شواهد الخصائص ٢: ١٧٨ والأمالي الشجريّة ٢: ١١٥ وابن يعيش ٤: ٦٤ ومغني اللبيب ٢٢٠ وشرح شذور الذّهب ٩٥ والعيني ٣: ٣٧٠ والأشموني ٣: ٢٦٨.
حذامِ: هي امرأة الشاعر لجيم بن صعب والد حنيفة وعجل.
(٣٦) ليس في د: و «لن يقمن».

الفعل المضارع أوجبت بناءه بعد أن كان معرباً، وصار على حدّ واحد في الرفع والنّصب والجزم.

وبُنيت لام الفعل منه أيضاً على الوقف؛ لاتّصال هٰذه النّون بها، كما تفعل ذٰلك في الفعل الماضي في قولك: فَعَلْتُ وفَعَلْتَ وفَعَلْتِ. وكذٰلك إذا كان آخر الفعل معتلاً بقي على حاله، كقولك: اَلنِّسْوَةُ يَعْفُونَ وَيَرْمِينَ، و: لَنْ يَعْفُونَ ولَنْ يَرْمِينَ، و: لَمْ يَعْفُونَ وَلَمْ يَرْمِينَ[٣٧]. وفي القرآن: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾[٣٨]. فاعرف ذلك وقس عليه[٣٩].

***

[٣٦٨] فَهٰذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمّا بُنِي ... جائِلَةٌ دائِرَةٌ في الأَلْسُنِ

[٣٦٩] وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهْ ... عَلَى سَواءٍ، فَاسْتَمِعْ ما أَذْكُرُهْ

[حدّ البناء]

حدّ البناء لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون، وألّا يتغيّر حاله مع وقوعه موقع رفع أو نصب أو جرّ أو جزم، أو عطفه على ما قبله. وأمّا الأعداد فإنّك إن عطفت بعضها على بعض أعربتها، كقولك: واحِدٌ وَاثْنانِ وَثَلاثَةٌ*، أو [و٩٤] وصفتها، كقولك: تِسْعَةٌ أَكْثَرُ مِنْ ثَمانِيَةٍ. وإن ذكرتها مرسلة بغير حرف عطف بنيتها[٤٠]، فقلت: واحِدْ اثْنانْ ثَلاثَهْ أَرْبَعَهْ. وهٰكذا حروف الهجاء، إن أجريتها مجرى الاسم أعربتها، كقولك: كَتَبْتُ صاداً مُسْتَوِيَةً، وسَيناً مُخَفَّفَةً؛ وإن سردتها بغير حرف عطف بنيتها أيضاً على الوقف. وعلى هٰذا

(٣٧) ليس في جـ: ولم .... برميز.

(٣٨) البقرة: ٢ : ٢٣٧.

(٣٩) فاعرف ذلك وقس عليه: من د.

(٤٠) في هامش النسخة: أي على الوقف.

قـرئ(٤١) : ﴿كٓهيعٓصٓ﴾(٤٢)؛ فأمّا من قرأ «صَادِ»(٤٣)، بكسر الدّال، فإنّه أراد به الأمر من المصاداة، وهي المعارضة؛ وأمّا من فتح الميم في قوله سبحانه وتعالى: ﴿الٓـمٓ اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ﴾(٤٤)، فإنّما فتحت لأجل التقاء السّاكنين منها ومن اسم الله تعالى. ولو لم تلها(٤٥) الألف واللّام لكانت ساكنة كما سكنت في قولـه تعـالى: ﴿الٓـمٓ ذٰلِكَ الْكِتَابُ﴾(٤٦)، وفي قوله تعالى: ﴿الٓـمٓـصٓ كِتَابٌ﴾(٤٧)؛ وكان القياس أن تكسر الميم على ما يوجبه التقاء السّاكنين، إلّا أنهم كرهـوا الكسـر؛ لئـلا تجتمع في كلمة كسرتان بينهما ياء، هي أصل الكسـر، فتثقـل الكلمـة. فلأجـل ذٰلك عدلوا إلى الفتحة الّتي هي أخفّ الحركات؛(٤٨) فاعرف ذٰلك وقس عليه(٤٩)، إن شاء الله تعالى؛ وصلّى الله على سيّدنا محمّد خاتم النبيّين وعلى آله وصحبه وسلّم.

---

(٤١) ليس في د: قـرئ.

(٤٢) مريم ١٩: ١؛

قال الأخفش: هذه الحروف أسكنت لأنّ الكلام ليس بمدرج. وإنّما يكون مدرجاً لو عطف بحروف العطف، وذٰلك أنّ العرب تقول في حروف المعجم كلّها بالوقف إذا لم يدخلوا حروف العـطف، فيقـولـون: ألفْ با تا ثا، ويقولون: ألفٌ وباءٌ وتاءٌ وثاءٌ.

[معاني القرآن: ١٩].

(٤٣) في الآية الأولى من سورة صٓ.

(٤٤) آل عمران ٣: ١ و٢؛

قراءة الجمهور بالميم مفتوحة والألف ساقطة، إلّا ما روي عن أبي بكر عن عاصم أنّه قرأ «الٓم»، ثمّ قطع فابتدأ «أَللهُ»، ثمّ سكن فيها. [انظر كتاب السبعة: ٢٠٠].

(٤٥) ب: تليها؛ د: تتلوها.

(٤٦) البقرة: ٢: ١ و٢.

(٤٧) الأعراف ٧: ١ و٢.

(٤٨) بعده في جـ: والله أعلم وأحكم.

(٤٩) بعده في د: وصلّى الله على سيّدنا محمّد خاتم النبيّين، وعلى آله وصحبه وسلّم.

[خاتمة الناظم]:

[٣٧٠] وَقَـدْ تَقَضَّتْ «مُلْحَـةُ الإِعْـرابِ» مودَعَـةً بَدائِـعَ الإِعْـرابِ

[٣٧١] فَانْـظُرْ إِلَـيْهـا نَظَرَ الْـمُسْتَحْسِنِ وحَـسِّـنِ الـظَّنَّ بِهـا وَأَحْسِـنِ

[٣٧٢] وَإِنْ تَجِـدْ عَيْبـاً فَسُـدَّ الْخَـلَلا فَجَـلَّ مَنْ لا عَيْـبَ فيـهِ وَعَـلا

[٣٧٣] وَالْـحَـمْـدُ للهِ عَلَى ما أَوْلَـى فَنِعْـمَ ما أَوْلَـى وَنِـعْـمَ الْـمَـوْلَى

[٣٧٤] *ثُمَّ الصَّلاةُ بَعْـدَ حَمْـدِ الصَّمَـدِ عَلَى الـنَّبِيِّ الْمُصْـطَفَى مُحَمَّـدِ [ظ٩٤]

[٣٧٥] وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ الأَطْـهَـارِ اَلْقـانِـتينَ في الـدُّجَى الأَخْيَـارِ⁽¹⁾

ما كُـوِّرَ الـلَّيْـلُ مِنَ الـنَّـهَـارِ⁽²⁾

* * *

---

(١) بعده في أ:

(٢) وبعده في ب:

وآله وصحبه الأطهار القائمين في دجى الأسحار

ولا شيء بعده في جـ؛

وبعده في د في الهامش الأيمن:

وآله وصحبه الأطهار ما كوّر الليّل من النّهار

* خاتمة النسخة «ب» :

تَمَّ الْكِتابُ بِحَمْدِ الله تَعَالَى وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ
وكَانَ الْفَراغُ مِنْهُ [في] لَيْلَةٍ أَسْفَر صَباحُها نَهارَ الْجُمُعَةِ الْمُبارَكَ
سَلْخَ جُمَادَى الآخِرَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعينَ وَثَمانِمائَةٍ
عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْفَقيرِ إِلَى الله تَعالَى
الرّاجي عَفْوَ رَبِّهِ الْكَريمِ مَنْ يَثِقُ بِالْحَفِيِّ
مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبي بَكْرِ بْنِ سَهْلٍ الْحَنَفِيِّ
عامَلَهُ الله بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ
وَغَفَرَ لَهُ وَلِوالِدَيْهِ وَلِمَنْ قَرَأَ فيهِ وَدَعا لَهُ بِالْفَوْزِ وَالْمَغْفِرَةِ
وَلِجَميعِ الْمُسْلِمينَ وَالْمُسْلِماتِ وَالْمُؤْمِنينَ وَالْمُؤْمِناتِ
يا رَبَّ الْعالَمينَ
وَصَلَّى الله عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْليماً كَثيراً .

* خاتمة النسخة «جـ» :

تَمَّتِ «الْمُلْحَةُ» بِشَرْحِها بِحَمْدِ اللهِ وَعَوْنِهِ
عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْفَقيرِ إِلَى اللهِ تَعَالَى
قاسِمِ بْنِ مُصْطَفَى بْنِ عَلي الْجيدوري
غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوالِدَيْهِ وَلِمَشايِخِهِ وَلِمَنْ قَرَأَها وَدَعا لِكاتِبِها بِالْمَغْفِرَةِ وِالرَّحْمَةِ
وَلِجَميعِ الْمُسْلِمينَ أَجْمَعينَ
فَرْعَةَ نَهارِ الثَّلاثاءِ
في الْعَشْرِ الأُخَرِ مِنْ جمادٍ الأَوّلِ الَّذي مِنْ شُهورِ سَنَةِ ١١٥٦ .
وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدنا مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ

* خاتمة النسخة «د» :

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ خاتِمِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلينَ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعينَ
عَلَى يَدِ أَفْقَرِ عِبادِ [الله] إِلَى رَحْمَتِهِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ الشّافِعِيِّ
غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوالِدَيْهِ وَلِجَميعِ الْمُسْلِمينَ. . آمينَ
وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعالَمينَ
وَذٰلِكَ نَهارَ السَّبْتِ خامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضانَ الْمُعَظَّمِ
سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرَينَ وَتِسْعِمائَةٍ. .
أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسولُ اللهِ

القسم الثالث

فَهَارِسُ الْكِتاب



(١) فهرس الشّواهد القرآنيّة

الآية : الصفحة

الآية : الصفحة

الآية : الصفحة

الآية : الصفحة

الآية : الصفحة

الآية : الصفحة

الآية : الصفحة

* * *

(٢) فِهرس القراءَات القرآنيّة

السورة والآية	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى	الصفحة
البقرة ٢ : ١٧٧	ليس البرَّ	ليس البرُّ	١٤٧
النساء ٤ : ٦٦	إلاّ قليلٌ	إلاّ قليلاً	١٢٥
المائدة ٥ : ٧١	ألّا تكونَ	ألّا تكونُ	٢٢٨
الأنعام ٦ : ٣	وهْو الله	وهُو الله	٢٤٠
إبراهيم ١٤ : ٣١	لا بيعٌ فيه ولا خلالٌ	لا بيعَ فيه ولا خلالَ	١٣٣
طـه ٢٠ : ٩٤	يا بن أُمَّ	يا بن أُمِّ	١٥٩
الحجّ ٢٢ : ١٥	ثمّ لْيقطعْ	ثمّ لِيقطعْ	٢٤٠
الحجّ ٢٢ : ٢٩	ولْيطّوّفوا	ولِيطّوّفوا	٢٤٠
الحجّ ٢٢ : ٤٥	فَهِيَ خاوية	فَهْيَ خاوية	٢٤٠
العنكبوت ٢٩ : ٥٦	يا عبادِيَ الّذين	يا عبادي الّذين	١٥٧
سبأ ٣٤ : ١٠	والطّيرَ	والطّيرُ	١٥٤
الزّمر ٣٩ : ١٦	يا عبادِ	يا عبادي	١٥٧
الزّمر ٣٩ : ٥٦	يا حَسْرَتا	يا حسرتي	١٥٧
الزّخرف ٤٣ : ٦٨	يا عبادِ	يا عبادي	١٥٧
الطّلاق ٦٥ : ٣	بالغُ أمرِهِ	بالغٌ أمرَهُ	٩٩
المسد ١١١ : ٤	حمّالةَ الحطب	حمّالةُ الحطب	١٨٧

* * *

(٣) فِهرس الأشعار

* * *

(٤) شواهد الرَّجَز

الصفحة	الرَّجز	القائل
٢١٥	كَاللُّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدا	[رجل من هذيل]
٨٦	تَقَضِّيَ الْبازي إذا الْبازي كَسَرْ	[العجّاج]
٢٥٣	لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسا	[العجّاج ؟]
	عَجائِزاً مِثْلَ السَّعالِيِّ خَمْسا	
	يَأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسا	
	لا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسا	
٦٥	وَصاحِبٍ نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضا	[الرّكّاض الدّبيري]
٢١٥	دارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَواكا	[مجهول]
٢٥٤	تَراكِها مِنْ إِبِلٍ تَراكِها	[طفيل الحارثيّ]
	أَما تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْراكِها	
٢١٠	قَتَلْتُ عِلْباءَ وَهِنْدَ الْجَمَلي	[عمرو بن يثربيّ الضبّيّ]
	وَابْناً لِصوحانَ عَلى دينِ عَلي	
٢٠٩	ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الأَضْخَمّا ،	رؤبة
١٥٥	إِنّي إِذا ما حَدَثٌ أَلَمّا	[أبو خراش الهذليّ ؟]
	أَقولُ: يا اللّهُمَّ يا اللّهُمّا	
٢١٢	تَرَكْنَ راعيهِنَّ مِثْلَ الشَّنِّ	[مجهول]

***

(٥) فهرس الشّعراء

* * *

(٦) فهرس الأعلام

* * *

(٧) قائمة المصادر والمراجع

- **الأزهيّة :**

للهرويّ : حقّقه عبد المعين الملوحي ، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

- **أسرار البلاغة :**

عبد القاهر الجرجاني : بتعليق المراغي ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ١٣٦٩هـ.

- **أسرار العربيّة :**

لابن الأنباريّ : حقّقه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي بدمشق ـ ١٩٥٧م .

- **إشارة التعيين :**

لليماني : حقّقه الدكتور عبد المجيد ذياب ، شركة الطباعة العربية السعودية ، ط١ ـ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

- **الأصول في النّحو :**

لابن السرّاج : حقّقه عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

- **الأغاني :**

لأبي الفرج الأصفهاني : نسخة مصوّرة عن طبعة بولاق بمصر.

- **ألفيّة الآثاري :**

زين الدين الآثاريّ : حقّقه الدكتور زهير زاهد والأستاذ هلال ناجي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

- **كتاب الأمالي :**

لأبي عليّ القاليّ : طبعة دار الكتب ١٣٤٤هـ.

- **أمالي الزجّاجيّ :**

للزجّاجي : حقّقه عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٨٢هـ.

- **الأمالي الشجريّة :**

لابن الشجريّ : طبعة حيدراباد الدكن ، الطبعة الأولى ، الهند ١٣٤٩هـ.

(*) تسقط في الفهرسة ألفاظ : ابن ، أبو، كتاب ، أداة التعريف .

- **أمالي المرتضى:**
للشريف المرتضى: حقّقه محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٥٤م.
- **إملاء ما منّ به الرحمٰن:**
أبو البقاء العكبريّ: حقّقه إبراهيم عوض، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٩م.
- **إنباه الرّواة على أنباه النّحاة:**
للقفطي: حقّقه محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٢م.
- **إيضاح الشعر:**
أبو عليّ الفارسيّ: حقّقه الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **الإيضاح العضديّ:**
أبو علي الفارسيّ: حقّقه حسن شاذلي فرهود، القاهرة ١٩٦٩م.
- **البحر المحيط:**
أبو حيّان الأندلسي: مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.
- **بغية الوعاة:**
للسيوطي: حقّقه محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٥م.
- **تاريخ الأدب العربيّ:**
كارل بروكلمان: «الترجمة العربية»، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ـ ١٩٦٨م.
- **كتاب التنبيه:**
للبكري: دار الكتب بالقاهرة ١٣٤٤هـ.
- **تهذيب اللغة:**
للأزهري: حقّقه عبد السلام هارون وآخرون، القاهرة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م.
- **كتاب الجمل:**
للزجّاجيّ: حقّقه الدكتور علي الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

— جمهرة اللّغة:

لابن دريد: حيدراباد الدكن، الهند ١٣٣٢هـ.

— الحماسة الصّغرى:

لأبي تمّام: «الوحشيّات»، حقّقه عبد العزيز الميمني، الطبعة الثانية، مصر ١٩٧٠م.

— خزانة الأدب:

عبد القادر البغدادي: طبعة بولاق، مصر ١٢٩٩هـ.

— الخصائص:

ابن جنّي: حقّقه محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧م.

— درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ:

للحريريّ: ليبزج ١٨٧١م.

— الدّرر اللّوامع:

الشنقيطي: مطبعة كردستان، الطبعة الأولى ١٢٣٨هـ.

— ديوان الأخطل:

شرح وتحقيق إيليا حاوي: بيروت ١٩٦٨م.

— ديوان أبي الأسود الدؤلي:

حقّقه محمد حسن آل ياسين، بغداد ١٣٨٤هـ.

— ديوان الأعشى:

حقّقه رودولف جاير، فينّا ١٩٢٧م.

— ديوان امرئ القيس:

حققه محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

— ديوان أميّة بن أبي الصّلت:

حقّقه بهجة عبد الغفور الحديثي، وزارة الإعلام العراقية، بغداد ١٩٧٥م.

— ديوان جرير:

شرح الصّاوي، القاهرة ١٣٥٣هـ.

- **ديوان حاتم الطائي:**

دار صادر، بيروت ١٩٦٦م.

- **ديوان حسّان بن ثابت:**

دار صادر، بيروت ١٩٦٦م.

- **ديوان الخرنق:**

حقّقه الدكتور حسين نصّار، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٩م.

- **ديوان أبي ذؤيب الهذليّ:**

هانوفر، تحقيق يوسف هل ١٩٢٦م.

- **ديوان الرّاعي النّميري:**

«شعر الراعي النميري وأخباره»، حقّقه ناصر العاني، دمشق ١٩٦٤م.

- **ديوان رؤبة:**

«ديوان أشعار العرب»، حقّقه وليم بن الورد البروسي، ليبزيغ ١٩٠٣م.

- **ديوان أبي زبيد الطائي:**

حقّقه نوري حمودي القيسيّ، بغداد ١٩٦٧م.

- **ديوان زهير:**

صنعة ثعلب، دار الكتب المصرية ١٩٤٤م.

- **ديوان عامر بن الطّفيل:**

دار صادر، بيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- **ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات:**

حقّقه محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.

- **ديوان الفرزدق:**

دار صادر، بيروت ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري:**

حقّقه إحسان عبّاس، الكويت ١٩٦٢م.

- ديوان المتلمّس:

حقّقه حسن كامل الصيرفيّ، الشركة المصرية للطباعة ١٩٧٠م.

- ديوان النّابغة الذبيانّي:

صنعة ابن السكّيت، حقّقه شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م.

- ديوان الهذليّين:

دار الكتب المصرية ١٩٤٥م.

- ديوان ابن هرمة:

حقّقه محمّد نفّاع وحسين عطوان، مطبعة دار الحياة، دمشق ١٩٦٩م.

- كتاب السّبعة:

ابن مجاهد: حقّقه شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.

- سرّ صناعة الإعراب:

لابن جنّي: حقّقه الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- سنن الترمذي:

«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ»: رتّبه عدد من المستشرقين، ليدن ١٩٣٦م.

- سنن ابن ماجه:

«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ»: رتّبه عدد من المستشرقين، ليدن ١٩٣٦م.

- كتاب سيبويه:

سيبويه: طبعة بولاق، القاهرة ١٣١٦هـ - ١٣١٧هـ.

- شذرات الذهب:

ابن العماد الحنبلي: مكتبة القدسيّ، القاهرة ١٣٥٠هـ.

- شرح أشعار الهذليّين:

للسكّري: حقّقه عبد الستّار فرّاج، مكتبة دار العروبة، القاهرة ١٩٦٥م.

- شرح الأشموني:

لأبي الحسن الأشموني: «شرح ألفية ابن مالك»، دار الكتاب العربي، بيروت

١٩٥٥م.
- **شرح الجُمل:**
لابن عصفور: حقّقه الدكتور صاحب جعفر أبو جناح، بغداد ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **شرح ديوان الحماسة:**
للمزروقي: نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٧م.
- **شرح الشّافية:**
للرضيّ الأستراباذي: حقّقه محمد نور الحسن ورفيقاه، القاهرة ١٣٥٦هـ.
- **شرح شذور الذهب:**
لابن هشام الأنصاري: حقّقه محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة ١٩٦٦م.
- **شرح شواهد الشّافية:**
للبغدادي: انظر «شرح الشافية» للرضيّ الأستراباذي.
- **شرح ابن عقيل:**
لابن عقيل: «شـرح ألفيّة ابن مالـك»، حقّقه محمّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العاشرة، القاهرة ١٩٥٨م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات:**
أبو بكر الأنباري: تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- **شرح الكافية الشافية:**
لابن مالك: تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح اللّمع:**
ابن برهـان العكبـري: حقّقـه الـدكتـور فائـز فارس، الـطبعـة الأولى، الكويت ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- شرح المفصّل:

لابن يعيش النحويّ: إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٩٢٨م.

- شرح ابن الناظم:

ابن الناظم: «شرح ألفيّة ابن مالك»: بعناية محمد سليم اللبابيديّ، بيروت ١٣١٢هـ.

- الشّعر والشّعراء:

ابن قتيبة: حقّقه أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.

- صحيح البخاري:

الإمام البخاري: طبعة دار الشعب، القاهرة.

- طبقات فحول الشّعراء:

ابن سلاّم الجمحيّ: شرح وتحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٧٤م.

- العبر في خبر من غبر:

الذهبيّ: حقّقه صلاح الدين المنجّد وفؤاد سيّد، الكويت ١٩٦٦م.

- الفلاكة والمفلوكون:

شهاب الدّين الدّلجي: مكتبة الأندلس، بغداد ١٣٨٥هـ.

- الكامل في الأدب:

المبّرد: حقّقه محمد أبو الفضل إبراهيم وسيّد شحاته، مطبعة نهضة مصر ١٩٥٦م.

- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع:

مكيّ بن أبي طالب القيسيّ: حقّقه الدكتور محيي الدين رمضان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- كشف الظنون:

حاجي خليفة: استانبول ١٣٦٠هـ.

- كتاب اللّمَع في العربيّة:

ابن جنيّ: حققه فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- **ما يجوز للشاعر في الضّرورة:**

القزّاز القيروانيّ: حقّقه المنجي الكعبيّ، الدار التوسية للنشر ١٩٧١م.

- **مجاز القرآن:**

أبـو عبيدة: حقّقـه الـدكتـور محمـد فؤاد سزكين، الطبعة الأولى، محمّد سامي الخانجي، القاهرة ١٩٥٤م.

- **مجالس ثعلب:**

ثعلب: حقّقه عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.

- **المحبّر:**

ابن حبيب: حقّقته أيلزة شتيتر، حيدراباد الدكن، الهند ١٩٤٢م.

- **المحتسَب في تبين شواذّ القراءات:**

لابن جنّي: حقّقه علي النجدي ورفيقاه، القاهرة ١٣٨٦هـ.

- **المحلّى «وجوه النّصب»:**

ابن شقير: حقّقه الدكتور فائز فارس، دار الأمل، الأردن ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

- **معاني القرآن:**

الأخفش الأوسط: حقّقه الدكتور فائز فارس، الكويت ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م

- **معاني القرآن:**

الفرّاء: حقّقه محمّد علي النجار وآخرون، القاهرة ١٩٥٦ - ١٩٧٣م.

- **معجم الأدباء:**

ياقوت الحمويّ: نشرة دار المأمون، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة ١٣٥٥هـ.

- **معجم الشّعراء:**

المرزباني: حقّقه عبد الستّار فرّاج، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٦٠م.

- **مغني اللبيب:**

ابن هشام الأنصاري: حقّقه محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني ١٣٨٧هـ.

- المقاصد النّحويّة :

العيني : طبع في بولاق على هامش «خزانة الأدب»، بولاق ١٣٩٩هـ.

- المقتضب :

المبرّد : حقّقه محمّد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٨هـ.

- المقرّب :

ابن عصفور: حقّقه أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- المنصف «شرح تصريف المازنيّ» :

لابن جنّي : حقّقه إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ، مكتبة الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤م .

- نزهة الألبّاء :

لابن الأنباري : حقّقه محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م .

- النّشر في القراءات العشر :

لابن الجزريّ : بإشراف الشيخ علي الضبّاع ، دار الكتب العلمية ، بيروت (نسخة مصوّرة) .

- النّقائض :

لأبي عبيدة : مصوّرة عن طبعة ليدن .

- النّوادر في اللغة :

لأبي زيد الأنصاري : دار الكاتب العربي ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٧م .

- همع الهوامع :

لجلال الدين السيوطي : بعناية النعساني ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٧هـ.

- وفيات الأعيان :

لابن خلّكان : حقّقه الدكتور إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت ١٩٧١م .

* * *

(٨) فهرس الموضوعات

* * *

التنضيد والمونتاج''
دار الحسن للنشر والتوزيع
عمان ـ هاتف (٦٤٨٩٧٥) ـ ص.ب (١٨٢٧٤٢)





٤١٥

حـري الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، ٤٤٦ - ٥١٦.

شرح ملحة الإعراب/ تحقيق فائز فارس .- إربد: دار الأمل للنشر، ١٩٩١م.

(٢٩٦) ص.

ر.أ (١٩٩١/١٢/٧١٥).

١- اللغة العربية - قواعد ٢- النحو

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)